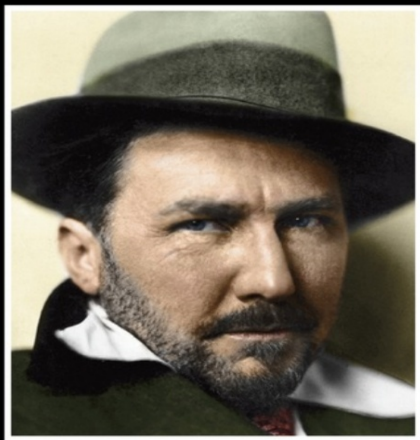
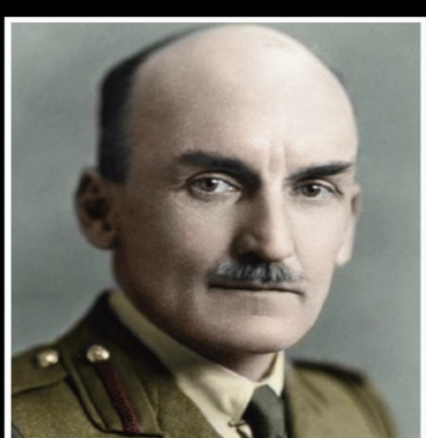




FASCIST VOICES

ESSAYS FROM THE 'FASCIST QUARTERLY' 1936-1940







Volume One

أصوات فاشية

مقالات من "المجلة الفصلية الفاشية" 1936-1940

المجلد الأول

أصوات فاشية

مقالات من "المجلة الفصلية الفاشية" 1936-1940

المجلد الأول

دار النشر سانكتشواري المحدودة
71-75 شارع شيلتون
كوفنت غاردن
لندن WC2H 9JQ

www.sanctuarypress.com
البريد الإلكتروني: info@sanctuarypress.com

أصوات فاشية -المجلد الأول

تحتوي هذه الطبعة على مقالات بقلم:

جون بيكيت

جيمس درينان، نورا إيلام، الجنرال فرانكو،

اللواء ج. ف. س. فولر، جوزيف غوبلز، ج. ك.

هيدون، ماكس هانجر، جوريان جينكس، ويليام

جويس، الدكتور روبرت لي، فرانسيس مكفوي، السير أوزوالد

موسلي، عزرا باوند، فيدكون كويسلينغ، ألفريد روزنبرغ، آرثر

ريد، آن سيليغ-ثومان، كلود ساتون، ألكسندر رافين طومسون،

أ. يوسف علي

جدول المحتويات

أصوات فاشية

فلسفة الفاشية للسير أوزوالد موسلي، ألمانيا ونسائها لان سيليغ-ثومان، ما هي الاشتراكية؟ بقلم جوزيف غوبلز،
الفلسفة العالمية والسياسة الخارجية بقلم ألفريد روزنبرغ، الفاشية والمرأة والديمقراطية بقلم نورا إيلام، الأراضي الثمينة
بقلم جوريان جينكس، بيرشتسغادن هتلر: جنة ألمانيا الجديدة بقلم جوان مورغان، اتحاد عالمي نورديكي بقلم فيدكون
كويسلينغ، تفسير للفاشية بقلم كلود ساتون، الحرب في إسبانيا بقلم اللواء جيه إف سي فولر، خطاب الجنرال فرانكو:
نحو مختارات اقتصادية بقلم عزرا باوند، أسباب الركود بقلم أ. رافين طومسون، الثورة المغدورة بقلم عزرا باوند،
الماركسية: مذهب الانحلال بقلم فرانسيس ماكفوي، العدو هو الليبرالية بقلم جيه كيه هيدون، توماس كارلايل -
اشتراكي وطني بقلم ويليام جويس، ويليام موريس -اشتراكي وطني بقلم آرثر ريد، الأسطورة اليهودية بقلم "سيبتيكوس".

العالم الإسلامي وفلسطين بقلم أ. يوسف علي، الفاشية والجدل بقلم أ. رافين طومسون، المحرومون من الأرض بقلم
فرانسيس ماكفوي، اقتصاديات الشركات بقلم أ. رافين طومسون، الحركة النازية من منظورها بقلم جيمس درينان،
الديمقراطية الاجتماعية في حالة انحلال بقلم جون بيكيت، الفاشية والحرب بقلم اللواء ج. ف. س. فولر، مقدمة في
الفاشية بقلم أوزوالد موزلي، القوة من خلال الفرح بقلم الدكتور روبرت لي، أعمال الإغاثة الشتوية الألمانية بقلم ماكس
هانغر

فلسفة الفاشية بقلم السير أوزوالد موسلي

محاضرة ألقاها السير أوزوالد موسلي في اتحاد الناطقين باللغة الإنجليزية يوم الأربعاء، 22مارس .1933

يا

يزعم خصومنا أن الفاشية تفتقر إلى أي أساس تاريخي أو فلسفة، ومهمتي هذا المساء هي أن أوضح أن للفاشية جذورًا عميقة في التاريخ، وأنها استمدت قوتها من أروع أفكار الفكر التأملي. أُدرك تمامًا أن الصحافة اليومية لا تُولي اهتمامًا كبيرًا للفلسفة في تناول أنشطتنا، ولعلكم تساءلتم عند قراءة خبر إلقائي محاضرة بعنوان "فلسفة الفاشية": "ما علاقة هذا المجرم بالفلسفة؟". ومع ذلك، أثق أنكم ستؤمنون بأن هذه المرايا الكبيرة التي تعكس الرأي العام لا تُعطي دائمًا صورة دقيقة، وبينما لا تقرؤون إلا عن اللحظات الأكثر إثارة في مسيرتنا، إلا أن هناك لحظات أخرى تتسم بعمق الفكر والتصور البنّاء. صحيح إلى حد ما أن الفلسفة الفاشية لم تتخذ شكلًا ملموسًا ومحددًا حتى الآن، ولكن يجب أن تتذكروا أن العقيدة الفاشية لم يمضِ على وجودها سوى عشر سنوات تقريبًا: إنها نتاج العقد الأخير. مع ذلك، فإن خلفيتها الفلسفية قابلةٌ بالفعل للصياغة، وقد حدث ذلك في فترة زمنية أقصر بكثير من أي تطور مماثل في أي عقيدة سياسية عظيمة أخرى في التاريخ. فكما تقدمت الحركة الفاشية نفسها، في العديد من الدول الكبرى، نحو السلطة بسرعة هائلة، كذلك تقدمت العقيدة الفاشية وفلسفتها، كمفهوم دائم وموقف من الحياة، بسرعة أكبر بكثير من فلسفات الأديان الأقدم. خذ الليبرالية على سبيل المثال: فقد انقضت فترة طويلة جدًا بين كتابات رجال مثل فولتير وروسو، وبين التبلور النهائي للعقيدة الليبرالية على أيدي رجال الدولة الإنجليز في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

في الواقع، لم تتبلور هذه الحركات السياسية الكبرى والاضطرابات النفسية إلا ببطء شديد في نظام فكري محدد، وكذلك نظام عمل؛ وفي حالة الفاشية، من السابق لأوانه توقع أن تتخذ شكلاً ملموساً ومتبلوراً بعد عشر سنوات. ومع ذلك، أعتقد أن الفلسفة الفاشية قابلة للتعبير عنها بعبارات مفهومة، وبينما تُقدم إضافة جديدة تماماً إلى فكر هذا العصر، فإنه لا يزال من الممكن إثبات أنها تستمد أصلها ودعمها التاريخي من الفكر الراسخ في الماضي.

في البداية، أرى أن معظم فلسفات العمل مستمدة من توليف الصراعات الثقافية في حقبة سابقة. فعندما نجد، في عصر الثقافة والفكر والتأمل المجرد، ثقافتين عظيمتين في تناقض حاد، نجد عادةً، في عصر العمل اللاحق، توليفًا عمليًا بين هذين التناقضين الحادين، مما يؤدي إلى عقيدة عمل عملية. قد يبدو هذا التصور، إلى حد ما، وكأنه يندرج ضمن منهج شبنغلر؛ والحقيقة أن الفيلسوف الألماني العظيم ربما يكون قد أسهم أكثر من غيره في رسم الخلفية الواسعة للفكر الفاشي. لكنها خلفية واسعة جدًا، خلفية تاريخية عالمية عظيمة انبثق منها اقتراح فاشي.

ليس أكثر من ذلك بكثير. وربما يمنعه تشاؤمه الفطري من الاقتراب من الموضوع، وهو ما أقترحه بتواضع أنه ينبع من جهله التام بالعلوم الحديثة والتطور الميكانيكي.

إذا نظرت من خلال نظارات شبنغلر، فستصل حتماً إلى استنتاج مفاده أن ******علامات مائية تجريبية لمحول الكتب الإلكترونية*******

التشاؤم المفرط يحجب العامل الذي يمنح الإنسان، ولأول مرة، القدرة الكاملة على القضاء على مشكلة الفقر. وأعتقد أن سوء فهم فيلسوفنا الألماني لهذا العامل الجديد الهائل هو ما قاده إلى استنتاجه المتشائم. ومع ذلك، فإن هذا لا يُنقص بأي حال من الأحوال من إسهامه الجليل في الفكر العالمي.

ستستنتجون، عن حق، أن اقتراحي بشأن تزاوج ثقافات تبدو متناقضة، والذي يؤدي في عصر العمل التالي إلى ظهور فكر فلسفي وليد لتلك الفترة، يتجلى في العمل، مستمدٌّ جزئيًا من فكر شبنجلر. لكني أعتقد أنني أستطيع أن أبين لكم كيف تُطبَّق هذه الفرضية عمليًا في حالة الفاشية. أود أن أشير إلى أن الصراع الفكري الأكبر في القرن الماضي نشأ من التأثير الهائل للفكر النيتشوي على الحضارة المسيحية التي امتدت لألفي عام. لم يُدرك هذا التأثير إلا ببطء شديد، ولم تتضح تداعياته الكاملة إلا اليوم. ولكن أينما اتجهتم في الفكر الحديث، ستجدون نتائج ذلك الصراع الهائل للسيطرة على العقل والروح الإنسانية. كان هناك دينٌ، بالنسبة للغرب، هيمن على الفكر الإنساني لقرون عديدة. وفجأة، ولأول مرة، وُوجه هذا الدين وهذا الفكر بتحدٍّ حقيقي، واهتزت أسسه، على الأقل في تلك اللحظة. تم التنديد به بحماس شديد وبعبقرية استثنائية -تم التنديد به بشكل جذري.

لستُ بصدد -كما سترون لاحقاً- تقديم حجج ضد المسيحية، لأنني سأبين لكم كيف أرى إمكانية التوفيق بين المذهبين النيتشوي والمسيحي. ولكن من الضروري الآن أن أدرس الاختلافات الجوهرية بين هذين المذهبين، وأن أرى أين تراكمت هذه الاختلافات وأين برزت أوجه التشابه.

كما تعلمون، تحدّى نيتشه أسس الفكر المسيحي برمتها. قال، في جوهره: "هذا دين العبيد والضعفاء. هذا إيمان الهاربين من الحياة، الرافضين لمواجهة الواقع، والباحثين عن الخلاص في عالم آخر حالم -خلاص لا يملكون القوة ولا الشجاعة لنيله لأنفسهم هنا على الأرض. إنه نابع من روح الضعف والاستسلام". وقد ندّد به بعبارة بليغة، إن لم تخني الذاكرة، واصفًا إياه بـ"الدين الذي قيّد البشرية وأضعفها".

وبدلاً من هذا الإيمان، ابتكر مفهوم الإنسان الخارق، الإنسان الذي يواجه الصعاب والأخطار، ويشق طريقه عبر الماديات وتحديات البيئة، ليحقق النجاح، وينتصر، ويخلق، هنا على الأرض، عالماً خاصاً به. لقد كان تحدياً للأسس كلها، ليس فقط للفكر بل للحياة نفسها. وقد هزّ هذا المفهوم أركان الفكر العالمي. لا بد أنه بدا، لمن اهتموا بجدية بهذا الجدل آنذاك، أن أحد هذين المذهبين لا بد أن ينتصر، والآخر لا بد أن يندثر؛ وأن أي اندماج أو توليف بين هذين المذهبين المتعارضين كان أمراً مستحيلاً تماماً.

أعتقد الآن، كما يحدث غالبًا في الحياة اليومية، أن العقائد التي تبدو متباينة للغاية، قابلة في الواقع للتوفيق عند التدقيق فيها، بل وللتوليف؛ وأظن أنني أستطيع أن أبين لكم أنكم تجدون في العقيدة الفاشية اليوم اندماجًا تامًا للخصائص العظيمة لكلا العقيدتين. فمن جهة، تجدون في الفاشية، المستمدة من المسيحية، مباشرة من المفهوم المسيحي، الرؤية العظيمة للخدمة، ونكران الذات، والتضحية بالنفس في سبيل الآخرين، وفي سبيل العالم، وفي سبيل الوطن؛ لا القضاء على الفرد، بقدر ما هو اندماجه في شيء أعظم منه بكثير؛ ولديكم تلك العقيدة الأساسية للفاشية -الخدمة، والاستسلام -لما يعتبره الفاشي أعظم قضية.

وأعظم دافع في العالم. من جهة أخرى، تجد في فكر نيتشه القوة، وتحدي كل ما يعيق تقدم البشرية، والرفض المطلق لمبدأ الاستسلام؛ والقدرة الراسخة على مواجهة جميع العقبات والتغلب عليها. في الواقع، أنت أمام ابتكار مذهبٍ للرجال الأقوياء والمعتمدين على أنفسهم، وهو السمة البارزة الأخرى للفاشية.

لذا نجد -أعتقد أنني أستطيع الجزم- نوعًا من التلاقي بين هذين المبدأين العظيمين، يتجلى في العقيدة العملية للفاشية اليوم. وهذا، في الواقع، ينعكس في نظرتنا الشاملة للحياة. نستطيع أن نحلله حتى أدق تفاصيل الوجود العام. فمن أوسع المفاهيم وأكثرها تجريدًا، نستطيع أن نصل إلى أدق تفاصيل الحياة اليومية.

نطالب جميع أبناء شعبنا بمفهومٍ شاملٍ للخدمة العامة، لكننا في المقابل نمنحهم، ونؤمن بأن الدولة، وفقًا للمفهوم الفاشي، حريةً مطلقة. يجب على المرء في حياته العامة أن يتصرف كعضوٍ صالحٍ في الدولة، وأن يلتزم في كل فعلٍ من أفعاله بمصلحة الأمة. وفي المقابل، يتلقى من الدولة حريةً كاملةً في العيش والتطور كفرد. وفي أخلاقنا -وأعتقد أنني أستطيع القول إنها الأخلاق العامة الوحيدة التي تتطابق فيها الممارسة الخاصة تمامًا مع الاحتجاج العام- فإن المعيار الوحيد لأي مسألة أخلاقية هو ما إذا كانت تعيق أو تدمر بأي شكلٍ من الأشكال قدرة الفرد على خدمة الدولة. عليه أن يجيب على الأسئلة التالية: "هل يضر هذا الفعل بالأمة؟ هل يضر بأفراد آخرين من الأمة؟ هل يضر بقدرتي على خدمة الأمة؟" وإذا كانت الإجابة واضحةً على جميع هذه الأسئلة، فإن للفرد حريةً مطلقةً في فعل ما يشاء. وهذا يمنح الفرد أكبر قدر من الحرية في ظل الدولة، وهو ما لم يمنحه أي نظام في ظل الدولة، أو أي سلطة دينية، للفرد على الإطلاق.

ربما كان أقرب نهج لهذا الاختبار الأخلاقي هو نهج الحضارة اليونانية، التي كان لديها، بطبيعة الحال، تصور للدولة لا يقل كثيراً عن المفهوم الفاشي اليوم.

إنّ هذا الموقف، وهذه الخلفية الفلسفية، تفرض على الفاشي قواعد سلوك اجتماعي واضحة للغاية، تُشكّل تحديًا دقيقًا للنظام القائم، مع أننا لن نخوض في هذه التفاصيل، بل سنكتفي ببيان إمكانية تفصيل هذه المبادئ العامة. فعلى سبيل المثال، نعتبر نظامًا سخيفًا يُغرّم فيه المرء لمجرد تعريض نفسه للخطر بتناول مشروب بعد الساعة المسموح بها قانونًا، بينما يُسمح له، بصفته العامة، سواءً كان شخصية عامة كبيرة أو صغيرة، باتخاذ إجراءات تُهدد بنية الدولة بأكملها دون أي عقاب. فإذا عرّض نفسه لأدنى ضرر، تُسخّر له كامل قوة القانون؛ ومع ذلك، وبصفته العامة، يُمكنه تهديد حياة الأمة بأكملها، بل يُمكنه تهديد أركان الدولة نفسها.

المبدأ الفاشي هو الحرية الفردية والخدمة العامة. وهذا يفرض علينا، في حياتنا العامة، وفي تعاملنا مع الآخرين، قدراً من الانضباط وضبط النفس؛ ولكن في حياتنا العامة فقط؛ وأود أن أؤكد بشدة أن السبيل الوحيد لتحقيق الحرية الفردية هو من خلال تنظيم عام يُرسي نوعاً من النظام في خضم الفوضى الاقتصادية التي تسود العالم اليوم، وأن هذا التنظيم العام لا يمكن ضمانه إلا من خلال أساليب السلطة والانضباط المتأصلة في الفاشية.

بالعودة إلى الجانب الفلسفي، نجد أن الفاشي، بحكم فلسفته، يفرض عليه انضباطاً معيناً في حياته، أشبه ما يكون بنشاط رياضي منظم، وشعوراً بالثقة في القيادة، وإيماناً بالسلطة، وهي صفات غريبة عن الحركات الأخرى. وهنا نجد أنفسنا أمام تعارض مباشر مع المبادئ الأساسية للاشتراكية والليبرالية.

يختلف النظام الاشتراكي، بطبيعة الحال، اختلافًا جذريًا عن الليبرالية في مفهومه للتنظيم الاقتصادي؛ ******علامات مائية تجريبية لمحول الكتب الإلكترونية*******

لكن في الفلسفة، أعتقد أن قلة من الاشتراكيين أو الليبراليين يختلفون على أن لهما أصلًا مشتركًا إذا ما عدنا إلى فكر فولتير-روسو، وخاصة فكر الأخير. والآن، اسمحوا لي أن أشير إلى الفرق الجوهري بين الليبرالية والاشتراكية من جهة، والفاشية من جهة أخرى. في رأينا، إما أن روسو قد أخطأ خطأً فادحًا، أو أنه أُسيء فهمه كثيرًا. قال روسو: المساواة. نجيب: إن كنت تقصد تكافؤ الفرص، فنعم؛ وإن كنت تقصد المساواة بين البشر، فلا. هذا عبث. أعتقد شخصيًا أنه إذا قُرئت أفكاره قراءةً صحيحة، فإن روسو كان يقصد تكافؤ الفرص، وأن هجومه الرئيسي كان موجهًا -وبحق- إلى النظام المنحط الذي عاش في ظله. قال، في جوهر كلامه: "من السخف أن تطالب هذه الطبقة النبيلة الفرنسية الكسولة والمنحطة" (كما كانت بلا شك في ذلك الوقت) "بامتيازات تخنق حياة الأمة. إن تكافؤ الفرص أمر أساسي. فليحكم من هم جديرون بالحكم. لا يحكم أحد لمجرد أن جده أثبت جدارته بالحكم". لقد كانت ثورة ضد الامتيازات، وتأكيدًا على أن الرجل الموهوب والقادر هو من يجب أن يدير شؤون أمة عظيمة. لكن أتباعه اللاحقين استغلوا هذا المبدأ ليُفسّروه على أنه مساواة بين البشر، وأن جميع الناس متساوون.

من هذا البناء تنشأ المغالطة برمتها، كما نراها. إنها عبثية واضحة لا لبس فيها. يختلف الناس اختلافًا شاسعًا في العقل والجسد. ليس الأمر، كما يقول الاشتراكيون غالبًا، مسألة مساواة أخلاقية أو روحية، فهذا أمر مختلف تمامًا. قد يكون عامل النظافة في شركة كبيرة، أخلاقيًا وروحيًا، متفوقًا بكثير على مدير تلك الشركة. لكن السؤال هو: أي شخص مؤهل لأي وظيفة؟ ما هي الوظيفة المناسبة التي عليه القيام بها؟ بعض الناس بارعون في شيء، وبعضهم في شيء آخر.

بالتأكيد، نستبعد تمامًا مفهوم الطبقة الاجتماعية من الفاشية لأنه يقوم على الصدفة الوراثية؛ لكننا نقول إن بعض الناس مهيؤون بطبيعتهم للقيام بأمور معينة، وآخرون ليسوا كذلك. وبمجرد تبني هذا الأساس الفكري، فإنك تتحدى المفهوم الكامل للديمقراطية.

إنك تتحدى الاعتقاد السائد بأن كل مسألة في العالم، مهما بلغت تعقيدها، يمكن حلها من قبل أي شخص، مهما كان قليل الخبرة؛ وبالفعل، من هذا المنطلق، يبدو من السخف أن يتلقى فني في الحكومة أو في أي مجال آخر تعليمات من أشخاص لا يلقون بالموضوع سوى خمس دقائق في السنة. لو دخلتُ ورشة هندسية، وشاهدتُ المهندس وهو يؤدي عمله، ثم بدأتُ أُملي عليه كيف يفعل ذلك، لقال لي -وهو محق- إني أحمق متغطرس. وبالمثل، فإن توقع أن يضع رجل لم يدرس مشاكل بلاده قيد أنملة كوب بيرة على المنضدة ويتوجه إلى مركز الاقتراع ليقدم تعليمات مفصلة حول كيفية إدارة بلاده خلال السنوات الأربع القادمة، يبدو لنا فكرة سخيفة. «جميع الناس متساوون، وجميعهم مؤهلون بالتساوي لإبداء رأيهم في أي موضوع، طالما كان موضوعًا معقدًا كحكم دولة ما»؛ هذا هو تفسير الاشتراكية الديمقراطية لكتابات روسو، وهذا التصور سخيفٌ بوضوح. مع ذلك، فهو الأساس الفلسفي للنظام الديمقراطي برمته. لذا، فإننا نتحدى هذا المفهوم الأساسي القائل بأن جميع الناس متساوون في البتّ في جميع المشاكل. نتبنى مبدأ تكافؤ الفرص، ونقف -ويجب أن نقف- ضد مفهوم الوراثة المتميزة.

عندما يثبت المرء جدارته، قد يرتقي إلى أعلى المناصب في البلاد، ويجب أن يُصمّم نظامنا التعليمي بأكمله على هذا الأساس. لكن لن يكون في القمة لمجرد أن أباه أو جده كان هناك من قبله. وهكذا، من جهة، نتحدى امتيازات اليمين، ومن جهة أخرى، نتحدى العقيدة السخيفة لليسار القائلة بأن جميع الناس متساوون بالفطرة. قد تقولون الآن، وربما يكون في كلامكم شيء من الحقيقة، أن

لقد سمعنا هذه المذاهب من قبل، وأن هذا كان أساس البونابرتية، أو بالعودة إلى أصولها، كان أساس القيصرية.

صحيحٌ أن للفاشية صلة تاريخية بالقيصرية، لكن العالم الحديث يختلف اختلافًا جذريًا عن أشكال وظروف العالم القديم. فالتنظيم الحديث أوسع وأعقد من أن يعتمد على فردٍ واحد، مهما بلغت موهبته. والقيصرية الحديثة، ككل ما هو حديث، جماعية. إذ تُستبدل إرادة الفرد وموهبته بإرادة وقدرة الآلاف المنضبطين الذين يشكلون الحركة الفاشية. كل فرد من أفراد القمصان السوداء هو خلية فردية في قيصرية جماعية. إن الإرادة المنظمة للجماهير المخلصة، الخاضعة لانضباط طوعي، والمستوحاة من المثل الأعلى للبقاء الوطني، تحل محل إرادة السلطة والنظام الأعلى للإنسان المتفوق. ومع ذلك، فإن هذه القيصرية الجماعية، المسلحة بأسلحة العلم الحديث، تقف في نفس العلاقة التاريخية التي وقفت فيها القيصرية القديمة مع الرجعية من جهة، ومع الفوضى من جهة أخرى. وقفت القيصرية ضد الإسبارطاوية من جهة، وضد مجلس الشيوخ الأرستقراطي من جهة أخرى. وهذا الموقف قديم قدم تاريخ الألفي عام الماضية. لكنهم افتقروا في تلك الأيام إلى فرص الإنجاز البناء الموجودة اليوم، والدرس الوحيد الذي يمكننا استخلاصه من الأدلة السابقة لهذه العقيدة هو ببساطة أنه كلما انجرف العالم، تحت تأثير سبارتاكوس، نحو الانهيار والفوضى التامين، كان دائمًا ما أطلق عليه سبنجلر اسم "رجال الحقائق العظماء" هم من انتشلوا العالم من الفوضى الناتجة ومنحوا البشرية في كثير من الأحيان قرونًا من السلام والنظام في نظام جديد واستقرار جديد. وقد فعلت ذلك، وما زالت تفعله، الحركات الفاشية الحديثة، "بالاعتراف ببعض الحقائق الأساسية في السياسة والفلسفة". ومرة أخرى، نجد نوعًا من التزاوج بين مذهبين يبدوان متناقضين. وكثيرًا ما نتهم بأخذ شيء من اليمين وشيء من اليسار. حسنًا، من الحكمة جدًا الاقتباس من الأديان الأخرى؛ نبذ ما هو سيئ والإبقاء على ما هو جيد؛ وبمجرد التحرر من العقلية البرلمانية القديمة، يتضح لنا بالطبع حكمة هذا المسار. والفاشية، بطبيعة الحال، تأخذ شيئًا من اليمين وشيئًا من اليسار، وتضيف إليه حقائق جديدة لمواكبة العصر الحديث.

في هذا التوليف الجديد للفاشية، الأقرب إلى واقعنا المعاصر، نجد أننا نأخذ مبدأ الاستقرار المدعوم بالسلطة والنظام والانضباط، الذي لطالما ميز اليمين، ونمزجه بمبدأ التقدم والتغيير الديناميكي، الذي نستمدّه من اليسار. فالمحافظة -كما تُعرف في هذا البلد -تؤمن بالاستقرار وتدعمه بإيمانها بالنظام؛ لكن إخفاقها الدائم في العالم الحديث يكمن في عجزها عن إدراك أن الاستقرار لا يتحقق إلا بالتقدم، وأن مقاومة التغيير الجامدة تُعجّل بالوضع الثوري الذي تخشاه المحافظة أشدّ المخاوف. من جهة أخرى، لطالما فشل اليسار، بسبب عقدة روسو، في إدراك أن السبيل الوحيد للتقدم هو تبني الأدوات التنفيذية التي وحدها تُتيح التغيير.

لذا، توصلنا إلى هذا الاستنتاج: لا يمكن تحقيق الاستقرار إلا بالاستعداد لإجراء تغييرات منظمة، لأن الحفاظ على الاستقرار يتطلب التكيف مع مستجدات العصر الجديد. ومن جهة أخرى، لا يمكن تحقيق التقدم الذي يصبو إليه اليسار إلا بتبني أدواته التنفيذية، ألا وهي السلطة والانضباط والولاء، التي لطالما اعتُبرت حكرًا على اليمين. وبدمج هذين المبدأين، نصل إلى أساس العقيدة الفاشية والتنظيم الفاشي.

ستقولون مجدداً: "هذه قيصرية أو بونابرتية أخرى. لقد توقف الأمر عن كونه مسألة قيادة فردية بحتة. فالآلية التي نتعامل معها أكبر بكثير من أن يديرها فرد بمفرده. لذا فقد أصبحت قيصرية جماعية."

قيادة جماهير منظمة ومنضبطة، تربطها انضباط طوعي مُثُلٌ عليا لنهضة وطنية وعالمية تُلهمها بشدة. لكن المبادئ الأساسية تبقى كما هي؛ ولذلك، فبينما قد تُحقق حركتكم الفاشية الغاية التي حققتها القيصرية من قبل، وقد تُعيد النظام إلى الفوضى التي أثارها الصراع بين سبارتاكوس والرجعية، وقد تُحقق سلامًا عظيمًا للعالم لبضع سنوات أو بضعة قرون، إلا أنها تحمل في طياتها انحلالها، ولا تُحقق حقًا ما نعتقد أنه ضروري.

أعتقد أن الإجابة على هذه الحالة، وهي الحالة الوحيدة الصحيحة فعلاً، تكمن في أن عامل العلم الحديث كان غائباً في السابق. أما الآن، فقد أصبح لدينا عامل جديد تماماً. إذا استطعنا إدخال كفاءة جديدة إلى نظام الحكم، والجميع يُقرّ بأن مثل هذه الحركات، حين تصل إلى السلطة، تتسم بالكفاءة على الأقل، إذا استطعنا منح الحكومة، ولو لبضع سنوات، سلطة تنفيذية وكفاءة تُنجز الأمور، فسنتمكن -بل سنُطلق- العنان لعبقرية العلم الكامنة لأداء المهمة الموكلة إليه في العالم الحديث. ومهما اختلفت آراؤنا حول هيكل الدولة والاقتصاد، أعتقد أنه يجب علينا جميعاً أن نتفق على أنه من الممكن، من خلال تنظيم سليم للعالم، وبقوة العلم الحديث والصناعة، أن نُنتج، وأن نحل مشكلة الفقر حلاً نهائياً، وأن نقضي نهائياً على الفقر وأسوأ مظاهر المرض والمعاناة في العالم.

لذا، إذا أمكن إرساء نظام حكم فعّال، فإن لديكم، ولأول مرة في التاريخ، أداةً قادرة على تغيير وجه الأرض إلى الأبد. فبمجرد إنجاز ما هو جوهري، وبمجرد إطلاق العنان للعلوم والتقنيات الحديثة وأداء دورها، وبمجرد تحويل نظامكم السياسي والفلسفي من نظام مؤقت وسياسي إلى نظام دائم وتقني، لن تكون هناك حاجة للسياسة والجدالات التي تشغل العالم اليوم. ستُحل مشكلة الفقر، وستُقضى على المشاكل الكبرى قدر الإمكان، وكما يعلم الجميع، إذا ما تم تسخير العلوم الحديثة بالشكل الأمثل. حينها سيتحرر الإنسان ليتفرغ للأمور الجوهرية في الحياة.

لذلك، فبينما قد يكون صحيحاً أن بعض هذه الظواهر في التكرارات الأبدية للتاريخ قد شوهدت في العالم من قبل، وشوهدت بفائدة كبيرة للبشرية، إلا أنه لم يسبق للحركات التنفيذية الكبرى أن امتلكت الفرصة لإكمال مهمتها التي يمنحها لها العلم والاختراع الحديثان الآن.

في لحظة أزمة عالمية كبرى، أزمة ستتفاقم حتمًا في نهاية المطاف، ينبثق حراك من خلفية تاريخية تجعل ظهوره أمرًا لا مفر منه، حاملًا سمات تقليدية مستمدة من ماضٍ مجيد، لكنه يواجه حقائق اليوم مسلحًا بأدوات لم يمنحها للبشرية إلا هذا العصر. وبهذا التوافق الجديد والعجيب بين الأداة والحدث، يمكن التغلب على مشاكل هذا العصر، وضمان مستقبل مستقر. ربما تكون هذه الموجة العالمية الكبرى الأخيرة للحركة القيصرية الخالدة، المتكررة أبدًا؛ ولكن بمساعدة العلم، وبإلهام العقل الحديث، ستحمل هذه الموجة البشرية إلى بر الأمان.

ثم، أخيرًا، ستكون "القيصرية"، أعظم تجليات الروح الإنسانية في سعيها الحثيث نحو الإنجاز الدائم، قد أنجزت مهمتها العالمية، وكفّرت عن تضحياتها في صراع العصور، وحققت مصيرها التاريخي. إن البشرية، المتحررة من الفقر ومن كثير من أهوال الأمراض وآفاتها، لتنعم بعالمٍ بُعث من جديد بفضل العلم، ستظل بحاجة إلى حركة فاشية مُحوّلة لخدمة هدف نظام جديد وأكثر نبلاً للبشرية؛ لكنكم لن تحتاجوا بعد الآن إلى هؤلاء الرجال الغريبين والمثيرين للريبة.

الذين قاموا، في أيام الكفاح والخطر وفي ليالي الظلام والعمل، بصياغة أداة الفولاذ التي سينتقل بها العالم إلى أمور أسمى.

ألمانيا ونسائها بقلم آن سيليغ-ثومان

د

خلال زيارتي الأخيرة لإنجلترا، سألتني العديد من النساء الإنجليزيات عن وضع المرأة في الرايخ الثالث. وبحسب ما سمعته، بدا أنهن يعتقدن أننا لسنا سوى عبيد. بل إنهن قلن ذلك صراحةً، وأضفن أنهن يشفقن علينا من أعماق قلوبهن. أود أن أخبركم كيف نشعر نحن النساء الألمانيات تجاه الرايخ الجديد، وسأبدأ بالزوجات والأمهات.

نعلم جميعًا من التاريخ أن كل ثورة تتبعها أشكال دستورية جديدة، وبسبب الانتفاضة التي أدت إلى ظهور هذه الأشكال الجديدة، نجد عمومًا تغييرات جوهرية في الحياة الاجتماعية للشعب أيضًا. وقد مثّل النظام الجديد في ألمانيا، "الاشتراكية الوطنية"، تغييرًا مرحبًا به لملايين العائلات التي عانت معاناة شديدة من تبعات الحرب التي جعلت الحياة عبئًا ثقيلًا على العديد من الأمهات وأطفالهن.

كانت مهمة أدولف هتلر هي مساعدتهم، وإنهاء الفكرة الكارثية القائلة بأنه "من الأفضل عدم إنجاب أي أطفال على الإطلاق".

لا يجب أن ننسى أن الأنانية كانت أساس النظام القديم قبل مجيء الفوهرر لبناء الرايخ الجديد. هو من جعل النساء الألمانيات يؤمنّ من جديد بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للدولة، وأن الأم فيها هي رمز حيّ لبقاء الأمة من خلال تربيتها لأطفال أصحاء. استعادت الأمومة والأنوثة معناهما ومجدهما القديم.

خدمة للأمهات

في عام ١٩٣٤، اجتمعت الرابطة الوطنية الاشتراكية للنساء لأول مرة للعمل التعاوني الجاد، وأسست خدمة الرايخ للأمهات. تُدار هذه الخدمة من قِبل جميع فروع الرابطة، وتتألف من دورات تدريبية خاصة مفتوحة لجميع النساء، متزوجات وغير متزوجات، صغيرات وكبيرات. منذ عام ١٩٣٤، حضرت ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف امرأة ألمانية هذه الدورات، وتلقين تدريبًا في إدارة المنزل والطبخ والخياطة، بالإضافة إلى أساسيات النظافة والتمريض. ولأننا نحن الألمان ننتمي إلى أمة بلا مستعمرات، علينا أن نكون حذرين في استخدام جميع أنواع المواد الخام، وفي هذه الدورات تتعلم النساء كيفية تحويل الأشياء التي تبدو عديمة الفائدة إلى أغراض مفيدة. عادةً ما تستغرق كل دورة عشر أمسيات، بإجمالي ٢٤ ساعة من التدريب.

تتراوح تكلفة هذه الدورة بين ماركين وثلاثة في الريف، وبين ثلاثة وخمسة ماركات في المدينة. يُتوقع من القادرين على الدفع أن يسددوا الرسوم كاملة، بينما تُساهم كل من شعبة المرأة في جبهة العمل ومنظمة الرعاية الاجتماعية الاشتراكية الوطنية بمبالغ إضافية لمن لا يستطيعون تحمل هذه التكاليف. وفي كثير من الأحيان، يتكفل صاحب العمل بدفع المبلغ كاملاً للفتاة التي ستتقاعد قريبًا للزواج. يوجد في ألمانيا مئات من هذه المدارس للأمهات، وهي مدارس دائمة تُوفر فرص عمل لآلاف المتطوعات كمربيات، ومعلمات في مجال الرعاية الاجتماعية، وقائدات شباب، وغير ذلك.

إن مثل هذا العمل هو الذي يمنح كل امرأة ألمانية فرصة للمشاركة الفعالة في حياة الدولة الاشتراكية الوطنية، لأن كل امرأة تدرك أنه يجب عليها أن تؤدي دورها جنباً إلى جنب مع الرجال الذين يتحملون نفس المسؤولية عن مستقبل أمتنا.

المرأة العاملة

لم يثر أي موضوع نقاشًا بين الأمم الأخرى أكثر من وضع المرأة العاملة والمهنية في الرايخ الثالث. فقد أصرّ معارضو الاشتراكية الوطنية على أنه منذ لحظة وصول أدولف هتلر إلى السلطة، سيتم إجبار جميع النساء العاملات على ترك وظائفهن واستبدالهن بالرجال. لكن الحقيقة أبعد ما تكون عن ذلك، إذ أن جميع النساء الفاعلات في الصناعة والمهن المختلفة منظّمات ضمن جبهة العمل، أما النساء اللواتي لم يكنّ يعملن سابقًا، ولكنهن رغبن في المساهمة في بناء الرايخ الجديد، فقد انضممن طواعيةً إلى رابطة النساء، تحت القيادة الوطنية للسيدة شولتز كلينك. وفي هاتين المنظمتين نجد ربة المنزل، والمعلمة، والممرضة، والقابلة، والفنانة، والطبيبة، وجميع النساء الحاصلات على مؤهلات جامعية.

بما أن الحفاظ على الأسرة كوحدة أساسية للدولة هو أحد مبادئ الاشتراكية الوطنية، فمن الصحيح أن جبهة العمل نجحت في إبعاد النساء عن العمل في المصانع الذي لا يناسب بنيتهن الجسدية، واستبدالهن برجال عاطلين عن العمل. إلا أن هؤلاء النساء وجدن أعمالاً أكثر ملاءمة لهن في أماكن أخرى.

لا تزال النساء الألمانيات يعملن في جميع المهن المتعلقة بالملابس، بالإضافة إلى ملايين منهن يعملن في التدريس والتمريض والخدمة المنزلية، كما يوجد عدد من الطبيبات، ونساء يعملن في الهندسة المعمارية، وعلى خشبة المسرح وفي السينما، ليس فقط كممثلات بل كمنتجات بارزات، مثل ليني ريفنشتال الشهيرة، التي تتولى مسؤولية التصوير في جميع اجتماعات الحزب المهمة وفي الألعاب الأولمبية. كذلك تعمل ملايين النساء في الصناعات العامة، مشكلاتٍ، كما ذكرتُ، شريحةً خاصة من جبهة العمل. لا يمكن القول قطعاً إن المرأة الألمانية قد أُجبرت على البقاء في المنزل.

الخدمات المنزلية

حتى أولئك اللواتي يقتصر عملهن على شؤون المنزل، كخادمات أو ربات بيوت، حظين باهتمام خاص. فعندما وصل أدولف هتلر إلى السلطة، كُلّفت رابطة النساء بمهمة خاصة تتمثل في دحض الاعتقاد السائد بأن العمل المنزلي حكرٌ على الطبقات الدنيا. واليوم، يتعين على كل فتاة، غنية كانت أم فقيرة، اجتياز امتحان دقيق في الأعمال المنزلية عند تخرجها من المدرسة، إضافةً إلى ذلك، تتطوع معظم فتياتنا في سن الثامنة عشرة، قبل بدء مسيرتهن المهنية، للعمل في خدمة العمل النسائي، التي غالباً ما تتضمن أعمالاً منزلية لتخفيف العبء عن كاهل بعض الأمهات العاملات.

لم يُخطط لدور المرأة في النظام الاجتماعي الجديد على أساس الشعار القديم "حقوق المرأة"، بل بناءً على الخدمة التي يمكن أن تقدمها للمجتمع ككل -أي للأمة. ولأن تأثير المرأة كان دائمًا الأكبر في تشكيل الحياة الاجتماعية الحميمة للأمة، فإننا لا نهتم كثيرًا بمكان تقديم خدماتنا، بل بكيفية تقديمها.

الفتاة الألمانية

انضمت الفتاة الألمانية، وهي لا تزال في المدرسة، إلى رابطة الفتيات الألمانيات (BDM)، وهي أكبر منظمة من نوعها في العالم. وبصفتها تابعة لحركة شباب هتلر، تتلقى رابطة الفتيات الألمانيات تدريباً مفصلاً، وخاصة في غرس فلسفة حياة سليمة (Weltanschauung)، من قائد الشباب الوطني، بالدور فون شيراخ.

تم بناء أربعين مدرسة في جميع أنحاء البلاد لغرض وحيد هو تعليم الفتيات كـ

قادة الشباب على هذه المبادئ.

بصفتهن أمهات وطبيبات واقتصاديات ومعلمات ومحاميات وغيرهن في المستقبل، تقع على عاتق جميع الفتيات الألمانيات مسؤولية تسخير مواهبهن لخدمة الوطن، لكن عليهن أولاً، كأساس، بناء بيئة اجتماعية متينة. وأين يمكن تحقيق ذلك على نحو أفضل من خلال زمالة منظمة الفتيات الألمانيات ؟(BDM)يُعدّ التدريب البدني ضرورة أساسية، ولذلك تخضع كل فتاة لبرنامج تطوير بدني منتظم يتناسب مع عمرها. وفي الوقت نفسه، تتلقى الفتيات تدريباً في الإسعافات الأولية والتمريض. كما تُقيم منظمة BDMمعسكرات لتعليم الفتيات العمل في الزراعة، بالإضافة إلى مدارس منزلية للتدريب على رعاية الأطفال والتغذية وغيرها من الأعمال المنزلية.

عندما تنهي الفتيات دراستهن، يُشجعن على قضاء عام في "خدمة السنة الزراعية"، حيث يقمن بأعمال مفيدة في الأرض. هذه الخدمة موازية لـ"خدمة العمل" المخصصة للشباب، وتؤدي أعمالاً مفيدة لا تتنافس مع الوظائف العادية. في الواقع، وُجدت قيمة اقتصادية كبيرة في استبدال النساء العاجزات عن العمل بسبب المرض، ومنحهن إجازة كافية للتعافي. كان هذا مفيدًا بشكل خاص للأمهات المرهقات، حيث تولت فتيات من "خدمة العمل" أعمال المنزل، بينما يتلقى أطفالها الرعاية في "روضة أطفال" محلية.

على الرغم من أن مجرد إحصائيات هذه المنظمة النسائية الألمانية الضخمة مثيرة للإعجاب، إلا أن قيمتها الحقيقية تكمن في المعايير الأخلاقية التي تُرسخها. فالفتاة الألمانية في منظمة الشابات الألمانيات (BDM)وبرنامج "خدمة السنة الزراعية" لا تكتسب خبرة كبيرة فحسب، بل تنمي لديها أيضاً حس المسؤولية الاجتماعية، إذ تتلقى محاضرات وتدريبات مماثلة تماماً حول المشكلات السياسية والاقتصادية التي يتلقاها الشباب في منظماتهم. كل من زار معسكر عمل نسائي انبهر بالفتيات القويات البنية، وعيونهن التي تتألق بالصحة والسعادة. وقد سألني العديد من أصدقائي الإنجليز هنا: "كيف يكون جو شبابكم بهذه النظافة والإشراق والقوة والحيوية؟"

كيف تمكنت من ذلك؟ لا يمكن أن يكون هناك سوى إجابة واحدة، "روح أدولف هتلر"!

ما هي الاشتراكية؟ بقلم جوزيف غوبلز

إن المفهوم السياسي الحديث والمنطقي للغاية يدور، سواء تم الاعتراف بذلك أم لا، حول العامل المركزي لكل التطور المستقبلي -المشكلة الاجتماعية.

هـ

إنّ المعاناة الاجتماعية تتجاوز مجرد مسألة معيشية. لو كانت كذلك، لكان الماركسي محقًا. فالبروليتاري ليس أمميًا بدافع حبه للاختلاط الدولي، بل لإدراكه المأساوي أنه لم يكن هناك، في السابق، حل وطني لمشكلة وجوده. لقد تضافرت الأنانية البرجوازية والمنافسة اليهودية، شعوريًا ولا شعوريًا، لتُنتجا ما يسلب الشعب نور الحياة وروحها -ألا وهو الصراع الطبقي.

يُولد الضيق الاجتماعي شغفًا بالأمن. وفي أعماق البروليتاريا يكمن حبٌّ عميقٌ للوطن والأرض والوطن، يجد تعبيره في صورٍ حسنةٍ وسيئة، مستعدًا دائمًا لأسمى التضحيات. حتى في ظل الماركسية، لا تشعر البروليتاريا بكراهيةٍ للوطن، بل فقط تجاه ذلك التحريف البرجوازي للوطن -النظام. لقد خلق هذا النظام بالفعل حالةً أصبح فيها القومية والرأسمالية شيئًا واحدًا. لا يمكن كسب النضال ضد الأممية بالشعارات. لا يُمكن حل الضيق الاجتماعي إلا من خلال العمل الاجتماعي. ستستمر البروليتاريا في التفكير على المستوى الدولي ما دامت محرومةً من نصيبها في الأمة. كيف يُمكن للمرء أن يُحب ويحترم شيئًا لا يعرفه؟

تكمن المشكلة الاجتماعية في جعل الطبقة العاملة في المدن العالمية أكثر وعياً بعلاقتها الجوهرية بالأرض. فالإنسان لا يستطيع أن يرسخ جذوره إلا في أرضه.
لا يشعر بالانتماء إلا لما يخصه. والنضال الفعال الوحيد ضد البلشفية هو القضاء على الرأسمالية.

يُظهر هذا افتقار الطبقة الوسطى إلى الحس السياسي، إذ ربطت نفسها بالرأسمالية، التي لم يكن لها، في نهاية المطاف، دور يُذكر فيها. فالرأسمالية هي التوزيع غير الأخلاقي لرأس المال. والرأسمالية في الاقتصاد هي نفسها الديمقراطية في السياسة: أي التوزيع غير الأخلاقي للسلطة داخل الدولة. كلا العاملين، الرأسمالية والديمقراطية -علاقتهما كعلاقة الابن بأبيه -هما عدوان لدودان لأي تنظيم اجتماعي جديد للدولة. حتى الآن، اكتفوا بتجاهل المشكلة الاجتماعية، وتجنبوا مواجهتها قدر الإمكان من خلال التظاهر بالنفاق في العمل الخيري. هذه هي مأساة الليبرالية -العمل الخيري: مزيج من الجبن البرجوازي، والعاطفية، والسادية، والخوف. تتكشف أمام أعيننا قصة "التحسين" الاجتماعي برمتها كمثال مروع على عجز الليبراليين عن التعامل مع المشكلة الاجتماعية، ناهيك عن فهم أعماقها. لا علاقة للمشكلة الاجتماعية، بتاتًا، بالعاطفية أو "الإحسان". إنها مشكلة ضرورة وطنية. ليس مجرد معاناة الملايين من الجوع ما يمنح هذه المشكلة أهميتها السياسية العالمية، بل احتمال تسببها في انهيار الأمة. هذا وحده ما يضفي الاستمرارية على الأفكار الاجتماعية. فالعاطفية و"الإحسان" لا يمكن الاعتماد عليهما في حد ذاتهما. الضرورة الوطنية وحدها هي التي تخلق التعصب والاندفاع الشديد للإيمان. وهكذا، فإن المشكلة الاجتماعية متجذرة في بنية التطورات السياسية المستقبلية، وتفرض على الشباب واجبات ومهام جديدة.

ومن هذا الإدراك ينبثق مفهوم اجتماعي حقيقي للدولة، وهو مفهوم لا علاقة له بـ

الماركسية البروليتارية، كما هو الحال مع المفاهيم الليبرالية الديمقراطية. أفكر بمنظور اجتماعي عندما أتمنى للطبقات المضطهدة من أبناء وطني نيل حقوقهم الطبيعية، كحقوقٍ لا كهباتٍ طوعية. أفكر بمنظور اجتماعي عندما أطالب بهذه الحقوق لا بدافع الخوف البرجوازي أو العاطفة، بل انطلاقاً من إدراك الضرورة الوطنية والعدالة الاجتماعية.

يفكر الليبرالي بمنطق البرجوازية، ويفكر الماركسي بمنطق البروليتاريا، أما الاشتراكي فيفكر على المستوى الوطني، من منظور دولة قومية مصممة لتحقيق مصير مشترك. بالنسبة له، يمثل التفكير الوطني والاجتماعي شيئًا واحدًا: حب الوطن، والإيمان بمستقبله، والرغبة في الحرية.

الفلسفة العالمية والسياسة الخارجية بقلم ألفريد روزنبرغ

أنا

في الحياة اليومية، نادرًا ما يُدرك الإنسان العادي أن الحياة السياسية والاجتماعية تتشكل في نهاية المطاف بفعل دوافع فلسفية. فمفهوم المدونة الأخلاقية البرجوازية، ومفهوم القانون، وكل ما يرتبط بهما في الحياة اليومية، يتحدد دائمًا، بشكل أو بآخر، بموقف الإنسان الداخلي تجاههما؛ ولكن فقط في مناسبات الأحداث الثورية الكبرى التي تؤثر على حياة أمة بأكملها، يُصبح الناس واعين لهذه الحقيقة بوضوح. ويمكن القول إن هذا ما يحدث اليوم في جميع أنحاء العالم. وبغض النظر عن الأثر المباشر لصراع 1918-1914على الأحداث السياسية لمختلف الدول، هناك حقيقة واحدة تترسخ في أذهان كل من لا يفكر بشكل سطحي، وهي أنه بعد مثل هذه الانتفاضة الهائلة، لا يستطيع الناس ببساطة العودة إلى حياتهم اليومية السابقة كما لو لم يحدث شيء على الإطلاق. لقد تأثرت كل أمة تقريبًا في العالم بالصراعات الكبرى للحرب العالمية، أو عانت على الأقل بدرجة ما من عواقبها. يواجه ملايين وملايين من الرجال مصيراً غمرهم بمفاجأة ظاهرة، وأثار تساؤلات تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي كانت مهمة لعقود عديدة.

قبل عام ١٩١٤، ساد العالم جوٌّ من التفاؤل. صحيحٌ أن المسؤولين في مختلف البلدان لاحظوا تزايد المخاوف السياسية، لكن حتى بين رجال الدولة، كان هناك الكثير ممن اعتقدوا، كما في مناسبات مماثلة سابقة، أن النظام السياسي القائم على التوافق اليومي سينتصر. وقد حسب الاقتصاديون بدقة رياضية أن أي صراع بين الدول الكبرى سيؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية كارثية، وأن انهيار النظام الاقتصادي العالمي أمرٌ لا مفر منه، مما سيؤدي إلى نهاية الحرب في غضون أشهر قليلة. بنى المتفائلون المثقفون آمالهم على الاعتقاد بأن "العقلانية العالمية" ستنتصر، واتفقوا مع كبار الاقتصاديين في قولهم إن الدول لن تتسامح أبدًا مع جنون عالمٍ

حرب.

لكن، كما هو حال الطبيعة، لم تتقدم حياة الشعوب والأعراق على مسار المنطق المستقيم، بل على دروب ملتوية من المشاعر الجياشة والأهواء الجامحة. هذه العناصر غير المتوقعة هي التي أطلقت العنان في النهاية لكارثة العالم. من المهم، في رأيي، أن ندرك اليوم أن عام 1914لم يكن مجرد بداية صراع عسكري عظيم، بل كان بداية انهيار العالم القديم برمته في تلك الأيام المشؤومة من شهر أغسطس. إن عجز الدول وقادتها عن منع وقوع هذا الصراع الرهيب دليل قاطع على أن الصراعات الاجتماعية، والتوجه العام للاقتصاد العالمي آنذاك، والبنية الاجتماعية للدول، لم تعد قادرة على ضمان سياسة سلام واضحة المعالم. على العكس من ذلك، كان لا بد من إيلاء الكثير من الاهتمام للحركات الجماهيرية الفوضوية للطبقات الدنيا، وللعواطف السياسية والمصالح الاقتصادية، لدرجة أن الدفة غالباً ما انزلقت من أيدي رجال الدولة وانزلق العالم نحو تصادم لم يبدأ في التعافي منه إلا بعد سنوات عديدة، بعد أن تم إنفاق قوى بطولية وتقديم تضحيات هائلة.

من الطبيعي أن يتجلى هذا الانتعاش في الوعي الجمعي، وهذا النقد للماضي والحاضر، أولاً في تلك البلدان التي أدت فيها الهزيمة العسكرية والسياسية إلى...

مشاكل أكثر وضوحًا بكثير مما كانت عليه في الدول التي استطاعت، على الأقل في الوقت الراهن، أن تعيش على ثمار انتصاراتها الحربية. جميع عمليات التخمر، المتباينة في طبيعتها، التي حدثت في روسيا والمجر وألمانيا وتركيا، تبدو لكل مراقب ذكي للسياسة العالمية علامات لا لبس فيها على انهيار النظام القديم المذكور آنفًا، وعلى مسعى لخلق عالم جديد، بشكل أو بآخر. لا يعود هذا إلى حد كبير إلى الإدراك المنطقي لما هو مناسب وما هو غير مناسب، بل إلى تغيير داخلي في الشخصية، إذ التفت نحو الحاضر والماضي على حد سواء، معلنًا: "لا يمكن أن يستمر هذا الوضع".

إن هذا العزم الداخلي يفوق أي شيء آخر أهمية، ولا يمكن دحضه بأي جدال. هذه التوجهات الذهنية الجديدة للأمم، سواء أكانت في اتجاه معين أم لا، هي السبب الحاسم للبناء أو الهدم، بحسب الأحوال. وينبع مركز ثقل حركتنا الحالية في السياسة العالمية من تضافر هذه الطاقات الذهنية المتنوعة وقوتها.

نحن الاشتراكيون الوطنيون نرى في موقف ذهني محدد بوضوح ما نسميه "الفلسفة العالمية" (Weltanschauung). هذه الكلمة، التي يصعب ترجمتها بدقة إلى لغات أخرى، تعني في المقام الأول ما تشير إليه: طريقة معينة للنظر إلى العالم، أي موقف داخلي واضح ومفهوم للروح والعقل والشخصية تجاه الأمور الخارجية. موقف يحسم بين "نعم" أو "لا"، وإذا كان صوت الملايين، فإنه يشكل نمط الحياة، وبنية الدولة، وواجبات وامتيازات عرق أو شعب. لذا، يُعد هذا الموقف العامل الأساسي والحاسم. فإذا ما تغلغل في جميع مناحي الحياة، حينها يمكننا الحديث عن أمة موحدة ومتجانسة؛ حينها يمكننا القول إن الدولة والشعب و"الفلسفة العالمية" قد اندمجوا في كيان واحد. بالطبع، لا يحدث هذا إلا في حالات نادرة جدًا. فمعظم الأمم، تحت تأثير الخصائص العرقية والأحداث السياسية، تتأثر بتيارات متباينة في مختلف مناحي الحياة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صراعات خطيرة داخل الأمة.

لذا، فإن "الفلسفة العالمية" لا تُعادل الدين، ولكنها قد تشمله. ويمكن للدين أو العلم أن يُضفي على "الفلسفة العالمية" طابعًا خاصًا؛ كما يمكن أن تتشكل بفعل الخصائص الفنية أو الثقافية للأمة. وإذا كانت "الفلسفة العالمية" لشعب ما عميقة وأصيلة حقًا، فإنها ستشمل كل شيء وتُحدده. ومن جهة أخرى، فهي واسعة بما يكفي لتشمل مختلف الطبائع العقلية والروحية.

لقد كان لموقف مختلف الأمم والشخصيات البارزة تجاه المسائل المتعلقة بالفلسفة العالمية، سواء أكانت ذات طبيعة دينية أم علمية أم ثقافية، دورٌ هام في تحديد الحياة الفكرية والسياسية للأمم عبر العصور الماضية. وأرى أن مسألة تأثير الفلسفة العالمية على السياسة الخارجية خلال الحقب التاريخية الكبرى تُعدّ من أكثر مسائل التاريخ العالمي إثارةً للاهتمام. بل أشكّ في أن هذه المسألة حظيت حتى الآن بدراسة معمقة كافية، مع أنها جديرة بأن تجذب اهتمام الباحثين والسياسيين على حدّ سواء.

هل لي أن أذكر بعض الأمثلة لأوضح مدى تأثير السياسة بشكل حاسم؟

هل يمكن أن تؤثر "الفلسفة العالمية" على تطور التاريخ لقرون وألفيات؟

عندما انتشرت المسيحية من البحر الأبيض المتوسط إلى القارة الأوروبية، واعتنقتها القبائل الجرمانية واحدة تلو الأخرى، تبيّن أن معظمها لم يقبل العقيدة الكاثوليكية الرومانية، بل أصبح أريوسيًا، أي أتباعًا لأريوس، الذي اختلف مفهومه عن شخصية مؤسس المسيحية ومكانته الإلهية اختلافًا جوهريًا عن مفهوم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. قبيلة واحدة مهمة فقط اعتنقت الكاثوليكية الرومانية، وذلك بسبب...

كان الفرنجونيون، وهم قبيلة تخدم مصالح القادة، هم الأقوى عسكريًا، ولم يبتعدوا كثيرًا عن موطنهم الأصلي، على عكس الألمان الشرقيين. وهكذا ارتبطت روما القديمة بإرادة قوية شابة اتجهت شرقًا. انتصرت هذه الإرادة عسكريًا وفلسفيًا. فقد زعم آريوس الإسكندري (توفي عام 336ميلاديًا) أن المسيح ليس إلهًا بل مخلوق من صنعه. حظر مجمع نيقية مذهبه، ولذلك لم تصبح أوروبا أريوسية كما بدا مرجحًا في البداية، بل كاثوليكية. هنا إذًا، نجد انتصار فكرة على أخرى، مصحوبًا بعواقب وخيمة على التاريخ العالمي. فلو انتصرت القبائل الأريوسية على الفرنجونيين، لاتخذت أوروبا منحى روحيًا مختلفًا تمامًا، ولما ظهرت الحركة البروتستانتية التي تبلورت لاحقًا، أو على الأقل ليس بالشكل نفسه.

يُقدّم الإسلام مثالاً ثانياً يُبيّن كيف فرضت "فلسفة عالمية" قائمة على الدين إرادتها على أمم بأكملها. فقد وحّد هذا المعتقد قبائل بدوية لا حصر لها، تمكّنت، بفضل إيمانها الراسخ، من غزو شمال أفريقيا بأكمله، ثمّ امتدّت إلى جنوب أوروبا. ورغم صدّ الأوروبيين لها، الذين ناضلوا من أجل استقلالهم، فقد تركت الديانة الإسلامية بصمتها على جزء كبير من الأرض المأهولة: من جبل طارق عبر أفريقيا، وفلسطين، وصولاً إلى الهند. وتُظهر الحركات السياسية والنزاعات المريرة، التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، كيف تعمل "فلسفة عالمية" مُحدّدة كقوة دافعة مستمرة، تُجبر جميع الأمم الخاضعة لها على نشر "فلسفتها العالمية" الخاصة والدفاع عنها، وعن نمط حياتها، ومفهومها للحكم، وثقافتها.

بعد أن ظلت الكنيسة الجامعة منتصرة لقرون عديدة، اندلعت ثورات عنيفة ضدها في أجزاء كثيرة من أوروبا. أثارت هذه الثورات احتجاجات شعبية هزت العالم، واستندت إلى أيديولوجية مشتركة. لقرون، احتدم صراع الشعوب البروتستانتية المختلفة ضد الكنيسة الجامعة وقواتها العسكرية في جميع أنحاء أوروبا. ولكن في خضم هذا الصراع، اتخذ الفكر الجمعي الأوروبي منحى جديدًا تمامًا بطريقة مميزة للغاية: فبعد أن كان صراعًا دينيًا أو عقائديًا في جوهره، أصبح صراعًا وطنيًا. إن حماية البنية الوطنية ستطغى على القيم الأخلاقية، حتى لو كان ممثلوها على أعلى مستوى. ولعل أفضل مثال على هذا التحول نحو حقبة جديدة هو حالة الكاردينال ريشيليو. فقد رأى في نفسه الوزير الأبرز للويس الثالث عشر وخليفة لويس الحادي عشر، في تنفيذ خطة التوحيد الوطني التي وضعها الأخير؛ من ناحية أخرى، كان أسقفًا ثم كاردينالاً في الكنيسة الرومانية. في بلاط باريس، كان النفوذ الكاثوليكي الروماني هو السائد، وكان يمثله في المقام الأول الحزب الإسباني. لا شك أن سياسة روما كانت تُحابي إسبانيا وآل هابسبورغ، وكان من شأن إتمام النصر الإسباني-الهابسبورغي على فرنسا أن يُفضي حتمًا إلى سيادة كاثوليكية خالصة في أوروبا لفترة طويلة قادمة. لكن ريشيليو، رغم مطالبته بحرية الكنيسة الرومانية في جميع معاهداته مع حلفائه البروتستانت، حوّل دعمه إلى الجانب الآخر، وبذل قصارى جهده لحشد العالم ضد آل هابسبورغ، وكسر شوكة إسبانيا، وتحييد السلطة الزمنية للبابا في الوقت نفسه. وضد جميع حلفاء البابا في البلاط الفرنسي، سنّ ريشيليو كافة التدابير لترسيخ سيادة فرنسا؛ ولضمان استقلالها، قضى على البروتستانت في بلاده، لكنه عقد تحالفات مع غوستاف أدولف وبرنهارد، دوق فايمار. بل إنه أمر المدافع الفرنسية بإطلاق النار على جنود البابا. أعتقد أن هذه الطلقات، التي أُطلقت على جيش روما بأمر من أحد الكرادلة الرومان، ترمز إلى تحول أوروبا إلى موقف جديد لم يتوقف منذ ذلك الحين عن التواجد في حياة قارتنا.

في القرن التاسع عشر، شهد هذا الموقف تحولاً نحو شكل جديد من القومية الأوروبية. ففي كل مكان في العالم، كانت الفكرة القومية هي فكرة التحرر. ويتجلى ذلك في العديد من كتابات تلك الحقبة، وفي شخصيات مثل واشنطن وبوليفار وغاريبالدي. في الوقت نفسه، اكتسب العلم والتجارة أهمية متزايدة، وأصبحت مقولة والتر راتيناو: "يُحدد الاقتصاد المصير" بمثابة "الفكرة المحورية" في معالجة معظم المشكلات الاجتماعية. وكان من العوامل المهمة الأخرى العدد السكاني للدول المختلفة، مما دفعها إلى البحث عن أسواق لمنتجاتها وإمدادات المواد الخام في أي مكان في العالم. وقد رُعي هذا الموقف ونُشر بشكل رئيسي من قبل شعوب منتشرة في جميع أنحاء العالم. ودعا إلى إقامة "جمهورية عالمية"، واستبدال الأنظمة الاقتصادية الوطنية القائمة بنظام اقتصادي عالمي، يُفضل أن يكون تحت سيطرة مركزية.

صحيح أنه في مطلع القرن كانت هناك بعض الدول القومية ذات الطابع العسكري السياسي، ولكن من وجهة نظر اقتصادية، كان هناك ارتباك شبه ميؤوس منه بين العديد من المجموعات الاقتصادية المختلفة، والشركات التجارية والصناعية، والبنوك الدولية، التي تعارض بعضها البعض، وكان نجاحها أو فشلها سيؤثر حتماً على الكثير من الناس لدرجة أن السياسة الوطنية اضطرت إلى إخضاع نفسها لهذه المصالح الخاصة والاعتراف بها في الغالب على أنها ذات أهمية وطنية.

احتجاجًا على الآثار الاجتماعية لهذا النظام الاقتصادي البحت بكل جوانبه، انتفض ملايين الناس واستمعوا إلى مبادئ تدعو إلى الحرية الاجتماعية من خلال حركة شاملة لجميع الأمم، ألا وهي الأممية الماركسية الشيوعية. كل هذه التيارات والاتجاهات، التي ازدادت تعقيدًا وتفاقمًا باستمرار بفعل قضايا جانبية جديدة، أدت إلى عائق في نهاية القرن التاسع عشر، ويمكن القول بثقة إن فريدريك نيتشه كان بمثابة جهاز رصد دقيق لهذه الهزات التي هزت العالم بأسره. لم ينغمس في فلسفة عاطفية، بل شعر بنذير شؤم للأحداث القادمة التي ستؤثر على مئات الملايين من البشر.

إن إدراكه بأن النسيج الاجتماعي سينهار إلى العدمية تحت تأثير القوى المدنية والماركسية، وفي الوقت نفسه أمله في أن تنبثق من هذه الكارثة عرقية قوية، هو ما يميز أقواله المأثورة وكتاباته. في الوقت نفسه، شعر رجال مثل بول دي لاغارد وريتشارد فاغنر بأن العالم يقترب من نهايته وأن عالماً جديداً سيولد. في روسيا، رسم دوستويفسكي بألوان قاتمة نهاية روسيا. وبينما أصبح الشعور بانعدام الأمن الشديد عالمياً، وجدت هذه الأفكار، التي تفتقر إلى أي شكل محدد، قبولاً في عواصم جميع الدول. سقطت روسيا، ودخلت تلك النزعات إلى السلطة، وهي النزعات التي تنبأ بها دوستويفسكي في روايتيه "الإخوة كارامازوف" و"الشياطين". انتصرت الشيوعية في روسيا على جميع النظريات الاجتماعية، ليس من خلال تنظيم جماهيري بروليتاري في المدن، بل لأن إرادة كانت مكسورة بالفعل خضعت لتأثير شخصية غير أوروبية قوية الإرادة.

إذا ما استعرضنا هذه الفلسفات العالمية المتنوعة، التي تبدو في كثير من الأحيان وكأنها تتعارض فيما بينها في عداءٍ مميت، فسنجد أنها تشترك جميعها في سمة واحدة. فهي جميعها تنبع من مذهبٍ محددٍ بوضوح، سواء أكان هذا المذهب دينيًا أم علميًا أم اجتماعيًا أخلاقيًا. وعلى هذه المذاهب أو الاعترافات الإيمانية، تبني هذه الفلسفات برنامجًا، وتجمع كل من يؤمن بهذا البرنامج، وتسعى بكل ما أوتيت من قوة سياسية وعسكرية لتنفيذ هذا البرنامج المذهبي.

بالحديث بشكل عام وسياسي، يرتبط هذا الموقف بما يمكن تسميته "العالمية". هذه العالمية موجودة، سواء تم تعيين فرد ما سيدًا أعلى تستمد منه حركة عالمية قوانينها، أو كانت هذه الحركة قائمة على أسس مجردة.

المجتمع أو أي نظرية محددة. في الواقع، تُظهر القرون الخمسة عشر الماضية من التاريخ الأوروبي أن جميع الأمم تتحرك في مكان ما ضمن "فلسفة عالمية" ذات مفهوم عالمي، وأن جميع الصراعات الكبرى بين الأمم سارت في مسارها ضمن مذهب ذي طابع عالمي. تميز هذا المذهب بالشمولية الدينية في "الفلسفة العالمية" الكاثوليكية الرومانية؛ وكانت السمة نفسها موجودة في العقيدة البروتستانتية، وإن كان ذلك بشكل مختلف وعلى الرغم من النتائج الفردية؛ وفي نظام الليبرالية نجد شمولية اجتماعية أخلاقية، كما تم التبشير بها خلال الثورة الفرنسية؛ وكانت شمولية عدمية هي التي ميزت فرع الحركة الماركسية، الشيوعية العالمية، التي لم تعد تعترف بالقوميات والدول، بل فقط باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والتي ستنضم إليها في أي وقت جمهوريات سوفيتية أخرى.

يتمثل التغيير الفلسفي العالمي الحاسم والجذري، كما نراه اليوم، في قناعتنا الراسخة بأن الصراع القادم لن يكون له نفس الطابع السابق، وأن الصراعات الوطنية لن تُخاض ضمن أي "فلسفة عالمية" محددة ذات طابع كوني، بل ستُخاض ضمن "فلسفة عالمية" قومية. بعبارة أخرى: تتسع النزعات التي كانت في السابق ذات طابع حكومي بحت، وتُنظر إليها من منظور فلسفي عالمي، لتصبح عاملاً حاسماً في تنظيم الحياة بمفهومها الأوسع. في بداية عصرنا الحالي، كان حكم الكنيسة الجامعة هو العنصر الديني والسياسي الأسمى. عندما اندلعت الثورة الأولى، تعارضت طائفتان دينيتان. وفي مرحلة لاحقة من هذا الصراع، انتقلت هذه العوامل الرئيسية من المجال الديني إلى المجال السياسي الحكومي، الذي اتخذ في البداية شكل الملكية، ثم شكل الفكرة الجمهورية.

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، نجد أن فكرة الطبقة كانت حاضرة بقوة في أذهان الملايين. وشكّل كل عامل من هذه العوامل المختلفة المبدأ السياسي الأساسي لأحد الأحزاب، لا سيما في ألمانيا. فقد مثّل حزب الوسط العامل الرئيسي للعصور الوسطى؛ ومثّلت جماعات المحافظين السابقة فكرة السلالة الحاكمة؛ ومثّل الحزب الديمقراطي الفكرة الاقتصادية الممزوجة بالفكرة الجمهورية؛ ومثّلت الجماعات الماركسية فكرة الطبقة. وفي مواجهة كل هذه الجماعات الموجودة في ألمانيا، أعلنت الحركة الاشتراكية الوطنية عن عامل رئيسي جديد، وإن كان قديمًا، ألا وهو: مُثُل الشرف الوطني.

لقد خيضت جميع الصراعات خلال السنوات الأربع عشرة الماضية، حتى عام ١٩٣٣، تحت هذا الشعار. وإذا ما اكتسب هذا الشعار قوةً روحانية، فذلك لم يكن ليتحقق لولا انهيار أمة عظيمة، واعية لشرفها، لم يبقَ بعدها سوى خيار واحد: إما التسامح مع الجماعات السياسية القديمة باعتبارها تمثل فلسفات العالم القديم، أو ابتكار فلسفة سياسية جديدة تقوم على مبادئ جديدة لتكون أساسًا لحياة الشعب الألماني. ولا يخفى على أحد أن فكرة الشرف الوطني ليست فكرة جديدة ظهرت فجأة؛ فمنذ نشأة الشعب الألماني، دارت فنونه وآدابه حولها. وتشهد على ذلك ملحمة هيلدبراند، وأغنية نيبلونغ، وملحمة غودرون، وكذلك مجمل الموسيقى البطولية الألمانية. إلى جانب ذلك، كانت هذه الفكرة أساس القوانين الألمانية القديمة، المعروفة باسم "القوانين الساكسونية" و"القانون المدني" (Stadterecht)، والتي شكلت بالنسبة للعديد من الشعوب أساسًا لعوامل كثيرة أدت في نهاية المطاف إلى التوحيد. ولا داعي للتأكيد على أن ما أقوله هنا ليس المقصود به الإشارة إلى أي دول أخرى أو انتقادها.

هدفي الوحيد هو شرح ما حدث هنا في ألمانيا، وبيان أننا لا نتعامل في هذه الحالة مع ثورة من بين العديد من الثورات، بل مع الثورة الحاسمة في

لقد بدأ التاريخ الألماني: ثورة لم تبدأ فجأة، بل بدأت مبادئها

يمكن العثور عليها في حروب الفلاحين الألمان، وفي التشريعات القانونية لـ "المدن الحرة" القديمة، وفي فريدريك العظيم، وفي قادة حروب التحرير الألمانية عام 1813، وفي المفكرين العظماء عند نقطة التحول من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر.

وأسمح لي هنا أن أعلن أن هذه القومية الألمانية المتحمسة ليست في الواقع تهديدًا للقومية المشروعة للشعوب الأخرى، بل على العكس تمامًا، فهي القومية الألمانية تحديدًا، بتفوقها الروحي على جميع القضايا الأخرى، هي وحدها الكفيلة بتحقيق التوازن العادل الذي يتوق إليه العالم أجمع. إن الدولة السلطوية، القائمة اليوم على الحركة الاشتراكية الوطنية، قادرة على القضاء على الدعاية الثقافية غير المبررة بين شعوب الأعراق الأخرى، فضلًا عن التوسع الاقتصادي غير القانوني الذي قد يقود الأمة الألمانية من صراعات اقتصادية إلى صراعات سياسية مع دول أخرى.

القومية الألمانية، وهي "فلسفة عالمية" قائمة على العرق والأرض، ليست عقيدةً عالمية؛ فلا مقدماتها ولا نتائجها تفترض أنها تؤثر على الأمم والأعراق الأخرى، وبالتالي على أعراق مختلفة. من جهة أخرى، نعتقد أن فلسفتنا تمثل عودةً إلى تقديرٍ عميقٍ للطبيعة وقوانينها. لذا، فإن "الفلسفة العالمية" الاشتراكية القومية تعني لنا ابتعادًا متعمدًا عن أنماط الحياة القومية التي لا تُولي أهميةً كافيةً لخصائص الشعوب والأعراق المختلفة؛ ونبذًا لتلك المذاهب الثقافية والعلمية التي تدّعي انطباقها على جميع الأمم بالتساوي؛ وأخيرًا، ننظر إليها كمحاولةٍ لتحقيق وعيٍ أعمق وأسمى بقوانا الدافعة في هذه المجالات نفسها. إن "فلسفتنا العالمية" الجديدة، بعيدًا عن احتقار الآخرين، عنصرٌ أساسيٌ في تحقيق احترامٍ حقيقيٍ متبادلٍ بين الأمم والثقافات.

لهذا السبب، على سبيل المثال، تُكنّ الحركة الاشتراكية الوطنية أقصى درجات الاحترام لعرق ودستور دولة مختلفين تمامًا، لكل منهما خصائصه الفريدة. في هاتين الدولتين العظيمتين في الشرق الأقصى، نرى هياكل بُنيت على أسسها الخاصة. بالنسبة لنا، تُعدّ اليابان، التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين، مثالًا يُحتذى به في تعبيرها الديني، وخضوعها لسلطة الدولة، وتفانيها في خدمة المصالح الوطنية. كما تطورت الأمة الصينية من شكلٍ واحدٍ من "الفلسفة العالمية"، والاقتصاد، والأخلاق الاجتماعية، والتي، على الرغم من أنها تبدو متفككة اليوم، قد تُبعث من جديد. وسنتابع هذه المحاولة لإعادة التنظيم بنفس الاهتمام والاحترام اللذين نوليهما لجميع الطموحات النبيلة للأمم الأخرى.

من المعتاد أن يؤدي عصر التوسع غير المنضبط تقريبًا للعديد من الدول حول العالم إلى صراع، وإلى إدراك حقيقة أن فترة الانكماش الاقتصادي قد بدأت بعد هذه الفترة. وفي هذه المرحلة، ستجد كل دولة شكلها الحقيقي. ويتجلى وجود هذا الصراع في جميع الدول دون استثناء من خلال الصدامات العنيفة ذات الطابع الاجتماعي أو الفلسفي العالمي في شتى أنحاء العالم. وتثبت هذه الصدامات وجود انعدام شبه عالمي للثقة، وتُظهر أن تصرفات الدول لا تحكمها في نهاية المطاف فكرة محددة بوضوح، بل إن عددًا من الأنظمة المختلفة تتصارع على السيادة دون التوصل إلى قرار نهائي.

إذا فسرنا علامات ورموز السياسة المعاصرة بشكل صحيح، يبدو أن الصراع العقلي لجميع الأمم يتمحور حول الرغبة في استبدال جميع الأنظمة التي تخوض حربًا غير حاسمة بنظام معين من هذه الأنظمة، أو بنظام جديد تمامًا يتفوق عليها جميعًا.

قد تُقدّم ألمانيا مثالاً واحداً في هذا الصراع العالمي، وليس بالضرورة مثالاً شاملاً.

مثالٌ نموذجيٌّ يُعزِّز إمكانية أن ما يُسمى بالتطور "المصيري" ليس بالضرورة أن ينتهي بالشيوعية، بل إن العزيمة النابعة من شخصية قوية قادرة على التغلب على نمط التفكير البالي الذي لم يعد يتماشى مع ظروف العصر. لقد أظهر الاستفتاء الحر والسري في سار للعالم أجمع مدى عمق تغلغل المفهوم الجديد للحياة في الأمة الألمانية بأكملها، على الرغم من كل التيارات المعارضة التي سُمح لها بممارسة نفوذها دون أي عائق. ونحن أنفسنا، على الأقل، مقتنعون بأن النظام الألماني، بمنعه أي مصالح سياسية أو اقتصادية خاصة من الوصول إلى السلطة، هو وحده القادر على تحديد تلك القيود الضرورية للرايخ الألماني، والتي تُعدُّ أساسيةً للمصالح الحيوية ليس لألمانيا فحسب، بل وللدول الأخرى أيضاً.

هذا يُتيح، ولأول مرة منذ سنوات طويلة، التمييز بين المصالح الخاصة، مهما بلغت قوتها، والمصالح الحيوية للأمة ككل. وفي الوقت نفسه، لدينا إمكانية وضع سياسة خارجية مستقرة، نتصورها بحيث لا تُوجَّه القوى الدافعة الطبيعية المرتبطة بحياة مختلف الدول بشكل تعسفي ضد بعضها البعض، بل ستتكاتف معًا لمصالح كل دولة على حدة، ولمصالح التعاون العضوي بين جميع الدول. وفي هذا التكتل من القوى العظمى، سيصبح بإمكان الدول الأصغر عددًا ألا تكون أداةً للأنانية الضيقة، بل وحدات تتمتع بحقوق متساوية في الأنشطة العضوية بين القوى العظمى. وأود أن أضيف أنني عندما أتحدث عن "الدول الصغيرة"، فإنني أشير فقط إلى مساحتها وعدد سكانها، ولا أريد بأي حال من الأحوال التقليل من أهميتها الفكرية والثقافية.

وهكذا فإن "الفلسفة العالمية" الاشتراكية الوطنية وإعادة إحياء المثل الأعلى الوطني تؤدي إلى مفهوم جديد للدولة والاقتصاد الوطني؛ سيطرة جديدة ومنظمة للدولة على الفرد والتي وحدها يمكن أن تنتج حرية حقيقية، في تناقض واضح مع إساءة استخدام الأفراد التي، في غياب الرقابة، أثرت على العديد من مجالات الحياة، وسممت وأفسدت مشاعر وأفكار الأمم بأكملها، مما أضر ليس بالمفسدين ولكن بالأمم.

إن إرساء التوافق بين مختلف أشكال الحياة، والاتفاقيات بين دولة ذات سلطة تنظم جميع فروع النشاط الوطني والدول الأخرى، وبين مجموعات الدول المتشكلة بهذه الطريقة والوحدات الأخرى التي تحددها عوامل سياسية وعرقية وجغرافية -على عكس العناصر العشوائية التي ميزت القرن التاسع عشر -كل هذا يشكل التغيير الحاسم في عصرنا الحالي. والاشتراكية الوطنية مستعدة لخدمة هذه الأهداف بما يخدم مصالح جميع الأمم. وهكذا نجد أن "الفلسفة العالمية" الجديدة لها تأثير حاسم في تشكيل الفكر السياسي، وفي نهاية المطاف على النشاط الاقتصادي والسياسي الخارجي.

نعتقد أن الاعتبارات المقدمة في هذا الملخص الموجز تستحق دراسة متأنية من زاوية تطبيقاتها العملية المحتملة وآثارها؛ مع الأخذ في الاعتبار كلمات ألماني حارب من أجل الحرية قبل قرن من الزمان: "احترم وطن الآخرين، ولكن أحب وطنك".

الفاشية والمرأة والديمقراطية بقلم نورا إيلام

"تُظهر التجربة أن الديمقراطية في جميع البلدان اليوم قادرة على التطور بحرية، وأن الفساد الأكثر فداحة يُكشف دون أن يعتبره أحد وسيلة لإخفاء فظائعه. الديمقراطية هي أرض الوفرة التي يحلم بها الممولون عديمو الضمير."

.

-جورج سوريل، تأملات حول العنف.

تي

يا أيها المتشائم الحقيقي الذي عاش خلال النضال من أجل حق المرأة في التصويت من عام 1906 إلى عام 1914، لا يوجد مشهد أكثر تسلية من المتحمسين لما بعد الحرب الذين يبدو أن هاجسهم الوحيد هو الخطر المزعوم على النساء الحاصلات على حق التصويت في بريطانيا الفاشية.

هذا الاهتمام غير المتوقع يجد أشدّ مؤيديه إصراراً في أماكن غير متوقعة، وأولئك الذين كانوا شديدي المرارة تجاه الكفاح قبل الحرب قد انقلبوا اليوم انقلاباً كاملاً. إنّ رعاتنا الجدد لا يُضاهون في تصميمهم على عدم حرمان النساء من أي شيء من حيث المبدأ، حتى لو كان ذلك يعني عملياً حرمانهن من معظم الأشياء الأساسية لوجودهن.

بالنسبة للمرأة التي شاركت في ذلك النضال التاريخي، والتي اعتبرت التصويت مجرد رمز، مؤمنةً بإمكانية بناء عالم جديد أفضل بفضله، فإن هذا النوع من المحسوبية بغيضٌ تمامًا كما كان عليه الحال قبل جيل. إنها تعتقد، ولها بعض الحق في ذلك، أنه من النفاق أن يسعى أولئك الذين لم يمدوا لها يد العون طوال تلك السنوات العصيبة، بل على العكس، كانوا يصفونها بالمرأة المتسلطة أو العانس الخائبة، إلى استغلال أنوثتها في لحظة النصر لصالح نظام رجعي ومنحط. إن هذه الوقاحة لا يمكن أن تحدث إلا لأن من يلجؤون إليها أساءوا فهم معنى ذلك النضال، ولا يزالون يسيئون فهمه، وفسروا مطلب الحرية السياسية على أنه رغبة في التحرر الشخصي.

لقد حان الوقت لإعادة صياغة المبادئ التي قامت عليها تلك المظاهرة الرائعة والحاسمة من أجل التغيير المنظم، ليس فقط في وضع المرأة ولكن في الموقف المقبول تجاهها.

ما الذي كان إذن وراء ذلك الحراك العاطفي الجارف الذي حرك قلوب آلاف النساء، ووجه عقولهن، في تلك السنوات العاصفة؟ لم يكن، كما تصور الكثيرون، رغبةً دنيئةً في المصلحة الذاتية الفردية، ولا نضالاً من أجل المرأة وحدها. بل على العكس، كان الاعتقاد الراسخ، من القادة إلى أدنى الرتب، أنه في عالم يسكنه الرجال والنساء، وتحت نظام سياسي يتحكم بمصائر كلا الجنسين، فإن الدولة التي تستبعد من مجالسها تأثير وآراء ومواهب أكثر من نصف سكانها، ستكون عاجزةً إلى هذا الحد عن وضع أفضل نظام للحكم. فإذا كان الرجال ضحايا للظروف الاقتصادية الفوضوية، فقد عانت النساء معهم. وإذا كانت الظروف الاجتماعية التي عاش فيها الرجال حياةً يكاد يكون يائساً لا تُطاق، فقد كانت كذلك بالنسبة لنسائهم.

إذ نظروا حولهم في المدن الكبرى لبلادهم، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، رأوا ظروفًا سكنية اتفق الرجال والنساء على أنها عار على الحضارة الحديثة؛ وراقبوا سوق العمل، فنظروا بقلق إلى شبح انعدام الأمن الذي يطارد العامل والذي هو متأصل في النظام القديم. وفي المجال السياسي، لاحظوا

أن الأمور، سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، كانت تُدار بطريقة تُثير الرعب في قلوب كل من يكنّ مشاعر عميقة تجاه بريطانيا أو يُدرك الانحطاط الذي بدأ بالفعل يُقوّض جميع أطياف الدولة. فانتفضوا مطالبين بإشراك النساء على قدم المساواة مع الرجال، لتقديم العون قبل فوات الأوان.

كانت هذه الانتفاضة باختصار تحدياً للعداوات القديمة ودعوة للتعاون في الهيئة المؤسسية للدولة.

في هذا المفهوم للمواطنة العملية، يشبه نضال المرأة إلى حد كبير فلسفة الفاشية الجديدة. بل إن الفاشية هي التصور المنطقي، وإن كان أوسع نطاقًا، للقضايا المصيرية التي أثارتها النساء المناضلات في جيل سابق. ولا تنتهي أوجه التشابه عند هذا الحد. فقد سارت الحركة النسائية، كالحركة الفاشية، وفق نظام صارم، وتجاوزت جميع الانتماءات الحزبية؛ إذ استقطبت مؤيديها من جميع الطبقات والأحزاب. ودعت النساء إلى نسيان المصالح الشخصية؛ والتخلي عن المكاسب الشخصية التافهة وامتيازات قلة من المحميين لصالح الكثرة؛ والوقوف صفًا واحدًا ضد المظالم والظلم المتأصل في نظام كارثي على رفاهية الجنس البشري. ومثل الحركة الفاشية أيضًا، اختارت الحركة النسائية قائدها، وبمجرد اختياره، منحت ذلك القائد سلطة مطلقة لتوجيه سياستها ومصيرها، مُظهرةً ولاءً وتفانيًا لم يسبق لهما مثيل في تاريخ هذا البلد. علاوة على ذلك، ومثل الحركة الفاشية أيضًا، واجهت الحركة النسائية وحشية الشوارع. لقد تحملت سخرية خصومها، وسوء فهم ذوي النوايا الحسنة، وضغينة السياسيين. وصمدت أمام كراهية الحكومة القائمة، ثم أمام وحدة زنزانة السجن ورعب التغذية القسرية. حُرم متحدثوها الواقفون في الساحات العامة وعلى زوايا الشوارع من حق حرية التعبير؛ وبُصق على مناصريها الذين يبيعون منشوراتهم وشتموا؛ وتعرضت وفودها للاعتداء. وأصبحت المناصرات لحق المرأة في التصويت لقمة سائغة لأي مشاغب يرغب في تطبيق القانون بنفسه. ولزيادة دقة التشبيه، لم يكن هناك افتراء دنيء للغاية ولا قذف دنيء للغاية بحيث لا يمس بالسمعة الأخلاقية لقادتها، أو بأهداف وغايات النساء اللواتي يدينّ لهم بالولاء.

وهكذا، لم تكن لدى النساء المتحدات في مثل هذه الجمعيات أي أوهام بشأن الشعارات السياسية والحزبية، وعندما أصبحت كلمتا "الديمقراطية" و"الحرية الفردية" مبتذلتين على ألسنة منتقديهما، تذكرن أن هذه الأمور قد تحققت في ظل إدارة ليبرالية، وعلى يد أنصار حزب جعل من النظام الديمقراطي ذروة حكمته السياسية. وأنه في ظل هذا النظام، صُنّفن مع المجرمين والمجانين والأطفال. وجادلن، وبشيء من المنطق، بأنه إذا كانت هذه هي الديمقراطية، فلا أمل يُذكر للنساء فيها.

إن تجربتهم كخارجين عن القانون من النظام الديمقراطي لا تُقارن بما واجهوه عندما وجدوا أنفسهم مواطنين مُكرَّمين تحت حمايته المشكوك فيها.

لقد اكتسبوا، صحيح، الحق في الحرية الفردية لفترة وجيزة جداً مرة كل خمس سنوات، ولكن عندما وضعوا تلك العلامة المشؤومة على ورقة الاقتراع وأغلقوا باب مركز الاقتراع خلفهم، وجدوا أنفسهم منذ تلك اللحظة عاجزين تماماً أمام الآلة الديمقراطية.

رغم أننا سنُقال إن هذا ما ناضلنا من أجله، إلا أن لحظة تأمل ستُظهر أن هذا لم يكن سوى رمز. لم ترتكب النساء قط الخطأ الفادح المتمثل في تخيل أن تصويت الرجال يعني بالضرورة حريتهن. إن من سمات المرأة غير الواعية اليوم أن تفترض أن المرأة حرة لمجرد تصويتها، أو أن الديمقراطية قادرة على تقديم أي شيء سوى الاستغلال المُحكم والمنظم للرجال والنساء الذين يسمحون لها بالبقاء.

مع منح النساء حق التصويت بشكل محدود في نهاية الحرب، مُنحن أيضًا حق دخول البرلمان، ووفرت لهن انتخابات أواخر خريف عام ١٩١٨ فرصتهن الأولى. كان النظام الحزبي قد بدأ يُظهر بوادر التدهور، وبموجب قانون العدالة الانتقامية، كان الحزب الذي أنجب الديمقراطية في بريطانيا يتراجع تمامًا أمام أبنائه الجاحدين. ومع ذلك، اتجهت النساء، في غمرة انتصارهن، إلى الأحزاب القائمة آنذاك إما كناخبات أو مرشحات محتملات.

إن عدم ثقتي بالسياسة الحزبية جعلني أتردد في الانخراط في هذا الاتجاه، وفضّلت الترشح كمستقلة، لأخسر مع جميع المرشحات الأخريات في هذه المناسبة، باستثناء واحدة. الاستثناء كان الكونتيسة ماركيفيتش من حزب شين فين، التي رغم كونها عدوة لدودة ومعلنة لبريطانيا، وجدت أنه من السهل للغاية في ظل النظام الديمقراطي أن تفوز بمقعد في برلمان البلد الذي تفاخرت علنًا بأنها ستدمره وتفككه وتشوه سمعته. وإذا لم تخني الذاكرة، فقد فازت بالتزكية. أما المثال التالي فلم يكن مشجعًا على الإطلاق، إذ كانت أول امرأة تُنتخب عن دائرة انتخابية إنجليزية مواطنة أمريكية المولد، لا تملك أي مؤهلات لتمثيل النساء البريطانيات في برلمانهن، باستثناء زواجها من مواطن بريطاني وجد نفسه مضطرًا لعضوية مجلس اللوردات بعد وفاة والده. أشار منتقدو الحركة النسائية، بارتياح واضح، إلى هذه النتيجة، وحرصوا على تصوير هذه السيدة كنموذج مؤسف لعدم مسؤولية المرأة. لم يكن من الضروري أن تكون الانتقادات شخصية إلى هذا الحد، فهي لم تكن أفضل ولا أسوأ من أي امرأة أخرى انتُخبت لعضوية مجلس العموم البريطاني، نتيجة سنوات من الجهد والنضال الذي بذلته النساء المناضلات. من المؤسف، وإن كان صحيحًا، أن انتخاب نساء الحزب لاحقًا لعضوية البرلمان لم يُحدث أي فرق يُذكر، لا للرجال ولا للنساء، ورغم انضمام العديد من النساء الكفؤات إلى صفوف ممثلينا المنتخبين، إلا أن تأثيرهن كان ضئيلاً للغاية على مصائر بريطانيا أو إمبراطوريتها. فهنّ، مثل زملائهن الرجال، مجرد تروس في عجلات الحزب للنظام الديمقراطي، يدخلن إلى قاعات البرلمان عند سماع إشارة من رئيس الحزب، عاجزات أمام جبار الآلة الرسمية التي تجوب البلاد، ساحقةً كل مبادرة واستقلال، ومحوّلةً كل من يدين لها بالولاء إلى مجرد أداة لتنفيذ سياساتها وإجراءاتها. وإذا كان هذا صحيحًا بالنسبة للبرلمان -ومن يستطيع إنكاره؟- فهو أكثر صحةً بالنسبة للناخبة. هي أيضاً واقعة في هذا النظام الذي لا يرحم، فهي عبدة حقيقية لمنظمة حزبها.

لمن يعترضون على هذا، لا بد من طرح السؤال التالي: ما هي قدرة العضوة أو الناخبة، في ظل النظام الحالي، على تغيير أي سياسة من سياسات أي حكومة منتخبة؟ هل يدّعي أشدّ المؤيدين للنظام الحالي أن النساء، بغض النظر عن انتماءاتهن الحزبية، راضيات عن الوضع الراهن في هذا البلد؟ هل هنّ على استعداد لرؤية الأوضاع الاقتصادية التي أوصلت أرقام البطالة إلى هذا الرقم الهائل الذي يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين، دون تغيير؟ هل يرضين بمشهد تلك المناطق المهجورة التي تُثير اليأس في قلوب كل إنسان؟ هل هنّ غير مباليات بتدهور المناطق الزراعية ومعاناة القطاع الزراعي، وغير مكترثات بظروف السكن المزرية التي تستنكرها جميع الأحزاب؟

بالانتقال إلى مجال السياسة الإمبراطورية والخارجية الواسع، هل يُمكن القول إن غالبية النساء البريطانيات يرغبن في رؤية تفكك الإمبراطورية، أو في تغيير توجه السياسة الخارجية الحالية للحكومة الوطنية المزعومة، والتي بموجبها تُعقد اتفاقيات والتزامات باسمهن وفي الخفاء مع أعداء هذا البلد المعلنين، بينما نُترك في الوقت نفسه عُرضة للخطر، ليس فقط لأغراض الدفاع المباشر عن أنفسنا، بل أيضًا إذا دعت الحاجة إلى الوفاء بتلك الالتزامات؟ هل نُدرك حقًا إلى ماذا نُوضع؟

ملتزمات؛ ما الذي تنطوي عليه سياسة الأمن الجماعي هذه، أو ما هي القوة الخبيثة التي تمليها؟ يقول جورج سوريل: "الديمقراطية هي أرض الوفرة التي يحلم بها الممولون عديمو الضمير". هل تملك النساء الممنوحات حق التصويت أي سلطة لكبح جماح سياسة داخلية أو خارجية تُملى بهدف تحويل ذلك الحلم إلى واقع ملموس؟ لنتذكر أنه عندما يحين وقت دفع الثمن، سنُساق كالأغنام إلى المذبح، عاجزات أمام نتائج هذه السياسات. ما قيمة ما يُسمى بالحرية إن لم تمنحنا القدرة على تغيير هذه القضايا المصيرية؟

إذا صحّ أن الناخبة العادية لا ترغب في أيٍّ من هذه الأمور، فلماذا تسمح بها وهي تتمتع بالحرية في ظل النظام الديمقراطي؟ ألا تُعدّ، إن كانت تملك هذه الحرية، مُذنبة مرتين وثلاث مرات بتحملها ساعة إضافية؟ هذا هو معيار أحقيتها في دور مسؤول في إدارة شؤون بلادها. فإذا ما نالت السلطة والحرية اللازمتين في ظل النظام القائم، فإنّ الادعاء بأنها غير قادرة على أداء دورها كمواطنة في شؤون بلادها، وأنها في الواقع غير مؤهلة لتحمّل المسؤولية، يثبت صحته تماماً.

لا شيء من هذا صحيح. تكمن الحقيقة في انعدام الحرية، لا للرجال ولا للنساء، في ظل النظام العتيق الحالي. ما يُكبّل الرجال والنساء على حد سواء هو تدهور النظام الحزبي، وهو أمرٌ أكثر وضوحًا منذ منح حق الاقتراع العام في ظل ديمقراطية مطلقة. في جميع أنحاء العالم، حلّ الانحطاط نفسه، بفعل مرور الزمن وتغير الظروف، فالانتقال من عالم الفقر إلى عالم الوفرة اللامحدودة يجعل التخطيط المنظم ليس ضروريًا فحسب، بل حيويًا للوجود. في ظل هذه التغيرات، أصبحت أساليب العالم القديم بالية، ويجب أن تفسح المجال للأساليب الجديدة. إذا أرادت النساء أن يكنّ جديرات بمكانتهن في مجالس الأمة، فعليهن مواجهة ظروف العالم الجديد التي تُحيط بهن بواقعية. عاجلًا أم آجلًا، عليهن الاختيار. القرار مصيري، إذ سيتوقف عليه وضع المرأة لفترة طويلة. لذلك، ليس من السهل عليهن أن يُوازنّ جيدًا بين خياراتهن في تاريخ العالم.

أمام المرأة مساران. الأول هو أن تستمر في النضال ضمن النظام المتداعي للعالم القديم، راضيةً بأن تكون خادمةً للسياسيين المحترفين في مختلف الأحزاب التي تنضم إليها. ويمكن القول إنها خاضت هذا المسار لفترة طويلة وبإخلاص، وإن كانت قد حققت في ظله أي تغيير عملي نحو الحرية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، فقد فشلت فشلاً ذريعاً. عليها الآن أن تتساءل عما إذا كان الخلل يكمن فيها أم في النظام الذي لا تزال تتشبث به. وفي هذا السياق، ستلاحظ أن الأحزاب المستقلة تتلاشى تدريجياً. فقد اندثر الحزب الليبرالي، ويتفكك الحزب المحافظ بسرعة، ونعلم، بناءً على تأكيد زعيمه، أنه لا أمل له في استعادة استقلاله. وينتظر الحزب الاشتراكي المصير نفسه، إذ عليه هو الآخر أن يسلك الدرب نفسه الذي جرّ الحزبين الآخرين إلى مستنقع الديمقراطية الاجتماعية.

لذا يجب عليها البحث عن نظام أفضل؛ نظام أكثر توافقاً مع الظروف الحديثة.
ما الذي سيحل محل الصرح المتداعي للماضي؟

يدرك كل دارس للعلوم السياسية أن القضية الآن تكمن بين الفاشية والشيوعية.
بالنسبة للنساء البريطانيات، لا تجذب الشيوعية أي اهتمام يُذكر. باختصار، هي فلسفة التدمير، ونفيٌ للغرائز الطبيعية للمرأة. إنها نقيض كل مبدأ وممارسة تُقدّرها المرأة وتحتاجها.

يبدو أن الفاشية هي الحل الوحيد. فهي تتضمن كل مبدأ مناسب وقابل للتكيف مع عبقرية الشخصية البريطانية. إنها توفر الحرية الحقيقية لجميع البشر.

نساء ذوات نوايا حسنة تجاه هذا البلد. ولئلا يحدث أي سوء فهم، سنعرّف هذه المصطلحات التي تُستخدم غالبًا بشكل فضفاض، بكلمات لن يعترض عليها أي ديمقراطي، لأنها مأخوذة من جون ستيوارت ميل، أحد دعاة الديمقراطية الخالصة.

وكتب قائلاً: "إن الغاية الوحيدة التي تبرر للبشر، فرادى أو جماعات، التدخل في حرية تصرف أي فرد منهم، هي حماية الذات. والغرض الوحيد الذي يمكن من أجله ممارسة السلطة بشكل مشروع على أي فرد من أفراد المجتمع المتحضر ضد إرادته هو منع إلحاق الضرر بالآخرين".

هذا هو المفهوم الفاشي للحرية الفردية، وهو مفهوم يمنح النساء، فيما يتعلق بهن، كل فرصة يمكنهن المطالبة بها بشكل مشروع في وضعهن المستقبلي كمواطنات. لا تتجسد هذه المبادئ في أي نظام آخر. علاوة على ذلك، يضمن النظام الفاشي، من خلال آليات الدولة المؤسسية، للمرأة مكانة متساوية مع الرجل، لأنه يمتلك الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من توجيه ظروف حياتها والتحكم بها؛ وبالتالي، فإن الفاشية وحدها ستكمل العمل الذي بدأته النساء المناضلات نيابةً عنهن بين عامي 1906و4191. إضافة إلى ذلك، ستنقذهن من جو الفساد المستشري في النظام الحزبي، وستمنحهن، لأول مرة، فرصة، من خلال آليات مؤسساتهن الخاصة، لمعالجة تلك القضايا الكبرى التي تمس حياتهن وحياة أطفالهن بشكل مباشر، مع بعض الأمل في النجاح.

في المجال الاقتصادي، سيضمن ذلك الأمن من خلال المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي، ذلك العظم الأبدي نزاعٌ مزّق الجنسين وأدى إلى نتائج وخيمة على الصناعة.

في المجال الاجتماعي، يزيل جميع الحواجز الطبقية، بينما في المجال السياسي، يحقق العدالة و المساواة لأول مرة في تاريخ نضال المرأة.

والأهم من ذلك كله، أن الفاشية تأتي لتضع إلى الأبد شبح الحرب المخيف، من خلال إزالة الأسباب الأساسية الموجودة والتي تستمد وجودها من الأممية، وهي أداة صُنعت لغرض تمكين "الممولين عديمي الضمير" من الاستفادة من "أرض الوفرة" التي تسمى "الديمقراطية" والتي يحلمون بها.

ولتحقيق كل هذا، سيُلزم النظام الفاشي النساء، على قدم المساواة مع الرجال، بتقديم تعاون منضبط في بناء دولة منظمة، وسيُلقي النظام الفاشي بحق على عاتق جميع مواطني الدولة مسؤولية وواجب العمل بتناغم، لا لمصلحة أي فئة أو طبقة، بل لمنفعة جميع أفراد الشعب. وسيدعو النساء، كما الرجال، إلى إخضاع جميع الامتيازات الفردية الأنانية، لكي يكون الأقل حظاً في مأمن من الاستغلال تحت حمايته.

هذه هي الفاشية. ما عداها سراب. هل يُعقل أن نقول إن المرأة البريطانية عاجزة عن الارتقاء إلى مستوى هذه المناسبة العظيمة في تاريخ بلادها؟ إن من يحاولون منعها من اغتنام هذه الفرصة ليسوا أعداءً للمرأة فحسب، بل أعداءً للتقدم والحضارة برمتها. لقد اكتسبت النساء اللواتي تحملن ويلات الكفاح العظيم في أيام ما قبل الحرب، على الأقل، الحق في تحدي من يسعون مرة أخرى إلى استعبادهن في عبودية الماضي، وتقييدهن بنظام يحرمهن من أي فرصة للعب دور مشرف في إعادة تنظيم بلادهن الضرورية. لم تفشل المرأة البريطانية قط ولم تتوانَ حين احتاجت بريطانيا إليها. وهنّ أيضاً، مع رجال جيلهن، سيرفعن راية الفاشية البريطانية عالياً، وسيحملنها فوق صخب وخلافات النظام الحزبي الدنيئة، ليعجّلن بذلك اليوم الذي ستشهد فيه أمتهن ولادة جديدة. في تلك الساعة المنتصرة، سيكونون قد استحقوا بجدارة الحق في تقديم الولاء لبريطانيا العظمى المتجددة، وأن ينعموا أخيراً بالسلام والأمن والازدهار لشعبها ذي السيادة.

مزارع ثمينة بقلم جوريان جينكس

تي أولئك الذين قد يميلون إلى افتراض أنه بما أن بريطانيا ليس لديها سياسة أراضٍ، فليس لديها مشكلة في الأراضي، فمن الأفضل لهم أن ينظروا بعناية في هذه الحقائق المقلقة.

باستثناء بلجيكا وهولندا، تعد بريطانيا الدولة الأكثر كثافة سكانية في العالم؛ وبما أن نسبة الأراضي غير الخصبة بطبيعتها (مثل الجبال) أعلى بكثير في هذه الجزر مقارنة بالأراضي المنخفضة، فمن الواضح أن لدينا أراضي منتجة للغذاء أقل لكل فرد من السكان مقارنة بأي دولة أخرى.

بريطانيا هي الدولة المتحضرة الوحيدة في العالم التي تفتقر إلى سياسة راسخة لحماية الأراضي واستصلاحها وتحسينها. لم تتخذ أي حكومة أي خطوة على الإطلاق للحد من الخسارة السنوية للأراضي الزراعية، والتي بلغت الآن أكثر من مليوني فدان، أي ما يعادل 7% من إجمالي الأراضي الزراعية، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

تتميز بريطانيا بنسبة عالية من سكانها المنفصلين تماماً عن أرضهم الأصلية، وبنسبة عالية من الأطعمة المحفوظة والفاسدة في النظام الغذائي الوطني.

بدأ العلماء يكتشفون نتائج هذا الاصطناع من حيث سوء التغذية والاضطرابات العصبية والاضطرابات الاجتماعية.

قد يُعذر المراقب الأجنبي إن استنتج أننا نحاول، على طريقتنا البريطانية الشاذة، أن نجعل أنفسنا موضوع تجربة بالغة الخطورة، ألا وهي اكتشاف ما إذا كان بالإمكان الحفاظ على حياة وطنية سليمة في مجتمع حضري بالكامل، يكاد يكون طفيليًا، يعتمد في أبسط مقومات الحياة على جهود وحسن نية الدول الأخرى. وقد يفترض أيضًا أن هذا الوضع الهش قد فُرض علينا بسبب قسوة مناخنا أو فقر تربتنا. وسيكون موقفه تجاهنا موقف شفقة لا إعجاب.

كم هو مؤلمٌ أن نعترف بأن هذا الوضع المقلق ينبع من سبب واحد لا غير، ألا وهو الإهمال القاسي والمستمر للمبادئ الأساسية. لا مجال للشك في ذلك. مناخنا ليس قاسياً، بل على العكس، هو من أكثر المناخات اعتدالاً في العالم. أرضنا ليست فقيرة، بل على العكس، هي، في المتوسط، من أكثر الأراضي إنتاجية في العالم. لكننا، نتيجةً لذنوبنا، نملك نظاماً سياسياً يرفض النظر أبعد من الانتخابات القادمة، نظاماً تستغله كل المصالح الخاصة التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية، وكل خبير اقتصادي مضلل يسعى للحفاظ على سمعته الأكاديمية.

من الخطأ الفادح افتراض أن قدرنا الطبيعي هو أن نكون مصنّعين وناقلين ومصرفيين لبقية العالم، وأن هذا الوضع يستلزم إمدادًا مستمرًا بالمواد الخام والغذاء. لفترة وجيزة، لا شك، كان لهذه الفرضية بعض المصداقية بفضل سلسلة من المصادفات السعيدة التي منحتنا تفوقًا ملحوظًا على الدول الأخرى في تطوير تلك الخدمات التي كان العالم آنذاك مستعدًا لدفع أي ثمن مقابلها. لكن الظهور السريع والشامل تقريبًا للقومية الصناعية والمالية قد قضى على احتكارنا المؤقت، وجعل هذه الفرضية لا غير قابلة للدفاع فحسب، بل خطيرة للغاية. كلما طال تمسكنا بها، كلما قلّت قدرتنا على مواجهة حقائق الحياة المعاصرة. كل خطوة نحو "استعادة التجارة الدولية" التي لا رجعة فيها تؤجل يوم الحساب الحتمي الذي يجب علينا فيه الاعتماد على أنفسنا وتقييم وضعنا.

موارد.

ولأنها المصدر الرئيسي للاحتياجات الأساسية، فإن تنميتها المدروسة والمستنيرة شرطٌ أساسيٌ لازدهار الأمة. ولأنها تراثٌ وطنيٌ، ثقافيٌ وماديٌ، فإن الحفاظ عليها واجبٌ وطنيٌ مقدس.

يجدر التذكير بأنه حتى العصر الحديث نسبياً، كانت هذه الحقائق معترفاً بها عموماً، وإن لم تُفسَّر دائماً تفسيراً صحيحاً. فقد كان يُنظر إلى ملكية الأرض على أنها لا تمنح امتيازات عظيمة فحسب، بل مسؤوليات جسيمة أيضاً، اجتماعية ومالية. وكانت الطبقات الحاكمة تُنتقى حصراً تقريباً من العائلات المالكة للأراضي. واعتُبرت الزراعة الصناعة الأساسية الرئيسية، وكان رفاهها مسألة ذات أهمية وطنية.

لم يطرأ أي تدهور خطير على نظرة الأمة إلى الأرض إلا بعد أن حلت طبقة البلوتوقراطية الناشئة، والتي كانت في معظمها غريبة عن المجتمع، محل طبقة الأرستقراطية الإقطاعية الفقيرة، والتي انبثقت من فوضى الأوضاع المالية في الحقبة النابليونية. ولم يعجز القطاع الزراعي البريطاني عن مواكبة تطور الصناعات البريطانية إلا عندما بدأ نظام رأسمالية التصدير الفيكتوري بجني عائدات استيراده الضخمة. ولكن ما إن ترسخ مبدأ أن أرباح رأس المال المنظم هي مقياس الازدهار الوطني، حتى بات بإمكان الزراعة غير المنظمة أن تتطلع عبثًا إلى وستمنستر طلبًا للمساعدة أو القيادة.

وهكذا، فإن دراسة الريف البريطاني اليوم هي في الواقع دراسة لحضارة منقرضة.
ممرات عميقة لم تحمل عجلات منذ جيل، وأسوار مترامية الأطراف لم تزَ حديداً منذ عقد من الزمان، وعلامات محراث قديمة لا تزال مرئية في المراعي ذات العشب الكثيف، وحظائر وأكواخ في كل مراحل التدهور، وكنائس بُنيت لجماعات أكبر بخمس مرات من حجم الرعايا الحالية، وطواحين مائية صامتة وقصور متداعية: كل ذلك يشير إلى سكان ريفيين مفقودين كانوا في يوم من الأيام منخرطين بنشاط في أكثر المهام رجولةً على الإطلاق.

صحيحٌ، بالطبع، أن الأراضي الخصبة لا تزال تُزرع، وغالبًا ما تُزرع جيدًا، مع أن عدد من لهم مصلحة مباشرة فيها يتناقص عامًا بعد عام. وهنا وهناك، يجد المرء مغامرين جريئين يراهنون بكل ما يملكون على تربية الخنازير أو الدواجن أو الفاكهة أو إنتاج الحليب. لكنّ جزءًا كبيرًا من الريف يعاني من ويلات أساليب الزراعة الكفافية الناجمة عن انعدام الثقة، والتي تتجلى في مراعٍ مهملة تفتقر إلى قطعان الماشية. وقد بلغ اللامبالاة حدًا جعل حتى التوسعات المُبذرة وغير الجذابة للمقاولين تُقبل دون أدنى أثر للاستياء الذي كان سيثيره هذا التدنيس قبل بضعة أجيال.

من المهم إدراك حجم الضرر الذي لحق بمورد وطني لا يُعوَّض. نظرياً، الأرض غير قابلة للتدمير، إلا إذا جرفها البحر، وهي عملية يمكن ملاحظتها في عدة مواقع على سواحلنا. لكن قد تحدث لها أمور عديدة تجعلها عديمة الفائدة عملياً من ناحية إنتاج الغذاء، وهذا هو الجانب الأكثر أهمية للأمة.

أولًا، قد تتحول الأراضي المزروعة، سواء أكانت صالحة للزراعة أم مراعي، بسرعة إلى حالة من الإهمال الشديد، فلا تنتج سوى علف ضئيل للماشية والأغنام، بل وحتى هذا العلف يصبح شحيحًا إذا ما غزت الأرانب الأرض. ويُظهر بوضوح ما يحدث بالفعل الارتفاع المقلق في مساحة الأراضي المصنفة "مراعي وعرة" خلال فترة تقلصت فيها مساحة الأراضي المزروعة باطراد. وبالطبع، فإن معظم مراعينا الوعرة هي قمم الجبال والأراضي البور. لكن الزيادة الأخيرة بأكملها، فضلًا عن مساحات أخرى كثيرة، تتكون من أراضٍ قابلة للتحسين، من النوع الذي يُزرع في أي دولة أوروبية أخرى، أو حتى في دولنا التابعة، ولكنه غير قابل للزراعة هنا في ظل الإهمال الرسمي المستمر.

يُحبّذ السياسيون من أمثال إنسكيب أن نصدّق أن هذه الأرض المهجورة يُمكن تحويلها إلى

الإنتاج في حالات الطوارئ. يبدو أن تجارب الحرب الأخيرة المحبطة لم تُعلّمهم أن الأرض لا يُمكن تحويلها فجأة إلى أرض منتجة بمجرد استخدام عدد قليل من الجرارات وبعض العمالة غير الماهرة. إن استصلاح الأراضي عملٌ يتطلب مهارات عالية، ويحتاج إلى سنوات من العمل الدؤوب قبل تحقيق النتائج المرجوة. يُمكن دمجه بشكلٍ مفيد في سياسة زراعية طويلة الأجل؛ ولكنه كوسيلة لإنتاج الغذاء في حالات الطوارئ، فهو عديم الجدوى عمليًا.

ثانيًا، تستهلك عمليات البناء، سواء السكنية أو الصناعية، مساحات شاسعة من الأراضي سنويًا، وتُهدر منها مساحات تُقارب ما تستخدمه فعليًا. فمنذ عام ١٩٢٩، فقدت إنجلترا وويلز وحدهما ٤٢١ ألف فدان من الأراضي الزراعية، لم يظهر منها سوى ١٥٩ ألف فدان كمراعٍ خشنة؛ أما المساحة المتبقية البالغة ٢٦٢ ألف فدان فقد استُحوذ عليها بالكامل تقريبًا من قِبل شركات البناء، ومعظمها أراضٍ زراعية مستوية وخصبة في حالة استصلاح عالية.

يجب التذكير بأن فقدان الأراضي الزراعية لا يقتصر على المساحة التي تشغلها المصانع والمنازل والحدائق. فلا بد من توفير الطرق والملاعب، ودائمًا ما توجد، خاصة في المناطق المطورة حديثًا، مساحات شاسعة من الأراضي البور. علاوة على ذلك، تعاني الأراضي الزراعية الواقعة على أطراف المناطق المبنية، أو تلك التي انتشرت فيها، على نحو حديث، مساكن متفرقة، معاناة شديدة. إذ تتكاثر العصافير والفئران بأعداد هائلة، وتُهدم البوابات والأسوار، وتهاجم الكلاب الضالة الماشية، وتزداد الأضرار الطفيفة بشكل كبير. ومع ظهور وسائل النقل البري الرخيصة، وما ترتب على ذلك من توسع عمراني في الضواحي، فإن المساحة المتضررة، وإن كانت ستُعاد إلى حالتها الزراعية، لا بد أن تصل إلى مئات الآلاف من الأفدنة.

لا مفر من الاستنتاج بأن بريطانيا تُهدر تراثها الوطني في وقتٍ تُحتّم فيه الأحداث العالمية الحفاظ على كل شبرٍ من أراضيها. ويُنصح من قد يعتبر هذا الكلام مُبالغًا فيه بالاطلاع على كتاب البروفيسور آر جي ستابلدون الأخير، "الأرض: الآن وغدًا". يرى البروفيسور أن "مساحاتنا الزراعية تتضاءل بسرعة، ولا بدّ لها من التضاؤل، وما لم يُتخذ قرارٌ بشأن الحد الأدنى من المساحة التي يجب الحفاظ عليها لإنتاج الغذاء بأي ثمن، وتُتخذ الإجراءات المناسبة، فقد لا تتجاوز مساحة الأراضي الزراعية في إنجلترا النصف بعد مئتي عام".

قد تبدو مئتا سنة مدة طويلة، ولكن هل يوجد من يجرؤ على التكهن بأن أبناءنا، فضلاً عن أحفادنا، سيتمكنون من الحصول على إمدادات غذائية غير محدودة من الأمريكتين وأستراليا؟ هل نريد أن يُذكر اسمنا في التاريخ كجيل بدد الثروة الوطنية وترك أحفادنا يواجهون مشكلة الجوع؟ لقد ورثنا عن رأسمالية التصدير الفيكتورية مناطق منكوبة؛ فهل سنكون مسؤولين عن مجموعة جديدة من المناطق المهددة؟

إن التعمق في دراسة الجوانب الغذائية والاقتصادية لمشكلة أراضينا سيقودنا إلى مناقشة معمقة للعديد من وظائف الزراعة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الحياة الوطنية.

لذلك، من الضروري التوقف مؤقتاً لمناقشة الجانب الثقافي الذي لا يقل أهمية.

صحيح أن هذا الجانب يحظى باهتمام متقطع وأحادي الجانب في ظل حركة تخطيط المدن. لكن اسم هذه الحركة بحد ذاته يكشف عن قصورها. فالمجتمع الذي شُجِّع على تجاهل أهمية زراعته والنظر إلى الإمدادات الغذائية المستوردة كظاهرة طبيعية، بات ينظر إلى الريف كمجرد امتداد للمدن، أشبه بحديقة عامة مُنمَّقة. وهناك، في الواقع، خطر كبير من أن يتحول الريف الإنجليزي إلى "مساحة مفتوحة" بلا هوية، كما تحولت مساحة شاسعة من مقاطعات هوم كاونتيز إلى ضاحية حدائقية بلا ملامح.

إن رغبة سكان المدن الفطرية في الهروب من أجواء مدنهم الصاخبة والملوثة لا تثير إلا التعاطف. ومن المؤسف أن يقضي هؤلاء الناس نصف يوم الأحد وهم يستنشقون أبخرة البنزين على طريق رئيسي مزدحم، ليتمكنوا من قضاء النصف الآخر في الهواء النقي. والأمر المحزن هو أن الكثير منهم يبدو عاجزًا عن الاستمتاع بثمرة مسعاهم دون إفسادها.

لا يمكن للريف أن يؤدي وظيفته الثقافية ما لم يُسمح له بالحفاظ على طابعه الخاص، وهذا الطابع لا ينفصل عن وظيفته المادية أو الزراعية. فالمدينة لا تستطيع التخلص من المدينة إن أخذت المدينة معها، تمامًا كما لا يستطيع المثقف أن يمنح عقله إجازة إن أخذ حججه معه في نزهاته الريفية. إن مشهد قرية حوّلها سكان الريف إلى ضواحي مثيرة للشفقة، تمامًا كمشهد مجموعة من المثقفين يتجولون في سيل من الكلام بينما تحيط بهم آلاف الأنشطة الأكثر إثارة وأهمية من أنشطتهم. وكما قال أحد المزارعين منذ وقت ليس ببعيد: "لا أمانع كثيرًا مرورهم عبر حقولي، ولا أمانع كثيرًا اصطحابهم كلابهم الحمقاء على حسابي، ولا حتى تسلقهم بوابات يستطيع طفل فتحها. لكن عندما أفكر أنهم قطعوا ميلين من الأراضي الزراعية الخصبة دون أن يكلفوا أنفسهم عناء النظر إلى ما يجري، أشعر أن مجاملتي قد ذهبت سدى."

إن ما يُمكن تسميته بـ"الاستخفاف بالحدائق العامة" يتجلى بطرقٍ أكثر خطورة من مجرد اللامبالاة بالأنشطة الريفية. فكما لا يرى الطفل المتشرد أي ضرر في رمي الحجارة على البط عندما يكون الحارس غافلاً، كذلك هناك آلاف من البالغين المتعلمين الذين لا يرون أي غضاضة في التعدي البسيط على الممتلكات الخاصة عندما يكون احتمال اكتشافهم ضئيلاً أو معدوماً.

ويؤدي تراكم هذه التعديات البسيطة إلى خلق وضعٍ غير مرغوب فيه في المناطق التي يرتادها الهاربون من صخب المدينة.

في ألمانيا، تُزرع أشجار الفاكهة على جوانب الطرق، وتُحرث الأرض حتى حافة السياج المعدني. أما في إنجلترا، فمثل هذا الإجراء مستحيل تمامًا، إذ ستُجرّد الأشجار من محاصيلها على يد لصوص منظمين، وتُداس المحاصيل حتى عرض سلسلة. ليس البريطاني بالضرورة أقل أمانة أو أكثر تدميرًا من الألماني؛ بل هو ببساطة قد انقطع عن الحياة الريفية إلى درجة أن إحساسه بالقيم وقواعد سلوكه الأخلاقي يتلاشى مع آخر عمود إنارة. فالأشخاص الذين يصدمهم فكرة سرقة قلم رصاص زهيد الثمن من منضدة متجر، لن يروا أي غضاضة في اختراق ستة سياجات لسرقة الفطر.

تزخر الطبيعة الريفية بثروات حقيقية تُقدم لزوارها، ولذا فإن السبيل الأمثل لتجاوز النزعات المؤسفة الحالية هو إرشاد الناس إلى مواطن هذه الثروة. وحتى الآن، لا يزال هناك الكثيرون ممن يُقدّرون بلسم العزلة الشافي، والراحة الروحية التي يوفرها السلام والأمان، والجاذبية الآسرة للحقول والغابات المتغيرة باستمرار؛ إلا أنهم قلة قليلة.

لن يقوم أحد بإيذاء أو تشويه ما يشعر تجاهه باهتمام شخصي كبير عن قصد، والخطوة الأولى نحو الحفاظ على الريف هي حملة وطنية نحو تطوير ما يسميه البروفيسور ستابلدون "العقلية الريفية".

لا بدّ للحكومة الفاشية من مواجهة مشكلة الأرض بكل جوانبها، فالأرض إحدى الركائز التي يقوم عليها مفهومها عن الدولة الحية. بل إن سياستها المعلنة للتنمية الزراعية ستخلق بحد ذاتها مشكلة ملحة من خلال تحفيز المضاربة في سوق العقارات، وسيتعين التعامل مع هذه المضاربة بحزم قبل أن تتمكن من تطوير السياسة الزراعية بشكل كامل.

يمكن تلخيص الموقف الفاشي تجاه الأرض في بضع جمل.

يجب ألا يُنظر إلى الأرض بعد الآن كسلعة للمضاربة. يجب تقييم قيمتها بشكل عادل، ويجب تقاسم كل الزيادة بين أولئك الذين ساهموا في إنشائها، بما في ذلك...

ولاية.

يجب أن يخضع استخدام الأراضي لتخطيط وطني دقيق طويل الأجل. ويجب قدر الإمكان حصر أنشطة البناء في المناطق ذات القيمة الزراعية المنخفضة.

يجب أن يكون نظام ملكية الأراضي منتشراً على أوسع نطاق ممكن، بهدف توفير عدد كبير من الأراضي العائلية الصغيرة والآمنة. إلا أن ذلك سيترتب عليه أيضاً مسؤوليات، وسيُنظر إلى من يسيئون استخدام أراضيهم على أنهم أعداء اجتماعيون.

يجب تحسين وصول العامة إلى الأراضي من خلال توسيع مسارات الحقول ومواقع التخييم وأماكن التوقف على جوانب الطرق وتحديدها بشكل أفضل. وفي الوقت نفسه، يجب مراجعة قانون التعدي على الممتلكات وتوفير حماية أفضل للمجتمع الريفي من التدخل والضرر. وقد يكون من الضروري إنشاء هيئة من الحراس.

يجب شن الحرب على آفات مثل الأرانب والغربان والحمام؛ وبينما لن يكون هناك تمييز ضد الرياضات الميدانية، يجب عدم السماح لهذه الرياضات بالتدخل في الأنشطة الزراعية أو الترفيهية.

يجب توعية الجمهور باحترام وتقدير الريف والاهتمام الواعي بأنشطته.

لسنا كشعبٍ نميل كثيراً إلى التعبير عن مشاعرنا تجاه الأرض. نستخدم كلمة "الوطن الأم" نادراً، و"الوطن الأب" أبداً. لقد ولّد قرنٌ من الليبرالية الاقتصادية والمحافظة المالية نظرةً تجاريةً قصيرة النظر تجاه أرضنا.

لكن بريطانيا التي نحلم بها، التجسيد المادي لروحنا الوطنية، ليست بريطانيا الشوارع والمصانع، ولا حتى الحدائق والمباني العامة، بل بريطانيا الوديان الباسمة والهضاب المتموجة، والحقول المزروعة والمنازل الريفية الدافئة. فالمدينة مدينة في كل مكان، ومدن العالم تتجه سنوياً نحو التنميط. أما ريف بريطانيا فهو ملكنا وحدنا، لا ينفصل عن هويتنا الوطنية. علينا أن نحافظ عليه بكل إخلاص، لا في أجواء متحفية كمدينة ستراتفورد أبون آفون، بل في حيوية إنتاجه الطبيعية.

قلةٌ منا من ابتعد عن الأرض لأكثر من بضعة أجيال. ولو أُعيد تثقيفنا قليلاً عبر الصحافة والإذاعة، لأصبحنا أبناء الريف من جديد، على الأقل في أوقات فراغنا: ليس تثقيفاً من معلم المدرسة الذي يقتصر "علمه الزراعي" على علوم أساسية مفيدة ولكنها مملة نوعاً ما، بل تثقيفاً يدفعنا إلى الخروج إلى الدروب والحقول بعيون متفتحة وعقول متسائلة. إن التعرف على تاريخ الريف وحياته اليومية لن يشجع سكان المدن على تقدير مشاكل الزراعة فحسب، بل سيضفي على نزهاتهم الريفية متعةً آسرة. ويمكن جعل الوعي الريفي الواعي أفضل ترياق ممكن لضغوط الحياة المدنية، فالأرض الأم قادرة على توفير الراحة للروح كما للجسد.

هتلر بيرشتسجادن-شاعرة ألمانيا الجديدة بقلم جوان مورغان

هـ حتى لو كنتَ تعرف بافاريا جيدًا، وحتى لو كنتَ تتذكر أن آل فيتلباخ، الذين كانت بافاريا بأكملها تحت تصرفهم، والفوهرر، الذي كان بإمكانه اختيار ألمانيا بأكملها، اختاروا بيرشتسغادن كمنزل صيفي لهم، فلن يُهيئك شيءٌ تمامًا لهذا المكان الذي يجمع بين قلب بافاريا القديمة وروح ألمانيا الجديدة في آنٍ واحد. كل ما حلمتَ به عن بافاريا في أبهى صورها الخيالية، وعن الاشتراكية الوطنية في أروع صورها، مُختزلٌ في هذه البلدة السوقية المُحاطة بالجبال، والتي يبلغ عدد سكانها تقريبًا عدد سكان أحدث مبنى سكني في لندن.

بعد مغادرة القطار لمدينة باد رايشنهال، يتعمق أكثر فأكثر في الجبال حتى تشعر وكأنها ستحيط بك تمامًا وأنت تصعد الوادي العميق الذي يمثل قطعة من ألمانيا تمتد إلى النمسا. (من الممكن، بل ومن المثير، السير إلى النمسا في أي من الاتجاهات الثلاثة).

الانطباع الأول هو الحركة والنشاط. الجميع، من عمر سنتين فما فوق، يقفون على أهبة الاستعداد بترقب وترقب. لم أكتشف قط ما إذا كان ذلك بسبب الارتفاع، أو حماس البافاريين، أو احتمال مرور الفوهرر في أي لحظة؛ لكن يبقى أن الهواء ينبض بالحيوية.

هنا، وفي هذا الإطار الموسيقي الكوميدي الرائع، تبدو الاشتراكية الوطنية ممتعة للغاية.
باستثناء الاجتماعات العرضية، التي تتسم بالبساطة والإلهام الغريب، فإنك لا تدرك مدى الجدية الصوفية العميقة لكل ذلك؛ ضخامة المهمة المنجزة والمهمة التي تنتظرنا.

تشعر أن الانضمام إلى قوات الأمن الخاصة (SS)بزيها الجذاب، والتواصل مع الفوهرر، والحياة الصحية في بيئة جميلة، هو عمل ممتع للغاية، وقوات الأمن الخاصة (SS)هي بالفعل منظمة رائعة، مفتوحة لجميع الأعمار والطبقات على أساس مشترك هو الوطنية.

هنا، أكثر من أي مكان آخر في ألمانيا، ترى كيف أن لكل فرد، من أقدم أعضاء قوات الأمن الخاصة النازية إلى أصغر طفل يبيع شارات الإغاثة الشتوية، مصلحة في هذا البلد؛ فلا أحد يعاني من ألم الشعور بالنبذ. كل إنجاز هو إنجازهم، وكل انتكاسة هي إنجازهم. تدرك حينها كيف أن الاشتراكية الوطنية، بإحياء الأمل وتجديد الإيمان بمستقبل بلادهم، قد منحت الشعب هدفًا للعيش.

تستمر الحياة في هذا المكان العريق، الذي يعود تاريخه إلى قرون، على وتيرتها المعتادة، بالإضافة إلى النظام النازي؛ ولذلك، فإن الحياة في بيرشتسغادن أشبه بعرض متواصل. فما إن يُسدل الستار على فصل حتى يبدأ فصل آخر. تسمع همهمةً رتيبةً تمر من نافذتك، ومئة امرأة فلاحية يرتدين الزي الوطني، مع معاطفهن الصوفية الصغيرة السوداء والخضراء والحمراء التي يُطلق عليها اسم "بيرشتسغادنرز". يرافقهن كاهن، ويتحركن ببطء، يُرددن الترانيم، وعيونهن مُنكسة. لاحقًا، تسمع أصواتًا حادةً لفتيات "الحركة الديمقراطية الألمانية" (فتيات هتلر) وهن يمشين في معاطفهن البنية القصيرة، أو فرقة من "شباب هتلر"، فتيان ضخام البنية يحملون الرايات. دائمًا ما تُسمع أغنية حماسية في الأجواء.

عندما تفشل كل المحاولات، يلجؤون إلى تدريبات الإطفاء. مئة رجل إطفاء (أو رجل واحد لكل ثلاثين من السكان) يرتدون سترات وخوذات وسراويل قصيرة، يؤدون تدريبات جريئة أمام نافذتك. لكن يوم الأحد هو يوم التدريبات. في ساحة السوق، التي تُعدّ مركز المدينة، يتجمع الفلاحون؛ ويتنافس الرجال، وهم يرتدون قبعاتهم الخضراء، على جمع فرش الإطفاء الضخمة، على جانب واحد من النافورة.

مع أسدها البافاري، وعلى الجانب الآخر نساءٌ يرتدين قبعات سوداء مسطحة تزين ضفائرهن. في العاشرة، يتوجهون لتناول البيرة والنقانق في الحساء إلى نويهاوس (الشقيق الأصغر لهوفبراوهاوس) بحديقة البيرة تحت أشجار الكستناء، حيث تُنشر أغطية الأسرّة على سور قصر فيتلسباخ، ومطعم البيرة الخاص به بأجوائه الدافئة التي لا تُضاهى، حيث يختلط قادة الأحزاب بالمرشدين السياحيين؛ إنه مركز حيوي لمدينة نابضة بالحياة.

فندق غراند، فخم بما يكفي للجميع. كورهاوس بأوركستراه الممتازة وعازفيه الزائرين من ميونيخ. مسرح الفلاحين، بفكاهته البسيطة وموسيقاه الجذابة. هناك أماكن الرقص؛ هوفشافر بأجوائه الحميمية، وقاعته الصغيرة المكتظة بالراقصين، أكثر مما يتخيله مدير فندق في لندن، ومقهى كور، حيث يرقص فتيان الحرس الشخصي التابعون لقوات الأمن الخاصة النازية، ذوو البنية الضخمة والأناقة، في ما كان يومًا فيلا ملكية تابعة لآل بافاريا. وهناك الفنانون، فريتز ريختر بنقوشه الخشبية الغريبة والملهمة، وأحد أبرز رسامي المناظر الطبيعية في المدرسة الألبية الحديثة.

لنخرج إلى العلن: أولًا، هناك منزل الفوهرر، شامخًا في أعلى نقطة، بجدار زجاجي يطل على سلسلة جبال، متربعًا على موقع شديد الانحدار حتى يكاد يبدو وكأنه يميل إلى الخلف. يهيمن المنزل على الوادي كما يهيمن الفوهرر على المدينة.

هناك بحيرة كونيغسي، أجمل بحيرات جبال الألب، بلونها الأخضر الداكن الذي تحيط بها الجبال الشاهقة من كل جانب. وهناك غابة زاوبروالد الساحرة، حيث يندفع الجدول القادم من بحيرة هينترسي عبر الصخور الخضراء الوارفة.

هناك منجم الملح حيث (في هذه الأرض التي تُفرض فيها الأزياء العسكرية) ترتدي سترة سوداء وسروالاً أبيض قصيراً (وهو ليس أنيقاً كما يبدو) وتتزحلق على الزلاجة وصولاً إلى بحيرة تحت الأرض تتزين بسلسلة من الأضواء وصليب معقوف في نهايتها. وهناك ساحة القصر بنصبها التذكاري للحرب.

هناك المروج الألبية بتتابع ألوان الطبيعة، الوردي في أسبوع، والأزرق والأصفر في الأسبوع التالي، الأمر الذي من شأنه أن يثير حسد بائعي الزهور في لندن وباريس ونيويورك.

هناك الغابات، متناسقة، تمتد بخط مستقيم وقوي حتى خط الثلج. والجبال؛ جبل واتزمان الجميل، ثاني أعلى جبل في ألمانيا؛ وجبل غول القاحل؛ وجبل أونترسبيرغ الوعر، الذي تحوم حوله الأساطير. ولأصحاب القلوب الجريئة، هناك فتحة الجليد المضاءة، على ارتفاع ستة آلاف قدم داخل جبل أونترسبيرغ، وهناك أيضًا وادي ألمباخ كلام، وهو وادٍ هادر ومذهل، حيث يبدو أنك تنزل أكثر بكثير مما صعدت، ولا ينتهي إلا عندما تفقد الأمل، ويُصنف تحت عنوان "تجربة عاطفية" وليس "مناظر طبيعية".

في أرض بيرشتسغادن، يحيّونك على حد سواء بـ "Grass Gott"و ."!Heil Hitler"لا عجب في ذلك، تحية لله على خلقه كل شيء جميل، وتحيا هتلر على إنقاذه للناس الذين يحبونه أكثر من الحياة.

اتحاد العالم النوردي بقلم فيدكون كويسلينغ

زعيم جمعية NASJONALالنرويجية

أ ع مع سقوط العالم القديم، يولد عالم جديد. بالتزامن مع تجمعنا السنوي الثالث في ستافانجر العام الماضي، تم افتتاح المؤتمر العالمي السابع للأممية الشيوعية في "نادي النبلاء" السابق في موسكو، بعد فترة انتقالية دامت سبع سنوات منذ المؤتمر العالمي الأخير في عام 1928.

استمر المؤتمر من 25يوليو إلى 21أغسطس. وكان الغرض الرئيسي منه هو مراجعة ما أنجزته المؤامرة الماركسية اليهودية الدولية خلال تلك السنوات السبع داخل وخارج روسيا السوفيتية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج ستالين لبلشفة العالم، والذي كان موضوع نقاش في المؤتمر العالمي السابق.

ثانيًا، أكدت هذه الخطوة تكتيكات برنامجها الرامية إلى تدمير قوى المقاومة الوطنية وإشعال جذوة الثورة الشيوعية العالمية. وقد تم التركيز بشكل خاص على تكتيكات ما يُسمى بالجبهة الشعبية الموحدة، التي شهدنا تطورها في فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وغيرها. ونحن على دراية تامة بها هنا في النرويج من خلال ما يُسمى بـ"اتفاقية الأزمة" مع حزب الفلاحين، وفي تكتيكات التمويه الجديدة لحزب العمال عبر تبنيه غطاءً برجوازيًا وقوميًا. وثمة أمر آخر يمسّ بلدنا بشكل مباشر، ألا وهو مشاركة روسيا السوفيتية في عصبة الأمم، وهو أيضًا أحد أعراض تكتيكات الجبهة الشعبية نفسها التي أُدرجت منذ زمن طويل في برنامج الكومنتم.

هذا العام، بينما نجتمع نحن أعضاء الجمعية الوطنية في تجمعنا السنوي، نرى
الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي آخر.

هذه المرة، يعقد مساهمو الشركة المفلسة التابعة لعصبة الأمم اجتماعهم العام الاستثنائي لمناقشة تصفية الشركة أو إعادة هيكلتها المحتملة في الخريف، عندما تعقد الجمعية اجتماعها السنوي المعتاد.

أذكر هذه الأحداث، التي وقعت بالتزامن مع آخر تجمعين وطنيين لنا، ليس فقط لأهميتها الكبيرة، ولكن لأن هذه الأمور توضح بشكل واضح للغاية الوضع السياسي الخارجي الذي نواجهه اليوم.

من جهة، لدينا البلشفية العالمية النشطة بلا كلل، والتي تعتبر، من وجهة نظر تاريخية، مجرد عرض مثير للقلق لانحسار العالم القديم، وجهد مستمر من قوى شريرة لإجبار تطور العالم على اتباع طريقتها الخاصة في التدمير، أي نحو جمهورية مادية عالمية تحت حكم دكتاتورية يهودية.

من جهة أخرى، نجد محاولات العالم القديم العبثية لحلّ المطالب الملحّة للعصر الحالي، ألا وهي مطالب السلام والتعاون بين الأمم. ويُعرقل هذا الأمر برمّته صراع المصالح الفردية، تمامًا كما يُقوّض التعاون الوطني الداخلي الذي تتطلبه الظروف بفعل الصراعات الطبقية والصراعات الحزبية الأنانية. وتصاحب عملية التفكك هذه اضطرابات وأزمات، وحروب واضطرابات أهلية.

تتدخل القوى الأممية، وينزلق الأمر برمته تدريجيًا نحو الماركسية والدمار، تمامًا كما تُستهلك الدولة البرجوازية الليبرالية تدريجيًا، بواسطة

الماركسية، كما نرى بوضوح في بلدنا. وسط كل هذا، ينبت جيل البشرية الشاب ببراعم جديدة؛ حركات وطنية للنهضة والوحدة تبشر بعصر جديد، وتؤسس لدولة جديدة ونظام عالمي جديد. هذا النظام الجديد جارٍ العمل عليه في هذا البلد أيضاً.

العقوبات وانهيار الدوري

ومن الحقائق المهمة الأخرى أن انهيار تلك المؤسسة الرأسمالية البرلمانية البرجوازية، عصبة الأمم، لا يرجع فقط إلى عدم سلامتها والأنشطة السرية للماركسية أو إلى الأخطاء الأساسية والشكلية في تنظيم العصبة.

لقد دُمّرت على يد إيطاليا الفاشية، إحدى ممثلات المجتمعات المنظمة في العصر الجديد. ورغم فرض العقوبات على خمسين دولة، ومعارضة العالم الديمقراطي والماركسي بأسره، والرأي العام العالمي الذي حُشد ضد الفاشية وإيطاليا، فقد أثبتت الوحدة الوطنية أنها القوة الأقوى.

دون أن يُعرّفوا أنفسهم بأي شكل من الأشكال بالفاشية الإيطالية أو المصالح الإيطالية، اتخذ قادة التجمع الوطني، منذ البداية، موقفاً واضحاً وحاسماً تجاه الصراع الإثيوبي. فقد دافعوا عن حياد النرويج وعارضوا مشاركتها فيما يُسمى بالعقوبات.

في هذا الأمر، لم يكن دافعنا سوى مراعاة مصالح بلادنا. إلا أنني أعتقد أن الرأي العام هنا، كما في أماكن أخرى كثيرة، كان ضحية للدعاية التي خدمت في الواقع مصالح أخرى تمامًا غير المُثل العليا التي زعمت غرسها.

لكن حركتنا لم تنحز لأي طرف. طالبنا بحياد النرويج، وكشفنا نفاق لعبة العقوبات برمتها وعبثيتها. ويمكننا القول اليوم إننا أحسنا تقدير الموقف.

من وجهة نظر عسكرية، كنا على صواب. فعلى الرغم من الرأي السائد، فقد قدرنا بشكل صحيح أهمية المعدات الحربية الحديثة، فضلاً عن قوة مقاومة إثيوبيا وإنجلترا، ولا سيما القوة المعنوية والمادية الهائلة التي نشأت لدى شعب منظم لجهد موحد على أساس تاريخي ووطني.

سياسياً أيضاً، كان حكمنا صائباً. باتت عبثية سياسة العقوبات وسوء تقديراتها الجسيمة واضحةً الآن. انظروا إلى الهزيمة المأساوية التي مُنيت بها إنجلترا العظيمة نتيجةً لسياستها قصيرة النظر في عصبة الأمم؛ إنها أكبر هزيمة أخلاقية وعملية مُنيت بها الإمبراطورية البريطانية منذ خسارتها لأمريكا.

رأت روسيا السوفيتية، ذلك العضو الجديد والمميز في عصبة الأمم، في سياسة العقوبات فرصة لإثارة الخلاف أولاً مع موسوليني ثم مع هتلر، ولكن عندما بدأت حساباتهم تفشل، انسحب اليهود البلاشفة الماكرون بهدوء إلى الخلفية، وأفلتوا من العقاب، تاركين الحكومة البريطانية تتحمل اللوم وتعاني من العار.

السياسة القومية والتعاون الدولي

لأول مرة منذ الحرب العالمية، اضطرت النرويج إلى مواجهة حقائق صعبة في السياسة الخارجية، مما يجعل من الصعب للغاية الاستمرار في ممارسة السياسة الضيقة المعتادة.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على حقيقة يتم التقليل من شأنها للأسف في هذا البلد:

أي أن حياة الناس تهيمن عليها السياسة الخارجية وليس السياسة الداخلية.
إلى جانب إرادة الأمة في البقاء، تهيمن الظروف الدولية للاقتصاد والقوة على ظروفها الداخلية وبنيتها. وتنشأ هذه الظروف من الاحتياجات الأساسية والملحة للشعوب والدول، ومن صراعها من أجل البقاء والمساحة التي تعيش فيها. لكن نفوذ الدولة في السياسة الخارجية يتناسب دائمًا مع مدى تطور قوتها الداخلية.

وهكذا، فإن ضرورة الاكتفاء الذاتي في حالة الحرب، وقبل كل شيء، إعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي، تجبر المجتمعات على تنظيم نفسها على أساس اقتصادي كدول عمالية وطنية.
وتفرض الظروف المتغيرة في جميع أنحاء العالم على كل دولة التعامل مع جيرانها كوحدة اقتصادية منظمة تتمتع بالسيطرة الكاملة والفعالة على جميع مواردها وقدرتها على استخدامها على النحو الأمثل. ولهذا السبب، فإن الأزمة الحالية هي في جوهرها أزمة إعادة تنظيم في الإنتاج والتجارة العالميين.

ومع ذلك، لا يوجد تعارض جوهري بين مطلب العصر لهذه الوحدات الاقتصادية الوطنية الموحدة والمميزة بقوة، ومطلب التعاون الدولي المخطط له، والذي تدفعه بقوة لا تقاوم الأسباب الاقتصادية وكذلك اعتبار الحفاظ على السلام.

إن تشكيل مثل هذه الشخصيات الوطنية المنظمة هو وحده الذي سيؤدي إلى النزاهة
والتعاون الدولي الفعال، الخالي من المحاباة أو القمع.

معسكران عدائيان في أوروبا والعالم

الوضع الحالي هو أنه في العالم، وخاصة في أوروبا، يتشكل معسكران متناحران بنفس الطريقة التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية. فالاتحاد السوفيتي وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا، بدعم من اليهودية العالمية التي تحرضهم على الحرب ضد ألمانيا النازية، يشكلون بالفعل جبهة موحدة ضد هذا البلد، ويسعون إلى تطويق ألمانيا بشكل أكبر، سياسياً وعسكرياً.

في ظل هذه الظروف، فإن موقف النرويج معرض للخطر بشكل كبير، حيث تقع عند مفترق طرق روسيا وألمانيا وإنجلترا، وسياستها الداخلية تخضع بالفعل لسلطة الماركسيين.

تحوّلت روسيا، من كونها قوة أوروبية عظمى ذات مصالح آسيوية، إلى قوة آسيوية عظمى ذات مصالح أوروبية، لا سيما تجاه المحيط الأطلسي. ولكن قبل كل شيء، هي قاعدة الثورة العالمية.

يسعى البلشفيون العالميون إلى تحويل النرويج، ومعها الدول الاسكندنافية بأكملها، إلى الجناح اليميني لجبهتهم الأوروبية الهجومية ضد ألمانيا وإنجلترا. يحمل هذا المخطط في طياته احتمالات خطيرة لبلادنا. ففي حال نشوب صراع بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، ستدفع رؤية حزب العمال النرويج إلى الانحياز إلى جانب البلاشفة ضد ألمانيا، وهذا يتعارض مع تعهدنا بالحياد.

لقد تحدث ترانمال، الديكتاتور غير المسؤول لحزب العمال، بوضوح كافٍ في هذا الاتجاه مؤخرًا. وطالما أن النرويج وروسيا السوفيتية عضوان في عصبة الأمم الحالية، وألمانيا ليست كذلك، يبدو أننا مهددون بخطر الحرب بشكل جدي، إذ إننا ملزمون بالسماح للجيش الأحمر وسلاح الجو بالمرور عبر البلاد بحرية في حال نشوب نزاع ألماني روسي.

في ظل الظروف الراهنة في أوروبا، ثمة احتمالٌ أيضاً لدخول ألمانيا وإنجلترا في حرب. وقد يحدث هذا، على سبيل المثال، في سياق نزاع بين ألمانيا و

التحالف الثلاثي بين فرنسا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي، وتشيكوسلوفاكيا تُعدّ منطقة حساسة للغاية، تكاد تفوق حساسية النمسا. إن دخول فرنسا في حرب ضد ألمانيا سيوفر لإنجلترا مبرراً للحرب، وهو أمر بات أكثر يقيناً الآن مما كان عليه قبل التطور الهائل للطيران.

إن نشوب حرب كهذه بين إنجلترا وألمانيا يمثل احتمالاً كارثياً بالنسبة للنرويج، لأنه منذ
بعد الحرب العالمية، تغير الوضع برمته تماماً.

من خلال عصبة الأمم كأداة للسياسة العالمية البريطانية، ينبغي أن نُجبر على الدخول مباشرة في الحرب، وحتى لو انهارت عصبة الأمم، فسنكون، وفقًا لسلطة مثل اللورد لويد، عرضة بالتأكيد لقصف عقابي إذا سمحنا، كما كان الحال في الحرب العالمية، لأسطولنا التجاري بنقل البضائع إلى إنجلترا، وهو ما ستصر عليه هي بلا شك الآن كما فعلت آنذاك.

إن حزب العمال النرويجي -الحزب الحاكم- يدعم بنشاط هذه السياسة الموجهة ضد ألمانيا. إذا وافقت النرويج على ذلك، فهذا يعني أننا سنُجرّ بشكل لا رجعة فيه إلى هذه السياسة الحربية ضد رغبة 99% على الأقل من الشعب النرويجي. لا يمكن للنرويج ولن تُقدم على أي خطوة ما لم تكن حريتنا وحدودنا في خطر.

السلام مع إنجلترا وألمانيا

لقد أكدتُ سابقاً أن السلام بين ألمانيا وإنجلترا ضرورة حيوية لبلادنا. وما يجب علينا، قبل كل شيء، منعه هو أن تقف ألمانيا وإنجلترا في صفين متقابلين في حرب جديدة. فهذا سيكون كارثياً بالنسبة لنا، بل سيعني الدمار.

لذا، يقع على عاتقنا بذل قصارى جهدنا لإرساء السلام والتفاهم بين هذين البلدين اللذين يتشاركان معنا في الأصل والتوجه النوردي. وحتى إن لم نتمكن من فعل الكثير في هذا الصدد، وعلينا توخي الحذر من التدخل في شؤون الدول الأخرى، فإنه من واجبنا الفوري، وبكل الوسائل المشروعة، التصدي لمن يحاولون إثارة الفتنة بين أبناء جلدتنا، عادةً بأسباب زائفة ومضللة.

نعرف القوى التي تُبذل هذه الجهود لمصلحتها الحقيقية، ومنها البلشفية العالمية. ينبغي أن يكون هدف سياستنا الخارجية النرويجية العمل على تحقيق السلام والوئام بين ألمانيا وإنجلترا دون اعتبار للمصالح الحزبية. ومن الواضح تمامًا أن مصالح النرويج تقتضي ذلك. إن السبيل الوحيد لتجنب الحرب والفوضى يكمن في الحفاظ على السلام والتفاهم بين جيراننا العظماء في الجنوب والغرب، والذين تربطنا بهم أيضًا أكبر العلاقات التجارية.

قبل نحو أربعين عاماً، كانت هناك، كما هي الآن، فرصة سانحة لمحاولة صادقة لخلق تفاهم دائم بين شعوب الشمال العظيمة. أُهملت هذه الفرصة أو رُفضت، وكانت الكارثة التي أعقبت هذا الإهمال كارثية، وامتدت آثارها إلى العالم أجمع. كل من يجرؤ اليوم على تبني السياسة الكارثية نفسها، عليه أن يفعل ذلك وهو على دراية تامة بعواقب أفعاله.

لكن على كل من يفهم العصر الذي نعيش فيه أن يحث نفسه على اتخاذ إجراءات مضادة قوية وإيجابية.

ثمة اعتبار حاسم آخر يقودنا إلى النتيجة نفسها فيما يتعلق بالخطوط الرئيسية لسياستنا الخارجية. فالليبرالية المنحطة، ونسلها ووريثها الماركسية، تستهدف المجتمعات القومية، وبالأخص مجتمعات الشمال.

سواء كان ذلك بوعي أو بغير وعي، فإن هدف هذه السياسة هو تقويض الهوية الوطنية الطبيعية

حينها سينهار التماسك الداخلي للأمم، وستصبح فريسة لتلك الأمة التي، على عكس سائر الأمم، منتشرة في أرجاء الأرض وتعيش كطفيليات على سائر الأمم؛ ولهذا السبب تحديدًا تحتاج إلى مثل هذا النظام لتحقيق سيطرتها المنشودة على العالم. ففي تلك السيطرة يكمن سر القومية والإمبريالية اليهودية.

إن الصراع بين اليهودية والروح الإسكندنافية أمر لا مفر منه، فالماركسية والأممية في حقيقتهما قومية يهودية وإمبريالية، مؤامرةٌ تُحرضها اليهودية وتقودها ضد الحضارة الإسكندنافية الأوروبية الأصيلة. من الواضح أن مظاهر التدهور الراهنة تُشكل أخطر تهديد لمُثل الحياة، وأن أشدّ الخصومات في عصرنا انحصرت في صراع بين اليهودية والمبدأ الإسكندنافي الأوروبي. وبناءً على ذلك، يجب أن نُدرك أن أنجع علاج لهذا الانحطاط الراهن وأنشطة المادية الماركسية الخفية يكمن في نهضة وطنية لشعبنا تقوم على أساسٍ حيويٍّ من العرق الإسكندنافي وخصائصه المميزة.

ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون هناك تعاون ثقافي واقتصادي وسياسي أوثق بالمعنى الأوسع بين شعوب الشمال والشعوب ذات الهوية الشمالية في جميع أنحاء العالم: في الدول الاسكندنافية، وفي هولندا، وفلاندرز، والإمبراطورية البريطانية، وألمانيا، وفي البلدان الأخرى التي يكون فيها عدد أفراد الأسرة الشمالية أقل نسبياً.

وبالتالي فإن معنى كلمة "نورديك" لا يقتصر على الشعوب الإسكندنافية فحسب، بل ينطبق على جميع الأعراق النوردية العظيمة، ونحن لا نفكر الآن في تعاون شمالي غير آمن.

على النقيض من ذلك، يُعدّ هذا، من جهة، نتيجة حتمية لإدراك أن الحفاظ على الهوية والتنظيم الوطنيين هو أهم قضية حيوية لجميع الشعوب المبدعة. فبهذه الطريقة وحدها يُمكن ضمان التطور الحر والسلمي للثقافة والخصائص الإسكندنافية، على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي الوقت نفسه، يُعدّ هذا أحد شروط الاعتراف الراسخ بقيمة ومساهمات الأعراق الأخرى الثقافية، وبالتالي سيحصّن جميع الأمم ضد التفكك والفوضى.

من جهة أخرى، يُعدّ هذا نتيجة حتمية لحقيقة أن التعاون الدولي الذي يجب بناؤه في هذه الأوقات ينبغي أن يقوم، في المقام الأول، على أساس الشعوب الإسكندنافية التي تربطها صلة وثيقة من حيث العرق واللغة والثقافة والمصالح. فهم يتمتعون بمستوى معيشي متقارب ونظرة متشابهة للحياة، فضلاً عن كونهم متجاورين جغرافياً.

ومن الناحية الاقتصادية أيضاً، فهم أفضل عملاء بعضهم البعض.

اتحاد الشعوب الإسكندنافية

إن تشكيل كتلة موحدة لهذه الشعوب، اتحاد شعوب الشمال، سيكون أمراً لا يُقهر. سيكون هذا الاتحاد أكثر قدرة بكثير من عصبة جنيف الليبرالية الماركسية المفلسة على العمل كحصن منيع ضد البلشفية العالمية ، وخلق ضمانات للتنمية السلمية للعالم. إن سبيل الإنسانية المنظمة يكمن في اتحاد عائلة شعوب الشمال العظيمة في مثل هذه الكتلة الموحدة، بعملة مشتركة، وتجارة حرة داخلية، وسياسة جمركية موحدة؛ وسيكون هدفهم استقطاب دول أخرى ومجموعات من القوى إلى هذا النظام.

ستكون هذه السياسة الخارجية أفضل ضمانة لمكانة النرويج في العالم وفي مواجهة البلشفية. وستخلق، لصالحنا ولصالح الآخرين، مجالاً للعمل في الخارج.

وذلك بسبب فائض الطاقة الذي يجب توقعه في هذا البلد إذا كانت مواردنا الخاصة غير كافية.

التعاون القائم على الحركات الوطنية

مع التأكيد على المصير المشترك لدول الشمال، لا يجب أن نقلل من شأن إنجازات الآخرين أو إنسانيتنا المشتركة؛ وقبل كل شيء، لا يجب أن نستخف بأهمية التعاون الأوروبي والعالمي العادي. لكن هذه الزمالة الدولية يجب أن تُبنى على نظام الدول القومية. يجب أن تُنشأ من خلال النهوض القومي للشعوب في أوروبا والعالم أجمع، لا كنتيجة لتجارب ليبرالية وماركسية كعصبة الأمم، والوحدة الأوروبية، والاتحاد السوفيتي، مهد الجمهورية السوفيتية العالمية.

يُظهر تاريخ الحياة أن كل تقدم مرهون بتوحيد الحرية والتمييز مع الزمالة والتنظيم. تنتهي الملكيات العالمية والجمهوريات العالمية بالفوضى والتفكك. إن هيمنة أمة واحدة كارثية على الآخرين وعلى نفسها.

إنّ الجمع بين جميع الأمم والأعراق، كما في حالة بابل، والذي تسعى إليه الليبرالية والماركسية، يُنذر بتدمير الخصائص والقيم الفردية لكل منها. ويُعلّمنا التاريخ أن الانسجام الحقيقي هو ثمرة التمييز والتطور.

إن غريزة البشرية نحو التنظيم والتشكيل تتجه نحو الحياة الوطنية والتعاون بين الأمم. ولهذا السبب، فشلت جميع المؤسسات الدولية التي انبثقت من الليبرالية والماركسية في تحقيق أهدافها المزعومة، والمتمثلة في ضمان التفاهم الجيد بين الأمم وتعزيز تقدمها.

بالنظر إلى فشل أفكار الرابطة الليبرالية والماركسية الدولية، فمن الضروري بشكل عاجل إنشاء زمالة جديدة للأمم ذات طابع أوروبي وعالمي، تقوم على الأفكار الجديدة لتنظيم المجتمعات التي وضعها مؤتمر النظام الجديد في مونترو في 16و71 ديسمبر ،1934وكان الاعتبار الأول للمؤتمر هو احترام القيم الروحية والوطنية.

بدلاً من الأساليب النفاقية والتقنية للدبلوماسية القديمة، يجب تطوير تعاون عفوي وشرفي بين جميع الحركات الوطنية الشابة والنشطة، والدول القومية التي تُعيد بناءها، وذلك لتحقيق نهضة روحية شاملة وانتعاش سياسي واقتصادي في جميع أنحاء العالم. ولكن في إطار هذه الخطة العالمية، يجب على الأمم المنحدرة من أصل واحد والتي تتشارك نفس الثقافة والحضارة أن تتكاتف وفقاً لمصالحها المشتركة.

الحركة العالمية الإسكندنافية

يرتكز مبدأ الجمعية الوطنية على أن سياساتنا، إلى جانب تلبية متطلبات التغيرات الحديثة، يجب أن تتناغم مع كل ما تحتاجه وترغب فيه أسرة الأمم. ولا جدوى من توقع انتعاش وطني ما لم نُحيي جذوة الروح الإسكندنافية ونبني على رؤية روحية ومسؤولة للحياة.

لا يمكن توقع أي تقدم إذا لم نحافظ على السلالة الشمالية نقية؛ إذا لم نفعل ذلك
إذا حافظنا على طابعنا المميز، فسوف نفقده ونتجه نحو الانقراض الوطني.

الفكرة التي تسمى بالفكرة الإسكندنافية، والتي مفادها أنه لا يمكن استعادة الشعب الإسكندنافي إلا من خلال بناء دولة جديدة

وفقًا للمتطلبات الحديثة وعلى أساس مزدوج يتمثل في المخزون الوطني والنظرة الروحية، فإن لها تأثيرًا وعملة متنامية باطراد في بلدان الشمال الأوروبي المعنية، وتلعب بالفعل دورًا مهمًا في السياسة العملية.

إن بذرة التعاون بين دول الشمال الأوروبي وأرضيته موجودة بالفعل. ولكن لكي تنتشر الفكرة بسرعة كافية، يجب أن تجد تعبيراً واضحاً ومنظماً بشكل مناسب.

في ظل هذه الظروف، أرى أن الوقت قد حان لنمضي قدماً في تعزيز التعاون الثقافي والاقتصادي والسياسي بين شعوب الشمال الأوروبي وغيرهم ممن يتبنون منظوراً شمالياً في جميع أنحاء العالم، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء حركة نوردية دولية.
- تشكيل اتحاد شعوب الشمال.

المشاركة الفعّالة في العمل من أجل تنظيم العالم وتنميته السلمية؛ وضمان مكانة بلدنا ومساهمته في ظل الثورات والدساتير الجديدة الجارية. يجب أن يبدأ هذا التعاون، كالمعتاد، في مجال الأفكار، لكي يتحقق سياسياً على أساس اقتصادي متين.

إذا أمكن، بالتالي، توسيع الأساس الحالي للعملة إلى اتحاد نقدي راسخ بين شعوب الشمال، وإذا أمكن من خلال التعاون المالي السياسي إقامة اتحاد جمركي بين هذه الشعوب، فسيكون الأساس قد تم وضعه بشكل كامل لتحقيق أهدافنا المعلنة سياسياً: اتحاد عظيم لشعوب الشمال في الزمالة العالمية.

لطالما شكّل هذا المثال جزءًا أساسيًا من برنامج التجمع الوطني. وبناءً على ذلك، فإن التعاون بين دول الشمال يستلزم في الواقع تعزيزًا أكبر لتعاون هذه الدول بالمعنى الأضيق: النرويج، والسويد، والدنمارك، وفنلندا، وجزر الشمال في بحر الشمال. إن وضع الدنمارك وفنلندا أكثر حساسية من وضع النرويج والسويد، ما يجعل النرويج، على أي حال، غير قادرة على ربط مصيرها طوعًا بهاتين الدولتين دون الدعم الذي يمكن الحصول عليه من علاقة سلمية ومضمونة مع إنجلترا وألمانيا. ولكن، بعد ضمان هذا الدعم، من المستحسن أيضًا أن تتبوأ دول الشمال مكانتها كمجموعة طبيعية في العالم الإسكندنافي، بالتعاون جنبًا إلى جنب مع البريطانيين والألمان والهولنديين وغيرهم.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على حقيقة أنه لا يغير من الأمر شيئاً إذا وجد الكثير من الناس في هذا البلد أنهم يجب أن يختلفوا مع تفاصيل مختلفة في السياسة البريطانية والألمانية.
إن الظروف التي تستلزم اليوم التعاون مع أقاربنا هؤلاء وفيما بينهم أهم من تلك التي قد تؤدي إلى تفريقنا.

قد يعترض البعض على وجود سياسة خارجية لدينا من الأساس، ويرون أن شؤوننا الداخلية هي أقصى ما يمكننا إدارته. أودّ أن أذكّرهم بأن السمة المميزة لعصرنا هي أن العالم بات وحدة اقتصادية واحدة، وأنه لم يعد بإمكان أي دولة الاكتفاء بذاتها، بل أصبحت تعتمد على غيرها. وإذا كان هذا التعاون في السياسة الراهنة ذا أهمية حيوية لبلادنا، فهو كذلك لحركتنا. ولأن القوى التي تسعى إلى تدميرنا الوطني منظمة دوليًا، فإننا ملزمون بمواجهتها بمنظمة تتجاوز أهدافها المصالح الوطنية. ولا يمكن بناء منظمة فعّالة من هذا النوع إلا على أساس مشترك حيوي بين شعوبنا، ألا وهو المبدأ النوردي.

المبدأ النوردي

يقوم المبدأ النوردي على التقاليد النوردية والفكر النوردي والتعاون النوردي والتعاون البنّاء، في مقابل الليبرالية اليهودية والماركسية، اللتين تروجان لأغراضهما التدميرية عن طريق الكراهية والحسد والصراع الطبقي لتحقيق غاياتهما الخاصة. أحدهما متحالف مع الإلهي، والآخر مع الشيطاني.

لذا، فإن القوة الروحية للمبدأ النوردي أقوى وأعمق من النظرة الماركسية المادية للوجود التي تهدد جنسنا وحضارتنا بالدمار. إنه في الحقيقة مبدأنا الوطني الأصيل الذي يجب أن نلتزم به ونسعى لتحقيقه بثبات لا يتزعزع.

إنني على يقين أيضاً بأنه عندما نُدرك الحقائق العميقة للماضي التاريخي والحاضر التاريخي، ونرى الإنجازات العظيمة التي حققتها شعوب الشمال منذ فجر التاريخ وحتى يومنا هذا، حيث باتت أقوى من أي وقت مضى؛ وعندما نقتنع في الوقت نفسه بأن الإرادة الإلهية تتجلى في مسار التطور التاريخي للعالم، يجب علينا، دون التقليل من شأن أهمية الآخرين ومساهماتهم، أن نؤمن باستمرار الرسالة التاريخية والإلهية لشعوب الشمال في العالم. وكما في الماضي، يجب أن تكون مهمة عائلتنا العظيمة من الشعوب هي التخلص من عالم عفا عليه الزمن، وخلق عالم جديد يرتقي بالبشرية جمعاء إلى آفاق جديدة.

يدعو التجمع الوطني جميع الأشخاص ذوي العرق والتوجه النوردي في كل بلد -النرويجيين والسويديين والدنماركيين والأيسلنديين والبريطانيين والألمان والهولنديين وجميع الآخرين ذوي الدم والروح النوردية -إلى التوحد في حركة عالمية نوردية لخلق السلام والتعاون بين جميع الشعوب النوردية في جميع أنحاء العالم ومواصلة النضال من أجل إنقاذ حضارتنا وتقدمها.

تفسير الفاشية بقلم كلود ساتون

F

إنّ مصطلح "الحركة القومية الإيطالية المتطرفة" ،(ASCISM)بالمعنى الذي سيُستخدم به في هذه المقالة، مصطلحٌ مُربكٌ وغير ملائم لوصف الحركة العالمية التي ظهرت في عصرنا لتنافس الماركسية والديمقراطية الليبرالية على ولاء الناس. ولا شكّ أنّه ينبغي حصر استخدامه في تسمية الشكل الخاص الذي اتخذته هذه الحركة في إيطاليا. ومع ذلك، فإنّ الرأي العام، الذي يشعر بأنّ الفاشية الإيطالية قد انبثقت منها فكرة جديدة ذات أهمية عالمية، يُصرّ على استخدام المصطلح بمعنى أوسع.

الفاشية ليست عالمية كالشيوعية، بمعنى أنها عقيدة تُفرض على كل أمة دون تمييز، بغض النظر عن تاريخها وظروفها. بل هي بالأحرى تشابه جوهري في الرؤية يمكن رصده في مختلف الحركات الوطنية الحديثة، والذي يبدو أنه نشأ بدافع الضرورة من الوضع الراهن الذي تعيشه ثقافتنا الأوروبية. فنحن في إنجلترا نتشارك في الإرث الثقافي الأوروبي المشترك؛ وكما تأثرنا بشدة بأفكار الثورة الفرنسية، فمن الطبيعي أن نتأثر بشدة بأفكار الحركة الفاشية، وأن نتفاعل معها بطريقتنا الوطنية الخاصة.

العاملان اللذان يؤديان إلى ظهور هذه الحركة في كل مكان هما تدهور الديمقراطية الليبرالية وصعود الماركسية.

يكفي إلمام بسيط بالتاريخ لإدراك أنه لا يوجد شيء حتمي أو أبدي في الديمقراطية الليبرالية. فمقارنةً بأشكال الحكم الأخرى، لم تكن الحكومات الديمقراطية شائعة ولا مستقرة، ولم تُسهم في الثقافة الإنسانية بقدر ما أسهمت به الحكومات الأرستقراطية والملكية من حيث القيمة الدائمة. بالطبع، من الممكن -وكثيراً ما يُفعل- تعريف الديمقراطية بحيث تشمل جميع أشكال الحكم المقبولة، كأن يُوصف حكم إنجلترا في عهد الملكة إليزابيث أو في عهد بيت بالديمقراطية. لكن هذا يُعدّ إساءة بالغة للغة وتدنياً لقيمة الفكر. لا ينبغي استخدام مصطلح "الديمقراطية" للدلالة على كل حكومة تحكم بموافقة أغلبية المحكومين، ولا على حكومة تسعى بوعي إلى تحقيق رفاهية الشعب بأكمله، ولا على حكومة تتسامح مع تنوع الآراء وتشجع النقاش الحر، ولا على حكومة تحكم وفقاً لقانون راسخ ومعروف يُطبق بنزاهة. لقد فشلت العديد من الحكومات الديمقراطية فشلاً ذريعاً في هذه الجوانب. لقد أظهرت العديد من الحكومات غير الديمقراطية هذه المزايا بدرجة كبيرة. من السخف وصف أي حكومة غير استبدادية بأنها "ديمقراطية"؛ فالديمقراطية شكل تاريخي محدد من أشكال الحكم، وقد نجحت أحيانًا في تحقيق الرضا العام، وأحيانًا أخرى لم تنجح. ويبدو أن سمتها الرئيسية هي حسم جميع المسائل المهمة بالأغلبية، سواء من قبل الشعب بأكمله أو من قبل مجالس تمثيلية واسعة.

الديمقراطية كما نعرفها في أوروبا الغربية وأمريكا -والتي سأُطلق عليها فيما بعد اسم "الديمقراطية الليبرالية" -هي نتاجٌ خاص للثورة الفرنسية، وتستند إلى نظرياتٍ فريدة لبعض المفكرين المؤثرين في تلك الحقبة. لم تكن الفلسفة الكامنة وراءها، والتي تُعنى بالطبيعة البشرية، مقبولةً دائمًا لدى المفكرين، ولا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن سيطرتها على عقول الناس ستدوم إلى الأبد. بل على العكس، هناك أدلةٌ كثيرة تُشير إلى أن فلسفة "حقوق الإنسان والمواطن" هذه لم تعد تحظى بالقبول الذي تستحقه.

قناعة، وأن نظام الحكم القائم عليها محكوم عليه بالزوال.

وكغيرها من الفلسفات السياسية، لم تحظَ هذه الفلسفة بالقبول العام دون عناء. ولكن اليوم، من يستطيع أن يميّز أي فرق بين المحافظين والليبراليين وحزب العمال اليميني (غير الماركسي) فيما يتعلق بمبادئهم أو بالأسلوب العام الذي يقترحون اتباعه لتحقيقها؟

ما هي الافتراضات الفلسفية، أو البديهيات، لهذا النظام الليبرالي الديمقراطي؟
أولًا، أن جميع الناس متساوون، على الأقل بالقدر الذي يجب أن يكون لهم فيه نصيب متساوٍ في الحكم. ثانيًا، أن الحكومة لا توجد إلا لمنع أي فرد من التدخل في حرية الآخرين المتساوية (جون ستيوارت ميل)؛ أو كما عبّر عنها لي أحد الطلاب بوضوح أكبر: "الحكومة لا توجد إلا لتمكين كل فرد من الذهاب إلى الجحيم بطريقته الخاصة". ثالثًا، أن هذه الحرية الفردية تؤدي إلى أقصى قدر ممكن من الرضا للجميع.

1

تقوم الفاشية على إنكار كل هذه المبادئ. فهي ترد على المبدأ الأول بأن الناس ليسوا متساوين في قدرتهم على العمل التعاوني، وأن الحكومة عمل تعاوني.

يختلف الرجال اختلافًا كبيرًا في شجاعتهم، ونزاهتهم، وولائهم، وصدقهم، وغيرها من الصفات الشخصية اللازمة لأي مشروع مؤسسي. هذه الصفات ليست حكرًا على فئة معينة، ولا تعتمد على التعليم بالمعنى المتعارف عليه. بعض الرجال يفتقرون إليها بشكل ملحوظ - جميع قادة البلاشفة القدامى على سبيل المثال، إذا صدقنا اعترافاتهم؛ أيٌّ منا سيسعى إلى إقصائهم من السلطة في أي منظمة يكون مسؤولًا عنها.

يجب أن يقوم التمثيل السياسي على نظام انتقائي لجماعات حقيقية تربط أعضائها علاقات شخصية. ولا ينبغي لأي نظام سياسي جيد أن يسعى لضمان تساوي جميع الآراء.

أما المبدأ الثاني فيشير إلى أن الحرية المتساوية مستحيلة، لأن الناس لا يريدون جميعاً فعل الأشياء نفسها؛ وأن كل نظام قانوني يفترض مسبقاً بعض الأفكار الإيجابية حول ما هو جيد أو سيئ موضوعياً للجميع؛ وأن المبدأ إما بلا معنى أو كارثي.

أما النقطة الثالثة، فبسبب طبيعة الإنسان والمجتمع، لا يمكن تحقيق أقصى قدر من الرضا من خلال نظام الحرية الفردية القصوى؛ كما أن "السعادة القصوى لأكبر عدد من الناس" لا تعني أن يكون لكل فرد قيمة فردية ولا أحد أكثر من مجرد نهاية حياته. فالناس يهتمون، وينبغي أن يهتموا، برفاهية أسرهم ومهنهم وجيرانهم ووطنهم؛ وعلى الحكومة الرشيدة أن تراعي هذه الحقيقة. وسنعود إلى هذه النقاط لاحقًا.
واحد"2

الديمقراطية الليبرالية فلسفة كسولة. فبدلاً من أن يحسم المرء أمره بشأن ما يجب فعله، ويناضل بشراسة لتحقيقه، ينتظر الديمقراطي الجيد ليرى كيف ستختار الأغلبية، مطمئناً إلى أن صوت الجماهير هو صوت الله. لا يجب حتى أن نحاول إقناع الناس اليوم بأن قوة الديمقراطية الليبرالية الدافعة قد تلاشت في كل مكان. قليلون هم من يؤمنون بشعاراتها إيماناً كاملاً. نصف دعاتها اليوم هم في الحقيقة ماركسيون مترددون. غايتهم المعلنة هي المساواة في الثروة للجميع، والديمقراطية مجرد وسيلة لتحقيق ذلك. يتوهمون بسذاجة أن هذه الغاية يمكن تحقيقها بمجرد التصويت، دون إكراه، على الأقل في المستقبل البعيد. كثيراً ما يكشفون عن ازدرائهم للحرية الفردية في حد ذاتها. إنهم حسودون، لكنهم يهتمون بمصالحهم الشخصية. هؤلاء هم الاشتراكيون الديمقراطيون من حزب العمال الليبرالي.

ما هو الأساس الفلسفي للتحالف المشؤوم بين الشيوعيين والديمقراطيين؟
أين يظهر الفاشية على الساحة؟ يجب أن نوجه انتباهنا الآن إلى هذه المشكلة.

الشيوعية -أو بالأحرى الماركسية، لوجود العديد من الماركسيين خارج الحزب الشيوعي -هي نتاجٌ محضٌ للفلسفة الفردية المساواتية للديمقراطية الليبرالية. لطالما شهد التاريخ حركات ثورية للطبقات الأقل حظًا؛ وقد تبنّت هذه الحركة الأيديولوجية الخاصة بالعصر الفيكتوري المبكر الذي نشأت فيه. وهي بدورها تنظر إلى المجتمع كمجموعة، وإلى السعادة الاجتماعية كمجموع. وهي تقبل المبدأين الأولين للديمقراطية الليبرالية؛ فجميع الناس متساوون -مع أنه لا وجود لإله -وبالتالي ينبغي أن يتمتعوا ليس فقط بحقوق سياسية متساوية، بل بثروة متساوية أيضًا . ³ومرة أخرى، تتحقق السعادة بمنح الجميع ثروة متساوية ثم تركهم يفعلون بها ما يشاؤون؛ فبمجرد تحقيق المساواة الاقتصادية، تتلاشى الدولة. لكنها ترفض رفضًا قاطعًا المبدأ الثالث للديمقراطية الليبرالية، وهو أن هذه الحالة السعيدة تتحقق بترك الناس وشأنهم. فالغاية النهائية هي عدم التدخل ، بمجرد تحقيق المساواة الاقتصادية. لكن يجب تحقيق ذلك من خلال الديكتاتورية القسرية للبروليتاريا، أي للعامل غير الماهر في المصنع.

إن عقيدتها المركزية هي الصراع الطبقي بين البروليتاريا والرأسماليين. وهي تُصرّ على حشر البشرية جمعاء في هذين المعسكرين، رغم أن الاقتصاديين لم يعودوا يأخذون على محمل الجد نظرية "فائض القيمة" التي بُني عليها هذا التمييز. ما أبعد هذين المعسكرين عن الواقع! صحيح أن هناك صراعًا بين الجماعات، وهذا الصراع هو جوهر أي مجتمع حي. لكن نسبة كبيرة من سكان الدولة الحديثة، الذين يعيشون على عائدات عملهم وممتلكاتهم اللازمة لإنجاح هذا العمل، لا يمكن حشرهم في أي من المعسكرين إلا بجهد جبار. أليست صراعات المصالح بين سكان المدن والريف، وبين المصنّعين والممولين، وبين الحرفيين والعمال غير المهرة، وبين الجماعات العرقية والدينية، حقيقية وحيوية تمامًا مثل هذا الصراع المزعوم بين الرأسماليين والبروليتاريا؟

جوهر الماركسية هو الصراع الطبقي، الذي تُباح فيه جميع الوسائل. ولذلك، أينما ظهر، تصبح السياسة شديدة المرارة والقذارة لدرجة أنها تقضي على أي شعور بالوحدة الأخلاقية للأمة التي كانت تُخفف من حدة الصراعات بين الجماعات. ولهذا السبب يجب خوض هذا الصراع حتى النهاية.

لكن، سيُقال، ألم يتحقق أي شيء ذي قيمة من خلال التجربة الشيوعية في روسيا؟ ألا يوجد أي تشابه بين "ديكتاتوريات" الشيوعية والفاشية؟

يستحيل فهم تطور الشيوعية في روسيا ما لم نميز بين المرحلة الحالية لما يُسمى بـ"تراجع البلشفية"، والمرحلة السابقة التي سيطرت فيها الشيوعية العقائدية سيطرةً كاملة. تميزت هذه المرحلة السابقة بتدمير غير مسبوق، باسم نظرية الصراع الطبقي، للموارد البشرية والمادية للأمة -من مزارعين وفنيين ومعلمين، إلى ماشية وآلات ومبانٍ وكنوز فنية. وقد تجلى هذا الأمر نفسه في إسبانيا وغيرها، حيثما استولت البلشفية على السلطة. عندما بلغ الإنتاج، بعد نحو عشر سنوات، مستوى متدنياً بدا وكأنه بلغ حد التحمل البشري، تم التخلي عن العقائد إلى حد كبير؛ وبمساعدة القروض الرأسمالية والفنيين والآلات الأجنبية، وضغط العمال على غرار ستاخانوف، بدأت عملية إعادة البناء. ولا شك أن هذا التحول في المواقف لم يكتمل بعد. يبدو أن أحد أعراض ذلك هو الصراع الحالي بين ستالين، الزعيم القوي غير الملتزم بالعقيدة من القوقاز، والعصابة اليهودية التي سيطرت على روسيا سابقًا والتي تم القضاء عليها إلى حد كبير الآن. لم تتخلَّ روسيا عن الكومنترن والمثل الماركسي للثورة العالمية، ولكن يبدو أنها تخلت ضمنيًا عن مبدأ المساواة في الثروة وديكتاتورية البروليتاريا، وبدأت في بناء قوة عظمى.

دولة قومية. في عهد ستالين، بدأت تظهر بوادر نوع من الفاشية المخجلة التي يملؤها الشعور بالذنب. إذا كانت هذه هي النهاية، فما الثمن الباهظ الذي تحقق!
4

نشأت "الفاشية" من انحلال الديمقراطية الليبرالية وردًا على خطر البلشفية. وعلى عكس البلشفية، لم تكن تطبيقًا لنظرية أكاديمية، بل نشأت استجابةً لواقعٍ ملموس، ولذا لا يمكن فهمها إلا في ضوء الحركتين العالميتين اللتين ستتجاوزهما. في الأصل، كانت نوعًا من رد الفعل الفطري للإنسان الأوروبي على قوى الفوضى والمادية وحكم الأثرياء والعالمية. وهي تتفق مع الشيوعية في إنكارها المطلق لوجود انسجام مُسبق يجعل أعظم سعادة للجميع ناتجة عن أعظم حرية لكل فرد. ولكن هذا هو كل ما تشترك فيه مع الشيوعية. فهي تتخذ وجهة نظر مختلفة جذريًا عن كل من الشيوعية والديمقراطية الليبرالية فيما يتعلق بـ "السعادة" التي ينبغي للدولة أن تضمنها. إذ إنها تتصور الأمة كوحدة عضوية من مجموعات وظيفية مختلفة. يمثل كلٌّ من هذه الفئات إسهامًا فريدًا للأمة، بنمط حياة خاص به يجب رعايته. فإذا ما اختلّت العلاقات السليمة بين هذه الفئات، فلن يكون هناك سعادة دائمة أو استقرار في الدولة. قال أفلاطون: "بإمكاننا أن نجعل خزّافينا أكثر سعادةً بالسماح لهم بالاستلقاء على الأرائك أمام النار، يأكلون ويشربون، ويديرون دولابهم متى شاؤوا. لكن لا تنصحنا بفعل ذلك، لأن خزّافينا لن يعودوا خزّافين، ولن يبقى مزارعونا مزارعين. "

...

–

علاوة على ذلك، فهي تتصور الأمة، على حد تعبير بيرك، على أنها "شراكة لا تقتصر على الأحياء فحسب، بل تشمل الأحياء والأموات والأجيال القادمة". فهي شيء باقٍ، بموارد بشرية وطبيعية، قد تُهدر أو قد تُنمّى.

لقد وصلت حركة إلى السلطة في كل دولة من الدول "الفاشية" بإرادة لتحقيق أقصى استفادة من الثروة الوطنية، كما فعل مالك الأرض النبيل القديم من عائلته وممتلكاته.
هذا ما يُطلق عليه دين الدم والأرض.

من الواضح أن هذه الحركات لا يمكنها قبول الحقوق المطلقة للأغلبية. فلا يمكنها، على سبيل المثال، السماح لأغلبية سكان المدينة بإبادة سكان الريف، أو التمتع بأقصى قدر ممكن من الثروة الحالية على حساب السلطة المستقبلية. إن الشرور التي يجلبها حكم الأغلبية قصيرة النظر -من انحلال النزاهة العامة وروح الاعتماد على الذات، وتفكك الأسرة، وتدهور الصحة العقلية والبدنية، وتدهور الأراضي والغابات والسفن -لا يمكن علاجها إلا بمنح القادة صلاحيات واسعة واستقلالية تامة.

من الواضح أن الفاشية تُكرّس جهودها الرئيسية، بل وتُكرّسها بالفعل، لتقوية أضعف حلقات النسيج الوطني، أي لتحسين أوضاع الفئات الأكثر معاناة. إلا أنها لا تستطيع أن تُقرّ بالمساواة بين الكسالى والنشطاء، بين العمل الإبداعي والعمل الروتيني، حتى كمثال بعيد المنال. "تؤكد الفاشية على عدم المساواة الثابتة والمفيدة والمثمرة بين البشر." (موسوليني).

إن الديمقراطية الليبرالية مشلولة بسبب تنافس الجماعات الوظيفية، التي تتظاهر بتجاهل وجودها. أما الفاشية فتُقرّ بهذا التنافس وتُؤسس نظامها التمثيلي عليه، معتقدةً أنها قادرة على السيطرة على صراعاتها المحتملة من خلال تعزيز الشعور الوطني بالوحدة، و"مبدأ القيادة"، أي مبدأ المسؤولية الفردية. "الديمقراطية" -مبدأ سيطرة الأغلبية المجهولة -"تخضع للاختبار في المجال الصناعي كما في المجال السياسي". 6

–

في المجال الاقتصادي، يهدف الفاشية، وفقًا لرؤيتها العامة، إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن والاستقرار لجميع المنتجين، وليس أقصى قدر من حرية الاختيار.

للمستهلكين. ولتحقيق هذه الغاية، يجب تقليص دور التجارة الدولية إلى مرتبة ثانوية ومساعدة، بما يخدم مصالح التخطيط الوطني. وغالباً ما يجب أن تتغلب الاعتبارات الأخلاقية -الاعتبارات المتعلقة بنمط الحياة الذي ينبغي تشجيعه أو تثبيطه -على الاعتبارات الاقتصادية.

لا يوجد في القومية الفاشية ما يتعارض مع المصالح المفهومة جيدًا للدول الأخرى. تقوم سياستها الخارجية على مبدأ الاهتمام بشؤونها الخاصة والاستعداد التام للدفاع عن مصالح حيوية محددة ومعروفة، لا غير. وهي بطبيعة الحال تعارض المبادئ الديمقراطية والمساواتية والعالمية لعصبة الأمم. وتسعى إلى تعاون ودي مع الدول التي تتشارك معها مصالح حقيقية، وذلك على أساس القضاء المخطط له على أسباب الاحتكاك المحتملة. وتطمح إلى الريادة في الشؤون الدولية كما في الشؤون الداخلية. وفي أوروبا، تتمثل مهمتها في إعادة بناء نظام التوازن الأوروبي الذي دمره مؤسسو عصبة الأمم.

وأخيرًا، قد نحاول الرد على الاعتراض الذي يُسمع كثيرًا، وهو أن الفاشية تُخضع الفرد تمامًا للدولة، كائنًا حيًا لمفهوم مجرد غير واقعي. والإجابة على هذا الاعتراض مضمنة فيما سبق. فالحكومة، كما يتصورها الفاشي، لا توجد لمجرد زيادة سعادة المواطنين الأفراد، بل هي أمينة على الثقافة الوطنية الراسخة وعلى الموارد المادية التي تُشكل أساسها الضروري. فبدون هذه الموارد، لن يكون للفرد وجود، ولا يمكنه التخلي عنها حتى لو غادر أراضي الدولة؛ إنها مجمل التقاليد الموروثة التي تميزه عن إنسان العصر الحجري. إن الحكومة التي تضمن التطور المتناغم لمختلف الجماعات الثقافية وتمنعها من إبادة بعضها بعضًا تستحق ولاءنا. لكن الدولة ليست سوى آلة، مجرد "وعاء"، كما قال هتلر، للشعب، الذي يُنظر إليه ككيان بيولوجي وثقافي دائم. الفاشية ليست دولة استبدادية. على عكس الهيغليين، فإنها لا تعبد "الدولة" في حد ذاتها.

من منظور تاريخي، يُقدّم هذا المفهوم أوجه تشابه مع شكل الدولة الأوروبية القديمة كما كانت عليه "قبل أن يبدأ نهر العاصي بالتدفق إلى نهر التيبر" -قبل صعود النزعة الفردية المجردة والرغبة في الخلاص في حياة أخرى. كما يُقدّم أوجه تشابه مع الإقطاع، بمفهومه القائل بأن الحكم يجب أن يقوم على الولاء الشخصي بين البشر -الفكرة الجرمانية البدائية عن نظام الكوميتاتوس. علاوة على ذلك، يُذكّرنا هذا المفهوم بهدف النقابات في العصور الوسطى المتمثل في تنظيم الإنتاج بما يخدم مصالح جميع فئات المنتجين. وكأي حركة كبرى، فإن جذوره ضاربة في الماضي. لكنه ليس مجرد استحضار لأنظمة بالية. فهو غير مفهوم بمعزل عن المفاهيم الحديثة الأساسية للجنسية، والعرق، والجمعيات التجارية التطوعية، وفصل الملكية عن الإدارة، وفكرة المسؤولية المطلقة، وتفاعل الثقافات في مقابل حضارة "أحادية المسار" -وغيرها الكثير.

إنها حديثة بكل معنى [7] الكلمة، ونتاج عصرنا. قبل خمس سنوات، بدا للكثيرين منا أنه لا خيار أمامنا سوى الاختيار بين البديلين غير المستساغين: الديمقراطية الليبرالية الفردية والاشتراكية الماركسية. أما الآن، فهناك بديل ثالث.

---

1 تتخذ هذه البديهية الثالثة، كما أشار م. هالدف، شكلين. ففي أحدهما، ينتج الرضا الاجتماعي الأقصى تلقائيًا عن الحرية الفردية القصوى، بغض النظر عن قوانين المجتمع ومؤسساته. أما في الآخر، فتُعدّ بعض القيود القانونية ضرورية لتحقيق هذا القدر الأكبر من الرضا. لا يلتزم معظم الكتّاب التزامًا تامًا بأحد الشكلين، لكنهم لا يشكّون في الغاية ولا في الوسيلة، ألا وهي تقييد الحرية الفردية بأقل قدر ممكن.

(إي. هاليفي: نمو التطرف الفلسفي.)

2 ج. بنثام: مبادئ الأخلاق والتشريع. فوليت: الدولة الجديدة، ص 27.

3 [illegible] معاملة غير المتساوين معاملة غير متساوية. يتجاهل الناس أحد العوامل أو الآخر حسبما

4 يبدو ستالين نفسه مختلفًا تمامًا عن زعماء روسيا اليهود "البلاشفة القدامى". ومن اللافت للنظر أن الاثنين حقًا

لم يكن الرجال العظماء الذين أنجبتهم الثورة الروسية من اليهود. لكننا لا نعرف مدى تأثير ستالين.
والد الزوجة، لازاروس مويسيفيتش كاغانوفيتش، الذي يبدو أنه الرجل الثاني في الولاية.

5 أفلاطون: سبتمبر 024هـ. بيرك: تأملات في الثورة الفرنسية.

6 ميلر وكامبل: الديمقراطية المالية، بحث حديث أجراه اثنان من الاقتصاديين في جامعة ليفربول حول آلية عمل
الشركات الصناعية البريطانية.

7 أ. توينبي: دراسة في التاريخ. المجلد الأول، ص 149ورقة.

الحرب في إسبانيا بقلم اللواء جيه إف سي فولر

ح

بصفتي جنديًا أو صحفيًا شاركت في أربع حروب، وهي حرب جنوب إفريقيا، والحرب العالمية، والحرب الإيطالية الحبشية، وأخيرًا الحرب الإسبانية الحالية، فقد وجدت أن كل حرب منها مختلفة بشكل استثنائي.

والسبب في ذلك واضح، وهو اختلاف أسبابهم؛ ومع ذلك، في الوعي العام، ليس الأمر كذلك.
من الواضح أن هذه الأسباب بدورها تؤثر بشكل كبير على شكل الحرب.

فعلى سبيل المثال، في حالة آخر هذه الحروب، يُسلّم عمومًا بأن أسبابها سياسية؛ أي أنها صراع بين نظامين حكوميين يحملان آراءً واضحة المعالم ولكنها متضاربة. هل هذا صحيح؟ لا أعتقد ذلك؛ لأنه على الرغم من أن السياسة تلعب دورًا لا يُستهان به، إلا أن العامل الحاسم هو الثقافة، وهو ما يعني، إن صحّ ظنّي، أن أسباب هذه الحرب أعمق بكثير من مجرد الزخارف السياسية التي تُغطي سطحها.

لذلك، أرى أننا سنفشل في فهم ما يحدث، ما لم ننظر إليه على أنه صراع بين الثقافات وكذلك صراع بين النظريات السياسية والقوات المسلحة.

من بين هذه الثقافات ثلاث:

أولًا، إسبانيا الرجعية عبر التاريخ -كنيسة راكدة، وأرستقراطية متداعية، وبرجوازية تحتضر. ثانيًا، إسبانيا الثورية -رد الفعل على هذا الجمود، ممثلةً بالاشتراكيين والفوضويين والشيوعيين الذين استقوا مُثلهم العليا من مصادر أجنبية -ماركس، وباكونين، وتروتسكي، وغيرهم. ثالثًا، إسبانيا المستقبلية المُفترضة؛ لم يحلم بها بريمو دي ريفيرا، الذي لم يكن سوى ديكتاتور عسكري، بل ابنه خوسيه أنطونيو الذي اغتيل قبل فترة وجيزة على يد الحكومة الحمراء.

في عام 1933، قام هذا الشاب، رغم أنه لم يؤسس الحركة الفاشية الإسبانية فعلياً، بتوحيد صفوف الكتائب الإسبانية للنقابات الوطنية النشطة (Espanola de las JONS Falange) ومنحها الحياة والشكل. وقد وضع ميثاقها في سبعة وعشرين بنداً يمكن تلخيصها تحت أربعة عناوين رئيسية كما يلي:

المؤسسات الوطنية. إسبانيا هي الحقيقة العليا لجميع الإسبان. كل نزعة انفصالية جريمة.
لذلك فإن وحدة إسبانيا هي الهدف، وهذه الوحدة لا تسمح فقط بالعزلة الدولية أو الوساطات الأجنبية، بل تتطلب أيضًا غرس الفضائل العسكرية، وإنشاء جيش وأسطول قويين.

الأسس السياسية. ستكون الدولة ذات طابع شمولي، حيث سيتم إلغاء جميع الأحزاب السياسية. سيحل النظام النقابي محل النظام البرلماني. يُطالب بالانضباط السياسي، ومع ذلك، فإن المبادرة الفردية ضرورية طالما أنها تتوافق مع المصالح الجماعية للدولة القومية النقابية.

الأسس الاقتصادية. يُرفض النظام الرأسمالي الذي "يتجاهل احتياجات الشعب، ويجرد الملكية الخاصة من إنسانيتها، ويحول العمال إلى جماهير بلا هوية معرضة للبؤس واليأس". وكذلك الماركسية. لم يعد للأقوياء الحق في السيطرة على الضعفاء.

يُعترف بالملكية الخاصة، وكذلك بحق العمل. ويجري رفع مستوى معيشة الفلاحين من خلال إنشاء حيازات عائلية، وترشيد الزراعة وتربية الماشية.

الأسس الأخلاقية. أسس الدولة هي الوحدة والانضباط والتدريب العسكري.
ينبغي تنظيم التعليم "بحيث لا تضيع أي موهبة بسبب نقص الموارد الاقتصادية". وينبغي دمج الروح الكاثوليكية، المتحررة من السياسة، وينبغي اعتبار الحياة واجباً "يجب أن يُعاش بروح الخدمة والتضحية السامية".

الحرب في إسبانيا

خلافًا لما نُشر في الصحافة البريطانية، لم يكن لهذه الحركة دور يُذكر في اندلاع التمرد في يوليو من العام الماضي. ففي ذلك الوقت، كانت لا تزال في مهدها، إلا أن نموها خلال الأشهر الثمانية الماضية كان مذهلاً. واليوم، يبلغ عدد أعضائها والمتعاطفين معها الملايين، منهم 180 ألفًا يشكلون ميليشيا. ويتجلى حجم هذا النمو بوضوح في حقيقة أن الحركة تنشر الآن تسع عشرة صحيفة يومية وثلاثين صحيفة أسبوعية.

عندما اندلعت الثورة، يبدو أن هدف الجنرال فرانكو كان غامضاً إلى حد ما.
كانت ثورة ضد ظروف لا تُطاق، بل ثورة نظام ضد الفوضى؛ إذ لم تعد تُحترم الحياة والممتلكات، وكانت الكنائس تُنهب أو تُحرق يوميًا. ويبدو أن هدفه كان عسكريًا في معظمه، ألا وهو إعادة النظام، لكن شكل الحكم الذي سيُقام من أجله غير واضح. ولو كان انتصاره سريعًا، لكان من المرجح أن يؤدي إلى إقامة دكتاتورية عسكرية على غرار دكتاتورية بريمو دي ريفيرا.

عند وصوله إلى إسبانيا، لم يواجه فقط ارتباكًا تامًا، بل أيضًا غيابًا تامًا للوحدة والهدف بين الفصائل التي سعت إلى دعمه. فعلى سبيل المثال، كان حزب العمل الشعبي، أو حزب جيل روبلز، كاثوليكيًا متعصبًا ومتأثرًا بالاشتراكية المسيحية؛ لم يكن لديه سياسة محددة، وكان غامضًا سياسيًا وأداة في يد الكنيسة. ثم كان هناك حزب الريكيتس، أو الكارليون، الذين شعارهم "الله والوطن والملك". كانوا يؤمنون بالسيادة المطلقة، والدولة المؤسسية، وكانوا معارضين بشدة للبرلمان. إلى جانب هؤلاء، كان هناك الملكيون -وفصائل أخرى، أهمها الفلانخ. كان عليه استيعاب كل هذه الأحزاب والحركات المختلفة.

لم يكن هذا صعبًا في الوقت الراهن، إذ أجبر الشيوعيون على توحيد صفوفهم. فمع وجود مزيج من الديمقراطيين والجمهوريين والشيوعيين والفوضويين وغيرهم، انجذب عدوهم الوحيد، إسبانيا، نحو ألمانيا وحليفتها إيطاليا، تمامًا كما انجذبت فرنسا نحو روسيا وحليفتها شبه الرسمية إنجلترا. في الواقع، تدور رحى حرب سرية أخرى ضد ألمانيا من أجل تأمين فرنسا، كما حدث قبل عام خلال الصراع الإيطالي الحبشي.

لا يُسمع الكثير عن هذا الصراع الداخلي في الصحافة؛ لكن اسمه "عدم التدخل"، وهو في الواقع يعني عدم التعاون مع بورغوس والتعاون الفرنسي مع فالنسيا من أجل توجيه ضربة لألمانيا. لو كان "الحصار" الدولي لإسبانيا محايدًا، لما كان هناك شك في أنه سيصب في مصلحة القضية القومية؛ لكنه أبعد ما يكون عن ذلك، فالنزاهة ليست من سمات فرنسا الحديثة.

على الرغم من صعوبة التحقق من الحقيقة، خاصةً في زمن الحرب، إلا أنه لا شك في أن الدعم الفرنسي للشيوعيين كان مفرطًا ومربحًا، إذ دُفع ثمن كل مساعدة بالذهب. أينما ذهب المرء في إسبانيا البيضاء، يسمع الرواية نفسها، وهي أن الدعم الفرنسي للشيوعيين كان أهم بكثير من الدعم الروسي. وأن فرنسا منذ يوليو الماضي قد عبرت جبال البرانس ما بين ثلاثين وأربعين ألف مقاتل دولي شيوعي، وأن هذه التجارة لا تزال مستمرة. وأن الفرنسيين طبعوا جوازات سفر إسبانية، في بوردو وحدها، وأنهم يقدمون عقودًا مؤرخة مسبقًا لعمال "متخصصين" لتمكينهم من دخول إسبانيا الحمراء. علاوة على ذلك، يتم عبور أعداد كبيرة من الأجانب عبر

يتم إرسالهم إلى الحدود كلاجئين عائدين إلى أوطانهم، أو إلى موانئ كاتالونيا كأفراد على متن سفن الشحن التي يسافرون فيها. يتم إرسال الذخائر عبر أندورا؛ وتعبر الشاحنات المحملة بالبنزين الحدود يوميًا؛ وهناك مدرسة طيران تابعة للحزب الشيوعي في فرنسا، ويتم تهريب الأسلحة إلى بلباو.

على الرغم من كل هذا، فإن احتمالات فوز إسبانيا الوطنية هي بالتأكيد كبيرة؛ لأن سياسة فرانكو إبداعية بينما سياسة الحمر ليست كذلك.

خطاب الجنرال فرانكو

بُثّت في الأول من أكتوبر عام 1936، بمناسبة توليه صلاحيات رئيس الدولة

جي تحية لكم جميعاً، سواء كنتم تستمعون في منازلكم إلى أخبار الحرب، أو كنتم على الجبهة تفكرون في منازلكم، أو كنتم في المناطق الحمراء تتطلعون بشوق إلى وصول قواتنا، أو كنتم خارج حدودنا تتابعون مصائرنا بقلق -تحيات من ميكروفون راديو قشتالة!

لن أتحدث عن الحرب، لأن التزامات الدولة التي أتحملها تجعل من الضروري أن أخبركم بشيء عن العمل الذي ينتظرنا.

لسنا بحاجة لمناقشة أي يوتوبيا، ولا لتقسيم تحقيق آمالنا إلى مراحل جامدة. مع ذلك، للحديث عن نوايانا، من الضروري أولاً إلقاء نظرة سريعة على الماضي، للاستفادة من تجاربنا، ولتنفيذ قراراتنا بشكل فعّال.

إسبانيا، التي أستحضر اسمها بكل إخلاص، عانت لسنوات طويلة من آفات عديدة، ولعلّ أخطرها تأثير المثقفين غير المتزنين الذين سعوا إلى تقويض مكانة مفكري شعبنا، وتطلعوا إلى ما وراء حدودنا لجلب شتى أنواع الأفكار الغريبة والمدمرة التي كانت تتجذر في بلدان أخرى. الأدب المُثبِّط للأخلاق، والمذاهب الشعبوية، والعنصرية المُستعرة، وتغلغل الأفكار الانهزامية، وتحريف التاريخ -كل هذا وأكثر ساهم في زعزعة أسس وطنيتنا، حتى فقدنا السمات الأساسية لشعبنا، وأصبحنا نخجل من حاضرنا، وننسى ماضينا، ونخشى مستقبلنا.

بعد أن بلغوا ذروة الانحدار الأخلاقي للعرق، لم يكن من الصعب على هؤلاء أن يعرضوا البلاد للبيع في مزاد علني، وأن يبيعوها لأعلى مزايد أجنبي. وبدأ رصيد تجارتنا يتحول من الربح إلى الخسارة، وعوملت ثمار أرضنا كما لو كانت ثمار مستعمرة محتلة، بينما شُجعت نزعة سلمية زائفة لإضعاف قوة أي منقذ محتمل. وظهر أنبياء كذبة، يبثون الكراهية والصراع الطبقي، ويعدون الفلاحين بالأرض، والعمال بالديكتاتورية، ومقاطعاتنا بالاستقلال الذاتي.

هؤلاء الناس، الذين يتسمون بالسخرية المطلقة، لو حصلوا على السلطة، لكانوا قد استولوا على الأرض من الفلاحين، والحرية من العمال، وكل أمل في المرونة الذاتية من المقاطعات.

والآن، إسبانيا الجديدة، وهي تدرك حجم مهمتها، تمضي قدماً نحو تحريرها، مصممة على أن تُظهر، بروح التعاون الاجتماعي، أن إعادة إرساء القانون والنظام هو الشرط الأساسي والطريق الأكيد إلى الحرية، التي ستعود فوائدها على جميع شعبها، داخل حدود الوطن الأم وخارجها.

تُنظّم إسبانيا نفسها إلى حد كبير وفق مفهوم شمولي، تضمن فيه مؤسساتها الوطنية هويتها الوطنية ووحدتها واستمراريتها. ولا يعني تطبيق هذه الأساليب الجديدة للسلطة أن نظامنا سيكون ذا طابع عسكري بحت؛ بل على العكس، سيُرسّخ نظامنا نظاماً هرمياً تُعبّر فيه جميع قدرات وطاقات البلاد عن نفسها.

يجب احترام شخصية مقاطعات إسبانيا، بما يتوافق مع التقاليد الوطنية القديمة في زمن مجدنا الأعظم؛ شريطة أن يساهم ذلك دائماً في الوحدة الوطنية.

ستستعيد البلدية الإسبانية أهميتها التاريخية، لكي تتمكن من أداء مهامها.
وظائفها القديمة كوحدة في حياتنا العامة.

بعد إلغاء حق الاقتراع العام، وما ترتب عليه من آثار محلية ووطنية كارثية، وما نتج عنه من قمع من خلال النقابات والمصالح السياسية، سنحرص على أن تعبر إرادة الأمة عن نفسها من خلال تلك الهيئات الفنية والمؤسسية التي يتم من خلالها تطوير احتياجات البلاد ومثلها العليا على أفضل وجه.

مع تزايد قوة الدولة الإسبانية الجديدة، سيتحقق اللامركزية، بحيث تتمتع المقاطعات والبلديات والجمعيات والأفراد بأكبر قدر ممكن من الحرية في إطار المصالح العليا للدولة.

في بُعدها الاجتماعي، سيحظى العامل بضمانة مطلقة بأنه لن يكون عبداً للرأسمالية، شريطة ألا يتبنى تلك الأساليب العدائية والمُستبدة التي تُعيق التعاون المتبادل. العامل جدير بأجره: لن يقتصر الأمر على ضمان أمن الأجور، بل سيتم الحفاظ على جميع الزيادات التي تحققت في الأجور سابقاً. ومع الاعتراف بحقوق العامل، ستُفرض عليه مسؤوليات التعاون الصادق مع الجهات التي تُساهم في بناء الثروة الوطنية.

سيُلزم جميع الإسبان بالعمل وفقًا لقدراتهم. لا يمكن للدولة الجديدة
لا تسمح بدخول أي طفيليات.

ستمنح الدولة الكنيسة الكاثوليكية حقوقها وامتيازاتها المستحقة، وبذلك تحترم تقاليدنا وإيمان الغالبية العظمى من الشعب الإسباني؛ لكن الدولة لن تسمح بتدخل أي قوة خارجية في الوظائف المحددة للحكومة.

فيما يتعلق بالإيرادات، ستتولى الدولة تنظيم التوزيع العادل للضرائب، مع الحرص على أن
يقع عبئهم على عاتق الأقدر على تحمله.

فيما يتعلق بالزراعة، سيتم تحقيق الحيازات العائلية من خلال توطين المزارع في الأرض، لا عبر أي نظام ملكية افتراضي، بل من خلال دعم مباشر ومستمر، يهدف إلى تمكين الفلاح من تحقيق استقلاليته. وسيكون هذا الهدف سمة أساسية في عملنا. وسيحصل العامل الزراعي على جزء مما تستحوذ عليه المدينة اليوم مقابل خدماتها التجارية والإدارية.

فيما يتعلق بالشؤون الدولية، نأمل أن نعيش بسلام مع جميع الشعوب، وأن نفتح آفاقاً واسعة من الصداقة مع العالم أجمع. إلا أن هناك استثناءً واحداً قاطعاً: لن يكون لنا أي اتصال مع الاتحاد السوفيتي، الذي أسفرت سياسته عن نتائج كارثية على البشرية والحضارة.

أنا متأكد من أن هذه الأرض التي تزخر بالأبطال والشهداء، في مواجهة صعوباتها، ستكتب صفحة مجيدة أخرى من التاريخ، وستجد حلاً لا يستمد من الشرق ولا من الغرب، بل يكون حلاً إسبانياً أصيلاً.

أيها الإسبان، عاشت إسبانيا!

نحو مختارات اقتصادية بقلم عزرا باوند

ل

يمكن القول اليوم إن النقاش الدائر حول طبيعة ما يُسمى بالاقتصاد التقليدي، أي ما إذا كان ينبغي اعتباره بحثًا جادًا أم تزييفًا إجراميًا ومضللًا، قد عفا عليه الزمن منذ خمسين عامًا على الأقل. ولا يضم أتباع هذا الفكر اليوم إلا البسطاء، والمغفلين، والانتهازيين الذين يتصرفون بسوء نية.

لا يمكن لأي شخص يبحث بجدية في موضوع ما أن يستغرق 15عامًا ليصبح على دراية بالظواهر المرئية والشائعة.

القول بأن علم الاقتصاد ليس علماً هو مجرد استسلام، ولا يؤدي إلا إلى إثارة البلبلة. ففي منتصف القرن الماضي، لم يكن من الممكن اعتبار علم الطيران والراديو من العلوم (مع أن شخصاً يُدعى لوميس نجح في نهاية عام 1864في نقل إشارات كهربائية من قارب إلى آخر دون استخدام أسلاك).

ما يمكن للرجال الجادين فعله اليوم هو التمييز بين ذلك الجزء من الاقتصاد الذي هو علم (مجال المعرفة -الإبستم) وذلك الجزء الذي هو تقني أو مجال المهارة (في كثير من الأحيان مجال الخبث).

يمكن القول إن فن قيادة السفن ليس علماً حقيقياً: ومع ذلك فإن علم الملاحة موجودة ويجري تطويرها باستمرار: من بوصلة السفينة البسيطة إلى الجيروسكوب.

يبدو من الطبيعي أن يسود الارتباك في الأبحاث الاقتصادية عند الأخذ في الاعتبار أن دراسة الاقتصاد قد قام بها في الواقع باحثون تجريبيون، يفتقرون إلى تأهيل مصطلحي جاد. على سبيل المثال، لننظر إلى الكتّاب الجادين والنزيهين في العالم الأنجلوسكسوني الذين أسسوا علمًا اقتصاديًا حيويًا. سودي، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء؛ دوغلاس، المهندس ورئيس شركة وستنجهاوس في الهند؛ لارانغا، مهندس الطرق؛ أوراج، الصحفي الذي اهتدى على يد دوغلاس؛ كيتسون، مخترع مصباح كيتسون؛ جيسيل، رجل الأعمال؛ وغيرهم. جميعهم رجال عمليون!

إن القول بأنهم اكتشفوا القمر لا يعني شيئاً، لكنهم أعادوا اكتشاف القمر الحقيقي، بينما يواصل الأساتذة لعبتهم الطفولية مع قمر مزيف على خشبة المسرح؛ سحرة لا يستطيعون خداع الجمهور إلا داخل أكشاكهم.

لفهم عقلية مؤسسي ما يُسمى بالاقتصاد التقليدي، دعونا نأخذ، على سبيل المثال، عبارة من ريكاردو (مع التسليم، بالطبع، بأنه أقرّ بقيمة العملة الورقية): "لا توجد سلعة لا تتطلب إنتاجها جهدًا أكبر أو أقل". يبدو أن ديفيد ريكاردو لم يرَ حظيرة دجاج قط، وأن البيضة استُبعدت من نظامه الاقتصادي. ببساطة، كمقياس للقيمة الغذائية (قيمة الحياة)، كانت البيضة تسبق مؤشر الأسعار. من خلال الملاحظة المباشرة للظواهر الطبيعية، يكون الإنسان العادي أقل عرضةً للخطأ من لو حُشي رأسه باللوغاريتمات وأساطير البنوك. وأنا لا أمزح! قيمة البيضة تزداد وتنقص تبعًا للجوع والشبع.

لقد ورثنا أرسطو كلمة ذات دلالة غامضة ومعقدة: Xpeia، وتعني المنفعة أو الرغبة، والتي ترجمها راكهام، وهو من كامبريدج بطبيعة الحال، إلى "طلب". لم يُضِف لنا الشراح تفسيراً. كان أرسطو محقاً، لكنه قصد أن قيمة الوحدة النقدية "تساوي ما يمكنك الحصول عليه مقابلها". هذا صحيح تماماً، لكن لا يمكن اعتباره مصطلحاً علمياً.

يمكن للطالب أن يذهب إلى المكتبة ويطلع على 500كتاب مزيف في الاقتصاد دون أن يجد كتاباً واحداً يبدأ بجدول إقليدي لتعريفات المصطلحات الأكثر شيوعاً وأساسية وضرورية لمناقشة المسائل الاقتصادية.

لنبدأ، على سبيل المثال، بمصطلح "المال". أرسطو يُعرّفه تعريفاً خاطئاً، أو بالأحرى لا يُعرّفه على الإطلاق، بل يتحدث عنه دون تعريف حقيقي. وظل الإنسان طوال عشرين قرناً في هذه الحالة من شبه الغموض.

سأحاول تقديم بعض التعريفات، مع إدراكي أنها لن تكون ذات فائدة كبيرة حتى تعترف أكاديمية أو مؤتمر، أو الأفضل من ذلك، مجموعة من المتخصصين الجادين والموثوقين، بصحة هذا العمل المعجمي.

الذهب غير المسكوك ليس نقوداً؛ إن تبادل الذهب النقدي مقابل سلع أخرى هو في جوهره نوع من المقايضة: مقايضة كمية معينة من السلع أو وزن معين من البضائع، مقابل معدن تم وزنه وقياسه مسبقاً.

إنّ الصفة الأساسية للنقود هي إمكانية قياسها واستخدامها كمقياس. حتى في مقايضة قرص من المعدن النفيس بالسلع، فإنّ بصمة الدولة هي التي تحدد ماهية النقود. إنّ حكومة تقول: "لا يمكننا بناء الطرق لعدم امتلاكنا المال" ستكون سخيفة كحكومة تقول: "لا يمكننا بناء الطرق لعدم امتلاكنا الكيلومترات".

دعونا نحاول تعريف المال. "المال حقٌّ مُقاس". المال حقٌّ أو ملكيةٌ مُقاسة. "المال حقٌّ عام". المال ملكيةٌ غير مُحددة (مثل تذكرة قطار، أو فاتورة فندق، أو تذكرة باخرة تُتيح حق النقل والطعام والمقصورة، إلخ). إنه عام. علاوة على ذلك، المال قابل للتبادل، أي يُمكن نقله من شخص لآخر دون إجراءات رسمية. لا يُدرّ فوائد كما هو الحال في سندات الدولة، أو سندات السكك الحديدية، أو سندات أي شركة مساهمة.

لنتأمل مصطلح "الائتمان". يُقال إن الشخص يتمتع بالائتمان عندما يُعتقد أنه قادر على السداد نقدًا، وعندما يُفترض أنه لن يتهرب من السداد أو يؤجله. "الدين" ليس نقيضًا تامًا لـ"الائتمان". في الواقع، غالبًا ما يكون الائتمان هو إمكانية الاقتراض، ولا يعني بالضرورة عكس الدين القائم. لذا، نحن أمام مصطلح غامض.

أخيرًا، دعونا نتناول مفهوم "التضخم". من بين أنصاف الحقائق في الادعاءات السائدة، يستند بعضها إلى ظواهر طبيعية ومتكررة. يجب أولًا التمييز بين ما يُسمى بالتضخم والتضخم الحقيقي، الذي يحدث عندما تُصدر النقود "مقابل" سلع أو خدمات لا يرغب بها أحد أو بكميات تفوق الكمية المطلوبة. تفقد النقود قيمتها عندما تُصدر "مقابل" (أي بشكل ظاهري مقابل) سلع أو خدمات غير قابلة للتسليم أو الشراء. على سبيل المثال، إصدار النقود "مقابل" قذيفة انفجرت عام ١٩١٧يُعد تضخمًا، ولن تكون للنقود نفسها قيمة، إذ لا أحد يرغب بالقذيفة، ولا أحد يستطيع تسليمها.

إن قائمة مختصرة من التعريفات الصحيحة من شأنها أن تسمح للرجل العادي بالهروب من الخداع والغدر البغيض والمقيت للمرابين والمحتكرين الكبار.

في الواقع، وبتعريف، أو بالأحرى بمفهومٍ جادٍ وعادلٍ للمال، كتب سودي، بعد نشره عددًا من الكتب غير المعروفة (غير المعروفة، أي بالنسبة للقارئ، على الرغم من كونها عميقةً للغاية وعزيزةً على قلب البروفيسور سودي)، في كتابه "مال الغد :""كما أنه من غير المعقول أن يمتلك الأفراد سلطة فرض الضرائب، فمن السخف أيضًا أن تستولي البنوك، في ظل جميع الضمانات الدستورية التي تمنع ذلك، على هذه الوظيفة بمجرد حيلةٍ ماكرة."

"من البرلمان، وبدون أي سلطة على الإطلاق، فرض رسوم قسرية على ثروة المجتمع".

دعونا نميز بين الوضع الإيطالي اليوم ووضع الدول الأنجلوسكسونية. دعونا نميز بين الدول التي يخلق فيها وفرة الثروة أزمات، والدول التي تعاني من نقص حاد في بعض الموارد؛ دعونا نعود قليلاً إلى الوراء لنستعرض تاريخ "الاقتصاد الجديد"، الذي لا يزال يتضمن الكثير من المعارف أو الوعي القديم.

هناك أربعة تيارات حية في الفكر الاقتصادي اليوم: (1)الدوغلاسية؛ (2)الجيزيلية؛ (3)الاقتصاد الكلاسيكي الذي تعود أصوله إلى القديس أمبروز وتطور مع القديس أنطونينو؛ (4)

الاقتصاد التعاوني بسياساته التحسينية (تجفيف المستنقعات، إلخ)، معركة الحبوب، المدخرات، شيكات الأسرة، شيكات الطعام، شيكات العمل، سيطرة الدولة، التجميع، إلخ.

يجب أن يأخذ علم الاقتصاد القائم على المبادئ، الذي ينبغي أن نبدأ به، في الاعتبار حقائق معينة حجبتها ما يُسمى بالمعتقدات السائدة. فالسلع تختلف في متانتها، كالكراسي والجبن، وكذلك أعمال فيدياس وبراكسيتليس وبوتيتشيلي، التي تتفاوت في متانتها. استخدم الإنسان البدائي أداة واحدة، بينما يستخدم الإنسان المتحضر عشرات الأدوات.

يبدو لي أنه يجب علينا إعداد قائمة بالرجال الجادين الذين يتعاونون اليوم في علم الاقتصاد، حتى لو كانوا تجريبيين، حتى لو حققوا اكتشافًا منفردًا في نشاطهم، ولم يكونوا بصدد تنسيقه مع التاريخ، ومع الأفكار العادلة والصحيحة للمدارس الأخرى، أو لأزمنة أخرى، أو للطوائف الاقتصادية الأخرى.

لنُقرّ فوراً بأن فلاناً لاحظ قدرة البخار على رفع غطاء إبريق الشاي. وهذا أمرٌ ذو قيمة، حتى وإن لم ينشر المخترع موسوعةً أو كتاباً ضخماً في الفيزياء.

لنُقرّ بأنّ سي إتش دوغلاس اكتشف بمفرده عدم كفاية القوة الشرائية الموزعة من قِبل النظام الصناعي (وفي داخله). كان مصنعه يوزع القوة الشرائية بوتيرة أبطأ من وتيرة خلقه "للأسعار"، أي أسعار السلع المطروحة في السوق. ومن ثمّ، كانت كمية الأسعار المُتاحة شهريًا تفوق القوة الشرائية الموزعة.

يرغب المنحرفون والأغبياء والمحتكرون، الذين يعيشون على حساب معاناة الآخرين، في تقسيم الناس حسب ظروفهم. أما دوغلاس، فقد رأى إمكانية إصدار قوة شرائية تتناسب مع كمية السلع المتاحة والمطلوبة من قبل الناس. في ذلك القليل من الجديد والكثير من النزاهة. كان ديفيد هيوم قد رأى بالفعل أن الازدهار لا يعتمد على كمية المال التي تمتلكها أي أمة، بل على ضرورة زيادة هذه الكمية. ولنحدد أن هذه الزيادة يجب أن تكون بطيئة وثابتة.

من بين الكُتّاب المفيدين، نذكر ماكنير ويلسون، الذي ساهم في توعية جمهوره بأن البنوك لا تُقرض المال بل تعد فقط بالدفع. (الوعد بالدفع). أما جيسيل، انطلاقاً من منظور التبادل الحر، فقد أعاد إحياء نصوص الأساقفة في العصور الوسطى.

من خلال رسوم التأخير (الطوابع التي يجب إرفاقها بالورقة النقدية كل شهر للحفاظ على قيمتها المعلنة)، كان يهدف إلى تحفيز سرعة التداول، وقد أثبت العمدة أونترغوغنبرغر في فورغل كفاءة هذا النظام.

دمر جيسيل الجزء الميت من فكر ماركس بعبارته الموجزة: "لم يشكك ماركس قط في..."
"المال". أي أن ماركس لم يشكك قط في طبيعة المال، ولم يحلله.

تتمثل مزايا نظام جيسيل على الأقل فيما يلي: (1)في الدول شبه الديمقراطية، يمكنه تحرير الأمة؛ أي الحكومة والشعب (بما في ذلك جميع المنتجين، سواء كانوا أصحاب عمل أو موظفين) من سلطة البنوك والمرابين.

ومع ذلك، لم يسبق لأي من أتباع جيسيل الأصليين أن نظروا في أموال التأخير من وجهة نظر الدولة والشركات.

بإضافة طابع يتناسب مع واحد في المائة من قيمة الورقة النقدية شهريًا، فإن تداول 8⅓مليار سيمنح الدولة إيرادات قدرها مليار واحد سنويًا، مع عدم وجود نفقات تقريبًا للتحصيل، والذي سيكون تلقائيًا وخاليًا تمامًا تقريبًا من التدخل البيروقراطي.

بدلاً من تكديس الديون (ديون فلكية) عبر السندات الوطنية كما فعل روزفلت، سيتم إلغاء كل دين من ديون الولايات، وكل حق من حقوق ثروة الولاية، خلال مئة شهر بدلاً من أن يتضاعف. (لا يزال الإنجليز يدفعون ضرائب معركة واترلو).

يمكن أن تستمر سندات الخزانة في أن تكون في أيدي القطاع الخاص، كوسيلة للادخار لأولئك الذين يرغبون في تأمين مستقبلهم في الشيخوخة ولأسرهم، ولكنها ستعتبر عائدات للدولة لفئة جديدة من المواطنين، وليس كضرورة لا مفر منها لحكومة تريد استخدام ائتمانها.

أصر على أن الدولة ليست مضطرة لدفع "إيجار" مقابل ائتمانها؛ أي أنها ليست مضطرة للاقتراض من كبار المرابين المحترفين، كما هو الحال في كل بلد تقريبًا، بسبب الجهل والتحيزات المسبقة؛ على سبيل المثال، في بلدي التعيس، وفي فرنسا في أزمتها الأخلاقية الخطيرة الحالية، وفي إنجلترا من خلال قوة التقاليد المقبولة دون إدراك للأحداث الجديدة في العالم.

أنتج الجيل الثاني من الدائنين الاجتماعيين، بعد التجريبيين والمخترعين، بوتشارت، الذي نشر، بتحفيز من آر. آر. أوراج، أول كتاب في علم الاقتصاد، بعنوان "المال". لم يحقق بوتشارت النجاح نفسه مع كتابه الثاني، "مال الغد" ؛ فقد جمع في الواقع سبعة كتّاب متباينين في آرائهم، جميعهم جديرون بالثناء، لكنه لم ينجح في جعلهم يقرؤون مقالات بعضهم البعض ويربطون بينها. تكمن قيمة الكتاب أساسًا في إعادة نشر بعض كتابات دوغلاس وصفحة من كتابات سودي سبق ذكرها في هذه المقالة.

من بين الكُتّاب المشهورين، لا بدّ من ذكر إيرفينغ فيشر وكريستوفر هوليس. لكن يجب التمييز بينهما؛ ففيشر صحفي (أستاذ جامعي رسمياً، لكنه صحفي في جوهره) يتميّز بأسلوبه الكتابي الجيد.
تستحق أربعون صفحة من كتابه "Stamp Scrip"اهتمام كل رجل جاد، وكذلك الأساتذة.
لم ينخرط فيشر بعمق في المعركة. ربما كان متفائلاً ويسعى لإقناع كبار المرابين الأمريكيين بالاكتفاء بنصف رطل من اللحم بدلاً من استغلالهم حتى آخر لقمة وغرام.

كتب كريستوفر هوليس كتابًا ذا قيمة عظيمة بعنوان "الأمتان"، وواصل نضاله من أجل الصالح العام في مؤلفات متنوعة، يمكن القول إنه يتمتع فيها بأسلوب مميز؛ فهو في الواقع من بين الاقتصاديين القلائل الذين نجحوا في معالجة علم النقد ومختلف مشاكل الربا بطريقة تجعل كتبهم رائجة وتصل إلى طبعة ثالثة. هذه المراحل جزء لا يتجزأ من التثقيف الشعبي، وهو أمر ضروري في البلدان التي لا تزال فيها ما يسمى بحكومات "الأغلبية".

يصف ويندهام لويس الحكومة الإنجليزية بأنها عتيقة زائفة. ورغم أنه أديب ساخر في المقام الأول، فقد أصدر مؤخرًا كتابًا ذا قيمة اجتماعية عالية، موجهًا لجمهور مختار: "عدّوا أمواتكم، فهم أحياء" (الاستعداد لحرب عالمية أخرى لا طائل منها). لا أستشهد به من منظور اقتصادي، بل لأشير إلى مدى تغلغل هذه المشكلات في أعمال كبار الأدباء المعاصرين. يهتم أفضل أربعة شعراء أمريكيين اليوم بالمشكلات النقدية (لم يعودوا مهتمين بالأفكار القديمة المتشائمة مثل أفكار ويب، وفابيان، ومانشستر، وفيلادرد)، كما كان الحال مع كبار الأدباء مثل دانتي، وشكسبير، وأرسطو، وهيوم، وبركلي، ومونتسكيو، وغيرهم. ******علامات مائية تجريبية لمحول الكتب الإلكترونية*******

ثمة تيار فكري آخر موجه نحو هذه الأفكار يظهر في كتابات أولئك الذين عززوا أسس الجمهورية الأمريكية الشمالية، أي كتابات جيفرسون وجاكسون وفان بورين. (جيفرسون و/أو موسوليني)، وكتب دبليو إل وودوارد، وكتاب "تاريخ أمريكي جديد"، ومقالات الأب كوفلين وباك، أو على وجه التحديد أفضل جزء من كتاب كوفلين المسمى "المال" (الصفحات .(213-211

يصعب تحديد أيّ المجلات الإنجليزية والأمريكية ينبغي على الأجنبي قراءتها، فالحياة الفكرية في هذه البلدان تتجلى في منشورات عابرة لا تدوم سوى سنتين أو ثلاث (أو حتى أقل)، ثم تختفي فجأة أو تنحدر إلى نوع من البيروقراطية الأدبية أو الأيديولوجية، متخذةً طابعًا وقائيًا، ومكتفيةً بأفكار مصطنعة. مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الفاشيين الإنجليز بدأوا قبل عام بنشر دورية اجتماعية اقتصادية حيوية للغاية: "المجلة الفصلية للفاشية". هذه هي المجلة الإنجليزية الوحيدة التي أتيحت لي فرصة قراءة كتابات المساهمين الآخرين فيها، ومن بينهم الجنرال فولر، وجويس، وويذام لويس، وإيه كيه تشيسترتون، وجيه جينكس.

هوغو فاك، الذي يتمتع بميزة كبيرة تتمثل في نشره في تكساس كتاب "النظام الاقتصادي الطبيعي" لجيسيلي على نفقته الخاصة، عندما لم يعتقد الناشرون الكبار أن مثل هذا النشر عمل جيد، يصبغ صحيفته الصغيرة، "الطريق للخروج"، بالأفكار المتبقية من "اقتصاديات الندرة"، على الرغم من نشر "مخطط الوفرة" للوب (انظر مراجعة أودون بور في مجلة العمل، مارس .(1936

لا وجود لحرية التعبير بين هذه الطوائف الليبرالية. فلا منشورات أتباع جيزيل ولا المنشورات الرسمية للدوجلاسية تسمح بنقاش مفتوح للأفكار الاقتصادية. يبدو أنهم مُنوّمون مغناطيسيًا ومُتّسقون كصيادي بلح البحر المنحطين. يتجادلون فيما بينهم. يعتقد دوجلاس أن الطوابع المفروضة على أموال التأخير تُشكّل ضريبةً جائرةً -عديمة الجدوى ودائمة، وإن كانت أكثر منطقيةً من "إلغاء" ائتمان دوجلاس أو من خصمه وغيره من وسائل إلغاء الائتمان الممنوح.

يشعر الجزيليون بغضبٍ يكاد يكون ساديًا لمجرد فكرة أن الجنس البشري بأكمله يمكنه الاستفادة من عمل من ماتوا، ومن الاكتشافات العلمية. (القيمة مستمدة من العمل، ولكن الكثير من العمل قد أنجزه أسلافنا الذين لم يأتوا إلى هنا ليأكلوا ثماره).

لا تُشير صحيفة "شجرة التين "(الدوجلاسية) إلى تقدم غير الدوجلاسيين -سواءً إلى الجيزيليين أو إلى النظام النقابي. تغرق صحيفة "نيو إنجلش ويكلي" في أجواء الضواحي الإنجليزية، ولذا فهي مُشوَّهة بتلك الحياة الباهتة أكثر من كونها مُتأثرة بأيديولوجية مُحددة وواضحة. كانت صحيفة "الديمقراطية الجديدة "(نيويورك) مفيدة، لكنها لم تعد موجودة. يؤدي كوفلين عملاً تثقيفياً شعبياً من خلال صحيفة أسبوعية لعامة الناس، وليس للمُتخصصين (العدالة الاجتماعية). لكن في شهر يونيو من العام الخامس عشر، وجدتُ في صحيفته أخباراً إما لم تُنشر في أي مكان آخر أو لم تُخصص لها سوى بضعة أسطر، مُخبأة بين أعمدة الفضائح والتمويه. كثيراً ما أتلقى دعوة من مُحرري الصحف الدورية ذات الطابع العام: ألا تستطيع الكتابة عن أي شيء آخر غير الاقتصاد؟

أرجو من القارئ الجاد أن يتغاضى عن الأمر: لقد تحدثت عن أشياء شديدة التنوع.

يتكون هذا المقال من جزأين: في الأول، توسلت تقريبًا إلى الاقتصاديين للنظر في الحاجة الملحة إلى مصطلحات دقيقة؛ وفي الثاني، أشرت بإيجاز إلى بعض الأعمال، المجزأة ولكن الصادقة، المختارة من عدد من الكتاب المتفرقين، والتي لم يتم تنسيقها، ولكن يمكن تنسيقها، إذا أمكن العثور على نواة مؤلفة من فنيين مستعدين لتحمل مسؤولية معجمية.

في علم الاقتصاد، إن الاكتفاء بالنظر إلى الديناميكية دون مراعاة غاية السياسة النقدية وهدفها سيؤدي إلى الفوضى. ويُعدّ توجيه الإرادة أحد مكونات الدراسة في علم الاقتصاد. ومقولة بادوليو: "ذهبنا هو الإرادة وسلاح جنودنا"، تُعدّ دليلاً على براعة بادوليو الاقتصادية أكثر من جميع أساتذة الاقتصاد في لندن.

أسباب الركود الاقتصادي بقلم أ.
رافين طومسون

أنا

لقد كتبتُ في مناسبات عديدة في مجلتي "الفاشية الفصلية" و "الاتحاد البريطاني الفصلية" عن الكساد القادم، الذي كان حتمًا أن يتبع طفرة الانتعاش قصيرة الأجل التي عززها الاقتصاديون القدامى. بيّنتُ كيف كانت الدورة التجارية للازدهار والركود سارية المفعول على مدى المئة عام الماضية، منذ تأسيس الرأسمالية، وكيف أظهرت فترة منتظمة مدتها تسع سنوات في المتوسط، تنخفض أحيانًا إلى سبع سنوات أو ترتفع إلى إحدى عشرة سنة. كان من المفترض أن يكون عام 1938 هو عام الأزمة التالية، مع احتمال تأجيلها إلى عام 1939، نظرًا لعمق الكساد غير المعتاد. في الواقع، تسارعت الأزمة قبل عام من المعتاد، وبدأ الركود التالي بالفعل في عام 1937.

لقد فاجأ هذا الأمر حتى أولئك الذين كانوا مقتنعين بأن "الازدهار" لن يدوم. في العدد الأخير من المجلة الفصلية، ناقشتُ أثر إعادة التسلح والسيولة الرخيصة على الأزمة القادمة، ورغم إدراكي أن المضاربة المفرطة قد أدت إلى طفرة مبكرة، فقد رأيتُ أن زخم إعادة التسلح سيُعيننا على تجاوز الأزمة حتى خريف عام ١٩٣٨ على الأقل، حين جادلتُ بأن الحرب لاستهلاك الأسلحة المتراكمة هي وحدها الكفيلة بمنع حدوث ركود اقتصادي. بل إنني حذرتُ من خطر لجوء الممولين عمدًا إلى الحرب كبديل للركود.

في الواقع، لقد قللت من شأن الثقل الذي يحمله الاقتصاد الأمريكي في عالم الديمقراطية المالية المتقلص، وغياب أي برنامج كبير لإعادة التسلح في أمريكا.
إن الكساد الجديد ينبع من أمريكا، كما كان الحال في الركود الأخير، وكل التشجيع الناتج عن أرباح إعادة التسلح غير كافٍ لمنع شارع ثروغمورتون من التفاعل مع الانهيار الدراماتيكي لقيم الأسهم في وول ستريت.

على الرغم من أن هذا الركود المبكر، كركود عام ١٩٠٧، قد يكون أقل حدة، وبالتالي أقل تأثيراً على استقرار النظام الرأسمالي من انتكاسة لاحقة وأكثر حدة، إلا أنه يتميز بميزة واحدة، وهي أنه قد حلّ قبل أن يتمكن دعاة الحرب، رغم كل مساعيهم، من جرّنا إلى الحرب. ومع تفاقم الكساد، سيعود اهتمام الرأي العام من الشؤون الخارجية إلى المشاكل الداخلية الملحة، وسيتضاءل خطر الصراع الدولي. وقد بدأ خطر الحرب كوسيلة للوقاية من الركود بالتلاشي بالفعل.

ذعر في وول ستريت

على الرغم من محاولات صحافتنا التستر على الأمر، إلا أن حالة الذعر في وول ستريت هذا الخريف كانت بنفس حدة خريف عام 1929. وكان انخفاض الطلب على الصلب للمشاريع الرأسمالية هو العامل الحاسم، وقد قادت أسهم شركة يو إس ستيل وغيرها من أسهم شركات الصلب هذا الانخفاض في قيمتها. في مطلع هذا العام، تم تداول أسهم يو إس ستيل بسعر 129.25 دولارًا للسهم الواحد الذي يبلغ سعره 100 دولار. وحتى بعد أزمة الذهب في أبريل، كانت القيمة تتجاوز 100 دولار. وقد أدى الانخفاض المطرد في سبتمبر إلى تراجع أسهم يو إس ستيل.

وصل سعر الصلب إلى 80. ثم جاء ركود أكتوبر، حيث انهارت القيم يومًا بعد يوم. وتراجعت أسعار الأسهم الأمريكية.
ارتفع سعر الصلب من السبعينيات إلى 68. ثم شهد ارتفاعاً قصيراً، وبعد ذلك في "الثلاثاء الأسود" أدى البيع بدافع الذعر إلى انخفاض السعر إلى 54. ومنذ ذلك الحين، كان هناك انتعاش آخر، أعاد شركة يو إس ستيل إلى حوالي 65، ولكن في نوفمبر بالفعل بدأ السعر في الانخفاض مرة أخرى إلى الخمسينيات بسبب تقارير جديدة عن انخفاض إنتاج الصلب، والذي أصبح الآن أقل من 50 في المائة من الطاقة الإنتاجية.

لا يمكن اعتبار كل هذا مجرد "اضطرابات" في سوق الأسهم. ثمة أسباب جوهرية وراء تراجع وول ستريت. قد يكون الطلب على السلع الاستهلاكية مستقرًا حتى الآن، لكن الطلب على السلع الرأسمالية يتراجع بسرعة. إن فائض الإنتاج، إن لم يكن فعليًا بعد، فهو على أي حال احتمال قائم، ويتوقف الصناعيون عن توسيع مصانعهم. ونتيجة لذلك، فإن منتجي السلع الرأسمالية، التي يدخل الصلب الآن في صناعتها بنسبة متزايدة، قد تضرروا بشدة بالفعل، وانخفاض قيمة أسهم الصلب، الذي أدى إلى اضطراب السوق، ليس مجرد مناورة سوقية، بل هو توقع منطقي لانخفاض الأرباح نتيجة انخفاض الإنتاج.

هل يستطيع روزفلت المساعدة؟

في المدن التي تشتهر بصناعة الصلب، مثل بيتسبرغ، تتزايد البطالة بالفعل، وهو ما سيكون له بالطبع تأثيره على الطلب على السلع الاستهلاكية، مع تداعيات مضاعفة على الاستثمار.
أمريكا على وشك الانزلاق مجدداً إلى كساد اقتصادي حاد، قبل أن تتعافى تماماً من الكساد السابق. إذا تدخل روزفلت، كما يبدو متردداً حتى الآن، فسيكون كمن يسبح عكس التيار، كما سعى هوفر لفعله بين عامي 1929و2391. هذه المرة لن تكون مهمة سهلة، كما كانت في عام 1933، لإعادة أمريكا إلى مسار الانتعاش الاقتصادي العالمي. هذه المرة سيتعين على الرئيس القوي بذل قصارى جهده.

إن التلاعب النقدي والأشغال العامة وما إلى ذلك لن تكون كافية لمواجهة الأزمة، في الواقع، ضمن اختصاصاته، لا يستطيع روزفلت المساعدة إلا من خلال عمليات شراء حكومية ضخمة، والتي قد تكون مكثفة لدرجة وضع الجزء الأكبر من الصناعة الأمريكية في ملكية الحكومة.

بما أن روزفلت لا يملك سلطة فرض البديل الفاشي المتمثل في سيطرة الدولة على الصناعة، بعد أن فقدت خطته "الصفقة الجديدة" مصداقيتها ودُمرت إلى حد كبير بقرارات المحكمة العليا، فقد يُضطر إلى اتباع النهج الشيوعي المتمثل في إرساء رأسمالية الدولة. ولا يزال من غير الواضح إلى أي مدى يعمل مستشاروه اليهود في هذا الاتجاه. وقد تتقارب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أكثر فأكثر باعتبارهما جمهوريتين ماديتين عظيمتين، حيث تُعدّ السيطرة اليهودية أمرًا بالغ الأهمية.

رد الفعل البريطاني

يؤكد لنا سياسيونا المحافظون، رغم كل الدلائل على انهيار سوق الأوراق المالية، أنه لا توجد أي بوادر لـ"ركود" قادم (مصطلح مُصاغ خصيصاً لطمأنة العامة)، وأن بريطانيا لا تعاني من نفس المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا، وأن إعادة التسلح ستنقذنا. كل هذا هراء، فجميع الديمقراطيات المالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتمويل الدولي، وول ستريت هي، ولا تزال، المركز المالي للعالم.

مهما حدث هناك، فمن المؤكد أن تكون له تداعيات في أماكن أخرى، سواء في عام 1937أو في عام 1929. ألم نؤكد، بعد كل شيء، على "اتحاد الديمقراطيات الكبرى" من خلال اتفاقية ثلاثية؟ ألا تتفاوض حكومتنا، وسط تصفيق أحزاب "العصابة القديمة"، على توثيق العلاقات التجارية مع أمريكا؟ تبدو هذه المناورة الأخيرة عديمة الجدوى، تمامًا كسباح يحتضن غريقًا عن عمد، جيدة إذا كان هدفنا إنقاذ التمويل اليهودي الأمريكي، وسيئة إذا أردنا إنقاذ بريطانيا من الغرق في أمواج كساد جديد.

أما فيما يتعلق بإعادة التسلح، فبدلاً من أن تنقذنا من الكساد، فقد أدت بلا شك إلى تفاقم المشاكل، ليس هنا فحسب، بل في أمريكا أيضاً. فقد رأى المضاربون، الذين يتمتعون بطبيعة الحال بحرية الديمقراطية الكاملة، في إعادة التسلح واحتمالية الحرب فرصاً هائلة للربح، واستغلوا انخفاض أسعار الفائدة بشكل استثنائي، فشرعوا في شراء أسهم من جميع الأنواع التي اعتقدوا أن الدول المعاد تسليحها بحاجة إليها، أو التي قد تصبح نادرة في زمن الحرب.

ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار جميع السلع، وخاصة المعادن، خلال ثمانية عشر شهرًا بنسب وصلت إلى 100%في بعض الحالات: طفرة مضاربة غير مسبوقة في التاريخ خلال

فترة سلام لم يسبق لها مثيل إلا خلال أسوأ فترات الحرب الأخيرة.

لحسن حظنا، بالغ المضاربون في تقديراتهم. فقد اقتصرت الحرب التي توقعوها على إسبانيا والصين، رغم جهود دعاة الحرب اليساريين، ومثل كل من يحاول احتكار المنتجات، سرعان ما وجدوا أنفسهم في موقف محرج بسبب تجدد الإنتاج، مدفوعين بمستويات أسعار أكثر ربحية. في الواقع، لقد قللوا تمامًا من شأن القدرة الإنتاجية الهائلة للصناعة الحديثة، وجرفهم فيضان السلع الذي أحدثته الأسعار المرتفعة. لم يعد هناك حاجة إلا إلى القليل من التحفيز لإنتاج فائض في الإنتاج مقارنة بالاستهلاك الحالي. لقد أغرق التحفيز الهائل للارتفاع غير المسبوق في الأسعار، ليس فقط المضاربين أنفسهم، بل التجارة المشروعة أيضًا، التي لا تستطيع، رغم إعادة التسلح، التعامل مع هذا الفائض. في الواقع، هناك بالفعل مطالبات متجددة بتخفيض حصص الإنتاج، حتى قبل أن يبدأ الكساد بشكل كامل. أما كيف ستؤثر هذه التخفيضات على البطالة، وما يترتب عليها من نقص في القدرة الشرائية، فنترك لقرائنا تخيل ذلك.

يوجد بالفعل 80ألف عاطل عن العمل أكثر مما كان عليه الحال في شهر أغسطس.

السبب الكامن

وراء كل هذه الأعراض الظاهرية، وردود أفعالها تجاه إعادة التسلح ومخاوف الحرب، يكمن سبب جوهري واحد، ألا وهو التفاوت المزمن بين الإنتاج الصناعي الحديث والاستهلاك الشعبي العام. وطالما استمر هذا التفاوت الصارخ، فإن نظامنا الاقتصادي عرضةٌ لعدم استقرار متأصل، مما يجعله عرضةً لدورات الازدهار والركود المتكررة في الرأسمالية المالية. في الواقع، مع ازدياد قدرة العلم على زيادة الإنتاج، وعجز النقابات العمالية عن رفع أجور العمال في مواجهة المقاومة المتزايدة للتكتلات المالية، يتسع هذا التفاوت أكثر فأكثر، وكما أشار موسلي، تصبح فترات الازدهار أقصر فأقصر، وفترات الركود أطول فأطول، مع تراجع الرأسمالية.

إن السبب الرئيسي لهذه الأزمة، كما هو الحال في كل كساد اقتصادي، هو ضعف القدرة الشرائية لدى عامة الشعب، وقد تفاقمت الأزمة هذه المرة بشكل غير مسبوق نتيجة الارتفاع غير المسبوق في الأسعار، الأمر الذي لم يشجع فقط على فائض الإنتاج، بل زاد من تقليص القدرة الشرائية للشعب، الذي لم تواكب أجوره ارتفاع تكاليف المعيشة. ولا يمكن تصحيح هذا الركود بشكل دائم إلا من خلال الأشغال العامة وزيادة الأجور، وليس عن طريق التقشف وخفض الأجور، كما يعتقد البعض، حتى تستهلك الدولة والشعب معًا إنتاج الصناعة الحديثة. صحيح أن الدولة تستهلك حاليًا، من خلال إعادة التسلح، الإنتاج بمعدل غير معتاد، لكن حتى هذا لا يعوض بأي حال من الأحوال ضعف القدرة الشرائية لدى غالبية الشعب، الذين أفقرتهم الزيادات الأخيرة في أسعار السلع.

العلاجات

تتمثل الحلول المطروحة عمومًا في الإصلاح النقدي والتخطيط الاقتصادي. وقد فقد الأول حجته الأقوى، إذ أن المال رخيص في عام 1937كما كان غاليًا في عام 1929، ومع ذلك فإن الركود الاقتصادي لا يزال حادًا كما كان. من الواضح أن المشاكل النقدية ثانوية مقارنةً بالمشكلة الأساسية المتمثلة في عدم توافق الاستهلاك مع الإنتاج، ولا جدوى من أي نظرية نقدية ما لم توضح كيفية وصول المال إلى المستهلك. لحزب الائتمان الاجتماعي مصلحة في هذا الاتجاه ويستحق الدراسة، لكن على مؤيديه إدراك الحاجة إلى سلطة مطلقة للإطاحة بالديكتاتورية المالية الحالية. وفي هذا السياق، تُعد الإجراءات التي اتخذتها حكومة الائتمان الاجتماعي في ألبرتا للسيطرة على البنوك، وحتى الصحافة، بالغة الأهمية.

من الواضح أن التخطيط الاقتصادي ضروري، ولكن مرة أخرى، لا بد من وجود سلطة، وهنا يبرز التساؤل حول كيفية حصول هذه السلطة على حقها. فبحسب الممولين، الذين يؤيدون، مثل إسرائيل موسى سيف من حزب الشعب الاقتصادي، التكتل الصناعي والتوزيعي، فإن سلطة التخطيط تأتي من خلال الشراء والاندماج الرأسمالي. أي التخطيط عن طريق الشراء في الواقع. أما الاشتراكيون، الذين يؤيدون تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل، فيرون أن سلطة التخطيط تأتي من خلال مصادرة الدولة للأجهزة المدنية. أي التخطيط عن طريق المصادرة في هذه الحالة.

يُفضّل الاتحاد البريطاني وسيلةً أقل ماديةً لاكتساب سلطة التخطيط، لا عن طريق الشراء الرأسمالي الجماعي، أو مصادرة الدولة الرأسمالية للملكية الخاصة، وهما أمران متشابهان إلى حد كبير، بل عن طريق تفويض من الشعب لفرض خطة اقتصادية على المشاريع الخاصة والعامة على حد سواء. التخطيط بالتراضي. يمكن دراسة الوسائل التي يتم من خلالها دمج سلطة الدولة والملكية الخاصة في نظام اقتصادي يتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي في عدد من الكتب المنشورة بالفعل حول الدولة المؤسسية. ومع ذلك، يجب فهم أن الدولة المؤسسية موجودة لتوزيع منتجات الصناعة على الشعب، وأن التمويل خاضع تمامًا لهذا الهدف الرئيسي. ويُحظر على وجه الخصوص جميع أنواع المضاربة والعوائد المفرطة على رأس المال لمنع عدم الاستقرار، ولتمكين المنتج من الحصول على نصيبه العادل من المنتج.

عزل ضد المزيد من الانهيارات الأرضية

لا يقتصر دور الدولة المؤسسية على تحقيق التوازن بين إنتاج رأس المال والسلع الاستهلاكية، وإنهاء عدم استقرار الاستثمار المضارب، وتمكين الشعب من استهلاك نتاج العلوم الحديثة؛ بل يجب عليها أيضاً حماية الأمة من المنافسة الخارجية للعمالة الأجنبية الرخيصة، كما هو الحال حالياً مع العمالة القادمة من اليابان. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تبني سياسة الإمبراطورية المعزولة، التي تحصر أسواق الإمبراطورية في الصناعة المحلية والإمبراطورية، وتمنح الدومينيونات والمستعمرات حصة محمية بالكامل من طلب السوق المحلية على المواد الخام.

بهذه الوسائل وحدها يُمكن تنفيذ خطة شاملة لشؤوننا الاقتصادية، وبهذه الطريقة فقط نضمن لشعبنا الحماية من تكرار الركود المروع الذي يُهددهم الآن. لا ينبغي السماح أبدًا لذعر وول ستريت بإغراق الصناعة البريطانية في كساد اقتصادي. فلنُحصّن أنفسنا، كما فعلت ألمانيا، ضد التقلبات الجنونية للعالم الرأسمالي، ولنُخطط لشؤوننا ونحن على يقين تام بأنه لا يوجد عامل مجهول خارج عن سيطرتنا قادر على تدمير كل ما أنجزناه فجأة. إن سياسة الاتحاد البريطاني المتمثلة في الدولة المؤسسية داخل إمبراطورية مُحصّنة هي وحدها التي تُوفر الحماية من الازدهار والركود، وتوزيع ثمار الاختراع العلمي الحديث على الشعب البريطاني.

الثورة التي خانها عزرا باوند

تي

إن الثورة التي تعرضت للخيانة هي، في الأساس، ثورتنا الأمريكية عام 1776، ليس في مراحلها المحلية والخاصة، وبالتأكيد ليس كتقسيم غير ضروري تمامًا للعرق الإنجليزي.

بغض النظر عن الخير أو الشر الذي نتج عن ذلك الانفصال، فقد كان الانفصال غير ضروري على الإطلاق، بل وغير طوعي في معظمه. لم يكن له أي فائدة تُذكر لبريطانيا. بل ربما كان أول جرح غائر ألحقه ببلادكم سماسرة الرهونات الذين سمح لهم كرومويل بالدخول.

كان القرن التاسع عشر هو كل ما أطلق عليه لا تور دو بين، وكل ما حاول موراس والمهرجون الملكيون الفرنسيون نسيانه. لقد كان قرن الربا، قرن الانحلال، قرنًا أكثر انحطاطًا من أي قرن آخر أعرفه، كونه عصر خيانة المصطلحات، وتشويه معاني الكلمات وتدنيسها.

إن الثورة التي تعرضت للخيانة ليست ثورة تعرضت للخيانة في غضون عام أو عامين بسبب خطوة أو خطوتين خاطئتين من جانب جو ستالين أو أي حكومة أخرى.

إن الثورة التي تعرضت للخيانة هي الثورة التي ولدت من إصلاحات ليوبولدين في توسكانا، والتي تجلت بوضوح في عملية جيفرسون التي بلغت ذروتها بانتصارات آندي جاكسون ومارتن فان بورين - الزائلة للغاية.

قبل ذلك، تطورت إصلاحات ليوبولدين إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي، وإلى الاعتقاد بأن حبوب الأمة موجودة في المقام الأول لكي تأكل الأمة (في شخص كل مواطن من مواطنيها).

لقد خانت تلك الثورة بوضوح تام أجيال من أمثال دان ويبستر، وبيدلز، ومورغان، وباروخ، والمتسترين من جميع الأطياف، وتروتسكي، ووالاس، وبيركنز، ومجموعتي مستشاري روزفلت، وكائنات مثل مورغنثاو، الذين تشربوا منذ الصغر بأفكار مسبقة ربوية، واليهود البخلاء.

هذا المصطلح الذي أصرّ عليه. السمّ السامي موجود في السامي، وقد خفّفته عدم الاستقرار السامي، بـ تذبذب الساميين من إفراط إلى آخر.

هذا التذبذب يجعله خطراً على الأجناس الجامدة والمتحجرة. ولكن في خضم حاشية روزفلت البشعة والخطيرة والمخربة، كان اليهودي، السيد حزقيال، هو من خطا أولى خطواته نحو اقتصاد الوفرة بدخله السنوي البالغ 2500 دولار.

هذا الكتاب مزعج، وهو مراوغٌ كأي كتابة سامية، ويتجنب الخوض في مشكلة المال الحقيقية. إنه تسوية يهودية، يحمل في طياته رغبة ج. سيمونيك في إبرام صفقة سلسة وهدوء عام، ولكنه أفضل من كتابات والاس وبيركنز. وأي معادٍ للسامية موضوعي سيقرّ أيضاً بأن الحقائق التي يحاول مردخاي حزقيال من خلالها التوصل إلى تسوية مستقاة من تقرير لجنة يرأسها اليهودي الرياضي، لوب (الذي يخجل منه السيد همنغواي).

إذا كنت تعتقد أنه ينبغي معاقبة عرق بأكمله بسبب خطيئة بعض أفراده، فأنا أقر بأن طرد مليوني يهودي في نيويورك لن يكون عقاباً مفرطاً على الضرر الذي ألحقه التمويل اليهودي بالعرق الإنجليزي في أمريكا.

بغض النظر عما قاله الرفيق ويندهام لويس عن حكم اليهود لإنجلترا بشكل جيد، فإن اليهود لا يحكمون أمريكا بطريقة مرضية، لكن الممول اليهودي ليس أسوأ شرورنا.

أسوأ شرورنا هو اليهودي المتعصب القادر على اتخاذ موقف قذر والتمسك به دون انحراف أو أدنى تراجع، دون أي من لحظات الشفقة أو الإثارة أو الحاجة إلى التباهي الفخم التي يتمتع بها اليهود.

قد يُحمّل عرقٌ ما مسؤولية أسوأ أفراده. لم يتحمل الشعب اليهودي، على مرّ العصور، مسؤولية تطبيق قوانينه. في قصة الإنجيل، سواء اعتبرناها حقيقةً أم مجرد خيال، تمّ إعدام يسوع بالتنصل من المسؤولية. كان تطبيق القانون منوطًا بالرومان. إذا كان المرء سيُعادي السامية، فليكن معادياً لها بشكلٍ موضوعي. فليجمع أكبر قدرٍ ممكن من الحقائق، وليكن صادقاً في ذلك.

لقد جلب اليهودي معاداة السامية على نفسه بسبب افتقاره للتنظيم، ورفضه لـ
تحمل المسؤولية.

إذا رغب اليهودي في العيش في عالمٍ يسوده الوئام بين الشعوب المستنيرة، فعليه أن يلتزم بقواعد الانضباط التي يفرضها منتهكو الشريعة اليهودية. على حد علمي، ظل اليهودي طوال ألفي عام رافضًا لهذا الأمر. لا يوجد عرق آخر يطلب أن تُدار دولةٌ من أجله، أو أن تُغزى من أجله، على الأقل ليس في الغرب. وإن فعل البراهمة ذلك، فهم يستحقون وصف "الزنوج القذرين"، وكذلك، ربما، بعض أتباعهم الصينيين غير الكونفوشيوسيين.

تعاني حكومة روزفلت من مرضين. الربا في نيويورك، المرتبط بكل الربا في لندن ومنها إلى بازل ومجاري باريس.

لكنها تتسم أيضاً ببخل وبخل آل بيركنز. هذا هو بخل "رأس البرلمان"، ويتسم بإصرارهم، وأخلاقهم الزائفة المتمثلة في البخل، النابعة على الأرجح من الحسد، ولكنها على أي حال مدانة.

إن "العشرات الاقتصاديين" الذين ذكرتهم صحيفة نيويورك تريبيون في نوفمبر 1937كمستشارين لروزفلت لإنهاء الركود، لا يستحقون أي شفقة إنسانية على النصائح التي قدموها، سواء أكانت نابعة من جهل محض أم من حقد محض.

"تعزيز ثقة الجمهور"، إلخ. لقد أتيحت لهؤلاء الرجال فرصة معالجة مشكلة مساواة القوة الشرائية العامة بالسلع الضرورية المتاحة، لكنهم فشلوا في اغتنامها، وهم لا يستحقون التعاطف مثل نيمير أو باروخ أو أي صهر للربا المؤسسي.

انظر إلى هذا وذاك!

وبالانتقال إلى الدولة المنظمة، لدينا ضريبة على رأس المال المؤسسي.

لم تُحدث هذه الخطوة الهائلة أي صدى يُذكر في أوساط الصحافة في الدول التي تدّعي الديمقراطية. ولم يُشيد بها الشيوعيون المتملقون باعتبارها انتصارًا للأفكار. أما الصحف التي تُروّج لرأس المال المقترض، فقد تجاهلتها وكأنها ضريبة على الملكية الخاصة.

لم تُميّز أيٌّ من الصحف اليومية الكبرى بين الملكية (الأراضي، والمنازل، والأثاث) والمطالبة بـ"الفائدة بالإضافة إلى الملكية" أو المطالبة بالفائدة "والاستيلاء الكامل إذا لم تُدفع الفائدة في الوقت المحدد". وبالطبع، لم تفعل ذلك، فهي إرثٌ بالٍ، يدٌ ميتةٌ متعفنةٌ من القبر، من مستنقع القرن التاسع عشر.

كان ذلك القرن خائناً للكلمات، فقد شوّه كل فكرة مشرقة من القرن الذي سبقه. وتمّ تصوير فولتير، المؤمن بوجود إله، على أنه ملحد.

الحرية، التي تعني الحق في فعل ما لا يضر بالآخرين، تم تبريرها على أنها
حق إيذاء الآخرين.

كانت المساواة، في نظر جيفرسون، تعني أن للرجال نفس الحقوق أمام القانون؛ وأنه لا يولد أي إنسان بإعاقة لا يمكن التغلب عليها. كان لها صدى لمقولة بيرنز "الرجل رجل مهما كانت الظروف"، لكنها لم تكن تعني، في زمن جيفرسون، حتى حق الاقتراع العام. فقد كان الاقتراع مكافأةً للجدارة.

لم يتم تعريفها بدقة كعضوية حزبية، لكنها لم تُفرض على الخنازير دون علمها.
قبل أن تُشوّه هذه العقول وتُدنّس، كان لا بدّ لجماعة المرابين أن تخون وسائل الاتصال نفسها. كان لا بدّ من تدمير اللغة. كان لا بدّ من تفريغ كل كلمة كانت تُعتبر نبيلة من مضمونها لتغطية عصابات إصدار البنوك المختبئة، "رأس المال المرخص".

الحرية مستحيلة بدون نظام، والنظام يأتي من التنظيم.

لم تكن أمة زراعية، كما كانت أمة جيفرسون في معظمها، بحاجة فورية إلى نظام نقابي كما احتاجت إليه مدن العصور الوسطى وطورته. لا يوجد نظام مثالي لا تشوبه شائبة ولا يصمد أمام الزمن. فإذا طورت آلية اجتماعية مثالية وطبقتها، سيبدأ الفاسدون بالعبث بها، وستبدأ الطفيليات بامتصاص الدماء، وستنتشر الحشرات في الزوايا المهملة.

يتضح مدى تضليل الصحافة المحافظة للقارئ الأنجلوسكسوني في إنجلترا والولايات المتحدة من رسالة وصلتني أمس، وهي الآن على مكتبي، من رجل ليس بالغباء بأي حال من الأحوال. أقتبسها لأوضح ما يمكن أن يكون عليه الحال:

يقول كريستوفر هوليس في كتابه الأخير إن موسوليني قد منح إيطاليا نظاماً نقدياً لائقاً بنزعه سلطة إصدار النقود أو الائتمان بشكل تعسفي من المصرفيين الخاصين. ويلمح إلى أن الحكومة تتحكم في إصدار النقود هناك وتتسبب فيه .

أتردد في الاكتفاء بكلامه وحده بشأن هذا الإصلاح الجذري في الاقتصاد الوطني، والذي سيواجه مقاومة شرسة من المصرفيين، لذا أسألكم إن كان الأمر كذلك. إذا كان كذلك، فإيطاليا وجهة مناسبة.

هذا مؤرخ في نوفمبر 1937، أي بعد عامين من إصلاح النظام المصرفي الإيطالي. الحقائق موجودة، لكن الشاب تأثر بشدة بصحافة "رأس المال الأجنبي" لدرجة أنه لا يستطيع تصديقها إلا بشهادة شخصية من صديق.

رجلٌ شوهد للتو في المقهى أدناه، قادمًا من إنجلترا، لم يكن يعلم أن الضريبة مفروضة على رأس مال الشركات المساهمة، وليس على رأس المال الخاص. ظنّ أنه يعرف ما حدث، فقد قرأ الإعلان الموجز غير المُعلّم في صحيفته اللندنية.

كانت الثورة الروسية نهاية دورةٍ من التلاعب بالألفاظ، إذ استمرت على نهج القرن التاسع عشر في التلاعب بالألفاظ، واستخدمت عباراتٍ مُضللة، مثل "ديكتاتورية البروليتاريا"، للدلالة على ديكتاتورية قلةٍ من الناس، وما إلى ذلك. حتى الآن، يرفض البلاشفة تعريف الكلمات. إنهم لا يريدون ثورة. على الأقل، لم أجد من بين من قابلتهم في كتاباتهم، أو في الأيام التي كانوا يطلبون فيها ردودًا، من يرغب في ذلك. إنهم يرفضون خوض معركة المصطلحات الواضحة، والتعريف الدقيق للمعاني، ولذلك، مهما بلغ استياء المرء من بعض الأمور التي سعوا إلى تدميرها، فإنه لا يستطيع ببساطة أن يبقى مكتوف الأيدي، متشبثًا بها.

لا نستطيع، أو على الأقل لا أستطيع أنا، في الوقت الراهن، الحصول على أي معلومات واضحة من روسيا حول ما يقصده ستالين من الناحية المالية. لا أحد يدّعي حتى أن ستالين نفسه يعلم. على الأقل لم أرَ أي ادعاء من هذا القبيل، ومنافسه، السيد برونشتاين، ليس أكثر وضوحًا. ومن هنا تأتي النخبة المثقفة ذات الميول الوردية.

لا يكترثون بتعريف الكلمات، ولا بجمع المعلومات، ولا يسعون إلى نقل الأحداث الفعلية في هذه شبه الجزيرة، مثل أعمال روسوني الواضحة.

بيانات.

"في كمية الحبوب، ثمة سبب سياسي أيضاً: يجب ضمان الخبز لكل إيطالي، دون قفزات سعرية غير منطقية، ودون مضاربات غير أخلاقية." يعترف روسوني بذلك.

هذا ليس اقتصادًا جديدًا، أو بالأحرى كلماته هي "لن نحقق اقتصادًا جديدًا". ومع ذلك، فقد تجاوزنا بالتأكيد مفهوم "الجزرة أمام الأنف" ("السعي وراء" السعادة).

بمعنى ما، يُعدّ هذا عودةً إلى حدٍّ ما إلى نظام الحقول التسعة الذي أعجب به مينسيوس. أما من ناحية سلبية، فهو لا يُساوي المال مباشرةً بكمية كبيرة من السلع الاستهلاكية. لكن من ناحية أخرى، فهو فعّال، لأنّ أيّ رقابة نزيهة على الأسعار لصالح الجمهور، وللمصلحة العامة، تُؤثّر على القوة الشرائية للنقود الموجودة. قبل عامين، كتب لي إيطالي، معروفٌ مثل روسوني، أو ربما أكثر شهرةً منه، لكنّه ليس عضوًا في مجلس الوزراء:

"إنّ مرضين من أمراض المجتمع الحديث هما تقنين الربا عبر البنوك، و
"تقنين السرقة في قوانين الشركات ذات المسؤولية المحدودة".

كانت رسالة خاصة، ولم أكن متأكدًا تمامًا من إمكانية اقتباسها. أشعر الآن بحرية تامة في ذلك، إذ لم يعد هذا الأمر غير حكيم. وسواء أكانت الرسالة في الأصل رأيًا شخصيًا أم إشارة إلى ما سيُعلن عنه في الوقت المناسب، فقد تم تنفيذ الفكرة الأساسية في إيطاليا.

يمكنك قياس المسار الفاشي بالدرجات:

.1في وثيقة التسليم، السنة الثانية عشرة: "ضبط القوى الاقتصادية ومساواتها بـ
احتياجات الأمة.

.2خطاب ميلانو في الخريف التالي: "تم حل مشكلة الإنتاج، وتم حث الاقتصاديين على المضي قدماً"
ينبغي على الدولة حل مشكلة التوزيع.

.3الاكتفاء الذاتي. مبدأ تشارلز دوغلاس. قياسًا على سياسة جيفرسون. ظلت أسس الاقتصاد السليم ثابتة لآلاف السنين. "بالتأكيد، لا يمكن لأمة أن تدفع أرباحًا بشكل صحيح ونزيه حتى تمتلك ما توزعه."

إن الطرق المختلفة الممكنة لتوزيع القوة الشرائية تتطلب عددًا كاملاً من
هذه المجلة لوصفها.

لكي يكون المديح في حدود المعقول، يجب على مناهضي الديمقراطية أن يعترفوا بأن دستور الولايات المتحدة يمنح الحكومة الأمريكية الحق الكامل في مركزة عملتها. إن مجرد التظاهر بالدستورية ليس إلا كلامًا فارغًا من نوع روزفلت وهراءً من نوع باروخ. لو كان الكونغرس الأمريكي صادقًا، وبافتراض أنه يضم بضع عشرات من الرجال بين مئات من أعضائه، لكان بإمكانه غدًا تحديد القوة الشرائية للدولار بناءً على قيمة معينة، كقيمة بوشل واحد من القمح أو ستة أرطال من أفضل شرائح اللحم البقري أو مترين من قماش الصوف أو أربعة أرطال من الصوف من نوع معين، أو أي قيمة أخرى يتم تحديدها بعد دراسة دقيقة للموارد الوطنية.

لا يمكن لأحد أن يسعى إلى إخفاء هذا إلا الكاذب أو الرجل الذي يسعى لتحقيق مكاسب سياسية شخصية.
في الولايات المتحدة، لا يكمن الخلل في الصك اللفظي للحكومة، بل في فساد الإرادة المتأصل أو الجهل الوحشي الذي يعيق هذه الإصلاحات.

إذا كان هذا الإصلاح فاشية، فلا بد أن يكون فاشية جاكسونية. أي بلد يحتاج إلى شكل من أشكال النظام. الحرب الإسبانية الأمريكية، حين كنا نحن الأطفال (أطفال جيلي) نتدرب، أدخلت مصطلحًا غامضًا عن النظام المفتوح. ربما تتطلب الجزر البريطانية والقارة الأمريكية نظامًا مفتوحًا، لا نظامًا مُكيّفًا مع أوروبا كقارة. على أي حال، دعونا نحاول أن نرى ما هو كائن، وما كان، ولنحاول أن نفصل هذه الحقائق عما يقوله لنا السادة الأغبياء، وما يُملى علينا في صحفهم.

يختلف انضباط القوات في التشكيل المفتوح عن انضباط القوات تحت قيادة برادوك، الذي حاول صدّ الهنود قبل عام .1776أعتذر عن المقارنات العسكرية إن كانت من باب اللياقة.

ليس من شأني فعل ذلك. لكنني أرغب في توضيح وجهة نظري بطريقة ما. أرغب في وضع حدود فاصلة حقيقية بين كلمات "الحرية" و"النظام" و"المسؤولية" و"المراوغة".

إن تصريح موسوليني الأخير بأن "رأس المال في خدمة الدولة" هو الرد على مقولة آدم سميث: "لا يجتمع أصحاب المهنة الواحدة إلا بالتآمر ضد عامة الناس".

إنّ الأمر المُشين في الصحافة المُحتكرة، والاقتصاديين المُزيّفين المُستأجرين، هو أنهم لا يُسلّطون الضوء أبدًا على العظمة الحقيقية للكُتّاب الذين يدّعون إعجابهم بهم، والذين ينسبون إليهم نظرياتهم المُدمّرة. كانت جملة سميث تلك حقيقية.

لم يواجه القرن التاسع عشر هذه المشكلة قط. فقد احتاج إلى مئة عام وابن حداد من رومانيا ليجد حله وتوازنه. ومن هنا نشأت العديد من النقابات المركزية، بما فيها نقابة "الرؤية والائتمان". وقد أُعلن أن الائتمان هو شريان الحياة.

أما بقية هذا المقال فتُخصص للرد على تصريحات متنوعة لكتاب صادقين.
يجب على شخص ما أن يحاول ربط الأفكار الحالية، وأن يحاول القضاء على بعض المفاهيم الخاطئة، حتى لو لم تكن جميعها تنتمي إلى نفس الجزء من الموضوع.

كملاحظة في الرد على الرسالة التي تستفسر عن قيام إيطاليا بإصدار عملتها الخاصة، فإن إيطاليا تُصدر عملتها الخاصة، لكن الائتمان نتاج بشري طبيعي. وطالما أن أي فرد يثق بغيره، فلن تستطيع أي دولة منع ظهور بؤر صغيرة من الائتمان الفردي بشكل كامل، تمامًا كما ينمو العشب، بطبيعته، بشكل مفيد وأخوي.

لا توجد في إيطاليا عبادة للدولة. لقد صِيغ مصطلح "عبادة الدولة" عن جهل ولأغراض دعائية.

يمكنك الحصول على ذلك مباشرة من المصدر. فالدولة في إيطاليا ليست هنا لقمع المبادرات الفردية، بل لمنع التجاوزات وإيجاد حل عادل عندما لا تملك المصالح المتضاربة ما يكفي من المنطق لإيجاد حلولها الخاصة.

رداً على عشرات المراسلين، وعلى خلاصات عشرات المحادثات، نعم، توجد عيوب في الدولة الإيطالية التي تُدار من قبل الشركات في الوقت الراهن، وهي ناتجة عن الخرافات، وبقايا العادات السيئة للمحتكرين السابقين. يوجد في إيطاليا، كما في جميع البلدان، أناسٌ انتهازيون، وعقولٌ خاملةٌ وكسولةٌ لا تزال عالقةً في مستنقع الماضي، تحاول التخريب، وخداع جيرانها، ومنع البسطاء والساذجين من تحقيق أقصى استفادة لأنفسهم ولأكبر شريحةٍ ممكنةٍ من الجمهور.

لكنني أؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه العيوب ستُعالج في الوقت المناسب. ولم ألحظ قط أي ميل لتثبيط عزيمة أي شخص يشرع في مواجهة هذه العقبات المتضائلة، أو "التحديات العبثية"، بمفرده.

"العطاء الروماني هو مقياس"، وأعني بذلك أن العبقرية الرومانية على مدى 2000و

لقد كانت السنوات الإضافية بمثابة عبقرية في القياس.

هناك حدود لسلطة الدولة (بغض النظر عن النظرية التي تُدار بها)، فهناك أمور لا تستطيع الدولة القيام بها. وتُظهر التجربة الروسية المفرطة الآن بوضوح ما يحدث عندما تحاول الدولة تجاوز حدودها.

سعت دولة القرن التاسع عشر إلى الاستغناء عن الركائز الأساسية. ولعل إيطاليا موسوليني هي أول دولة تتساءل بجدية عن مدى الحرية التي يمكن تركها في أيدي الأفراد دون أن تكون بذرة للخراب.
أعني أنه لم تقم أي ولاية أخرى بدراسة هذا السؤال بجدية.

كان أتباع جيفرسون يهاجمون شرور الامتيازات وفساد النظام المالي المركزي.

الاستبداد. كانوا يعلمون أنهم لن يتمكنوا في زمانهم من التقدم كثيراً نحو النقيض.

لو لم أؤمن بأن الفاشية في إيطاليا تعني أقصى درجات التطور وأوسع نطاق للحرية الفردية بما يتوافق مع نظام اجتماعي سليم، لكنتُ مناهضًا للفاشية كأولئك الذين يروجون لأفكارهم المتطرفة والمثقفين الفرنسيين الزائفين، الذين لا يدركون بعد أن شيئًا ما قد بدأ في إيطاليا. من حق المرء أن يؤمن بالحرية من خلال النظام. فمن المرجح أن يتحقق ذلك من خلال قوانين مرور سليمة أكثر من تحقيقه عن طريق التهور أو الفوضى، كما فعل البطل الذي أطلق النار على جمله أثناء هجوم الجمال.

أشعر الآن بالقلق إزاء انقطاع نقل الأخبار الاقتصادية والسياسية، أو لنقل الأخبار المتعلقة بحالة الفكر الاقتصادي، كما كنت أشعر قبل 25 عامًا إزاء انقطاع الأخبار الحقيقية عن الكتب. لم يكن هناك آنذاك أي مصدر يسهل من خلاله معرفة ما يُكتب في الخارج. أما اليوم، فإن أي مناهض جاد للفاشية سيرغب في معرفة ما يواجهه، وما إذا كانت كراهيته تتوافق مع واقع موضوعي قائم.

يقول كارل وينتر في عدد أكتوبر من مجلة "Civilta Fascista": "هناك مناهضة للفاشية في العالم الديمقراطي تقوم على الموقف وسوء النية؛ وهناك أيضاً مناهضة للفاشية تقوم على الجهل وحسن النية".

أوصي بقراءة مقال وينتر، وما يقوله عن اليسار كعنصر بنّاء في الدول الشمولية. كما يساهم بنيامينو دي ريتيس في هذا العدد من مجلة "CF" بمقال حول تلاشي العداء بين الشمال والجنوب في الولايات المتحدة، وهو مقال قد يدفع المرء إلى التفكير في إمكانيات أوروبا جديدة متماسكة.

لقد قلت مرارًا وتكرارًا أن أي شخص يريد أن يحب أو يكره إيطاليا الجديدة بذكاء، يجب أن يقرأ على الأقل عددًا قليلاً من المجلات الشهرية الإيطالية، مثل La Stirpe الروسوني، Fascista، Critica و La Revista del Lavoro، و Rassegna Monet aria التي حررها البروفيسور سبينيدي، والسيناتور بيفيوني، وفوريو لينزي.

أخيرًا، هناك عبارة في مقال مونتاج فوردام الرائع في مجلة BUQ الصادرة في ديسمبر/كانون الأول، أودّ أن أرى تعريفًا أوضح لها. عندما يقول "يشكّك في قيمة إصدارات العملات الخاصة للمستهلكين في حد ذاتها"، لستُ متأكدًا تمامًا مما يعنيه. ألا يعتقد بعض القراء أن هذه الإصدارات جزءٌ من أطروحة دوغلاس الأساسية؟ كلا، ليست كذلك.

وباعتبارها مجرد مسألة مساواة إجمالي القوة الشرائية بالسلع المطلوبة المتاحة، فإن التباين، إن وجد، يمكن نظرياً تعويضه في السوق المباشرة من قبل أي شخص يمكنه خلق وإنفاق أموال جديدة (أو ائتمان).

لقد لاحظ العديد من معارضي دوغلاس أن توزيع المساعدات على المحتاجين يعني أسرع إنفاق. إن إعانة البطالة البريطانية (اللعينة) تُمنح بالتأكيد لأشخاص غير منتجين، أي لأشخاص غير منتجين مؤقتين. وصف "مؤقت" هنا غير دقيق في حالة الرجال الذين يمضون ثماني سنوات دون عمل.

لكن أرباح دوغلاس تُمنح، كما أذكر أن العمدة أخبرنا، للمساهمين بصفتهم هذه في الدولة. وهي تُمنح نظير العمل (معظمه ابتكاري، ولكن أيضاً أعمال بناء المصانع) الذي قام به أسلافنا، أي العمال الذين لم يعودوا موجودين ليأكلوا ويسكنوا.

لا أعرف ما إذا كان السيد فوردام يعتبر مخصصات الأطفال في إيطاليا مخصصة للمنتجين المستقبليين أم لغير المنتجين مؤقتًا؛ فهي بالتأكيد مخصصة للمستهلكين المباشرين وغير المنتجين مؤقتًا.

هناك على الأقل البدائل التالية، والتي تحمل الشروط التالية.

إن مسألة الائتمان -إذا لم يتم إصدارها كإصدار مباشر لـ "مطالبات مقاسة" غير حاملة للفائدة، أي سندات الدولة (كما فهمها جيفرسون على الأقل بحلول عام 1816 وجميع الاقتصاديين المطلعين منذ ذلك الحين) يتم إصدارها عن طريق الاقتراض ودفع الفائدة، وأود أن أعرف من يعتقد السيد ف. أنه يجب أن يتلقى هذه الفائدة، حتى لو كانت منخفضة مثل تلك التي من المفترض أن يدفعها السيد روزفلت لأنصار الأفكار القديمة.

يتم تسجيل إصدارات الائتمان المقترض كديون.

إن إصدار الائتمان غير المقترض هو إصدار نقدي.

يقول السيد فوردام "قضايا مالية خاصة"، ولا أريد أن أفسر هذا الكلام بشكل غير عادل.

بمعنى "إصدارات من أنواع خاصة" من النقود.

ومع ذلك، أود أن أوضح أن إصدار سندات مونيتا دافيلانو أو سندات جيسيلليت مع رسوم التأخير الخاصة بها هو إصدار لمطالبات محددة تتلاشى في غضون 100 شهر، ولا تترك أي دين.

يصف دوغلاس الطوابع الشهرية بأنها ضريبة، لكنني أؤكد مجدداً أن الدولة، بتوفيرها وسيلة تبادل تُعدّ أيضاً مطالبة قابلة للتبادل، تُقدّم خدمةً، وأن الطابع الشهري يُمكن اعتباره مكافأةً على هذه الخدمة. وعلى أي حال، يُغني هذا عن الحاجة إلى ضرائب أخرى تصل قيمتها إلى 12% سنوياً من قيمة العملة المتداولة.

إنها أسهل فهمًا من أيٍّ من خطط دوغلاس لإلغاء العملات. وقيمتها التعليمية هائلة. أعني أن حتى الأشخاص العاديين الذين استخدموا مثل هذه الأموال لديهم فكرة أوضح بكثير عن ماهية المال مقارنةً بطلاب الاقتصاد في جامعة كامبريدج.

توجد العديد من البدائل لرسوم التأخير على القوة الشرائية غير المستخدمة، لكن لا يوجد بينها ما هو أكثر شمولاً وتوعية. فعلى سبيل المثال، لن تفيد خطة ميلو إلا عدداً قليلاً من المصدرين والمستوردين وعدداً قليلاً من موظفيهم.

بطبيعة الحال، إذا قمت بإصدار ائتمان أو نقود أو حتى أنواع خاصة من النقود بما يتجاوز السلع المطلوبة المتاحة، فإنك ستواجه تضخمًا، أي مرضًا، مما يفشل الهدف من الإصدار، إلا إذا كان لديك تحديد أسعار حكومي، كما يطالب دوغلاس وشركاؤه في إيطاليا اليوم.

إن خفض قيمة العملة غش، بل هو تقليص حاد للقوة الشرائية بشكل عام. فالشخص الذي يختار وقت خفض قيمة العملة قادر دائماً على خداع غيره.

حتى لو كانت نيته حسنة، فإنه يغري ويكاد يجبر المحتالين والرجال الذين يعانون من ضائقة مالية على المضاربة، ويكافحون من أجل العيش في مستنقع التجارة وجحيم بيئة الربا التجارية.

إن مالكي الذهب، لكونهم أكثر ذكاءً ومكراً واستغلالاً من عامة الناس، قاموا، بشكل طبيعي تماماً (وإن لم نكن أغبياء إلى هذا الحد) وبشكل مفيد، بإنشاء صناديق استقرار، وذلك لرعاية مصالحهم.

العبد هو من ينتظر من يحرره.

الماركسية، مذهب الانحلال، بقلم فرانسيس مكفوي

م الأركسية هي عقيدة الدمار الشامل التي طرحها اليهودي الألماني كارل ماركس، والتي وجدت تعبيراً سياسياً في روسيا تحت مسمى "الشيوعية".

هذا الزيف الأخير، بعد تجريده من مصطلحاته شبه العلمية حول المادية الجدلية، وخرافاته الموجهة للمغفلين -كديكتاتورية البروليتاريا، وأخوة الإنسان، وما إلى ذلك- لا يكشف عن نفسه إلا كنظام رأسمالية دولة استبدادية، يُحافظ عليه بالاغتيال والإرهاب. وفي نظام التجميع هذا، يُعدّ الاستغلال الجماعي العامل المهيمن.

لا شك أن المساواة الطوباوية للمثقف المُجرّد من جنسيته لم توجد قط في أي مكان، لكن ما يُسمى بالشيوعية السياسية ليس هو ما يُهدد هذا البلد بخطر مُحدق. سيكون ذلك هو الغاية النهائية، ولكن قبل أن يُسيطر المُفوضون الشرقيون على زمام الأمور، يجب تهيئة عقول الضحايا المُحتملين لهذا الحدث، أي تشويهها وتسميمها إلى درجة كافية من التقبّل. وهنا تكمن مهمة الماركسية الثقافية، وهي البلشفية التمهيدية للعقل، والتي يُسهّلها جنون التسامح العشوائي لليبرالية، المُتأصل في الاشتراكية الديمقراطية، والذي يُؤدي إلى انهيارها النهائي الحتمي.

وهكذا، في روسيا، يهيمن الفكر الماركسي سياسياً في الوقت الراهن، ويسيطر بالتالي على جميع مجالات النشاط، بينما هنا، وفي الديمقراطيات الأخرى، يظهر تأثيره الفاسد، حتى الآن، بشكل رئيسي في الحياة الاجتماعية والثقافية. وهذا أشد خبثاً وأكثر تدميراً من أي نشاط سياسي عقائدي بحت، لأن عقيدة المادية التخريبية، إذا ما تسللت بخبث إلى حياة شعب ما، تُفني كل روحانية وقيم أخلاقية وثقافة وطنية. إنها، على حد تعبير مومسن، "خمر نشط للعالمية والتفكك الوطني". ينجرف كثير من الناس، معارضين ومخدوعين بالشيوعية السياسية، فضلاً عن قطاعات واسعة من الجماهير السطحية، دون وعي إلى بحر سرقسطة من البلشفية الثقافية، على وقع التيارات الضارة العديدة التي تُلوث الحياة المعاصرة.

تتعدد أزهار الشر التي تغري الباحثين عن الإثارة، والمتلذذين بالملذات
المدن الحديثة، ببريق تعفنها!

قارن ما يُعرف اليوم بالفن بالإنجازات الباهرة للعصر الإليزابيثي، أو بإنجازات عصور أخرى أقل شأناً، حتى مطلع القرن الحالي. لقد تفاقم جمود الفكر الشعبي مع ظهور الثورة الصناعية، وما صاحبها من تدمير للفلاحين. وبعد أن أصبح هذا الفكر مبهماً، بات عاجزاً عن مقاومة التدهور الروحي. ومع ذلك، ورغم كل شيء، استطاع القرن التاسع عشر أن يُظهر في انحداره بعض الكُتاب والشعراء العظماء، والرسامين الموهوبين، والمؤلفين الموسيقيين البارعين.

ما هو الغذاء الفكري للشعب اليوم، وما هو غذاء ديمقراطيتنا المباركة؟
لوحات ومنحوتات سريالية، فوضى من تخيلات مريضة ومشوهة، تجد نظيرتها النشاز في الغناء العذب والإيقاعات الصاخبة -موسيقى الأدغال الملوثة بعصابية النوادي الليلية. أفلام مشحونة بالإثارة، والعالمية، والدعاية. كتب ومجلات إما مثيرة أو جنسية، أو كليهما. صحف مليئة بالأكاذيب والتفاهات، وصور فوتوغرافية مصممة لجذب الانتباه إلى أجساد النساء أكثر من وجوههن. من الغريب أن تقوم الكثير من "الآنسات الجميلات والساحرات" برفع تنانيرهن لـ

يتم تصويرها.

في المجال الاقتصادي، تُطلق الليبرالية، التي تُعدّ الدافع الفلسفي الرئيسي لجميع الأحزاب الديمقراطية، العنان للغرائز الاستغلالية، وتُهيمن على الضعفاء والأقل دهاءً أو تُفنيهم على يد الأقوياء. أما دعاة الإنسانية المزعومون الذين يُنددون بشدة بأي لجوء إلى القوة البدنية، فلا يدعون إلى أي قيود على ممارسة النفوذ المالي الهائل، أو الاستبداد الاقتصادي الذي تُمارسه "القدرة التجارية" عديمة الضمير. ومع ذلك، قد توجد أشكال أخرى من الترهيب أكثر دناءة من العنف الجسدي الفظيع.

لا يقتصر الاستعباد والخضوع على الجانب الجسدي فحسب. فالأفراد الذين لا يملكون أي ذرة من النعم، ولا يملكون أي موهبة تتجاوز الدهاء التجاري، قادرون على إجبار آخرين أكثر جدارة وموهبة منهم بكثير على حالة من التبعية الاقتصادية المذلة، بل ويفعلون ذلك بالفعل. لقد نقلوا المعركة إلى أرض يعلمون يقيناً أنهم سينتصرون فيها، حيث يسود قانون المال. في ظل دكتاتورية المال، يصبح الربح هو الهدف الأول والأخير بالضرورة، ويُعدّ التنميط الجماعي في كل مراحل الحياة الطريقة الأكثر عقلانية، وبالتالي الأكثر ربحية، لاستنزاف ثروات الشعب. تجد الأمة نفسها خاضعة بشكل متزايد لنظام السلسلة المالية والتجارية من المهد إلى اللحد. لم تعد المُثل الأخلاقية والروحية والثقافية "مُقترحات مربحة". لا يمكن "فرضها" أو "حملها" في البورصات. كما أن الأشخاص الذين يمتلكونها يفتقرون إلى الطاعة واللامبالاة اللازمتين ليصبحوا أدوات في يد الاستغلال والخداع المُنمّطين.

وهكذا يسير التخريب الروحي الماركسي جنبًا إلى جنب مع المادية التجارية، مستغلًا الحماقة والانحلال. سابقة تتوسع لتشمل أخرى (عبارة تُجسد انهيار العقل الديمقراطي الحديث)، رخصة تولد المزيد من الرخص، وتتوج بإساءة استخدام لا يمكن السيطرة عليها. الطرف الرقيق الكلاسيكي للوتد يُدفع هنا وهناك وفي كل مكان، وتتسع الفجوة، حتى تترنح الأمة "الحقيقية" نحو سقوطها.

يُطلق دعاة الانحلال على هذا "التقدم". وهو كذلك، ولكنه ليس إلا تقدماً على طريقهم المُختار نحو جهنم. إنه تقدم الفاسقين في البلشفية الروحية، ونخر الماركسية الذي يُفسد أعضاء الأمة الحيوية -مُنشط جنسي خبيث يُعطيه سحرة الانحلال تحت مُسميات مُختلفة كالحرية الديمقراطية، وحرية التعبير، والفكر المُتقدم. "يجب مُواكبة العصر" هو الشعار العقيم، وكأن الفوضى الاجتماعية الحالية هي نتيجة "قوة قاهرة"، وأن مصير الشعب البريطاني المحتوم هو الاستسلام في دوامة الانحطاط العالمي.

مع تفاقم الانحلال الأخلاقي والثقافي، دخلت عقيدة ضمور العرق والتهجين إلى الساحة المعاصرة، وبرز نفس دعاة هذه الأفكار في طليعة حملة الحد من التمييز العنصري وإلغاء التمييز العنصري. يُخنق سكان الريف، مصدر الصحة والثقافة الوطنية، اقتصاديًا، وتُزال حواجز مقاومتهم الفطرية. تُجمع آخر فلولهم في المدن لخلق بيئة مصطنعة وغير طبيعية، ليصبحوا جزءًا من الكتلة الحضرية الضخمة المقتلعة من جذورها، والمنفصلة عن الطبيعة، مما يزيد من عدد الضحايا السلبيين العميان للديمقراطية المالية، وذلك لتحقيق أرباح أكبر لسلاسل المتاجر ودور السينما العالمية.

لا يمكن لرحلات نهاية الأسبوع إلى الريف أو البحر، ولا حتى السكن في فلل شبه منفصلة في ضواحي ذات حدائق، أن تعوض عن الاقتلاع الشامل للشعب، والتدمير شبه الكامل للفلاحين الإنجليز، فإلى جانب المخاطر الاقتصادية، فإن الآثار الأخلاقية والجسدية والثقافية لا تُحصى. في مواجهة الحاجة المُلحة لإعادة توجيه وتخطيط اقتصادنا الوطني بشكل كامل، تُقدم لنا الديمقراطية الاجتماعية "أحزمة خضراء" وحملات "لياقة وطنية". مُسكنات صبيانية، وقلاع رملية، وأوهام. هاربون في عطلة نهاية الأسبوع.

من حضارة آلية، يأخذون المدينة معهم في أذهانهم، ويعكسونها في أفعالهم اللاواعية. إنها ترافقهم في كلامهم وأدبهم، وفي أسطوانات الجاز التي يستمعون إليها على أجهزة الفونوغراف المحمولة، وفي أجهزة الراديو الخاصة بهم، وفي أناقة مدينتهم وتصنّعهم.

يحل سمارت أليك محل أمينتاس المنسية منذ زمن طويل، وتكون أماريلليس الخاصة به امرأة يهودية سمينة ترتدي شورتًا.

(«يا مغنية بيرسيفوني») بحثًا عن أركاديا، وجدوا نُزُلًا على الطريق. لم يسمعوا مزمار بان في البساتين المورقة، بل أنينوا أغنية جاز زنجية، أو النشيد الأممي، في حقول مهجورة تنتظر «التطوير»، والتي هربت منها الجنيات.

في جوٍّ من الانحلال كهذا، يزدهر الفكر الماركسي كثمار البحر الميت، بينما تُستغلّ وتُلبّى رغبات الإنسان وضعفه وجشعه وغروره ورذائله. تُثار الأذواق والميول غير الصحية بالإيحاء والدعاية الموجهة، ثم تُسمى بسخرية "طلبًا شعبيًا". تستعرض أجمل فتياتنا مفاتنهنّ في الأفلام، وفي فرق الرقص العالمية، أو في عروض "التعري" في ملاهٍ أجنبية أمام حثالة البشرية متعددة الألوان.

إن ذروة الانحطاط الوطني، إن لم يُكبح جماحه، هي سيطرة البلشفية السياسية. وتتمثل الخطة الماركسية في فرضه خلسةً تحت قناع اشتراكية زائفة مثالية، بعد أن يتلوث العقل الجمعي بما يكفي بفيروس التحلل الجماعي. يُقوّض أتباع الماركسية بضراوة طاعون جرذان المسك، وكل باحث عن المتعة غير مسؤول، وكل أناني لا مبالٍ، وكل أحمق ساذج يظن أن من الموضة أو الذكاء التنديد بكل ما هو تقليدي ووطني وصحي، يُسهم في تسريع وتيرة انحدارنا الوطني.

باتت الأمور واضحة وضوح الشمس. هل بات الناس لا يكترثون إلا بتقارير البورصة، ونتائج المباريات الرياضية، والبرنامج اليومي للملذات التافهة، والتحريض على الفظائع والاضطهاد، وترديد شعارات الكراهية المناهضة للفاشية؟ من اللافت للنظر أن هذا الهجوم الشرس موجه تحديداً ضد أولئك الذين أدركوا خطورة الوضع.

تستفيد الماركسية من كل حماقة وضعف، وتبحث عن نقطة الضعف في كل درع، وتطالب بالتسامح ثم المزيد من التسامح، حتى يحين الوقت لفرض تعصبها الذي لا يوصف.

حتى لو لم يكتمل عملها الشرير إلا بنصفه، فمن المؤكد أن تدمير روح بريطانيا كان تضحية كبيرة للغاية على مذبح المسيح الدجال.

العدو هو الليبرالية بقلم جيه كيه هيدون

الجزء الأول

تي الأمة وحدة طبيعية، تعمل ككائن حي بفضل حب مشترك يربط بين الأفراد الذين يشكلونها. وهي موجودة بطبيعتها، لأن الإنسان بطبيعته اجتماعي كما هو فردي؛ وهي موجودة من أجل الصالح العام، الذي أقر أرسطو بأنه أسمى من الصالح الفردي؛ ولذلك فهي تشكل حياة تتجاوز في بعض جوانبها حياة الأفراد الذين يشكلونها في أي لحظة معينة.

أقول "من بعض النواحي"، لأن الحقيقة تتوازن دائمًا بين أخطاء تُبالغ في جانب منها وتتجاهل جانبًا آخر. من الخطأ القول، كما فعل هيغل، إن الأمة تتجاوز الفرد في كل شيء، كما أنه من الخطأ القول، كما فعل الليبراليون، إن الأمة ليست أكثر من مجموع حسابي لأفرادها. تكمن الحقيقة بين هذين الخطأين. الأمة وحدة مؤلفة من أجزاء، ولذلك فهي أعظم وجودًا من أجزائها؛ لأن ما هو مُركّب أعظم وجودًا من الذي هو مُركّب منه. لديها مبدأ تركيب، وهو الحب في هذه الحالة، الذي يُفعّل إمكانيات مكوناتها، وبالتالي يُشكّل أعظم وجودًا. علاوة على ذلك، فإن أعظم وجود للأمة واضح في جوانب عديدة.

تتمتع الأمة بخلود طبيعي لا يملكه أفرادها؛ ولها قدر من القدرة على الخلق، مُخوّلة لوحداتها الأساسية، وهي الأسر؛ ولها الحق في إنهاء حياة الفرد لسبب وجيه، وهو حق لا يملكه أي فرد. ومن هنا يتضح أن الأمة، المجتمع الكامل، تسمو فوق الأفراد الذين يُكوّنونها.

لكن كل هذا ينطبق فقط في نظام الطبيعة، وهو النظام الذي توجد فيه الأمة.
الإنسان، كفرد، على عكس الأمة، كائنٌ فوق الطبيعة. ليس له غاية طبيعية بالمعنى الدقيق للكلمة؛ بل غاية فوق الطبيعة، تخضع لها حياته الطبيعية برمتها، سواء أكانت شخصية أم اجتماعية.
ومن ثم، فإن الأمة، التي هي في النظام الطبيعي فقط، تابعة للفرد من حيث الغاية. فهي موجودة بطبيعتها، تحديدًا لكي ينشأ أفرادها، وليتمكنوا من بلوغ الغاية فوق الطبيعة التي وُجدوا من أجلها.

هذه المسألة بالغة الأهمية، ومن الأفضل للفاشيين أن يُبقوها واضحة في أذهانهم، وإلا فقد يُعرّضون جوهر قوة قضيتهم للخطر. إن استخدام كلمة "شمولي" أمرٌ مُستنكر، لأنها مُبهمة للغاية، خاصةً إذا لم يكن التمييز الذي أوضحته للتو واضحًا في الذهن. فبينما الشيوعية شموليةٌ بامتياز، إذ تُنكر أن للفرد غايةً خارقةً أو أي حقوقٍ في مواجهة السلطة المدنية، يكتفي الفاشيون أحيانًا بالتعامل مع الدين بتعالٍ، كما لو كان بإمكانهم الادعاء بحقٍّ بشموليةٍ مُطلقة، ثم التنازل عنها بسخاءٍ في حالة الممارسات الدينية. لو كان هذا يُمثل موقفهم الحقيقي، لقوّض ذلك قوة قضيتهم بأكملها، مُبررًا الاتهام بأن الفاشية لا تختلف عن الشيوعية في جوهرها. دعونا نوضح الأمر بوضوح تام، وهو أننا نعتبر الكيان الوطني أعظم من الأفراد، فقط في نظام الطبيعة ولغاية الصالح العام، والذي يجب فهمه في ضوء المصير الخارق للطبيعة للأفراد.

مع ذلك، لا يزال استخدام مصطلح "الشمولي" غير مستحب، لأنه يؤدي إلى ظهور علامات مائية في برنامج تحويل الكتب الإلكترونية التجريبي.

سوء فهم. يوحي هذا بأن الدولة، بمعنى السلطة المدنية للحاكم، يمكنها أن تدّعي الحق في القيام بأمور مثل انتزاع الأطفال من حضانة والديهم، إذا رأت ذلك مناسبًا، حتى لو لم يرتكب الوالدان أي فعل يُسقط حقهما الطبيعي في تربية أبنائهما. بالطبع، لا يمكن للدولة أن تدّعي مثل هذا الحق، لأن تدمير الأسرة منافٍ للطبيعة، وبالتالي لا يمكن أن يكون ذلك في مصلحة العامة. لا يقصد الفاشيون مثل هذا الادعاء غير الطبيعي؛ لكنهم يصفون أنفسهم أحيانًا بالشموليين للتأكيد، قاصدين بذلك ادعاء سلطة مطلقة للحكم من أجل الصالح العام. هذا الاستخدام للكلمة قابل للدفاع عنه؛ ولكنه عرضة لسوء الفهم، بل وحتى لسوء الفهم غير المقصود.

علاوة على ذلك، فإنّ هذا التركيز المقصود غير ضروريّ على الإطلاق. فالمبدأ السليم للسلطة المدنية لا يحتاج إلى تأكيد، إذ ينصّ على أنّ الحاكم يملك سلطة كاملة لتحقيق الصالح العام بموجب القانون الطبيعي. ولا يمكن لأيّ سلطة أن تكون أكثر اكتمالاً من السلطة الكاملة، ومن الأفضل ترك الأمر عند هذا الحدّ، باستثناء النظر في المقصود بالصالح العام.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الكيان الوطني ليس خالياً من البنية الداخلية، بل على العكس، فهو عضوي في جميع أجزائه. فالحب هو مبدأ حياته، بدءاً من الحب الزوجي والأبوي في الأسرة وصولاً إلى الوطنية التي تمنح الأمة شخصيتها ككل. وبين هذه المظاهر المحددة، تتشكل تجمعات وسيطة من كل نوع وشكل، سياسية وثقافية واقتصادية، تلبي احتياجات الأمة، أو احتياجات الأفراد في مختلف المجالات الاجتماعية دون الوطنية. قد يكون المرء في آن واحد زوجاً، وناخباً في السياسة الوطنية ودون الوطنية، وطبيباً، ومساهماً في عدة شركات، ولاعب غولف، وعالماً في الطبيعة، ومحباً للفن، وغير ذلك الكثير. وفي كل مجال من هذه المجالات، بعضها ذو أهمية وطنية وبعضها الآخر لا، يجد نفسه متحداً مع أفراد آخرين برباط الحب المشترك.

بعض المراكز الحيوية في الدولة ذات أهمية بالغة لدرجة أننا لا نستطيع إلا تشبيهها بالأعضاء الرئيسية في جسم الإنسان، بينما البعض الآخر ذو أهمية شكلية. فالحاكم هو رأس الدولة، والزراعة والصناعة هما يديها، والنقل هو دمها، والإعلام هو أذنها، والجيش هو جلدها الواقي، والشرطة هي خلاياها الضاربة، وهكذا. أما الأكاديمية الملكية، فهي أشبه بغمازة جميلة، مرغوبة وتؤدي دورًا في الصحة والسعادة، ولكنها أقل أهمية.

وبما أن هذه هي طبيعة حياة الكيان الوطني، فإن الحرية، بالنسبة لكل فرد، تكمن في إتاحة الفرصة له لتحقيق توازن متناغم بين جميع جوانب حياته التي تخصه بحكم طبيعته العامة والخاصة، سواء أكانت هذه الجوانب فردية أم اجتماعية، مهمة أم غير مهمة. بل إن الفرصة في هذا السياق يجب أن تُفهم بمعنى إيجابي، لأن الحب هو مبدأ الحياة الاجتماعية.

إن الفرصة ليست مجرد تساهل لإجراء تعديل قد يكون مستحيلاً عملياً، ولكن يجب على المجتمع أن يوفر كل التسهيلات والتشجيعات للرجل لتحقيق الانسجام بين جميع جوانب حياته، بحيث لا شيء سوى افتقاره للحب يمكن أن يمنعه من ذلك.

قد تُسمى الفرصة، بمعنى آخر هو مجرد غياب الوقاية الفعالة، حرية، لكنها أبعد ما تكون عن الحرية الحقيقية. فعلى سبيل المثال، توفر الأخلاق معايير متنوعة يمكننا من خلالها تقدير الأجر العادل للعامل في ظروف معينة، ولو بشكل تقريبي.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هذا الأجر أقل من الأجر الذي يكفي لإعالة الرجل وأسرته في عيشة كريمة، بل سيكون أكثر من ذلك إذا كانت الثروة المنتجة، جزئياً بفضل عمل الرجل، كافية لتغطية أجور جميع العاملين المشاركين في إنتاج هذه الثروة. لكن النظرية الليبرالية تتجاهل الأجر العادل الذي يفرضه مفهوم الأخلاق، وتعتبر العمل سلعة تُشترى بأرخص سعر ممكن في سوق العمل؛ إذ تفترض أن الأجر الطبيعي سينشأ من التفاعل الحر بين العرض والطلب على العمل.

وهذه هي نظرية الأجور التي تتجسد في مجمل النظام الليبرالي في إنجلترا اليوم، على الرغم من أن مبدأ عدم التدخل المطلق قد قُيّد إلى حد كبير بالتشريعات الاجتماعية. في هذه الظروف، قد لا يكون من قبيل العبث القول بأن للعامل حرية رفض أجر السوق والمطالبة بالأجر العادل، وأن لصاحب العمل حرية دفع الأجر العادل وتجاهل أجر السوق. يتحدث الاقتصاديون عن عقد الأجر باعتباره عقدًا حرًا، وقد يكون لهذا معنى، تمامًا كما أن لقول "أنا حر في الصعود إلى القمر" معنى. للعامل حرية قبول أجر غير عادل أو الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل؛ ففي بلدنا الحر، لا تُعد البطالة جريمة يُعاقب عليها القانون. وكذلك لصاحب العمل حرية دفع أجر غير عادل أو الخضوع للمنافسة الحرة من منافسيه والتوقف عن أداء وظيفته الاجتماعية كصاحب عمل. لكن لا يستطيع أي من العامل أو صاحب العمل المطالبة بالعدالة أو منحها والاستمرار في أداء وظيفته الاجتماعية لفترة طويلة. لذلك، لا يتمتع أي منهما بالحرية.

تتطلب الحرية، كحد أدنى، إمكانية إقامة العدل في أداء الوظائف الاجتماعية، فالعدل يسبق الحب. إذا كان الحب هو مبدأ الحياة في المجتمع، ولم يتجلى في العدل الاجتماعي فحسب، فمن الواضح أن المجتمع يعاني من خلل، وأن الحرية فيه منقوصة. الحرية هي الصحة الاجتماعية، بيئة اجتماعية تُمكّن الفرد من تحقيق التناغم بين جميع جوانب حياته، وتُشجعه على ذلك.

هذه هي النظرية الحقيقية للحرية، ولنقارنها بالنظرية الليبرالية الزائفة، التي لا تزال الحضارة الأنجلوسكسونية تحاول جاهدةً، في خضمّ احتضارها، أن تزدهر. في أفضل حالاتها، لا تُساوي النظرية الليبرالية بين الحرية ومبدأ عدم التدخل؛ فهذا الربط كان تطورًا طبيعيًا من نظرية كانت في الأصل أقل وضوحًا في زيفها. في أفضل حالاتها وأكثرها قبولاً، تنظر النظرية الليبرالية إلى الحرية على أنها توازن بين حرية التصرف الشخصية والالتزامات الناشئة عن عقد اجتماعي يُفترض أن المواطنين قد أبرموه فيما بينهم من أجل النظام العام، وتُحدد بنود هذا العقد بالرجوع إلى الرأي العام، لأن صوت الشعب هو صوت الله.

المصلحة الذاتية الفردية هي القوة الوحيدة المعترف بها، وهي المصلحة الذاتية العادية عند النظر في الحرية الشخصية، والمصلحة الذاتية المستنيرة عند النظر في القيود الضرورية على الحرية الشخصية. لا يدخل الحب في هذه الحالة إطلاقاً، لأن كل تضحية بالحرية الشخصية قد تكون ضرورية من أجل النظام تُعتبر مبررة تماماً بالمصلحة الذاتية المستنيرة.

قد تنجح هذه النظرية لو كان الرجال كاملين. ستكون نظرية مصطنعة وخاطئة في صياغتها، لكنني لا أرى سبباً يمنعها من أن تُفضي إلى النتائج نفسها التي تُفضي إليها النظرية الصحيحة؛ لأن المصلحة الذاتية، في كمالها، لها الغاية نفسها التي للحب، ألا وهي اختيار الخير الأسمى.

لكننا لسنا كاملين. نحن في جوهرنا طيبون ومحبون للحق، لكننا لسنا كاملين؛ فنحن نميل بلا شك إلى المصلحة الذاتية من نوع الأنانية، وهي نقيض الحب. هذا الميل لا يكفي لجعلنا غير طيبين وجميلين بطبيعتنا، ولكنه عيب واضح لا يمكن إنكاره. لا أحد ينكر وجوده، سواء كان يؤمن بالعقيدة المسيحية عن السقوط أو يعتبرنا نتطور من قرود إلى كائنات خارقة.

بناءً على ذلك، قد تتوقع أن تنحرف النظرية الليبرالية عن العمل الأمثل بقدر ما ينحرف البشر عن التنوير الأمثل في تقديرهم للمصلحة الذاتية، ولكن ليس أكثر من ذلك؛ وقد تتساءل: ما هي الفرضية الأفضل التي يمكننا توقعها أو التطلع إليها في عالم غير كامل؟ من الجميل الحديث عن الحب باعتباره مبدأ الحياة للمجتمع؛ ولكن بما أن تطبيق نظرية الحب سيتأثر بميلنا إلى الأنانية تمامًا كما تتأثر نظرية المصلحة الذاتية المستنيرة، فماذا أجني من استبدال إحدى النظريتين بالأخرى؟

قد يكون هذا الاستدلال مغلوطًا، ولكنه سيكون خاطئًا، لأن نظرية الحب صحيحة بينما ******علامات مائية تجريبية لمحول الكتب الإلكترونية*******

في نظرية المصلحة الذاتية المستنيرة، ما الذي أجنيه من كون النظرية الخاطئة تعمل بشكل أفضل مما ينبغي لنظرية خاطئة تمامًا، لمجرد وجود الحب الذي يدعمها؟ وأعترف بأن النظرية الصحيحة لن تعمل بالكفاءة المطلوبة، لأن الحب مشوب بالأنانية. ومع ذلك، يبقى صحيحًا أن النظرية الليبرالية نظرية خاطئة، والنظرية الخاطئة في الشؤون الإنسانية لا بد أن تؤدي، نظرًا لنقصنا، إلى الخراب على المدى البعيد. هذا أمر لا مفر منه، انطلاقًا من مبادئ مجردة.

لكنني لست بحاجة إلى الاعتماد على التفكير المجرد. لقد رافقتنا النظرية الليبرالية لفترة كافية تسمح لنا بملاحظة العملية المدمرة التي تجري على أرض الواقع. ربما لم يكن قصور تطبيقها عند صياغتها الأولى أكبر من قصور البشرية. في الحقيقة، لم يكن لها تأثير يُذكر؛ فقط عندما وجدت النظرية تعبيرًا لها في المذهب الاقتصادي، وفي العمل السياسي القائم عليه، نما تطبيقها ليصبح التنظيم الليبرالي للمجتمع الذي بات اليوم يسيطر علينا بشكل شبه كامل.

كان التعبير عن الفرضية النظرية البحتة لليبرالية في الاقتصاد، وفي السياسة القائمة عليه، مسألة منطق؛ وكان هذا المنطق بدايةً لعملية التدهور. فما دام القلب حراً في تجاوز النظرية الخاطئة، فلن تكون هناك نتائج أدنى من انحطاط البشرية؛ لكن التفكير بناءً على نظرية خاطئة قد يؤدي إلى انحطاط لا حدود له. في البداية، ربما، كان التوازن المفترض بين حرية التصرف الشخصية والتضحيات من أجل النظام منحرفاً قليلاً نحو جانب الحرية الشخصية؛ ولكن عندما اعتاد الناس على هذا التوازن الزائف وبدأوا بالتفكير في الأمر، وجدت نزعتهم الأنانية بسهولة أعذاراً لإمالة الكفة قليلاً لصالح الحرية الشخصية. وهكذا استمرت العملية حتى وصلنا إلى مبدأ عدم التدخل المطلق، الذي تم الإعلان عنه رسمياً باعتباره أسمى حكمة اقتصادية وسياسية.

في ذلك الوقت، كنا عبيداً لنظرية زائفة، على الأقل بصفتنا أفراداً. لم يكن لطيبة القلب أي جدوى؛ فالمنافسة غير المقيدة كانت هي السائدة، محمية بقوانين البلاد ونظام المجتمع برمته؛ ولم يكن أمام الرجل طيب القلب إلا أن يتنهد ويقول لنفسه إن التجارة تجارة، وأن قوانين الاقتصاد هي قوانين الغابة القاسية -إما أن تأكل أو تُؤكل.

لكن الطبيعة البشرية ظلت طيبة وجميلة، وكانت نتائج سياسة عدم التدخل صادمة بشكل واضح. لم يكن بمقدور الفرد تغييرها، لكن المجتمع ككل استطاع كبح جماح قانون الغاب؛ وهكذا لجأ الناس إلى العمل السياسي، بعد أن كانوا يطالبون سابقًا بترك الصناعة وشأنها، داعين إياها إلى التدخل بشكل متزايد من خلال التشريعات الاجتماعية.

توماس كارليل -الاشتراكي الوطني بقلم ويليام جويس

تي

يحتل توماس كارلايل المرتبة الأولى بين المفكرين البريطانيين الذين سبقوه، والذين أظهروا في كتاباتهم بعضًا من أبرز توجهات الفلسفة الفاشية، ومن بينهم ساهم شكسبير وجولدسميث بشكل كبير؛ ولكن في مجمل كتابات كارلايل، لا يوجد ما يمكن اعتباره إلا نتاجًا لعقل اشتراكي وطني. لقد كان كارلايل نفسه يحمل روح الاشتراكية الوطنية قبل وقت طويل من ظهور هذا المصطلح. كلماته دائمًا كلمات وطني. ربما لم يكن حبه الشديد للوطن، في عصره، كافيًا لاستيفاء معايير الوطنية، لأنه لم يكن يحب فكرة مجردة، بل كان يحب الشعب؛ وهنا تحديدًا يكمن الفرق الجوهري بين الوطنية القديمة والجديدة. تهتم الوطنية القديمة بالأفكار والمظاهر الخارجية، بينما تهتم الوطنية الجديدة بواقع الشعب نفسه، وهي وطنية لأنها اشتراكية بالمعنى الوحيد الشريف الذي يمكن أن يُطلق على هذا المصطلح.

ليس الهدف من هذه المقالة القصيرة الكتابة عن كارلايل، أو انتقاده، أو إضافة المزيد إلى الكم الهائل من التعميمات التي لا بدّ أن تُحاك حول أي كاتب عظيم. ولا نعتزم أيضاً مناقشة ما قد يصفه البعض بـ"سياسات كارلايل". فليُجرِ من يملكون متسعاً من الوقت أبحاثاً لإثبات أن هذا الكاتب العظيم كان من حزب الأحرار أو المحافظين. إثبات ذلك سيكون صعباً، بل إنه عديم الجدوى، لأن هذه المصطلحات القديمة لا تحمل أي دلالة على ما هو موجود في السياسة البريطانية اليوم. لذا، وبدلاً من محاولة إثبات فرضيتنا، سنُعرّف بتوماس كارلايل مرة أخرى.

إلى أولئك الذين ربما ابتعدوا عنه لفترة طويلة، دعوه يتحدث بنفسه، فكلماته ستكون مصدر إلهام وتأكيد لنظرية الفاشية لدى الاشتراكيين الوطنيين. كل مناصر للاشتراكية الوطنية الفاشية يدرك التهمة الموجهة باستمرار لحركته: التآمر لتدمير الحرية. ولعلها، في الواقع، أكثر التهم التي تُوجه إلى العقيدة الاشتراكية الوطنية.

وبالنظر إلى صفحات كتاب الماضي والحاضر، نقرأ ما يلي:

الحرية؟ الحرية الحقيقية للإنسان، كما تقول، تكمن في أن يكتشف، أو يُجبر على اكتشاف، الطريق الصحيح ويسلكه. أن يتعلم، أو يُعلّم، العمل الذي يُجيده، ثم، بإذنٍ أو إقناعٍ أو حتى إجبار، أن يُباشر القيام به. تلك هي السعادة الحقيقية، والشرف، والحرية، وأقصى درجات الرفاهية. إن لم تكن الحرية كذلك، فلا أُبالي بها.

ربما لم يكن هناك قط بيان أوضح من هذا، وهو أن الحرية مستحيلة بدون انضباط.

وبالمثل، نرى هنا مطلبًا واضحًا لحق التصرف. وكما يقول السير أوزوالد موزلي: "بداية الحرية هي نهاية الفوضى الاقتصادية. ولكن كيف يمكن التغلب على الفوضى الاقتصادية دون القدرة على التصرف؟ يجب الحفاظ على الحرية الدستورية، ولكن هذه الحرية تتجلى في قدرة الشعب على انتخاب البرلمان والحكومة، وبالتالي اختيار شكل القيادة الذي يرغب فيه. ولا يمكن تجاوز ذلك." أو كما جاء في البيان الرسمي لـ

الاتحاد البريطاني: الفاشية هي قيادة للأمة. إنها ليست دكتاتورية بالمعنى القديم للكلمة، الذي يعني الحكم ضد إرادة الشعب. بل هي دكتاتورية بالمعنى الحديث للكلمة، الذي يعني حكومة مسلحة من الشعب بسلطة كاملة للتغلب على المشاكل التي يجب حلها لكي تعيش الأمة.

لا تتضمن عقيدة كارلايل في القيادة والسلطة أيًا من المواقف التي تبنتها الأحزاب القديمة تجاه الطبقة. كما أنه ينفر من التكبر والصراع الطبقي على حد سواء. لا يمكن تبرير الاقتباسات المطولة إلا إذا كانت ذات قيمة استثنائية، ولكننا هنا نأخذ على عاتقنا اقتباس فقرة طويلة لأنها من أعظم ما كُتب في لغتنا.

> أُجلّ رجلين، ولا ثالث. أولهما، الحرفي المُنهك الذي يُخضع الأرض بأدواته المصنوعة من الطين، ويُهيئها للإنسان. أُجلّ اليد الخشنة، المعوجة، الخشنة، التي مع ذلك تكمن فيها فضيلة ماكرة، ملكية لا تُقهر، كصولجان هذا الكوكب. وأُجلّ أيضًا الوجه الخشن، المُسمّر بفعل عوامل الطقس، المُتسخ، بذكائه الفطري؛ لأنه وجه رجل يعيش حياةً إنسانية.
>
> آه، ولكنك أكثر وقارًا لفظاظتك، بل ولأننا نشفق عليك كما نحبك! يا أخي الذي عانينا! لقد انحنى ظهرك من أجلنا، وتشوّهت أطرافك وأصابعك من أجلنا: كنتَ مجندنا، الذي وقع عليه الاختيار، وتشوّهت معاركنا بسببك. ففيك أيضًا يكمن شكلٌ خلقه اللّٰه، ولكن لم يُكتب له أن يُكشف؛ بل يجب أن يبقى مغطىً بطبقات سميكة من الالتصاقات والتشويهات الناتجة عن العمل؛ وجسدك، مثل روحك، لم يعرف الحرية. ومع ذلك، استمر في العمل، استمر في العمل: أنت تؤدي واجبك، وإن كنت خارجه، فأنت تعمل من أجل ما لا غنى عنه، من أجل قوت يومك.
>
> رجلٌ ثانٍ أُجلّه، بل وأُجلّه أكثر: ذلك الذي يُرى وهو يكدح من أجل ما لا غنى عنه روحياً؛ ليس من أجل الخبز اليومي، بل من أجل خبز الحياة. أليس هو أيضاً في واجبه؛ يسعى جاهداً نحو الانسجام الداخلي؛ مُظهِراً ذلك، بفعله أو بقوله، من خلال جميع مساعيه الخارجية، سواء أكانت رفيعة أم دنيوية؟ أسمى ما يكون، عندما تتحد مساعيه الخارجية والداخلية: عندما نستطيع أن نُطلق عليه اسم الفنان؛ ليس مجرد حرفي أرضي، بل مفكر مُلهم، الذي يُهيمن على السماء بأدوات من صنع السماء! إذا كان الكفاح الفقير والمتواضع يُؤمّن لنا الطعام، ألا يجب أن يكون الكفاح العظيم والمجيد مُقابل ذلك، ليُؤمّن له النور، والهداية، والحرية، والخلود؟ هذان الرجلان، بكل درجاتهما، أُجلّهما: كل ما عدا ذلك ترابٌ وغبار، دع الريح تهب حيث تشاء.

لم يُعبِّر عن كرامة العمل بصدقٍ كما في هذه السطور، التي وحدها تُعلن كارلايل مفكرًا اشتراكيًا وطنيًا عظيمًا. كُتب الكثير عن الموضوع نفسه على يد عدد لا يُحصى من الكُتاب الاشتراكيين، لكن لم يتناوله أحدٌ منهم بهذه الطريقة. في أحسن الأحوال، يُصوَّر العمل على أنه مشقة، وفي أسوأ الأحوال على أنه لعنة، إذ ينطلق موقفهم العام من أن العمل ظلمٌ مُبرَّرٌ وحتميٌّ يُفرض على الإنسان الذي يجب أن يُخلِّص نفسه من العار بالمطالبة بأعلى أجرٍ مقابل خدماته. ولكن مهما بلغ الأجر الذي يحصل عليه، فإنه سيظل، في الفلسفة الاشتراكية، مجرد "عبدٍ للأجر". لذلك، من المثير للاهتمام قراءة ما يقوله كارلايل بشأن دوافع البطولة والإنجاز. يكتب: "من الظلم أن يُقال إن الراحة، أو أمل المتعة، أو المكافأة -أي شيء من هذا القبيل في الدنيا أو الآخرة - هي ما يحفز الرجال على العمل البطولي. ففي أحقر البشر ما هو أنبل من ذلك. فالجندي المسكين الذي يُستأجر ليُقتل، له شرف الجندية الذي يختلف عن لوائح التدريب وراتبه اليومي الزهيد. ليس تذوق الأشياء الحلوة، بل فعل الأشياء النبيلة والحقّة، وإثبات نفسه أمام اللّٰه كإنسان خلقه اللّٰه، هو ما يتوق إليه أفقر أبناء آدم."

لو أرشدته إلى هذه الطريقة، لأصبح أكثر الناس مللاً بطلاً. إن من يظن أنه سيُغرى بالراحة يظلم الإنسان ظلماً عظيماً. فالمشقة، والتضحية، والاستشهاد، والموت، هي المغريات التي تؤثر في قلب الإنسان. أشعل فيه الحياة الروحية الكامنة، وستحصل على شعلة تحرق كل الاعتبارات الدنيئة.

لا يمكن لمثل هذه المشاعر أن تنشأ من الديمقراطية المالية أو مؤيديها. تجدر الإشارة إلى أن كارلايل يناقش هنا دوافع البطولة، لا مجرد العمل. إنه يضرب في صميم العقيدة الماركسية القديمة المعروفة بنظرية قيمة العمل، ويفندها. ويُظهر فهمًا واضحًا لما لم يفهمه ماركس أبدًا: أن الفكر المبدع والعمل البطولي لا يُقارنان بعمليات العمل العادية؛ وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال وضع أنبل إنجازات الإنسان، وبالتالي أهمها، ضمن فئة الجهد الميكانيكي المحض.

قد يُعترض بأن كارلايل يصوّر الإنسان ببساطة على أنه كائن غير عاقل أو غير منطقي. إذا كان الأمر كذلك، فإن كارلايل محق.

في بعض المجتمعات، يتضاءل مفهوم البطولة إلى أدنى مستوياته. حتى في الدول ذات الأنظمة المالية الديمقراطية اليوم، يُستهان به ويُكره من قِبل الممولين اليهود لأنه من شأنه أن يُرسخ في الشخصية الوطنية الفخر الذي يُطالب بالاستقلال الوطني؛ ولكن في ألمانيا وإيطاليا، قد يكون الدافع البطولي هو القاعدة لا الاستثناء، حيث أنه على الرغم من أن الهدف الأساسي للنظام الفاشي هو تحسين أوضاع الشعب إلى حدٍّ لا يُمكن التعرف عليه، فإن الغالبية العظمى من الناس مستعدون للتضحية بكل شيء، ليس من أجل مكاسب مادية، بل من أجل المبادئ التي يعتبرونها مقدسة.

يُظهر مؤلفنا في مقطعٍ بالغ الأهمية العلاقة الحقيقية بين العمل والإمبراطورية. فعندما يُزعم أن توماس كارلايل كان مجرد اشتراكي، علينا أن نتذكر الدعاية التي شنتها الاشتراكية الأممية لسنوات طويلة ضد الإمبريالية، وأن نستشهد بأحد أبرز المقاطع في كتاب "سارتور ريسارتوس":

"صحيح يا غولد-هوفراث،" يصيح الأستاذ في مكان آخر: "مزدحم للغاية بالفعل." في هذه الأثناء، ما هو الجزء من هذا الكوكب الأرضي الضئيل الذي زرعتموه وحفرتموه حتى لم يعد ينمو؟ ما هو حجم سكانكم في سهول وسافانا أمريكا؛ حول قرطاج القديمة، وفي قلب أفريقيا؛ على سفوح جبال ألتاي، وفي الهضبة الوسطى لآسيا؛ في إسبانيا، واليونان، وتركيا، وتتاريا، وكوراغ كيلدير؟ رجل واحد، في عام واحد، كما فهمت، إذا منحتموه الأرض، سيطعم نفسه وتسعة آخرين. يا للأسف، أين هم الآن الهينجيون والألاريكيون من أوروبا التي لا تزال متوهجة، والتي لا تزال تتوسع؛ الذين، عندما يضيق عليهم موطنهم، سينضمون، ومثل أعمدة النار، يقودون تلك الكتل الزائدة من الشجاعة الحية التي لا تقهر؛ المجهزة الآن ليس بفأس المعركة وعربة الحرب، ولكن بمحرك البخار ومحراث؟ أين هم؟ - هل يحافظون على صيدهم؟

من المثير للاهتمام ملاحظة مثال هنا على الموقف من الطبقة الأرستقراطية الذي يكرره كارلايل في كل مناسبة تقريبًا. لقد كان مفكرًا عميقًا وصادقًا إلى أقصى حد، فلم يتظاهر بأن الطبقة الأرستقراطية غير ضرورية. يتضح مرارًا وتكرارًا في كتاباته أنه لا يتصور شعبًا يتصرف كمجتمع إلا تحت قيادة طبقة من القادة. لكن ما يتوقعه من هذه الطبقة واضح تمامًا، ويتناقض بشدة مع ما حصل عليه الناس في عصره، وما زال الناس في عصرنا الحالي، لفترة وجيزة جدًا، مُلزمين بالحصول عليه. لقد أراد بناء إمبراطورية بريطانية حقيقية، وهذه الرغبة مكتوبة بوضوح في كلماته.

"إنجلترا، قريباً، لن تضم هذه الجزيرة التي نملكها سوى جزء صغير من الإنجليز."

في أمريكا، وفي هولندا الجديدة، شرقًا وغربًا حتى أقصى بقاع الأرض، ستنتشر مملكة ساكسونية تغطي مساحات شاسعة من العالم. والآن، ما الذي سيجمع كل هذه الكيانات في أمة واحدة، بحيث لا تتقاتل وتتخاصم، بل تعيش في سلام وعلاقات أخوية؟ يُعتبر هذا بحق أعظم معضلة عملية، وهو ما تسعى إليه جميع أنواع السيادات والحكومات.

ما الذي سيحقق هذا؟ لا تستطيع قوانين البرلمان ولا رؤساء الوزراء الإداريون فعل ذلك. لقد انفصلت أمريكا عنا بقدر ما يستطيع البرلمان فصلها. لا تسمِّ هذا ضربًا من الخيال، ففيه الكثير من الواقع. ها هو ذا ملك إنجليزي، لا يستطيع أي برلمان أو تحالف برلمانات أن يعزله عن عرشه، مهما طال الزمن أو حالت الظروف. ألا يتألق هذا الملك، يا شكسبير، بسيادته المتوجة علينا جميعًا، كأنبل وألطف وأقوى رمز للوحدة؛ رمز لا يُقهر؟

لا يعني هذا، بالطبع، أننا نريد شكسبير إمبراطورًا فاشيًا، بل يعني أن أقوى الروابط تستمد قوتها من الثقافة الروحية لشعوبنا أينما وُجدت في العالم؛ وفي نهاية المطاف، لا يعني هذا أكثر من أن سلوك الشعوب ومصيرها يتحددان بالفلسفات التي تتبناها. فالإلمام التام بأسمى الفلسفات يُفضي إلى أعمال نبيلة؛ أما الانحطاط بفساد هجين من الثقافات الزنجية والسامية فهو هلاك الرجل الأبيض.

أدرك كارلايل أن المعاهدات والمؤتمرات لا يمكنها تحقيق الوحدة العالمية التي كان يصبو إليها. فإما أن تتحقق هذه الوحدة بالوحدة الروحية، كما ذكرنا سابقًا: "حيث لا روح جماعية، لا أمن جماعي". لكن هذا المصدر للقوة الروحية، وهذه الثقافة والفلسفة، لا يمكن أن ينبع إلا من طبقة أرستقراطية حقيقية لا تقوم على أعراف طبقية كتلك السائدة في الديمقراطية المالية. ومن جهة أخرى، أكد كارلايل، بحق، على الصلة بين ملكية الأرض والقدرة على التأثير في ثقافة الأمة. في كتاب "الماضي والحاضر" ، يُقال بحق: "الأرض هي الأساس الصحيح للأرستقراطية؛ فمن يملكها، فهو بلا شك حاكم ونائب ملك الشعب عليها. وهي كذلك في أيامنا هذه، كما كانت في عهد هنري بلانتاجنت والراهب سامسون، وستبقى كذلك في كل الأيام. الأرض هي أمنا جميعًا؛ تغذينا، وتؤوينا، وتسعدنا، وتغنينا جميعًا بمحبة: فكم من الطرق، منذ استيقاظنا الأول وحتى نومنا الأخير على أحضانها المباركة، تُحيطنا جميعًا، كما لو كانت بذراعين أم حنونتين."

إلا أن كارلايل لم يتنبأ تماماً بآثار الثورة الصناعية. فقد كان من الصعب عليه أن يتصور اليوم الذي سينهار فيه كل شيء، ويصبح فيه المزارع والفلاح ومالك الأرض في حالة من العجز البائس، مثقلين بسلاسل الربا اليهودي.

لم يكن ليتصور أن مالك الأرض في هذه الحالة المزرية قادر على لعب دور الأرستقراطي المُحسن؛ فبالنسبة له، كانت الأرستقراطية هي السلطة، والسلطة تعني المسؤولية والخدمة. يكتب: "الطبقة العليا التي لا واجبات عليها كشجرة مغروسة على جرف، تتفتت الأرض من جذورها. الطبيعة لا تملك إنسانًا إلا شهيدًا. فأين النبل إن كان هذا هو النبل؟ يكمن النبل في التضحية ببسالة من أجل الآخرين، لا في الكسل والتسبب في معاناة الآخرين من أجلنا."

قد يقرأ المرء في كتابات كارلايل، ساعةً بساعة، مقاطع تتناول ظروف عصره، وهي ظروف تنطبق تمامًا على ظروفنا اليوم. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان قد طرأ أي تغيير على البرلمان خلال المئة عام الماضية عندما يقرأ:

سيضطر البرلمان، مهما بذل من جهد، إلى انتشال نفسه من براثن الروتين الممل، وأن يتعلم أن يقول، من جميع الأطراف، شيئًا أكثر فائدة من مبدأ عدم التدخل. إذا لم يستطع البرلمان تعلم ذلك، فماذا سيحل به؟ ملايين الكادحين في إنجلترا يتساءلون:

البرلمان الإنجليزي، قبل كل شيء، هل تستطيع أن تحكمنا أم لا؟ البرلمان بامتيازاته قوي، لكن الضرورة وقوانين الطبيعة أقوى منه. إذا عجز البرلمان عن فعل هذا الأمر، فإننا نتنبأ بأنه سيفعل شيئًا آخر، وأمورًا، بطريقة غريبة وغير موفقة، ستُسرّع من إنجازه -ولن يكون ذلك في مصلحة البرلمان على الأرجح! لا بد من إنجاز الأمر بطريقة أو بأخرى.

كما قال أدولف هتلر: "لا بد من إنجاز شيء ما". أو كما لاحظ أوزوالد موزلي: "إن نتيجة كلا النظامين اللذين يتبعهما الحزبان الرئيسيان في الدولة واحدة في النهاية، وهي الخلط بين الاستقرار والرجعية، ومقاومة التغيير، إلى جانب الخلط بين التقدم والنقاشات المعرقلة وعدم مسؤولية اللجان، تنتهي جميعها بالفوضى. كلاهما أداتان لمنع إنجاز الأمور، وأول متطلبات العصر الحديث هو إنجاز الأمور". يُظهر هذا المقطع من كتاب "بريطانيا العظمى" اتفاقًا مع كارلايل يتجاوز مجرد القناعة إلى أسلوب التعبير.

يمكن اختيار أي مقطع عشوائي من كتابات مؤلفنا لتوضيح كراهيته للأمور الدنيئة
المادية في مدرسة مانشستر:

يكتب قائلاً: "في هذه الأوقات العصيبة، حيث أصبح الدفع النقدي هو الرابط الوحيد بين الناس، تُعلن الطبقات الكادحة من البشر، بطريقتها المضطربة ولكن الأكثر تأكيداً، للطبقة غير الكادحة، أنها ستخضع للحكم؛ وأنه يجب عليها ذلك، تحت طائلة العقوبات من حركات احتجاجية، وبلطجة، وحرق جثث، وأمور أشد ظلمة من ذلك. الدفع النقدي هو الرابط الوحيد؛ وهناك أشياء كثيرة لا يمكن شراؤها بالمال! المال معجزة عظيمة، ومع ذلك ليس له كل القوة في السماء، ولا حتى على الأرض." ...

بالنظر إلى كل ما كتبه كارلايل، وكل ما كُتب عنه، سيكون من العبث والغرور في مقال قصير كهذا محاولة تحليل أعماله تحليلاً شاملاً. بل سيكون من التهور انتقاء مقاطع من كتاباته واعتبارها مجرد تعبيرات عن معتقدات سياسية. لهذا السبب، اعتمدنا الطريقة الأخرى والأكثر مباشرة، وهي اختيار مقاطع عشوائية من أعماله الغزيرة، مقاطع لا تقتصر على حدود المذهب السياسي فحسب، بل هي في جوهرها وعقلها تعبيرات عن الفكر الاشتراكي الوطني الذي قد يفخر به أي فاشي.

إذا قيل إن الاختيار قد شابه التحيز، فالجواب الوحيد هو أن أي شخص مسؤول لم يتهم كارلايل بالتناقض. فالفلسفة التي نجدها في صفحة، نجدها في أخرى، وهكذا حتى نهاية الكتاب. وبدلًا من افتراض أن فرضيتنا الأولية قد ثبتت بما يرضي القارئ، نفضل أن يبحث بنفسه عن الدليل في دراسة معمقة لتوماس كارلايل، الذي ينبغي أن تكون صلابة فكره ونقاؤه مثالًا يُحتذى به لمن يتمسكون بعقيدة العصر الحديدي، التي، على حد تعبير موسلي: "تخترق زيف الوهم لتصل إلى حقيقة جديدة".

ويليام موريس -الاشتراكي الوطني، بقلم آرثر ريد

تي لطالما أثار موقف الاشتراكيين الإنجليز من ويليام موريس استغرابًا وخيبة أمل لدى مُعجبيه. فقد كان رجلاً من أعظم رجال القرن التاسع عشر، أهمل في أوج عطائه العديد من اهتماماته السابقة، ليُكرّس نفسه للحركة الاشتراكية. لم يسبق لأي إنجليزي بمثل هذه الكفاءة أن انضم إلى صفوفها.

ومع ذلك، فقد ظل، بمعنى ما، غريباً في الحركة، ويشعر به رفاقه الاشتراكيون كذلك. وقد اعترفوا بعظمته أحياناً على مضض، وأبدوا إعجابهم بأعماله وإنجازاته، لكنهم لم يمنحوه قلوبهم قط، ولم يعتبروه واحداً منهم، ولا قائداً مُلهماً لهم. فقد حُفظ هذا المنصب لليهودي الألماني، كارل ماركس.

هذه حقيقة تُلقي ضوءًا كبيرًا على الحرج الذي سببه وجود موريس بين الاشتراكيين. لقد كان، في الواقع، متفقًا معهم في رغبتهم في القضاء على الفقر المدقع وما يرافقه من شرور، وفي إيمانه بأن الاشتراكية، بشكل أو بآخر، تُقدم المخرج. لكن نظرته إلى الحياة ورؤيته للاشتراكية اختلفتا في جوانب جوهرية عديدة عن نظرة "الرفاق"، وشعر في قرارة نفسه أن مجتمعًا يُرضيهم سيكون سجنًا له. ناضل بإخلاص مع ماركس وحاول بجد استيعاب أفكاره. حتى أنه كانت لديه لحظات من الحماس لكتاب "رأس المال". لكن في نهاية المطاف، ثار شيء ما بداخله، أقوى من مظهره الخارجي. لقد أراد ثورة -نعم، لكن هذا المجتمع الماركسي لم يكن نمط الحياة الذي يتوافق مع رؤيته. لقد كان آليًا للغاية بالنسبة له، مجردًا للغاية، حضريًا للغاية؛ عالميًا للغاية، بعيدًا عن روح الإنجليزية.

كان هناك، بلا شك، اختلافٌ شاسعٌ بين نظرة ماركس وموريس إلى الحياة. كان ماركس يهوديًا عالميًا، بينما كان موريس إنجليزيًا جنوبيًا. كان ماركس رجلًا مُولعًا بالدراسة، بينما كان موريس رجلًا مُولعًا بالهواء الطلق وورشة العمل. كان ماركس مُحبًا للمدينة، بينما كان موريس يحلم دائمًا بريفٍ مُطهرٍ من "ضجيج البخار ودويّ المكابس" وبلندن "صغيرة، بيضاء، ونظيفة". كان ماركس مُتحمسًا للآلات، بينما كان موريس يرغب في إحياء الحرفية الفردية التي جعلت إنجلترا جميلة. كان ماركس ماديًا، ولديه رؤى لتنظيم اجتماعي آلي، بينما كان موريس شاعرًا، وبالتالي، كان يميل إلى الفوضوية. بشر ماركس بكراهية الطبقات والحرب الأهلية. أما صرخة قلب موريس فكانت من أجل الزمالة. "الرفقة هي الجنة، وانعدام الرفقة هو الجحيم: الرفقة هي الحياة، وانعدام الرفقة هو الموت! والأعمال التي تعملونها على الأرض، إنما تعملونها من أجل الرفقة."

إذن، مهما حاول موريس، لم يكن ماركسيًا في جوهره. كانت النزعة الكونية، سواء الاشتراكية الدولية أو التمويل الدولي، مرفوضة لديه. لم يولد موريس قبل أوانه فحسب، بل كان اشتراكيًا أيضًا. كان، كاشتراكي، رائدًا لشيء ما زال في طور التكوين. كانت ميوله الروحية مع حركة لم تظهر وتترسخ إلا بعد وفاته. مكانه الحقيقي ليس بين الماركسيين، بل بين الاشتراكيين الوطنيين.

كان موريس رجلاً ذا عواطف جياشة، ولم تكن أيٌّ منها أقوى أو أدوم في حياته من شغفه بإنجلترا. كم كتب بحبٍّ وفهمٍ عن مظهرها الخارجي!

الأرض صغيرة، محصورة إلى حد كبير داخل البحار الضيقة، كما يبدو، بحيث لا يوجد متسع كبير للتوسع إلى حجم هائل؛ لا توجد مساحات شاسعة قاحلة تغمرك بكآبتها، ولا

عزلة عظيمة في الغابات، لا جدران جبلية رهيبة لم تطأها قدم: كل شيء مدروس، مختلط، متنوع، ينزلق بسهولة من شيء إلى آخر؛ أنهار صغيرة، سهول صغيرة تتضخم بسرعة، مرتفعات متغيرة، كلها محاطة بأشجار جميلة ومنظمة؛ تلال صغيرة، جبال صغيرة، مغطاة بجدران مراعي الأغنام: لا سجن ولا قصر، بل منزل لائق.

إن التقدير نفسه الذي يكنّه موريس للمناظر الطبيعية الإنجليزية يتجلى في الأوصاف الجميلة التي تُقدّم، شهرًا بعد شهر، لقصص "الفردوس الأرضي"، وهو مصاحبة دائمة لحلم إنجلترا المتجددة والمستيقظة، وهو موضوع قصة "أخبار من لا مكان"، ويضفي رونقًا وجمالًا على قصة "حلم جون بول". في الواقع، استُلهمت اشتراكية موريس إلى حد كبير من التوق إلى إنقاذ أو استعادة القيم الإنجليزية القديمة، وروعة هندستها المعمارية، وجمال مناظرها الطبيعية، والحرفية الفردية التي جعلت حتى أفقر قومها حرفيين، وشخصية شعبها "الريفية والضيقة الأفق، ولكنها جادة وصادقة وذات عادات بسيطة". في ركنٍ ناءٍ من أعالي نهر التايمز، قال ذات مرة لجمهور برمنغهام إنه رأى للتو ست كنائس قروية صغيرة، كل واحدة منها تحفة فنية رائعة. هذه أعمال سكان الريف البسطاء على ضفاف التايمز، كما تسموننا -لا شيء أعظم من ذلك. لو قام نفس هؤلاء الناس بتصميمها وبنائها الآن، لما استطاعوا صنع شيء أفضل من الكنائس الصغيرة العادية غير الرسمية التي نراها منتشرة في الأحياء الجديدة. هذا ما تُمثله... وكتب عن وستمنستر قائلاً: "لم يترك مؤلفو هذه الملحمة العظيمة أسماءً وراءهم. فهي في الحقيقة ليست من عمل رجل واحد، بل من عمل شعب جنوب شرق إنجلترا. لقد كانت ثمرة إرادة لا تنفصم لمجموعة من الرجال، عملوا كما عاشوا، لأنهم لم يكن بوسعهم فعل غير ذلك...". إن إيجاد ما يُعادل ذلك الإنجاز، وتلك الروح التي ميزت إنجلترا السابقة الأكثر سعادة، في سياق الحياة المعاصرة، كان هو الدافع وراء اشتراكية موريس.

إذن، يكمن مكانه الحقيقي في اشتراكية لم تعد عالمية بل أصبحت قومية. وبحكم تأثره بالعصور الوسطى، لكان قد أبدى اهتمامًا خاصًا بكل جوانب الاشتراكية القومية التي تُذكّر بنقابات الحرفيين في تلك الحقبة. وكان يرى أن قيام الدولة المؤسسية بتأسيس المواطنة لا على أساس جغرافي فحسب، بل على أساس العضوية الفعّالة في نقابة عمالية كبرى، هو عين المنطق السليم.

كان سيشعر بالأسف، بلا شك، لأن الحرفي الفردي في العصور الوسطى قد تم استبداله إلى حد كبير بالمهندس والفني. لكنه كان سيشعر بأن الدولة المؤسسية، باعترافها بأهمية العمال المنظمين، قد استلهمت الفكرة الصحيحة.

لقد انفصلت السياسة طويلاً عن احتياجات ورغبات عامة الناس، وتُركت في أيدي أولئك المحامين المتخصصين، الذين تم عرقلتهم بأساليب ملتوية، والذين يتوق الشعب الغاضب في قصة "حلم جون بول" إلى التخلص من احتكاراتهم. في قصة "أخبار من العدم"، لا يعد مبنى البرلمان سوى أثر تاريخي مثير للاهتمام. تُحكم إنجلترا من قبل الإنجليز ولأجلهم، ولم تعد أداة في يد المصالح المالية التي تُحرك اليوم سياساتها الحزبية في وستمنستر.

من السمات الأخرى للاشتراكية الوطنية التي كانت لتنال استحسان موريس الكامل، إصرارها على الأهمية الجوهرية للزراعة. فقد تصور موريس، شأنه شأن الاشتراكيين الوطنيين المعاصرين، مجتمعًا سعيدًا لا يقوم على المدن الكبرى، بل على مجتمع زراعي في جوهره. فالأرض بالنسبة له شغفٌ عظيم. "الأرض ونموها وحياتها! لو أستطيع فقط أن أعبر أو أُظهر مدى حبي لها!"

لكن ليس فقط كموضوع لكتابة القصائد، بل أيضاً كشيء يُنمّى ويُرعى من أجله جيل قوي. كان من أجمل المناظر في العالم بالنسبة لموريس "الأراضي الخضراء التي بدأت تزدهر"، وفي إحدى رسائله يتحدث عن شهر أغسطس وحصاده الذهبي.

تُعتبر الحقول أفضل شهور السنة لمشاهدة الريف الإنجليزي. يُقدّم كتاب "أخبار من لا مكان" وصفًا بديعًا لعمال حصاد التبن في وادي التايمز، وقد ارتدوا جميعًا ملابس زاهية الألوان، فبدت المروج وكأنها حقل زهور توليب عملاق. "كانت جميع الأيدي تعمل بجدٍّ وإتقان وثبات، رغم ضجيج أحاديثهم المرحة الذي يُشبه سربًا من طيور الزرزور الخريفية." لقد كفّت البلاد منذ زمن طويل عن أن تُحتقر أو تُهمل أو تُعتبر مملة. وفي موضع آخر، يكتب: "أريد أن تتشبّع المدينة بجمال الريف، وأن يتشبّع الريف بذكاء المدينة وحيويتها."

كان موريس، في الواقع، سيؤيد بحماس كامل المذهب الذي يُعرف باسم الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. لقد أدرك روعة التجارة وجدواها، وتخيل، أسفل جسر لندن القديم، الأمواج الخضراء وهي تتلاطم.

"بعض العوارض القليلة التي تحمل عصي شامية، منحوتة من خشب الطقسوس على التل المحترق، وجرار مدببة كدحت أيادي يونانية لملئها، وتوابل نادرة ثمينة من بحر بعيد، وقماش ذهبي من فلورنسا، ونسيج من إيبر، وقماش من بروج، وبراميل من غويين."

لا بد من الحصول على بعض الأشياء الجميلة والنادرة عن طريق التجارة. أما المذهب الاقتصادي الحديث القائم على الاعتماد على الصادرات، والتضحية بكل شيء من أجل "ميزان تجاري إيجابي"، فقد كان يكنّ له ازدراءً شديدًا. فأساس الحياة السعيدة وسرها يكمنان، في نظره، في إنتاج الأشياء من أرض المرء. ويتجلى هذا الشعور بوضوح في وصفه لحياة رجال بورغديل في روايته الرومانسية الرائعة "جذور الجبال". وفي رواية "أخبار من العدم"، نجد أن إنجلترا قد تحررت من تبعيتها للتجارة الخارجية الهائلة، ووجدت السعادة والوفرة من مواردها الذاتية.

ثمة رابط آخر بين الاشتراكية الوطنية وموريس يكمن في فلسفة الأولى القائمة على "القوة من خلال الفرح". ويتوافق هذا تمامًا مع تعاليم موريس حول متعة العمل. يركز جزء كبير من الدعاية الاشتراكية التقليدية على تصوير العمل كلعنة، وهو ما يتناقض تمامًا مع فكر موريس. يكتب موريس: "حاولتُ أن أتخيل ما سيحدث لي لو مُنعتُ من عملي اليومي المعتاد، وعلمتُ أنني سأموت يأسًا وإرهاقًا". لكنه كان يؤمن بأنه "لا عمل يستحق القيام به ما لم يُؤدَّ بمتعة"، وسعى جاهدًا من خلال اشتراكيته لضمان أن يكون جميع زملائه العمال قادرين على اختيار العمل الذي يُحبونه وأن يُحبوه كما أحبه هو. وعن سكان الريف البسطاء على ضفاف نهر التايمز الذين سبق ذكرهم، كتب: "كان هناك زمنٌ كان فيه كل من يصنع شيئًا ما يصنع عملًا فنيًا إلى جانب كونه سلعة نافعة، وكان صنعه يُشعره بالمتعة. مهما شككتُ في ذلك، فلا شك لديّ في هذا الأمر". وفي إشارة إلى يومنا هذا، يقول: "في مجتمع منظم تنظيماً سليماً، ينبغي ضمان ما يلي لكل إنسان راغب في العمل: أولاً، عمل شريف ومناسب؛ ثانياً، مسكن صحي وجميل؛ ثالثاً، وقت فراغ كامل لراحة العقل والجسد." ما أبعدنا عن ذلك اليوم! ينظر من نافذة في هامرسميث، فيسمع "الصراخ والعويل وكل الإذلال الذي أُلقي على لسان شكسبير وميلتون البليغ"، ويرى "الشخصيات والوجوه الوحشية المتهورة تمر". "أعرف من خلال مشاعري ورغباتي ما يريده هؤلاء الرجال، وما كان سينقذهم من هذا الحضيض من الوحشية: عمل يعزز احترامهم لذاتهم ويكسبهم ثناء وتعاطف أقرانهم، ومساكن يأتون إليها بسرور، وبيئة تريحهم وترتقي بهم؛ عمل معقول، وراحة معقولة." وهو لا يؤمن بالتخصص المفرط -ينبغي أن يكون الإنسان قادراً على إتقان العديد من الأشياء المختلفة. ويمكن الاستمتاع بالجهد والمشقة كما في العمل الأكثر دقة وإتقانًا. يحتوي ألبوم "أخبار من لا مكان" على حيوية

وصف لمجموعة من الرجال الذين يقومون بإصلاح الطرق بنشاط، ومتعتهم بذلك، وكلمة أسف لأن العمل الشاق أصبح نادرًا نوعًا ما في هذه الأوقات المثالية.

ثمة نقطة التقاء أخرى بين موريس والاشتراكية الوطنية، ألا وهي رغبته الشديدة في أن يعود الشعب إلى جذوره. لقد كان، منذ البداية وحتى النهاية، شمال أوروبيًا عظيمًا. ربما اختلف مع إصرار هتلر على العرق، معتبرًا إياه مبالغًا فيه، لكنه كره النزعة العالمية التي أنتجت ذلك الإصرار، وكان شماليًا في جوهره. مع أنه كان يحب جميع العناصر التي تُسهم في تكوين الشخصية والقصة الإنجليزية، إلا أنه كان يكنّ محبة خاصة لتلك العناصر الشمالية. وهكذا، فبينما أنصف، كروائي، الجذور الكلاسيكية والسلتية التي نستمد منها نحن أيضًا دمنا وقوتنا، مُعيدًا سرد ملاحمها بحماسٍ مُفعمٍ بالمودة، إلا أن أعظم حماساته تنبع من الملحمة الشمالية، ولا سيما تلك الملحمة الأيسلندية التي كتب عنها بوضوحٍ وبأسلوبٍ مؤثرٍ للغاية في "قصائد على الطريق". وجد كتّابها المجهولون "التعويذة التي أزالت ضباب الخوف"، وإليهم لجأ موريس في ضغوط حياته، وقال لاحقًا: "لقد ساعدتموني في وقت حاجتي". كان إخفاء هذه القصص عن الناس يُؤلمه بشدة، وفي إعادة سردها في كتابه "سيغورد الفولسونغ"، بذل قصارى جهده. زار أيسلندا مرتين، وأصبح يعتبرها أرضًا مقدسة لجنسنا البشري.

قد تتنفس إنجلترا الضعيفة اليوم بميزة ذلك الهواء المنعش والملهم.

حتى من هذه النظرة السريعة، يتضح جلياً أن ميول موريس نحو الاشتراكية الوطنية بارزة للغاية. ومن السهل تخيل انتقاداته المحتملة.

كان شاعرًا عظيمًا، وفي الشاعر دائمًا ما نجد شيئًا من روح الفوضوية. ولعلّ أكثر ما يزعجه في الاشتراكية الوطنية هو تركيزها المفرط على الدولة. ولعلّ الاشتراكيين الوطنيين محقّون في ذلك؛ فمن المؤكد على الأقل أنه خلال فترات الأزمات والانتقالات الكبرى، حين تُستحدث أشكال جديدة وتُجرّب، تُعدّ القيادة الموحدة القوية ضرورية للبقاء. لكن يبقى دائمًا خطر أن تستمرّ منظمة شديدة المركزية، لكونها وسيلة ضرورية للرفاهية الاجتماعية في أوقات الشدّة، وتتحوّل إلى غاية في حدّ ذاتها، في أيامٍ تشتدّ فيها الحاجة إلى مزيد من الحرية. تستطيع الاشتراكية الوطنية التصدّي لهذا الخطر متى ما ظهر. وفي الوقت نفسه، من المفيد أن يُذكّرنا رائدٌ قويٌّ كويليام موريس بأنه، في ظلّ الظروف المتساوية، ينبغي للاشتراكية الوطنية، بعد أن تُرسّخ الأشكال الجديدة التي ابتكرتها وتُعزّزها، أن تسعى إلى تقليل تدخّل الدولة لا زيادته.

الأسطورة اليهودية بقلم "سيبتيكوس"

أ

في الاجتماع السنوي للجمعية البريطانية في نوتنغهام في سبتمبر ،1936السيد.
لقد عبّر إتش جي ويلز عن الحقيقة التاريخية فيما يتعلق بدور اليهود في الفكر الديني، والذي زعم أنه قد تم تضخيمه بشكل كبير. عندما ألقى السيد ويلز خطابه، خرج يهود من جميع مناحي الحياة للرد عليه، ودفعوا العديد من الشخصيات العامة غير اليهودية إلى رفض آراء السيد ويلز. وكانت الحجة اليهودية الرئيسية في ردودهم -كما كانت منذ البداية -أن الأنبياء العبرانيين قد علّموا البشرية التوحيد.

تكمن المشكلة الكبرى فيما إذا كان من الممكن إثبات هذا الادعاء العبري في ضوء الوثائق المسمارية والمؤلفين الكلاسيكيين، وكلاهما يتزامن مع فترة الأصول العبرية والمملكة اليهودية في فلسطين.

من المثير للدهشة أن جميع المصادر المذكورة أعلاه تثبت عكس تلك الادعاءات تماماً.

تُظهر الوثائق المصرية من العصر الوسيط 1350-1750)قبل الميلاد) في عهد أمنحتب الثاني، بما لا يدع مجالاً للشك، أن أخناتون وحاشيته أحدثوا ثورة دينية حوالي عام 1400قبل الميلاد ، حيث أدخلوا التوحيد ديناً للدولة. وقد وُصفت هذه الحقائق بدقة في كتاب "تاريخ كامبريدج القديم".

تؤكد رسائل تل العمارنة، بما فيها الأدلة التي قدمها المؤرخ اللاتيني جوستينوس على أن أصل اليهود من دمشق، بشكل قاطع. وتُظهر هذه الرسائل أن كنعان كانت لقرون عديدة مجرد مقاطعة حدودية مصرية، تنازع عليها الحيثيون مرارًا وتكرارًا. وكانت لغة هذه الرسائل هي البابلية.

وقد تم إلقاء مزيد من الضوء على هذه الرسائل من تل العمارنة من خلال أرشيفات الحثيين في بوغاز كيوي.
يذكر النصان فئة من الناس تُدعى الحبيرو، وهي فئة من العبيد. وينفي علماء من أصول يهودية في جميع أنحاء العالم أي صلة بين الحبيرو والعبرانيين. وتتضمن رسائل تل العمارنة تفاصيل مثيرة للاهتمام. ست رسائل موجهة إلى فرعون مصر من شخص يُدعى عبدي هبة، حاكم أورشليم. أعتقد أن عبدي هبة هذا هو النطق المصري لاسم إبراهيم نفسه، وهو على أي حال من مواليد سوريا، بينما يذكر العهد القديم أن إبراهيم من أور الكلدانيين. وقد تعرض عبدي هبة لضغوط شديدة من الحبيرو (حوالي عام 1400قبل الميلاد). وفي رسائل متتالية، طلب المساعدة العسكرية من مصر. إلى الملك، يا سيدي، يا شمسي. عبدي هبة، عبدك، عند قدمي الملك، يا سيدي، أسجد سبع مرات. إنها افتراءات ما يزعمونه ضدي. ها أنا ذا، لست أميراً... ها أنا ذا، لم يُسكنني أبي ولا أمي في هذا المكان؛ بل إن ذراع الملك العظيم هي التي أدخلتني بيت أبي.

...

وفي رسالة أخرى يطلب فيها المساعدة، كتب إلى الفرعون: "إن الهابيرو يستولون على حصون الملك ... لقد هلكوا جميعاً. فليرسل الملك، يا سيدي، النجدة إلى بلاده".

لا يعرف العهد القديم أيًا من هذه الحقائق أو الحقائق اللاحقة، ولا شيء عن الحرب العالمية الكبرى التي دارت بين رمسيس الثاني 1292-1225)قبل الميلاد) والحيثيين في قادش، حيث انضمت جميع الدول المنظمة في ذلك الوقت إلى أحد الطرفين المتحاربين.

لا يوجد أي ذكر للملك داود أو سليمان في أي مصدر، باستثناء التقاليد الشفوية.

من العهد القديم الذي دُوِّن بعد قرون عديدة، على الأرجح خلال فترة السبي في بابل، أي بعد عام 585قبل الميلاد. إن عدم ورود ذكرهم في أي مصدر لا ينفي بالضرورة إمكانية وجودهم، ولا صحة القصة تقريبًا؛ لا سيما وأن الدولة الأكثر اهتمامًا بسوريا وفلسطين، آشور، كانت آنذاك في حالة خمول، أي حوالي عام 1000قبل الميلاد.

تُثير الأدلة المسمارية التالية تساؤلات حول أصول اسم ياهور-يهوه. فتقليد العهد القديم الذي يُشير إلى أصل يهودي للاسم معروف جيدًا. لكن النقوش الارامية التي عُثر عليها في زنجيرلي (وادي الفرات الأوسط) تُظهر بوضوح أنه في زمن غزو تغلط فلاسر الثالث 740)ق.م.) لأرض سامعال، كانت هناك مملكة صغيرة مستقلة تُدعى يديع، وهي بالفعل يودي. ويبدو أن سلالة يديع هذه قد تأسست في القرن الثامن قبل الميلاد على يد الملك ل، الذي خلفه بارا الأول، الذي ترك نقشًا لإلهه حداد. ولذلك، فإن الملك عزريان ملك يودي، الذي كان يُعتقد أنه عزريا ملك يهوذا (الملوك الثاني، 15حتى اكتشاف هذا النقش الارامي، تبين أنه ينتمي إلى سلالة من سلالة الفرات الأوسط. وقد أحدث هذا الكشف أيضًا اضطرابًا كبيرًا في رواية العهد القديم.

خلال فترة القوة العسكرية لاشور، من آشورناتسيربال الثاني 860-884)ق.م.) وحتى نهاية الإمبراطورية الاشورية 612)ق.م.)، ذكر الاشوريون ملكًا واحدًا للسامرة وآخر ليهوذا. ومن الغريب عدم ذكر إسرائيل وكنعان، مع أنهما كانتا إمارتين صغيرتين تابعتين لاشور، وكذلك لمملكة دمشق المجاورة. خلال فترة حكمه التي امتدت 35عامًا، غزا شبو أنصر الثالث 824-859)ق.م.) سوريا وفلسطين أربع عشرة مرة. وذكر خمس غزوات على الأقل قام خلالها بسرقة فلسطينيين إلى آشور. كما غزا كل من تغلط فلاسر الرابع 728-745)ق.م.)، وسرجون الثاني 705-722)ق.م.)، وسنهريب 682-705) ق.م.)، وأزهادون، وغيرهم، سوريا وفلسطين ونهبوها، كلٌّ منهم عدة مرات، وسرقوا سكانها إلى آشور وبابل. على غرار أمنحتب الرابع ملك مصر، كان زرادشت يُنشد ترانيم للشمس ولأهورامزدا، وهو أنقى أشكال التوحيد منذ بداية القرن الثامن قبل الميلاد.

بقي الإله الواحد أهورامزدا، مصدر الخير والنقاء، حتى بعد استشهاد زرادشت نفسه، وربما بفضله. والدليل على ذلك هو أن الأخمينيين (منذ عام 548قبل الميلاد) اتخذوا أهورامزدا إلهًا واحدًا لهم. والان، يمكن إثبات أن زرادشت عاش في النصف الأول من القرن الثامن قبل الميلاد. ولم يكن سكان سوريا وفلسطين، الذين تشتتوا في أرجاء الإمبراطورية الاشورية نتيجةً لعمليات الترحيل، جاهلين تمامًا بعقيدة زرادشت التوحيدية.

يذكر العهد القديم أن نابو كودور أوتسوري (نابوكيد نيزير المذكور في العهد القديم)، ملك بابل، قد سبى بني إسرائيل (حوالي 555قبل الميلاد). لا يوجد ذكرٌ لذلك في النصوص البابلية. ولكن بافتراض صحة هذا، وهو الأرجح، فإن الأسرى اليهود في بابل، ولا سيما بعد تدمير الهيكل في القدس، كانوا سيميلون بطبيعة الحال إلى التفكير مليًا. لا بد أن الديانة الزرادشتية كانت منتشرة على نطاق واسع هناك.

ثمة دليل على أن غرب آسيا قد تأثر بشدة بسقوط آشور المدوي 606-612)قبل الميلاد) وصعود الأعراق الارية، الذين كانوا جميعًا يعبدون زرادشت بدرجات متفاوتة. لا بد أن فكرة الإله الواحد قد تغلغلت حتى بين شعب محافظ كالبابليين. وقد حاول نابونيد 538-553)قبل الميلاد)، آخر ملوك بابل، إدراكًا منه لخطورة الوضع المتصاعد، استباق الخطر.

تحت ذرائع مختلفة، جمع في العاصمة جميع أصنام المدن البابلية المختلفة، وتماثيل الالهة المحلية. أثار هذا الفعل استياءً شديدًا بين الكهنة المحليين وأتباعهم الكثيرين. ولعل هذا أحد أسباب عدم مقاومة الجيش البابلي عندما دخل كورش المدينة بهدوء 538)ق.م.) وأنهى الإمبراطورية البابلية.

تقول تقاليد العهد القديم إن كورش أطلق سراح الأسرى اليهود. أعتقد أن الفارسي المتساهل لم يُعر اهتمامًا لأهل المدينة، طالما أنه يحصل على الجزية. أرى أن التوحيد اليهودي وصل إلى فلسطين على يد أسرى بابل. دراسة نقدية لسفر عزرا 1 وفصول أخرى من سفر أخبار الأيام تُرجّح هذا التفسير. نما وعيٌ عرقي بين اليهود -إن كان قد نما قبل التشتت الكبير عام 71 ميلاديًا- نتيجةً للأسر في بابل. أثبتت التجربة أن كثرة الآلهة لم تُنقذ البشرية، وأن عبادة إله واحد قدير هي الأرجح للخلاص.

أثار حيرة الباحثين أن اللغة اليونانية كانت لغة التواصل الشائعة بين اليهود طوال العصر الهلنستي. بالطبع، كان هناك السنهدرين والكهنة. ويبدو أن اللغة السائدة بين السكان الأصليين الساميين كانت لغة عامية من الآرامية. ولا يمكن الجزم ما إذا كان الكهنة اليهود يتحدثون العبرية فيما بينهم.

بلا شك، كان شيشرون أذكى وأعدل رجل دولة في الجمهورية الرومانية. في عالمٍ غارقٍ في الفساد والانحلال، كان هو وكاتو الوحيدين اللذين لم تُوجه إليهما أي تهمة رشوة أو سوء سلوك. تُثبت كتاباته سعة مداركه وقدرته على الاستدلال. من بين مئات القناصل والبريتورات، كان القنصل الوحيد الذي عاد من كيليكيا بسجلٍ مشرف. شيشرون مفكر سياسي رفيع، عادل ونزيه. كان موضوعيًا للغاية تجاه الأمم الأجنبية. كتب عن استخفاف اليونانيين، وعن خضوع الليديين، لكنه لم يصف أيًا منهم بأعداء بورن. اليهود وحدهم هم من وصفهم مرارًا وتكرارًا بـ"أعدائنا". .(ilia invidia Iudaici
(Sequitur auri

أما الأمر الثاني فهو الاتهام المتعلق بالذهب اليهودي... provinciis Hierosolymam Exportari Soleret. —
فيما يتعلق بالذهب الذي يصدره اليهود من إيطاليا ومن جميع مقاطعاتنا Cum aurum Iudaeorum nomine quotannis ex Italia et ex omnibus nostris
إلى القدس. . autem barbarae . .

الخرافات المقاومة الشديدة، Huic - .Iudaeorum flag-rantem not numquam in contionibus prae re publica contemnere contemnere gravitatis summae fuit
لكن مقاومة هذه الخرافة الهمجية كانت عملاً من أعمال الكرامة، وإدانة عدد كبير من اليهود عمل من أعظم الحكمة، عندما كانوا في كثير من الأحيان أكثر جامحة في التجمعات، التي multitudineum
عقدت دفاعًا عن المصالح. الجمهورية .

لم تكن العقيدة الدينية لليهود، أعدائنا، عقبة. . . إلخ، إلخ. Non enim credo Religionem et Iudaeorum et hostium impedimenta. - . .

لعلّ هذه الخطبة لشيشرون من أجمل وأكثر النصوص اللاتينية وطنيةً؛ إلا أنه لم تُنشر منها طبعة مدرسية للمدارس والجامعات العامة في هذا البلد طوال الخمسين عامًا الماضية، لأسبابٍ واضحة. وكذلك لم تُنشر أي طبعة من كتاب "التواريخ" لتاسيتوس، للسبب نفسه. يذكر تاسيتوس (حولياته، الفصل 85) أن مجلس الشيوخ في عهد الإمبراطور تيبيريوس أصدر مرسومًا يحظر العبادة المصرية واليهودية، ويطرد 4000 يهودي مُحرر من روما إلى سردينيا، ويُلزم الباقين بمغادرة روما فورًا.

يذكر تاسيتوس في أحد المقاطع أنه في أكثر فترات المملكة اليهودية ازدهاراً (القرن قبل الميلاد وحتى تدمير تيتوس للقدس عام 70 ميلادي) كان اليهود يعبدون رأس حمار في معبدهم. (تاسيتوس: التاريخ الخامس .(2-5

لهوراس وجوفينال آراء أخرى كثيرة حولهم. ارتكب قسطنطين، الملقب بالكبير، فظاعة السماح بتقنين العهد القديم في مجمع نيقية الكنسي الأول عام 325 ميلادي. ولجيل أو جيلين تقريبًا، حظي اليهود بشعبية واسعة في العالم المسيحي باعتبارهم أبناء أنبياء. ولكن ما كاد يمر قرن (أي منذ أوائل القرن الخامس) حتى صدرت أوامر لأعداد كبيرة منهم بمغادرة القسطنطينية والإسكندرية.

لا شك أن اليهود، بهدف الانتقام من "المسيحية"،

لعب اليهود دورًا كبيرًا في تنظيم حركة الإسلام. ومع ذلك، فمن الغريب أنه على الرغم من الخدمات التي قدمها اليهود، فقد مارس الخلفاء الراشدون الأوائل عليهم تعصبًا مرعبًا.

بصفتهم "أهل الكتاب"، لم يُجبر العرب المسيحيين على اعتناق الإسلام قط، إلا بدعوة رسمية. ولكن حتى عهد الخلفاء العباسيين 850)م)، لم يعترف الإسلام باليهود كديانة توحيدية.

أُجبرت مجتمعات يهودية بأكملها في مناطق بلاد الشام على اعتناق الإسلام، ودُفع الذكور إلى الصفوف الأمامية لجيوش الإسلام.

العالم الإسلامي وفلسطين بقلم أ. يوسف علي

P بعد الحرب، شكّلت السياسة البريطانية في فلسطين جرحًا غائرًا في العلاقات بين بريطانيا العظمى والعالم الإسلامي. كانت سوء الفهم الناجم عنها بالغًا في عشرينيات القرن الماضي، وفي ثلاثينياته، بلغ التوتر ذروته، حتى بات خطر الانفجار وشيكًا. وفي عام 1938، تدهور الوضع العالمي بسرعةٍ فائقة، بحيث لم يعد بالإمكان تجاهل فلسطين كعاملٍ حاسمٍ في تحقيق السلام العالمي. أدركت السلطات البريطانية، بشكلٍ مبهم، صعوبة الموقف، فأرسلت خلال عامين لجنتين لمساعدتها في حلّ المشكلة. لكن ما لم تُدركه هذه السلطات هو قوة المشاعر الإسلامية، والأسس الراسخة التي تقوم عليها هذه المشاعر.

ليس صحيحاً أن الدول العربية وحدها هي المهتمة بهذه القضية. ففي كل أسبوع، تنشر الصحف الهندية أخباراً عن اجتماعات تُعقد في مراكز مختلفة بالبلاد، تُعرب عن التعاطف مع العرب وتطالب بريطانيا بتغيير سياستها في فلسطين.

لا يقتصر الاهتمام بهذه القضية على المسلمين فحسب، بل يشمل الهندوس أيضاً. وقد أُقيمت أكثر من مناسبة لإحياء ذكرى يوم فلسطين، حيث أُلقيت خطابات قوية. واقتُرحت الهجرة (المنفى الاختياري) والعصيان المدني كوسيلة للضغط على السلطات. وأبدى مسلمو جاوة الخاضعون للسيادة الهولندية اهتماماً بالغاً مماثلاً، مما سبب حرجاً كبيراً لحكومتهم. وفي المستعمرات الإسلامية الفرنسية، يُضيف الشعور الفلسطيني بُعداً جوهرياً إلى المشكلات المعقدة التي تواجهها السياسة الاستعمارية الفرنسية. ومن الطبيعي أن يجد الشعور بالتعاطف مع إخوانهم العرب، والسخط على القمع والظلم الممارس في فلسطين، تعبيراً قوياً في الدول العربية نفسها.

أعرب الأمير سيف الإسلام، أمير اليمن، برفقة وفد التتويج عام ١٩٣٧، علنًا عن مشاعره العميقة ومشاعر شعبه خلال اجتماعات في لندن. وفي كلمة ألقاها في حفل استقبال حضره عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي، قال: "إن جميع مسلمي العالم يتعاطفون مع عرب فلسطين، ولن يهدأ لهم بال حتى تُحل القضية الفلسطينية دون المساس بالحقوق المدنية للعرب". ومنذ ذلك الحين، لم يلتزم اليمن الصمت، بل بذل جهودًا حثيثة لاقتراح حل.

كان العراق أكثر إصرارًا. فقد أدلى رئيس الوزراء العراقي الحالي بتصريحات وُصفت في بعض الأوساط بأنها "تجاوزات صارخة". وإن كانت كذلك، فقد كانت على الأقل نابعة من قلق حقيقي من أن لا ينخدع الرأي العام البريطاني بمزيد من الأخطاء في فلسطين. ويُعتقد أن زيارته الأخيرة (خريف عام ١٩٣٨) إلى لندن كانت تهدف أساسًا إلى تقديم حل معقول للقضية الفلسطينية، وجاءت استجابةً للمشاعر القوية تجاه هذه القضية بين أبناء شعبه في بغداد. أما شرق الأردن، بصفتها جارةً وجزءًا من نفس المنطقة الجغرافية من بعض النواحي، فهي بطبيعة الحال مهتمة اهتمامًا بالغًا. وقد التزم الملك عبد العزيز بن سعود، ملك المملكة العربية السعودية، الصمت الدبلوماسي حتى الآن، لكن رعاياه، الإخوان المتحمسين، ربما يكونون من بين أهم الجماعات العربية التي تراقب الأحداث في فلسطين باهتمام يتجاوز مجرد الاهتمام النظري.

تشهد سوريا ولادة حريتها الجديدة كدولة عربية ذات سيادة، ولا يوجد مكان تتجلى فيه القضية الفلسطينية العربية أكثر من دمشق. تاريخيًا وجغرافيًا، تُعد فلسطين جزءًا من سوريا، وتحظى الثورة الفلسطينية بأكبر قدر من التعاطف والدعم في الجمهورية السورية الوليدة. يُقيم مفتي القدس لاجئًا في إحدى الإمارات المكونة لسوريا، وقد كانت دمشق ولا تزال من أهم مراكز دعم القضية الفلسطينية العربية. عُقد أكثر من مؤتمر إسلامي دولي في البلدان (قرب دمشق). وكان آخرها في القاهرة في أكتوبر/تشرين الأول 1938، بحضور أعضاء مسلمين في المجالس التشريعية من مختلف البلدان. وتعهد المؤتمر بالدفاع عن فلسطين، وإقامة حكومة وطنية فيها، والتخلي عن فكرة الوطن القومي اليهودي غير العملية في فلسطين. كما عُقد اجتماع دولي للنساء الداعمات للقضية العربية في فلسطين في القاهرة برئاسة السيدة الشعراوي، مباشرةً بعد المؤتمر البرلماني. إن المصريين، شعباً وقادةً دينيين وبرلمانيين، يدعمون القضية بكل إخلاص. ومصر هي مركز الفكر في العالم العربي.

وهكذا، نجد صوت العالم الإسلامي شبه موحد في مقاومة الأطماع اليهودية في فلسطين. كما أن المسيحيين في الدول العربية متفقون تماماً مع إخوانهم المسلمين في هذه المسألة. ولا نبالغ إن قلنا إن الشرق الأدنى بأسره يشتعل غضباً إزاء هذه القضية، وأن العالم الإسلامي بأسره متعاطف ومتعاون.

تتزايد قوة هذه الدول وأهميتها تدريجيًا. وتطمح إلى تشكيل كتلة متماسكة، وقد تم التفاوض على عدد من المعاهدات لتحقيق هذا الهدف. وانضمت إيران وتركيا إلى بعض هذه المعاهدات. فهل من المجدي استعداء عناصر مهمة كهذه في سكان غرب آسيا وشمال أفريقيا من أجل تنفيذ وعد بلفور، الذي كان في حد ذاته متناقضًا مع الوعود التي قُطعت للعرب؟ بل إن تلبية المطالب اليهودية ستُعدّ انتهاكًا لجزء أساسي من وعد بلفور نفسه، إذ تضمنت رسالة السيد بلفور إلى اللورد روتشيلد، المنشورة في 2 نوفمبر 1917، الكلمات المائلة أدناه:

> "إننا ننظر بعين الرضا إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسنبذل قصارى جهدنا لتسهيل هذا الهدف، مع العلم بوضوح أنه لن يتم القيام بأي شيء من شأنه أن "يضر بالحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية الموجودة في فلسطين".

كان الإعلان غامضًا ومتناقضًا مع حسن نية بريطانيا تجاه العرب. وقد ثبت عدم جدواه عمليًا، وألحق ضررًا بالغًا بهيبة بريطانيا في العالم الإسلامي. وهو يُمثل جرحًا غائرًا في السياسة العالمية حاليًا، ومن المرجح أن يكون سببًا رئيسيًا للاضطرابات وعدم الاستقرار في المستقبل. يجد أعداء إنجلترا في ذلك أرضًا خصبة لدعايتهم، ولن يُفوّتوا فرصهم في أوقات الأزمات والخطر. لا شك أن الرأي العام الواعي والمُثقف سيرفض بشدة مثل هذه السياسة العبثية.

حتى الآن، اقتصرنا على دراسة مسائل السياسة. فلننظر في الأمر من منظور العدالة. فالقدس والأراضي المقدسة ليستا مقدستين لليهود فحسب، بل هما أشد قدسية للمسيحيين والمسلمين. فقد شهد هذا المكان الحدث المحوري في تأسيس المسيحية. وذُكر المسجد الأقصى صراحةً كمكان مقدس في القرآن الكريم (الآيات 1، 5، 7). ومنذ تدمير الهيكل على يد تيتوس عام 70 ميلادي، طُرد اليهود من البلاد لمدة 1868 عامًا. ومنذ السبي البابلي، أي منذ 2500 عام.

لم يمتلك اليهود أي سلطة عليا في البلاد. فعلى مدى ستة قرون تقريبًا (من زمن يشوع، 1254 قبل الميلاد، إلى استيلاء نبوخذنصر على القدس، 587 قبل الميلاد) حاولوا حكم مجتمع مختلط

كان عددهم كبيرًا، لكنهم كانوا منقسمين فيما بينهم. لم تدم قوتهم الحقيقية سوى جيلين تقريبًا، وهما: عهدا داود وسليمان (1055 إلى 977 قبل الميلاد). لم يشكلوا في أي وقت أغلبية في السكان، الذين كانوا يتألفون من الفلسطينيين (الذين سُميت فلسطين باسمهم) وقبائل عربية مختلفة، مثل الأدوميين والعمالقة والمؤابيين، وغيرهم. لم يكن وجود اليهود في الأرض إلا متقطعًا، وظلوا أقلية.

هل من العدل، في هذه الظروف، أن نتحدث عن فلسطين كأرض لليهود؟ من الأصح أن نعتبرها جزءاً من الجزيرة العربية، الجزيرة العربية المحاطة تقريباً بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي ووادي نهري دجلة والفرات.

اقتصاديًا، لا يمكن للجزيرة العربية، إن بلغت استقلالها يومًا، أن تعتمد إلا على امتداد سواحلها الخصبة المحيطة بصحاريها الرملية. قانونيًا، لا يجعل الانتداب البريطاني على فلسطين فلسطين أرضًا بريطانية، ولا يُخوّل بريطانيا التصرف بها كيفما تشاء. فهي وصية على "دولة مستقلة"، ووظيفتها "تقديم المشورة والمساعدة الإدارية"، لا منح جزء من أراضيها لأجانب، أو الاحتفاظ بها لنفسها. وينص ميثاق عصبة الأمم (المادة 22) فيما يتعلق بفلسطين وسوريا على ما يلي: "لقد بلغت بعض المجتمعات التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية مرحلة من التطور تسمح بالاعتراف بوجودها كدول مستقلة مؤقتًا، شريطة أن يقدم لها المنتدب المشورة والمساعدة الإدارية إلى حين قدرتها على الاعتماد على نفسها. ويجب أن تكون رغبات هذه المجتمعات اعتبارًا رئيسيًا في اختيار المنتدب".

إن الرغبة الإجماعية لأغلبية سكان فلسطين الأصليين، أي جميعهم تقريباً باستثناء العنصر الأجنبي الذي تم إدخاله مؤخراً، هي أن يتم إعلانهم دولة ذات سيادة مستقلة. لقد قدموا تضحيات جسيمة وأريقوا دمائهم بسخاء في سبيل تحقيق هذا الهدف. ولذلك، فإن المسار المشرف الوحيد المتبقي أمام بريطانيا هو:

التخلي عن التفويض؛

تسليم الإقليم للشعب كدولة ذات سيادة، بدستور من وضعه

الناس أنفسهم؛

منع أي هجرة يهودية مستقبلية؛

لعقد معاهدة مع الدولة الجديدة من أجل الحماية المعقولة للأقلية اليهودية التي تختار البقاء أعضاء مخلصين للدولة والامتثال لقوانينها، مع ضمانات للحكم الذاتي المحلي يتم الاتفاق عليها، على أساس مبدأ أن factum vale quod fieri non debuit؛

للسماح بحرية اختيار الانسحاب لأولئك الذين لا يرغبون في الانضمام إلى الدولة.

سيساهم التوصل إلى مثل هذا الترتيب في تحقيق السلام والتنمية في المستقبل، وسينصف العرب المضطهدين في نهاية المطاف. وسيكون هذا من بين آخر أعمال الظلم الصارخة التي ارتكبتها معاهدة فرساي والتي سيتم تداركها وفقًا لمبادئ الإنصاف، وحسن النية، والتنازل المعقول عن الحقائق الفعلية للوضع.

الفاشية والجدل بقلم أ. رافين طومسون

تي

يبدو أن التقدم المتواصل للفاشية في أوروبا يشير إلى وجود عملية تاريخية جديدة، لا يمكن إنكارها، ولكنها تمضي قدماً نحو نهايتها الحتمية.

الماركسيون، الذين ظنوا أنهم ورثوا من النبي كارل تفسيراً كاملاً للتقدم التاريخي، باتوا عاجزين تماماً عن تفسير هذه النكسة غير المتوقعة، التي ألحقت دماراً بخطتهم الاستراتيجية في اللحظة التي بدا فيها النصر في متناول البروليتاريا. من السهل وصف الفاشية بأنها "التعبير المنظم عن تصميم الرأسماليين على عدم التهاون في سبيل البقاء في السلطة"، كما فعل السيد جون ستراشي؛ لكن هذا لا يفسر الأسلوب المتعجرف الذي يتعامل به القادة الفاشيون مع كبار الرأسماليين، ولا إخضاعهم التام للحرية المالية لمصلحة الوطن.

دعونا نتفحص النظام الماركسي، "التفسير المادي للتاريخ"، لنرى أين أخطأ. بدايةً، علينا العودة إلى هيغل، فكما قال لينين: "لا يُفهم ماركس بدون هيغل". لم يكن هيغل ماديًا بالتأكيد؛ بل على العكس تمامًا، كان مثاليًا. فقد آمن بأن الكون كله روح، أو بتعبير أدق، كله "فكرة". لم يرق هذا لليهودي كارل ماركس؛ لكن في تفسيره للظواهر، ابتكر هيغل نظامًا يُسمى "الجدل"، والذي كان له جاذبية بالغة لعقل ماركس المُرهف.

كان مفهوم هيجل عن "الكون" جهدًا هائلاً للعقل البشري، وربما أعظم إنجاز فكري للبشرية. لقد رأى مشهدًا مهيبًا لـ"فكرة" شاملة منخرطة في عملية لا تنتهي من المعرفة الذاتية. في هذه العملية، كانت جميع الظواهر، بما في ذلك وجود البشرية نفسها، أجزاءً من "جدل" واسع ومعقد، أو نقاش، تتجادل فيه "الفكرة" مع نفسها سعيًا وراء الحقيقة المطلقة، أو بشكل أدق، "المعرفة الذاتية". لقد تصور هيجل هذه العملية على أنها افتراض متكرر لـ"أطروحة"، أو جانب من جوانب الحقيقة، تمامًا كما يفترض العالم نظرية لتفسير الحقائق الكيميائية أو الفيزيائية.

ثم بما أن هذه الأطروحة لم تكن في الواقع تشمل الحقيقة الكاملة، فإنها ستستدعي "أطروحة مضادة"، أو مفهومًا معاكسًا، والذي سينخرط بدوره في صراع "جدلي" مع الافتراض الناقص للأطروحة. تمامًا كما سيحشد معارضو نظرية علمية الحجج ضدها.

وفي نهاية المطاف، سينبثق من كل هذا الجدل "التوليف الذي يشمل الأطروحة ونقيضها، في سبيل فهم أعمق للحقيقة.
ولأن هذا التوليف سيُشكِّل أطروحة جديدة، وإن كانت لا تزال غير مكتملة، فإنه سيُثير مزيدًا من الجدل، وتوليفًا آخر، وهكذا دواليك، في سعي دؤوب نحو المعرفة المطلقة. وهنا يبرز التشابه مع تقدُّم البحث العلمي. ومن الطبيعي أن يُكنّ هيغل للإنسان، ولا سيما الدولة المنظمة والمتحضرة، أسمى درجات التقدير، باعتبارها الأداة الأكثر تقدمًا في بلوغ الكمال الجدلي للفكرة. وهذا هو أصل الرأي الخاطئ بأن هيغل كان يدعو إلى عبادة الدولة. في الواقع، كان هيغل مؤمنًا بوحدة الوجود؛ وربما كان أكثر الموحدين تشددًا على الإطلاق.

ماركس والجدل

لم يكن لدى ماركس سوى القليل من القدرة الفكرية التي يتمتع بها هيجل، الذي لم يتم تحديد نظامه إلا بأبسط صورة.

على عكس ما سبق، ركّز ماركس على العملية الجدلية كتفسير وتبرير للحرب الطبقية. وانطلاقًا من تقديره للإنسان والدولة المنظمة، كما فعل هيغل، اهتم ماركس بشكل خاص بتطور المجتمع في ظل العملية الجدلية. إذ رأى المجتمع أداةً للإنتاج، لا أداةً للمعرفة كما فعل هيغل، واعتبر "العمال" الفئة الوحيدة في المجتمع التي تستحق الاحترام، وأدان عدم كمال مجتمع يمنح السلطة والمكانة للمتطفلين وغير المنتجين.

يقوم التفسير المادي الماركسي للتاريخ على الصراع الجدلي بين طبقات المجتمع، بهدف الوصول إلى مجتمع مثالي لا طبقي، حيث يعمل الجميع، أي يشاركون جميعًا في عملية الإنتاج. ورغم أن هذا المخطط الماركسي لا يرقى إلى مستوى المفهوم العالمي السامي للفلسفة الهيغلية، إلا أنه يستحق تعاطف الواقعيين الذين يرفضون المثالية والمادية كفلسفتين كاملتين للوجود. قد لا نشارك الماركسية تحيزها لصالح المنتجين الماديين، وقد نُكنّ احترامًا كبيرًا للباحثين عن الحقيقة، سواء أكان ذلك من خلال الفن أو العلم أو الدين، لكننا نرفض هيمنة أي طبقة على المجتمع، لا سيما إذا لم تُسهم هذه الطبقة في معرفة الحقيقة أو إنتاج الثروة.

حضارة تتطور

مهما كانت نظرتنا إلى الحقيقة المطلقة للفلسفة الهيغلية، فلا يُمكن إنكار أن "الثالوث" الهيغلي، المكون من الأطروحة ونقيضها والتركيب، يُشكل إيقاعًا أساسيًا للوجود في الطبيعة والمجتمع على حد سواء. فمن اتحاد البروتون والإلكترون لتكوين الذرة، إلى اتحاد الرجل والمرأة لتكوين الأسرة، نجد القاعدة الثلاثية الأساسية نفسها. وفي المجتمع، يسري القانون نفسه في عملية ديناميكية مستمرة، والتي رأى ماركس، بلا شك مُصيبًا، أنها ستنتهي بمجتمع مثالي لا طبقي. فلنتتبع هذه العملية عبر تطور الحضارة الأوروبية.

تعود جذور أوروبا الحديثة البعيدة إلى تأثير جحافل البرابرة على الإمبراطورية الرومانية. فأي مثال أبلغ من هذا على العملية الجدلية؟ لقد واجهت أطروحة الحضارة الرومانية، المصطنعة والمادية والمنحطة، تحديًا من نقيضها، البربرية الجرمانية، الطبيعية والمثالية والقوية. وكانت النتيجة توليفة شبه مثالية، بعد صراع جدلي مرير من الغزو والاسترداد والاستعباد والتخريب، عندما نشأ النظام الإقطاعي على أنقاض روما، بقيادة زعماء بربريين، مع ذلك، ما زالوا يحملون الألقاب التقليدية لروما الإمبراطورية، مثل دوق وكونت وإمبراطور، وما إلى ذلك، يحكمون الأقنان، ولكنهم أُعفوا مؤخرًا من الخدمة في الفيلات الرومانية.

استند هذا النظام الإقطاعي بالكامل على القوة العسكرية للحماية بالسيف مقابل الخدمة العسكرية للسيد. وبطبيعة الحال، وفي سياق جدلي (تجاهله ماركس تمامًا)، أثارت القوة العسكرية نقيضها التام -القوة الروحية. وتحدّت قوة الكاهن سلطة البارون الإقطاعي، وشهد العصور الوسطى صراعًا محتدمًا بين الكنيسة والدولة، بلغ ذروته في التنافس بين البابا والإمبراطور الذي انتهى في كانوسا بانتصار البابوية، والتكامل المذهل بين القوة العسكرية والروحية في الحروب الصليبية.

إلا أن السيادة البابوية، التي تركزت في إيطاليا، أصبحت لا تُطاق بالنسبة للنبلاء في الأقاليم، الذين تمكنوا في نهاية المطاف من كسر شوكة روما في عصر الإصلاح وأسسوا دول أوروبا المستقلة، مما أدى إلى تفكك وحدة العالم المسيحي السابقة. ثم تلا ذلك اندماج آخر عندما توحد النبلاء ورجال الدين في خدمة الملكية المطلقة. ولا يهم كثيراً ما إذا كان

وقد تحقق ذلك من خلال الأساليب القاسية لهنري الثامن، أو براعة لويس الرابع عشر، الذي جعل من الكاردينال وزير الدولة الرئيسي له: في الدول البروتستانتية والكاثوليكية على حد سواء، أنهى توليف النظام الملكي الصراع الجدلي بين السلطة الزمنية والروحية.

لم تكن الملكية، مع ذلك، سوى غطاء وتبرير لامتيازات النسب ورجال الدين، ذلك الامتياز الأرستقراطي الذي وصفه كارل ماركس خطأً بـ"الإقطاعي". وها نحن الآن ندخل في تلك الحقبة التاريخية القصيرة التي تهم الماركسيين وحدهم، وهي الحقبة التي بدأت فيها الدوافع المادية تطغى على الدوافع المثالية، وبدأ الشعور بهيمنة الطبقات. لا شك أن عامة الشعب استاؤوا من ادعاءات الأرستقراطية وثاروا ضدها، وكانت الثورة الكبرى، والثورة الفرنسية، و"عام 1848 المجنون"، مجرد أحداث في صراع جدلي واسع النطاق انتهى بالإطاحة بالأرستقراطية. ومع ذلك، فإن منطق التوليف القاسي لم ينهِ سوى امتياز واحد ليبدأ آخر، أسوأ من ذي قبل. فقد حلّ البرجوازيون المتفاخرون بالمال محل الأرستقراطية الإقطاعية. وتلاشى امتياز النسب ليحل محله امتياز الثروة.

حلّت الطبقة الثرية محل الطبقة الأرستقراطية.

الرأسمالية

وهكذا ظهرت الرأسمالية، ونشأت معها جدلية جديدة للصراع الطبقي بين ملاك الأراضي المتميزين والطبقة العاملة المهمشة من العمال والفلاحين الذين يحملون رمزهم المتمثل في المطرقة والمنجل. وكما كان الحال مع مالك الأرض الإقطاعي، اعتمد الرأسمالي الصناعي على القوة المطلقة للحفاظ على موقعه، وكما كان الحال مع مالك الأرض الإقطاعي، واجه نداءً للحق من عماله، الذين عارضوا مقاومتهم السلبية لسلطته الإيجابية. وحّدت النقابات العمالية العمال وطورت حقهم في الإضراب والامتناع عن العمل كسلاح دفاعي قوي.

كان التنظيم جزءًا أساسيًا من هذه العملية، وتشكلت حركات نقابية واسعة النطاق في جميع دول العالم الغربي.

ردّ الرأسماليون الصناعيون ببناء تكتلاتهم واتحاداتهم الضخمة، التي سرعان ما امتدت إلى ما وراء الحدود الوطنية لتشمل اتحادات دولية تربطها علاقاتٌ وثيقةٌ بأسياد الرأسمالية المهيمنين على التمويل الدولي. في الوقت نفسه، كان العمال يُوسّعون نقاباتهم العمالية لتصبح منظماتٍ أكبر فأكبر، ساعين إلى انتماءاتهم الدولية، ومتطلعين في نهاية المطاف إلى موسكو وستالين لقيادة ثورةٍ عالمية. وهكذا نشأت المنظمات المتنافسة للتمويل الدولي والاشتراكية الدولية، التي استعدت لما كان الماركسيون يأملون أن يكون الصراع الأخير من أجل الألفية الاجتماعية. يا له من تشابهٍ غريبٍ، في الواقع، مع التنظيم الدولي لأوروبا الإقطاعية تحت حكم الإمبراطور والبابا، لما تخيله ملايينٌ في تلك الأيام أنه ألفيةٌ دينية.

لماذا تم حجب هذا الألفية بشكل لا يطاق؟ لقد توسعت قدرات الإنتاج بشكل هائل بفضل الاختراع العلمي والتقدم التقني في السنوات الأخيرة، ومع ذلك لا يزال مستوى معيشة جماهير الناس منخفضًا والظروف الاجتماعية مزرية.

في الوقت نفسه، لا تؤدي زيادة كفاءة الإنتاج إلا إلى خلق جيش ضخم من العاطلين عن العمل. كيف يُمكن تفسير ذلك؟ لماذا تتعثر الثورة الاجتماعية؟

امتياز السلطة

يكمن التفسير في أن التنظيم من أجل السلطة يجلب معه الفساد. فظهور منظمات نقابية عملاقة يمنح قادة هذه المنظمات سلطة هائلة.

ثم يترددون في المخاطرة بمنظماتهم في ذروة الحرب الطبقية لإنشاء دولة بلا طبقات، حيث ستفقد هذه المنظمات مبررها الرئيسي. التجارة

إن رؤساء النقابات الذين يقودون ملايين الرجال، تماماً كما هو الحال بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال الاحتكارية الذين يقودون ملايين الأموال، لديهم مصلحة راسخة في الحفاظ على نظام يمنحهم سلطة شخصية كبيرة.

وهكذا، لدينا توليفة جديدة فاسدة. يعقد الممولون ومسؤولو النقابات العمالية هدنة، بل ويتحالفون لاحقًا للدفاع عن النظام الذي يُفيد الطرفين. كانت الخيانة الأولى عندما التقى زعيم النقابات العمالية، بن تيرنر، بالممول اليهودي الدولي، ألفريد موند (الذي أصبح لاحقًا اللورد ميلشيت)، ووقع اتفاقية موند-تيرنر سيئة السمعة التي تنبذ استخدام الإضراب كسلاح. أما الخيانة الثانية، والأكثر خطورة، فقد جاءت مؤخرًا عندما تحالف قادة النقابات العمالية وممولو الرأسمالية العالمية "للدفاع عن الديمقراطية" و"الحفاظ على الحرية". أصبحت الأممية، التي سُعي إليها في البداية كوسيلة لتنظيم أوسع نطاقًا في حرب الطبقات، غاية في حد ذاتها، شيء يجب على العمال أن يكونوا مستعدين للتضحية بأجورهم وظروف عملهم وحتى بحياتهم من أجله. وهكذا تأتي المناشدات لأبيسينيا وتشيكوسلوفاكيا والصين وإسبانيا، بينما تتفاقم البطالة والبؤس في الداخل.

ما هذا كله إلا صراعٌ قديمٌ مألوفٌ للحفاظ على الامتيازات، وهذه المرة امتيازات السلطة. هذه هي النتيجة المُخزية للحرب الطبقية الماركسية في العالم الغربي. لقد حلّت امتيازات الثروة محلّ امتيازات المولد، وكلاهما يخضع الآن لامتيازات السلطة التي يمتلكها أصحاب النفوذ والمال.

الثورة بلا طبقات

لكن العملية الجدلية لا تنتهي عند هذا الحد. فليس بوسع المرء أن يصرخ "قف" للتاريخ كما لا يستطيع أن يصرخ "قف" للتيار. إن أطروحة امتياز الاحتكار تستدعي حتمًا نقيضها، وهذا النقيض هو الحركة الشعبية الجماهيرية لجميع الطبقات التي تعاني من الاستبداد المالي والنقابي. وأخيرًا، يلوح في الأفق أمل دولة "لا طبقية" حقيقية، لأن نقيض "حكم الرؤساء" هو الثورة "اللا طبقية". لقد تم تصفية جميع الامتيازات الطبقية الآن. قلة من الرجال فقط يمتلكون السلطة الممنوحة لهم من ملايين العمال أو ملايين الأسهم، ويمارسون اليوم تلك السلطة للحفاظ على النظام الذي يمنحهم إياها. في مواجهة هؤلاء الرجال، يرتفع تيار الثورة اللا طبقية.

ليس من المستغرب أن تتخذ هذه القوة الثورية الجديدة شكلاً وطنياً.
لطالما كانت الوطنية وحدها هي الشعور الذي وحّد جميع فئات المجتمع في العمل المشترك. لذا، إلى الوطنية تتجه جميع الفئات لتحرير نفسها من الاستبداد الذي يمارسه إما الأجانب أنفسهم (اليهود في الغالب) أو رجالٌ ارتبطوا بنظرةٍ دولية.

وهكذا، يلعب الفاشية دورها في التطور الجدلي للمجتمع. فالحركة الثورية في القرن العشرين جزء لا يتجزأ من العملية التاريخية، تمامًا كما كانت الحركة الديمقراطية في القرن الثامن عشر أو الحركة البروليتارية في القرن التاسع عشر. بل إن التوليفة التالية بدأت تظهر بالفعل. فقد أثار الاستخدام غير المسؤول للسلطة ثورة شعبية. وكان من المتوقع أن تتخذ هذه الثورة شكلًا فوضويًا في رفض ساخط للسلطة الشخصية. إلا أنه، استجابةً لقانون التوليف الحتمي، تتشبث الثورة الشعبية بالسلطة باعتبارها وسيلتها الوحيدة لهزيمة الطغيان. إن مبدأ الفاشية هو الاستخدام المسؤول للسلطة من قبل الزعيم الوطني الشعبي الذي يثق به الشعب ويمنحه سلطة التصرف باسمه. إن تحدي السلطة غير المسؤولة من خلال ثورة وطنية يخلق التوليفة الحقيقية للسلطة الوطنية المسؤولة عن استخدام سلطتها لصالح الأمة.

نهاية الكفاح؟

لم يتبقَّ سوى مناقشة ما إذا كانت الثورة الفاشية اللاطبقية تُنهي العملية الاجتماعية وتُرسّخ الدولة اللاطبقية. يبقى هذا الأمر في معظمه شأنًا مستقبليًا. يُؤمل أن يتجاوز الجدل الآن حدود الدولة ليصل إلى كمال النظام العالمي، أو أن يرتقي فوق المجال السياسي إلى المجال الثقافي. على أي حال، يبدو من المنطقي توقع أن تكون للثورة اللاطبقية فرصة أكبر بكثير في إنشاء دولة لا طبقية، مقارنةً بثورة طبقية مُتعمَّدة كالشيوعية، التي أنتجت دولة في روسيا السوفيتية لا تزال تُعاني بشدة من التنافس الطبقي، وتُرسّخ بسرعة استبدادها البيروقراطي على أقلية شيوعية مُطهَّرة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن كل دولة فاشية كانت مهتمة بشدة بإنشاء بنية عضوية للمجتمع، وإخضاع جميع الفروق الطبقية المصطنعة للخدمة الوطنية.

يبدو هذا وكأنه يشير بوضوح إلى أن الثورة اللاطبقية تؤدي إلى تأسيس الدولة اللاطبقية، وبالتالي إلى إنهاء الصراع على امتيازات الطبقات، الذي أدانه ماركس. وقد يكون من الممكن أن تحقق الثورة الوطنية ما فشلت الثورة الأممية الماركسية في تحقيقه.

على أي حال، لا يسعى أي فاشي إلى "ألفية" يهودية تتوقف فيها الصراعات ويحل محلها الركود. يكفينا أن نواجه شرور عصرنا، وأن نشارك في المسيرة التاريخية التي ستُعيد إحياء عصر غارق في المادية الدنيئة. الصراع الطبقي هو عرض من أعراض الأنانية المادية. عرفت أوروبا في العصور الوسطى أهدافًا أخرى ومُثلًا عليا. فلنضع حدًا للصراع الطبقي لكي يُوجّه الإنسان الغربي نظره إلى ما هو أنبل. نُحيّي تلك الصراعات المستقبلية، تلك الصراعات الكبرى التي لم تأتِ بعد.

المحرومون من الأرض بقلم فرانسيس مكفوي

تي ها نحن كثيرون ممن وُلدوا وترعرعوا في الريف، مثلكم يا فلاحي بريطانيا، وقبل أن يُجبرهم طغيان الرأسمالية الحديثة على البحث عن رزقهم في المدن القاحلة، عرفنا متعة الاستيقاظ كل صباح في هواء نقي على تغريد الطيور، أو حفيف الريح بين الأشجار، أو دفء الشمس، أو لسعة الصقيع، أو نقر المطر الخفيف على العشب. أحببنا الطبيعة في جميع تقلباتها وفصولها، لأننا كنا جزءًا منها. عشنا حياة في غاية البساطة، وبالتالي في غاية الرضا. كانت أفضل هبات الله للبشرية، الصحة الجيدة وراحة البال، من نصيبنا، لأننا لم نخالف أي قانون، بشريًا كان أم إلهيًا. لم نطلب من الحياة إلا القليل، فقط العمل مقابل عائد متواضع، لنكسب بذلك ما يكفينا للعيش على أرض آبائنا.

لكن الأيام الحالكة حلت بالأراضي الزراعية. لقد دمرنا النظام الذي يحشر البريطانيين في المكاتب والمصانع، ويترك الزراعة للأجانب. المنتجات البريطانية المصنعة مقابل المواد الغذائية المستوردة.

بغض النظر عن مدى الضرر الذي يلحقه هذا النظام بالناس، سواء كان ذلك جسديًا أو فكريًا أو أخلاقيًا أو إن تعريضهم لخطر المجاعة في زمن الحرب، يجعلها "عرضاً مربحاً" -بالنسبة للبعض.

وهكذا وصلنا إلى المدن الكبرى، إلى العبودية الاقتصادية. أصبحنا موظفين، وعمال مصانع، ومساعدين في متاجر السلاسل، وفقدنا سمرة وجوهنا، وعشنا حياةً قلقةً خاليةً من الروح كعبيد الأجر. قيل لنا أن نكون شاكرين، وأن نقاتل إن لزم الأمر، على النعم التي أنعمت بها علينا الديمقراطية. ديمقراطيةٌ تجسد الجشع والمادية والتفاهة والاستغلال التجاري لكل حاجةٍ وغريزةٍ إنسانية. خمولٌ للإنسانية لم يُعرف له مثيلٌ في التاريخ، خارج روسيا السوفيتية. عاش "الرجل الصغير"، المُنمَّط كسيارةٍ مُنتَجةٍ بكمياتٍ هائلة، سرب "بابيتس" من الشقق الخدمية والضواحي، الذين يُروَّج لهم ويُستَغَلّون ويُعاملون بوحشية، في "إنجلترا هذه"!

صحيح أن الجميع لم يغادروا الأرض بعد، ولكن إلى متى سيستمر هذا الفائض المنهك في النضال ضد نظام اقتصادي معادٍ في جوهره، يشن حربًا أهلية بين المصانع والمزارع؟ أيها الفلاحون، يا أهل إنجلترا، أرضنا أسيرة رأسمالية التصدير، التي تركز كل اهتمامها على المدن، والتصنيع، والتوسع الحضري.

ما الذي يمكن أن يقدمه لكم هذا سوى مسكنات مؤقتة لإسكات صرخات أعدادكم المتضائلة، وكسب ولاء أصواتكم المخدوعة؟ لقد قيل لكم إن شيئًا ما سيُفعل من أجلكم؛ وهو وعدٌ ربما لا قيمة له أكثر من شعار "منازل تليق بالأبطال" الذي لا يُذكر. عندما تثبتون عبثيته، فليكن هذا آخر ما يُقال باسم رجولتكم البريطانية وتقاليدكم. لدى الاتحاد البريطاني سياسة ستنقذكم وبريطانيا، وستُمكّن كل من يرغب في ذلك، وهم كثر، من العودة إلى أرض آبائهم. لا شك أنكم سمعتم وقرأتم الكثير مما يُسيء إلينا، ولكن ألم تفكروا يومًا أن هناك سببًا وراء ذلك؟ أننا قد نتحدى مصالح ليست مصالحكم، ولا مصالحنا، ولا مصالح عامة الشعب؟ هل تعتقدون أن كل هذه الحملة من التشهير نزيهة إلى هذا الحد؟ هل سيُملى عليكم بعد الآن ما يُعجبكم وما لا يُعجبكم، وهل ستُحصر آراؤكم السياسية، كيفما شئتم، في زيف "الجماعات القديمة"؟ احكموا على سياستنا بأنفسكم، وكيف تؤثر عليكم، دون أي تحريض خبيث من الصحافة الرخيصة. ******علامات مائية تجريبية لبرنامج تحويل الكتب الإلكترونية*******

ستجدون أننا قوميون متحمسون، نكرس أنفسنا بالكامل لرفاهية أرض بريطانيا. ستزدهر الصناعة أيضاً، لأنها ستُدعم بالأموال التي تمول الأجانب حالياً، ولكن ليس على حساب الزراعة. سيتحقق توازن عادل وصحي، بدلاً من الاقتصاد المختل غير الاجتماعي السائد اليوم.

نحن المنفيون من الريف نحب الأرض بقدر ما تحبونها أنتم. من الخطأ القول إننا لا نسعى إلى الاستبداد. لا يمكننا، حتى لو أردنا، أن نستبد بشعب بريطانيا.

إن موت الريف ينذر بموت الأمة، فمن الأرض تنبع كل حياة، مادية وروحية. أنتم الذين تدركون هذه الحقائق بالفطرة، لا بد أن تعلموا أننا لسنا مخطئين حين نرفعها على راياتنا.

الاقتصاد المؤسسي، بقلم أ. رافين طومسون

أ لقد خلق انهيار النظام الاقتصادي الحالي مشكلةً عظيمةً للعالم الحديث. لم يعد بإمكاننا التسامح مع نظامٍ يُدين معظمنا بالفقر وسط وفرةٍ لم يشهدها التاريخ البشري من قبل، نظامٍ يحرم ملايين البشر من حقهم في كسب عيشهم، ويُقربنا أكثر فأكثر من خطر الحرب في الصراع الدولي على أسواق العالم المتقلصة. ما سبب هذا الانهيار الشامل؟ أين أخطأنا؟

قبل أن نتمكن من فهم سبب المشكلة بشكل كامل، يجب أن ننظر في الطبيعة الثلاثية للمجتمع المنظم على النحو التالي: —

- حكومة مركزية مخولة بسلطة تخطيط وتوجيه الحياة الوطنية.
- عدد من الجماعات الاجتماعية ذات الأهداف والاهتمامات المختلفة.
- مجموعة كبيرة من الأفراد الموهوبين بقدرات المبادرة والريادة.

انصبّ اهتمام النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر بشكل شبه كامل على الجانب الثالث والأقل تنظيمًا في المجتمع، رافضةً أي تدخل من الدولة أو الجماعات في الشؤون الاقتصادية. في أوقات سابقة اتسمت بالندرة النسبية، ربما كان لهذا الرأي بعض التبرير، إذ كانت مبادرة الفرد وحرصه على العمل ذا أهمية بالغة في تنمية القدرات الإنتاجية الكامنة والنهوض بالاختراع التقني. من البديهي أن الفرد سيُنمّي قدراته على المبادرة والعمل على أكمل وجه إذا مُنح أكبر قدر ممكن من الحرية الاقتصادية، وهذا تحديدًا ما طالب به اقتصاديو مدرسة مانشستر عندما دعوا إلى مبدأ "عدم التدخل" والتجارة الحرة.

مهما كانت مزايا الحرية الاقتصادية في حل مشكلة الندرة، فقد أصبحت تشكل خطرًا حقيقيًا على الرفاه الاجتماعي في عصر الوفرة المتنامي. لا داعي لإدانة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بحد ذاتها، ولكن يجب أن ندرك أنه لا يمكن وجود "قوانين" اقتصادية مطلقة بمعزل عن التنظيم الاجتماعي. لا شك أن النظام الفردي كان ضروريًا للغاية في عصر الندرة، وعلينا أن نشكر مدرسة مانشستر على حلها لمشكلة الإنتاج، ولكن حان الوقت الآن لنظام اقتصادي جديد يتماشى مع متطلبات العصر الجديد. لقد قضت المبادرة الفردية، التي شجعتها حرية الاستغلال الكاملة، على الندرة، لكنها عاجزة تمامًا عن توزيع الوفرة التي خلقتها على الناس ككل. الإنتاج بطبيعته عملية فردية، أو جماعية في أحسن الأحوال؛ أما التوزيع، من ناحية أخرى، فيستند إلى احتياجات المجتمع ككل، ومن الواضح أنه لا يمكن أن ينجح دون قدر كبير من التخطيط الاجتماعي الواعي.

الاشتراكية والحرب الطبقية

بما أن النزعة الفردية قد تجاوزت الآن فترة جدواها وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على التقدم الاقتصادي، فقد حان الوقت لتحويل تركيز الاهتمام الاقتصادي إلى الجماعة الاجتماعية، إن لم يكن إلى الأمة ككل. وحتى الآن، فإن أولئك الذين هاجموا النظام الحالي بشدة، وتبنوا مصطلحات جماعية مثل "اشتراكي" أو "شيوعي"، لم يكونوا في الواقع...

متجاوزةً الاعتبارات الجماعية. فرغم ادعائهم الرنان بتأميم وسائل الإنتاج، فإن أساس جاذبية الاشتراكيين والشيوعين يكمن في المبالغة في التمايز الطبقي والإصرار على "الصراع الطبقي". من الواضح أن مثل هذه العقيدة الطبقية تنتمي إلى نطاق الجماعة الاجتماعية، ولا ترتقي إلى أي تقدير للمجتمع ككل ككيان حيوي متكامل. بل إن تركيز الاشتراكي على الأممية، وإنكاره للوطنية، يؤكد عجزه عن استيعاب كامل دلالات التنظيم الاجتماعي، الذي ينبغي أن يرتقي فوق الاعتبارات الطبقية إلى تحقيق الغاية الوطنية. ويبلغ التناقض ذروته عندما يدّعي النظام السوفيتي في روسيا أنه "ديكتاتورية البروليتاريا"، لأن هذا يعني ضمناً سيطرة دائمة وواعية لجماعة على الحياة الوطنية.

في الواقع، يصبح الصراع الطبقي ضربًا من العبث في عصر الوفرة، فما جدوى الصراع بين الطبقات حين يتوفر للجميع ما يكفيهم؟ إن الصراع الطبقي ليس إلا بقايا بشعة من عصر الندرة، لا تزال قائمة حتى يومنا هذا بسبب قصور نظامنا الاقتصادي الحالي. حل مشكلة التوزيع كفيل بإنهاء الصراع الطبقي. على أي حال، فإن تقسيم المجتمع إلى طبقات متناحرة هو في معظمه اختراع مصطنع لكارل ماركس، إذ بات التمييز بين الطبقات المالكة والمستغلة أكثر صعوبة مع ازدياد تعقيد الحياة المعاصرة.

لم يكن لدى كارل ماركس أي تصور عن شركات المساهمة الكبيرة التي تنشر الملكية على أعداد هائلة من الناس الذين يكسبون عيشهم عادة في الصناعة؛ كما أنه لم يتوقع الأعداد الكبيرة من المنظمين والمهندسين والخبراء والفنيين الذين سيتوسطون بين أصحاب العمل والعمال من خلال تطور الصناعة الحديثة.

حتى لو قبلنا بتقسيم المجتمع إلى أصحاب عمل وعمال، فلا يعني ذلك بالضرورة تعارض مصالحهم. صحيح أن كلاً من أصحاب العمل والعمال ينظرون إلى أنفسهم كجيشين متناحرين ذوي مصالح متضاربة، لكن هذا ينبع من عجزهم عن إدراك فوائد التنظيم الجماعي لكلا الطرفين. في حالة أي مشروع تجاري، من الواضح أن مصالح أصحاب العمل والعمال متعارضة، فإذا طالب العمال بأجور مرتفعة للغاية، فلن يتبقى لصاحب العمل أي ربح، بينما إذا تمكن من خفض الأجور، فسيحقق ربحًا أكبر. مع ذلك، لا يعني هذا أن بإمكان أصحاب العمل والعمال ككل تحقيق مكاسب لطبقتهم على حساب الأخرى. في الواقع، في عصر الوفرة، كما هو الحال الآن، تتضافر مصالح العمال وأصحاب العمل. من البديهي أن الصناعة الحديثة بحاجة إلى أسواق واسعة ومتنامية. وقد فشلت محاولات إيجاد هذه الأسواق في التجارة الدولية الوهمية فشلاً ذريعًا في السنوات الأخيرة، ما دفع الصناعيين إلى التوجه أكثر فأكثر نحو السوق المحلية.

من الواضح أن القوة الشرائية للسوق المحلية ستتحدد إلى حد كبير بمعدلات الأجور، ولذلك أصبح من مصلحة صاحب العمل أن يحصل العمال على أجور أعلى حتى يتمكنوا من شراء منتجات الصناعة الحديثة.

من المؤكد أن العمال الاشتراكيين لن يوسعوا نطاق إيمانهم بالصراع الطبقي إلى حد رفض الأجور الأعلى، لأن ذلك سيفيد أصحاب العمل!

المفهوم المؤسسي

نرى إذن أن النظام الاقتصادي الحالي قد فشل لأنه أولى اهتمامًا مفرطًا بمصالح الفرد، لكن المذهبين الاشتراكي والشيوعي لا يقلان خطأً لأنهما يُعليان شأن الجماعة الاجتماعية على حساب المجتمع ككل. أما الفاشية فتتجه إلى البديل الثالث، وتصر على معاملة المجتمع كدولة مؤسسية واحدة منظمة، تُسيطر عليها وتُخطط لها حكومة مركزية تتمتع بصلاحيات كافية.

السلطة على الأفراد والجماعات لحماية الرفاه العام للجميع، والنهوض بالهدف الوطني. هذا هو المفهوم المؤسسي للأمة ككيان ذي مرتبة أعلى، ولكنه في جوهره يشبه جسم الإنسان، حيث تخدم أعضاؤه ووظائفه غرضًا جماعيًا.

إنها الأساس الجوهري لتنظيم النظام الفاشي في إيطاليا الذي ينظم علاقات أصحاب العمل والعمال الإيطاليين على أسس المصالح المشتركة وفقًا لقواعد ميثاق العمل الشهير.

إن نظامًا كهذا، قائمًا على مفهوم جديد كليًا للغرض الاقتصادي، سيتطلب علمًا جديدًا للتكيف الاقتصادي مع الاحتياجات الاجتماعية. وأعتقد أن هذا العلم الاقتصادي الجديد سيُطوَّر في هذا البلد، الذي لطالما كان المركز التجاري للعالم. ومن العبث تجاهل حقيقة أن إيطاليا وألمانيا، أول دولتين تبنتا دستورًا سياسيًا فاشيًا، واجهتا صعوبة بالغة في تطوير الجانب الاقتصادي لنظامهما، على الرغم من استجابتهما بشكل أفضل بكثير من الدول الديمقراطية لضغوط الكساد العالمي. يجب أن نتذكر أنه على الرغم من أن الديمقراطية والمبادئ الليبرالية ظهرت أولًا في فرنسا والقارة الأوروبية، إلا أن بريطانيا هي التي طورت الآثار الاقتصادية لليبرالية على يد مدرسة مانشستر الفردية. وبما أن بريطانيا هي التي قدمت هذه النظرية الاقتصادية الخطيرة، التي كادت أن تكون كارثية، للعالم، فسيكون من واجبها تطبيق مبادئ الفاشية الجديدة على المجال الاقتصادي، وإنتاج البنية التجارية المستقبلية التي ستحل محل بقايا التجارة الحرة الليبرالية التي فقدت مصداقيتها.

المبادئ المؤسسية

ليس من شأن هذا النقاش أن يضع أسس هذا العلم، لكن بعض مبادئ اقتصاديات الشركات تتبادر إلى الذهن مباشرةً في مقابل النزعة الفردية السائدة. فبدلاً من "الإنسان الاقتصادي" الذي كان سعيه وراء مصالحه الشخصية أساسًا للمدرسة القديمة، سنشهد "المجتمع الاقتصادي" الذي سينخرط فيه الفرد في خدمة الوطن. وبدلاً من فئات الناس التي تتحد لحماية "مصالحها" المشتركة، سنشهد مجموعات مهنية تتحد في خدمة المجتمع ككل. وبدلاً من تنافس الأفراد على لقمة العيش، كلٌّ ضد الجميع، وليذهب المتخلف إلى الجحيم، سنشهد تعاون الأفراد لتحقيق منفعتهم المشتركة.

كيف يمكن تطبيق هذه المبادئ؟ أولاً وقبل كل شيء، بلا شك من خلال ممارسة السلطة. يجب إدخال الانضباط والرقابة في فوضى الشؤون الاقتصادية الحالية.

إنّ أهوال النظام الحالي، التي تُؤجّج نيران الصراع الطبقي، وتُعطي المُحرّض الاشتراكي ذريعةً لهجومه على "الرأسمالية"، تنبع في معظمها من الاستخدام المُفرط للسلطة الاقتصادية من قِبَل الفرد المُتنفذ الذي جمع ثروةً أو رأس مال كافيين للتأثير بشكلٍ ملحوظ على الشؤون التجارية، وبالتالي تعزيز مصالحه بطرقٍ غير مشروعة. في ظل الفاشية، لن يُسمح لأي فرد باستخدام ممتلكاته بهذا المعنى كوسيلةٍ لممارسة السلطة لمصلحته الشخصية. "السلطة" حكرٌ على الحكومة.

هنا نجد الردّ الكامل على الاشتراكي الذي يطالب بإلغاء رأس المال الخاص وتأميم وسائل الإنتاج. صحيح أن الرأسمالي الخاص قد أساء في الماضي استخدام سيطرته على رأس المال لخدمة مصالحه الشخصية، لكن هذا لا يبرر إلغاء الملكية الخاصة، بل يبرر ضبط استخدامها لمنع أي سلوك مناهض للمجتمع. والحقيقة أن الاشتراكي ليس إلا برجوازيًا ساخطًا يحسد الرأسمالي على ثروته وسلطته. وهو بذلك يقبل ضمنيًا بالمبدأ البرجوازي القائل بأن للمالك الحق في التصرف كما يشاء.

يُفضّل الرأسماليون مصالحهم الخاصة، ولذا لا يجدون بديلاً للاستغلال الرأسمالي سوى المصادرة الشاملة، التي تُطغى على الرأسمالي الصالح بالرأسمالي الفاسد. يُقرّ الفاشية بأن رأس المال والمال قد منحا أفرادًا سلطةً أساءوا استخدامها في الماضي، ويطالبون الناخبين بسلطةٍ ووسائلَ عملٍ كافيةٍ للتعامل مع أقوى المصالح المُتأصّلة في البلاد. وكما قال أوزوالد موزلي بوضوحٍ تام: "في ظل الرأسمالية، يستخدم رأس المال الأمة لتحقيق غاياته الخاصة؛ وفي ظل الفاشية، تستخدم الأمة رأس المال لتحقيق غاياتها الخاصة".

من الواضح أنه من غير العملي أن تحاول أي حكومة، مهما بلغت قوتها وكفاءتها، التخطيط التفصيلي للشؤون الاقتصادية للأمة بأسرها. فهذا من شأنه أن ينكر أي تنظيم جماعي، وهو جزء أساسي من كيان سياسي سليم، وسيؤدي إلى إدامة وتفاقم خطر البيروقراطية الحالي الذي يُسرّع من وتيرة تسييس البلاد. يتنافس الاشتراكيون والمحافظون على حد سواء في زيادة سلطة ونفوذ الحكومة المركزية، التي تتحول بسرعة إلى "الاستبداد الجديد" الذي تنبأ به رئيس القضاة هيوارت. في ظل الفاشية، سيتم تفويض جزء كبير من هذه السيطرة البيروقراطية مرة أخرى، وفقًا لخطوط تنظيم وظيفي جديدة، إلى الشركات التي تسيطر على الصناعات الرئيسية ومجموعات الصناعات في البلاد. ستحل شركات الزراعة والصيد والنقل والتعدين والطب محل الوزارات في الحكومة المركزية، وسيتألف طاقمها من رجال شقوا طريقهم في مجالات عملهم ومهنهم، وسيكونون أكثر كفاءة في إدارتها من أي مسؤول حكومي دائم. ستحل هذه المؤسسات الجديدة للحكم الذاتي الصناعي محل الحكم الذاتي المحلي الذي بات متقادماً بسرعة في ظل سرعة تطور الاتصالات الحديثة والتخطيط الأوسع للمرافق العامة. وبهذه الطريقة، سيتحول تنظيم المجموعات من الأساس الهيكلي الجامد للماضي إلى الأساس الوظيفي الأكثر مرونة للمستقبل.

سيُمنح للشركات صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها الداخلية المتعلقة بالصناعات التي تُشرف عليها، وسيُمثّل أصحاب العمل والعمال والمستهلكون في مجلس الشركة. وسيُمثّل أصحاب العمل من خلال اتحادهم، والعمال من خلال نقابتهم، بينما ستُعيّن الحكومة ممثلين عن المستهلكين لحماية مصالح الجمهور ومصالح الشركات الأخرى المهتمة بالمنتج. وسيكون على الشركة وضع معايير للأجور وشروط العمل في القطاع بين أصحاب العمل والعمال، وكذلك الأسعار وشروط المنافسة بين أصحاب العمل والمستهلكين. وستكون جميع الاتفاقيات المُبرمة مُلزمة قانونًا للقطاع بأكمله، وأي صاحب عمل أو عامل يُخالف ما يُعدّ بمثابة لائحة داخلية للشركة سيُعتبر مُرتكبًا لجريمة يُمكن مُقاضاته عليها. ومن المتوقع أن يُحافظ اتحاد أصحاب العمل والنقابة على الانضباط بين أعضائهما، الذين سيُمثّلون جميع العاملين في القطاع المعني. بوجود وسائل تحكيم كافية كهذه، سيُحظر الإضراب والإغلاق على حد سواء، ولكن يحق لأصحاب العمل والعمال والمستهلكين اللجوء إلى وزير الشركات، الذي يجتمع مع ممثلين عن جميع الشركات الصناعية، للحصول على قرار عادل يتماشى مع الممارسات الصناعية العامة والمصلحة الوطنية. وسيتضح أن هذا التفويض للسلطة والحكم الذاتي للشركات سيُخفف عن المجلس التشريعي المركزي عبء تشريعات تفصيلية كثيرة تُعيق عمل البرلمان حاليًا.

استخدام التنظيم المؤسسي

قد يبدو الاقتصاد الجديد حتى الآن مفهومًا جديدًا مثيرًا للاهتمام، لكن تطبيقه العملي مشكوك فيه. ******عرض توضيحي لمحول الكتب الإلكترونية*******

قيمةٌ تُعوّض عن تعقيدها الكبير. مع ذلك، لم يُصمّم هذا النظام كمجرّد تمرين فكري، بل يتمتّع بمزايا هائلة في مواطن ضعف النظام الحالي. على سبيل المثال، لنأخذ أسوأ مشكلة على الإطلاق، وهي الفقر وسط الوفرة، الناجم عمّا كان المحافظون يُسمّونه "الإفراط في الإنتاج"، والذي يُمكن وصفه بشكل أدقّ بأنه "نقص في الاستهلاك". من الواضح أن هذا الخلل في النظام الحالي لا يُمكن إصلاحه إلا بتحقيق مستوى معيشي أعلى بكثير، عندما يكون الناس قادرين على استهلاك الإنتاج الهائل للعلوم والتقنيات الحديثة. لسوء الحظ، يُؤدّي النظام الفردي إلى انخفاض القدرة الشرائية، سواءً في صورة أجور أو أرباح، خلال فترة الوفرة، بسبب المنافسة الشديدة لبيع السلع في سوق مُكتظّة أصلاً، ممّا يُجبر المُصنّعين على خفض الأسعار في محاولة شرسة للاستحواذ على السوق. في ظلّ الفاشية، ستُضبط الأسعار وشروط المنافسة، ولن يُسمح لأي مُصنّع باستغلال عمّاله بما يُخالف لوائح شركته من أجل التفوّق على منافسيه. لن يقتصر الأمر على كبح تراجع القدرة الشرائية بهذه الوسيلة فحسب، بل يمكن رفع مستوى الأجور بشكل دائم من خلال تضافر الجهود في جميع قطاعات الصناعة. من الواضح أن هذا الإجراء سليم تمامًا، وقد دعا إليه العديد من الشخصيات العامة في السنوات الأخيرة، لكن لسوء الحظ، لا يمكن تنفيذه في ظل النظام الفردي الحالي، لأنه لو تجرأ أي صاحب عمل على رفع أجور عماله باسم الانتعاش الوطني، لوجد سريعًا منافسين غير وطنيين سيخفضون أجورهم ويخرجونه من السوق. لا يمكن تطبيق مثل هذه السياسة بنجاح إلا في ظل انضباط وسيطرة النظام الفاشي المنظم.

وبنفس الوسائل يمكن أيضاً علاج آفة البطالة العظيمة، لأنه من الواضح أن هذا ناتج بشكل كامل عن انعدام التنظيم في اقتصادنا الوطني الحالي.

يجب أن يكون هناك في أي وقت من الأوقات في هذا البلد قدر معين من العمل، محسوبًا بساعات العمل، والذي يتطلب القيام به، وعدد معين من العمال الراغبين والمتشوقين للقيام بهذا العمل.

يمكن بالتأكيد توزيع العمل على إجمالي عدد العمال من خلال إعادة تنظيم ساعات العمل، كما هو الحال في إيطاليا حيث يجري تطبيق نظام العمل لأربعين ساعة أسبوعيًا. في الواقع، تفضل الحكومة الفاشية في هذا البلد البحث عن حل أكثر فائدة يتمثل في رفع مستوى معيشة الشعب بدلًا من تقليص ساعات العمل، ولكن على أي حال، تصبح مشكلة البطالة قابلة للحل بشكل كامل ودائم من خلال تنظيم دولة مؤسسية مخططة.

وظيفة التمويل

من أبرز عيوب النظام الحالي فشله في غرس شعور لدى مختلف المهن والوظائف في المجتمع بأهمية دورها في خدمة الصالح العام. وقد أدى ذلك إلى أسوأ النتائج في القطاع المالي، حيث استُغلت قوة المال استغلالاً فاضحاً من قِبل المصرفيين والممولين لمصالحهم الشخصية. ولا نبالغ إن قلنا إن هذا البلد، شأنه شأن العديد من البلدان الأخرى، يخضع لهيمنة دكتاتورية مالية، تهتم بالعوائد المربحة لسوق السندات الأجنبية أكثر من اهتمامها برفاهية الشعب البريطاني. وستكون المهمة الأولى والأكثر إلحاحاً للحكومة الفاشية هي تفكيك هذه الدكتاتورية الحالية للتمويل الدولي، واستبدالها بنظام استبدادي مُخوّل من الشعب لفرض غاية وظيفية واجتماعية حتى على أقوى المصالح في البلاد.

إن وظيفة النقود، التي غالباً ما تُنسى في الوقت الحاضر، هي تسهيل تبادل السلع والخدمات. إن حقيقة أننا نجد صعوبة بالغة في تبادل سلعنا

إن تراجع الخدمات اليوم دليل واضح على فشل القطاع المالي في أداء واجبه الأساسي تجاه المجتمع. فمهما بلغت براعة وابتكار فنيينا ومخترعينا، لا يمكن رفع مستوى معيشة الناس ما لم يتم تداول كميات كافية من العملة ووسائل التبادل الأخرى. وإلا، فإن النتيجة الوحيدة للاختراع وترشيد الصناعة ستكون طرد المزيد من العمال. ونحن نعاني حاليًا من تقييد شديد للسيولة النقدية، تمارسه البنوك في إطار سياستها الانكماشية. ويعود سبب هذه السياسة إلى أمرين: أولهما وجود نزعة محافظة متأصلة لا تزال متمسكة بمعيار الذهب للعملة باعتباره آخر بقايا عصر المقايضة.

ثانيًا، يدرك الممولون أن تقييد كمية السلعة التي يتاجرون بها يزيد من قيمتها ويزيد من قوتهم. لهذين السببين، لا تتناسب كمية النقود المتداولة، كما ينبغي، مع حجم الإنتاج المحتمل في البلاد، بل تقتصر على نسبة من مخزونات معدن ثمين معين، وهو الذهب، في خزائن البنك المركزي. من الواضح أن المخزونات المتاحة من هذا المعدن لا علاقة لها إطلاقًا بمشكلة التوزيع التي يجب على القطاع المالي حلها، وفي الواقع، فإن كمية الذهب في العالم بأسره غير كافية بشكل مثير للشفقة لتمويل القدرات الإنتاجية الهائلة للصناعة الحديثة. ومع ذلك، فبدلاً من توسيع نطاق العملة والائتمان لتلبية احتياجات التنمية الصناعية، يسعى أسيادنا الماليون إلى العودة إلى معيار الذهب من خلال تقييد الإنتاج بالحدود التي تفرضها مخزونات الذهب العالمية. لا شك أن الممولين الدوليين بهذه الوسائل يحافظون على سيطرتهم على الشؤون العالمية ويوسعونها، ولكن فقط على حساب إدانة الجزء الأكبر من العالم بالفقر وسط الوفرة.

ستُصرّ الحكومة الفاشية على عكس هذه الهيمنة غير الطبيعية للقطاع المالي على الصناعة. يجب توضيح أن وظيفة القطاع المالي هي خدمة الصناعة، وليس له أي دور في إدارة الصناعة التي اغتصبها. لا بد من وضع حدٍّ لتشجيع الإنتاج الأجنبي المنافس لإنتاجنا من خلال طرح الأسهم الأجنبية في مدينة لندن، كما يجب إجبار ممولينا ومصرفيينا على مواجهة مشكلة التوزيع التي أهملوها باستمرار في الماضي. لقد أشرنا سابقًا إلى أن مستقبل تجارتنا يكمن في إنعاش السوق المحلية، ويجب على القطاع المالي الآن أن يُوجّه اهتمامه إلى وسائل تحقيق هذا الإنعاش من خلال رفع القدرة الشرائية للشعب.

ينطوي هذا على قطيعة جذرية وثورية مع جميع التقاليد الراسخة في العمل المصرفي، إذ أن جوهر المشكلة يكمن في تمويل الاستهلاك. وقد اقتصرت عمليات المصرفيين حتى الآن على تمويل الإنتاج في المجال التجاري، لأن نظام الدفع بالتقسيط لا يُموّل الاستهلاك فعلياً، بل هو مجرد رهن للقوة الشرائية المستقبلية لتحقيق مبيعات فورية.

يجب علينا إيجاد طريقة لتمويل رفع مستوى الأجور والرواتب لإطلاق طاقات الإنتاج. في الوقت الراهن، وفي ظل نظام فردي يتسم بمنافسة شديدة، يُعدّ أي إجراء من هذا القبيل مستحيلاً، وأي صاحب عمل يلجأ إلى البنك ويطلب سحبًا على المكشوف لدفع أجور أعلى سيُعتبر مجنونًا بحق، لأنه لا يستطيع ضمان أن منافسيه سيفعلون الشيء نفسه أو لن يخفضوا أجورهم للاستحواذ على السوق منه. اللورد بيفربروك، الذي لطالما دعا إلى رفع معدلات الأجور، لم يتمكن قط من التغلب على هذه الصعوبة الجوهرية.

لكن اقتصاديات الشركات تقدم حلاً فورياً، وذلك تحديداً لغرض
تتمثل مهمة الشركات في التحكم في معدلات الأجور وظروف العمل وتنظيمها، حتى إذا كان الفاشيون
إذا تبنت الحكومة سياسة رفع الأجور، فلن يكون هناك مجال لتردد الشركات غير الوطنية أو التي يسيطر عليها أجانب في استغلال منافسيها؛ بل سيكون كل شيء

مُجبرين على الامتثال للمعايير نفسها. إذا ذهب صاحب العمل إلى مصرفه وطلب سحبًا على المكشوف لتنفيذ حصته من البرنامج، فلن يجد المصرفي صعوبة في تلبية طلبه، لأنه سيعلم أن زيادة القدرة الشرائية للمجتمع ككل ستؤدي إلى زيادة الطلبات وازدهار أكبر للشركة التي يتعامل معها. وبهذه الطريقة، سيرفع النظام الفاشي مستوى معيشة الشعب، ويضخ حجمًا أكبر من العملة والائتمان اللازمين لتمويل القدرة الإنتاجية المتزايدة للصناعة.

من الواضح أن سياسة التوسع النقدي هذه يجب أن تنطوي على قطيعة كاملة مع معيار الذهب، وقد يخشى النقاد الأكثر تحفظاً على استقرار العملة نتيجة لذلك.

لكن الفاشية تُشير إلى أن المال في حقيقته هو حقٌّ في السلع والخدمات، وأن أي شخص عاقل لا يذهب إلى البنك ويطلب سبائك ذهبية مقابل عملته الورقية، بل يكتفي تمامًا بما يستطيع استبداله بالسلع والخدمات التي يحتاجها. وبالطبع، تتوفر في البلاد حاليًا وفرة من السلع والخدمات، فالمستودعات مليئة بها، وأكثر من مليوني مواطن يقدمون خدماتهم دون مقابل. وطالما أننا لا نصدر عملات لا تغطيها السلع والخدمات المتوفرة، فلن يكون هناك خطر تضخم. لذا، ستعتمد الفاشية في عملتها على قاعدة واسعة تشمل جميع الموارد الإنتاجية للأمة، بدلًا من الاعتماد على أساس ضيق وغير مستقر يتمثل في الذهب في بنك إنجلترا.

الإمبراطورية الاستبدادية

إنّ النقد الوحيد الصحيح لسياسة تنظيم الصناعة من قِبل الشركات، والتي ترفع مستوى معيشة الشعب بأكمله، يكمن في الادعاء بأنّ هذا البلد يعتمد بشكل كبير على تجارته الخارجية، وبالتالي لا يستطيع توفير مستوى معيشة أعلى من منافسيه في أسواق العالم. لكنّ هذا الادعاء يُمكن دحضه بالرجوع إلى مثال هنري فورد، الذي أنتج أرخص سيارة في العالم مع دفعه أعلى الأجور. وقد مكّنه من ذلك السوق المحلي الضخم في أمريكا، الذي سمح له بتطبيق أساليب الإنتاج الضخم، والمنافسة بقوة في أسواق الدول ذات مستوى المعيشة المنخفض. في الواقع، نحن نخسر أسواقنا الخارجية، ليس لأنّ سلعنا أغلى من سلع منافسينا، بل لأنّ هذه الأسواق تُغلق أمامنا بسبب الحواجز الجمركية الباهظة، والتي تُعيق نمو الصناعات المحلية بسرعة. ومهما انخفضت أسعار سلعنا، لا يُمكننا أن نتوقع من الدول الأخرى تدمير صناعاتها وتسريح شعوبها من أجل شرائها. على أي حال، يمكن للشعوب الشرقية، مثل اليابانيين، أن تتفوق علينا بشكل كبير عندما تؤخذ مسألة معدلات الأجور في الاعتبار.

لا تُعدّ التجارة التصديرية ضروريةً بأي حالٍ من الأحوال لرفاهية أي بلد، إذ إنها تعني إرسال البضائع إلى الخارج ليستهلكها الأجانب، بدلاً من الاحتفاظ بها في الداخل لرفع مستوى معيشة السكان. وحدهم كبار رجال المال في مدينة لندن هم من يستفيدون على المدى البعيد من فائض الصادرات، لأنهم على أساس هذا الفائض يمولون القروض الخارجية الضخمة التي يحصلون منها على عمولات سخية. لا يُبرر التصدير إلا لتغطية تكاليف الواردات الأساسية، ويمكن تقليص واردات هذا البلد بشكل كبير باستبعاد جميع السلع المستوردة التي يمكننا إنتاجها محلياً. من المؤسف أن تُستورد كميات كبيرة من المنتجات المصنعة إلى هذا البلد، والتي يمكن إنتاجها محلياً بكفاءة عالية، ولا يوجد أي عذر لإهمالنا للزراعة المحلية لمجرد أن مواردنا غير كافية لإطعام جميع سكاننا؛ بل يجب علينا إنتاج أكبر قدر ممكن من المحاصيل المحلية قبل اللجوء إلى التصدير.

في الخارج لبقية المدة.

حتى بعد أن ننتج أقصى تنوع من السلع في هذا البلد، سيكون من العبث إنكار أننا لا نستطيع أن نجعل أنفسنا مكتفين ذاتياً تماماً، ولكن من ناحية أخرى، هناك عدد قليل جداً من المنتجات التي نحتاجها والتي لا يمكن العثور عليها في مكان ما داخل الإمبراطورية البريطانية.

إن الفاشية ليست سياسة ضيقة النطاق تُشبه سياسة "إنجلترا الصغيرة"، بل هي خطة إمبراطورية شاملة للتنمية الاكتفائية تُقدمها للإمبراطورية ككل. سيُمنح الدومينيونات حصة أكبر بكثير من السوق المحلية المتنامية مقارنةً بما عُرض في أوتاوا، إذ سيتم استبعاد المنافسة الأجنبية تمامًا. لا شك على الإطلاق في أن الإمبراطورية ككل ستكون على استعداد تام للتعاون في مثل هذا النظام الاقتصادي، الذي سيُشكل إمبراطورية مكتفية ذاتيًا تمامًا، معزولة عن آثار الأزمات والكساد العالميين، وقادرة على بناء مستوى معيشي أعلى من أي وقت مضى.

وأخيراً، يجب أن نتخيل تطبيق مبادئ الفاشية المؤسسية على التجارة الدولية.
لن يُسمح للمستورد بعد الآن بالشراء من أي سوق يراه مناسبًا، بل سيُجبر على العمل من خلال مجلس التجارة الخارجية، الذي سيستخدم القوة الشرائية للبلاد كوسيلة للوصول إلى أسواق التصدير. منذ البداية، ستتبنى الفاشية سياسة مفادها أن بريطانيا تشتري من أولئك الذين يشترون منها، وإذا رغبت أي دولة أجنبية في بيعنا سلعًا نفتقر إليها، فسيتعين عليها قبول سلعنا في المقابل. ومع تبني دول أخرى أساليب مماثلة، سنصل في نهاية المطاف إلى نظام عام للمقايضة المنظمة بين الدول، وهو الوسيلة العملية الوحيدة للتجارة الدولية المخططة، بعيدًا عن مكائد التمويل الدولي وقيود الربا الدولي.

النظام العالمي للشركات

لا ينبغي افتراض أن الفاشية أنانية تمامًا بالمعنى القومي. صحيح أن إعطاء الأولوية للوطن سمة أساسية في الفلسفة الفاشية، لكن من التهور افتراض أن الفاشية، بناءً على ذلك، تنطوي على تنافس وطني وقد تؤدي إلى حرب لأسباب اقتصادية. على العكس، يكمن خطر جسيم في النظام الحالي في أن الصراع المتزايد باستمرار على الأسواق العالمية قد يؤدي إلى حرب. في الواقع، شهدت الشرق الأقصى حروبًا على الأسواق، ولم تتجنب القوى الأوروبية الانجرار إليها إلا بصعوبة بالغة. في الحقيقة، سيقلل نظام التخطيط الاقتصادي المؤسسي من خطر الحرب، لأنه سيضع الأسباب الاقتصادية للحرب تحت سيطرة بشرية واعية. لن يكون الأمر بعد الآن متعلقًا بإغراق كل دولة جيرانها بأكبر قدر من الصادرات، بل بحكومات ذات سلطة تسيطر سيطرة مؤسسية كاملة على شؤونها الاقتصادية الوطنية، تجتمع معًا لتبادل المواد الخام الأساسية اللازمة لتنميتها الصناعية. وبما أنه لا يوجد نقص في هذه المواد الخام، وبما أن إنتاجها قد تم تقليصه بشكل كبير لمنع إغراق السوق، فلا ينبغي أن تكون هناك أي صعوبة على الإطلاق في التوصل إلى حل ودي لهذه المشكلة البسيطة نسبياً، بمجرد أن تتخلى الدول عن الفكرة السخيفة التي مفادها أنها تستطيع أن تفيد نفسها من خلال تدمير بعضها البعض.

لا شك أن التنافس سيكون حاضراً في عالم المستقبل، لكنه تنافسٌ قائم على الإنجاز لا على المنافسة. ولن يتحقق السلام والازدهار في عالم منظم إلا من خلال تنظيم المجتمع والحياة الاقتصادية على أسس مؤسسية. فلنقم بدورنا في إصلاح شؤوننا الوطنية وتشجيع الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

الحركة النازية من منظور تاريخي بقلم جيمس درينان

تي لم يحاول الفاشيون الإيطاليون قط إضفاء ذلك البُعد العرقي الهائل على القومية الإيطالية، كما فعل هتلر كمصدر إلهام فكري لـ"الرايخ الثالث". لو كان هناك شعبٌ يميل إلى بناء سياسته الحديثة على مزاعم التاريخ، لكان أسياد روما، لكن يبدو أن موسوليني يطمح إلى اتحاد أوروبي شامل قائم على مفاهيم الفاشية، لا على إحياءٍ حرفي لأمجاد روما. في المقابل، بلور هتلر فكرةً مثاليةً عن التفرد العرقي الألماني (أو الآري)، المتجذرة في التاريخ الألماني. مع ذلك، فإن هذا المفهوم الألماني، إذا فُهم فهمًا صحيحًا، لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع الفهم الإيطالي للفاشية كعقيدةٍ مُقدَّر لها أن تُشكِّل الأساس الروحي لنهضة الغرب. كما لا يتعارض مع المفهوم السامي للإمبراطورية البريطانية، الذي يُلهم الفاشية في بريطانيا، إذ لا يوجد أي تضارب في المصالح. على العكس من ذلك، يمكن أن تكون جميع المساهمات المتنوعة في نظرية الفاشية العالمية متكاملة وليست تخريبية.

لفهم تبني النازيين للتفسير العنصري للتاريخ، الذي صاغه لأول مرة خلال القرن الماضي كتّاب غير ألمان مثل الفرنسي غوبينو والإنجليزي هيوستن ستيوارت تشامبرلين، والذي تبناه القادة النازيون كأساس لمثال ثوري لاقته الجماهير الألمانية وكقوة دافعة لسياسة الدولة الحالية للرايخ الألماني، لا بد من دراسة بعض الظروف والاتجاهات في التاريخ الألماني على مدى الألف عام الماضية. فقط من خلال هذه الدراسة يمكننا الوصول إلى أسس معتقدات الشعب الألماني المعاصر، وفهم الوجهة التي من المرجح أن يقود إليها حكام ألمانيا شعبًا مقتنعًا تمامًا بصحة معتقداتهم.

في القرن الثامن، نجحت القبائل الجرمانية في تجسيد التصورات الإمبراطورية لروما القديمة. كانت إمبراطورية شارلمان، الملقب بإمبراطور الغرب، ذات طابع ألماني أكثر منه فرنسي، ولم يتبلور التمييز بين العناصر الفرنسية-الغولية والألمانية إلا بعد وفاته، عندما أدى ورثة أجزاء مختلفة من ممتلكاته اليمين باللغتين الفرنسية والألمانية على التوالي. وحتى القرن الثالث عشر، استمر أباطرة هوهنشتاوفن في اعتبار إيطاليا بأكملها وجزءًا كبيرًا مما يُعرف اليوم بفرنسا مقاطعات تابعة للإمبراطورية الألمانية. ومن الجدير بالذكر أنه في حين لم تكن ألمانيا تمتد شرق نهر الإلبه إلا قليلًا في ذلك الوقت، فقد كانت هولندا وبورغندي وأجزاء من سافوي وفرانش-كونتيه، بدرجات متفاوتة وفي أوقات مختلفة، ضمن الممتلكات الإمبراطورية.

من عيوب تدريس التاريخ في هذا البلد أننا نادرًا ما نُتاح لنا رؤية تاريخنا في سياقه الصحيح وعلاقته بتاريخ بقية أوروبا. فعلى مدى القرون الأربعة الممتدة بين تولي لويس الألماني العرش عام 825 ووفاة فريدريك الثاني عام 1250 - وهي تقريبًا الفترة بين عهدي ألفريد العظيم وهنري الثالث - كان تاريخ أوروبا في معظمه تاريخًا لألمانيا. في تلك الفترة التي كان فيها تاريخنا محليًا للغاية - حين كانت أحداثه بعيدة عن التيار الرئيسي للتاريخ الأوروبي كما هو الحال، على سبيل المثال، بين تاريخ النرويج الحديث وتاريخ أوروبا المعاصرة - كانت ألمانيا مسرحًا للصراعات الكبرى التي شهدت ميلاد...

الثقافة الأوروبية في العصور الوسطى، وأباطرتها، مثل هنري الصياد، وأوتو العظيم، وفريدريك بربروسا، الذين أصبحوا حكام أوروبا الغربية، ومتحكمين في مجريات الأحداث من يوتلاند إلى صقلية، ومن بورغندي إلى المجر. من الضروري إدراك أهمية هذه الفترة في أذهان الألمان المعاصرين، لفهم فخرهم الاستثنائي بتاريخهم، وشعورهم بالإحباط والتقييد في ظل الظروف الجغرافية لأوروبا ما بعد الحرب.

أصبح أوتو العظيم، الذي توفي عام 973، أي قبل ألف عام تقريبًا، في السنوات الأخيرة، الشخصية الأبرز في البانثيون النازي، وتُعرض صورته في المكتبات الألمانية بكثرة تُضاهي صور هتلر وغورينغ. في الواقع، يُعدّ تاريخ ألمانيا برمته مثالًا على ظاهرة "التطور المتوقف"، وتتبع المظاهر الغريبة التي نربطها بالنفسية الوطنية الألمانية المعاصرة من "عقدة الإحباط" التي تُعدّ مشتقًا حتميًا لها. كان اتساع نفوذ آل هوهنشتاوفن وقوتهم سببًا في انهيار الشعب الألماني. فقد انبهر أباطرة هذا السلالة بحلم الإمبراطورية الأوروبية الشاملة على غرار شارلمان، ولأكثر من قرن، أهدروا قوة الألمان في سبيل تحقيق طموحاتهم الإيطالية. كانت سياسة أوتو العظيم السابقة هي توطيد دولة ألمانية عظيمة. وقد انجذب آل هوهنشتاوفن إلى المفاهيم الأوروبية الشاملة التي ورثها آل هابسبورغ. وأدى انهيار آل هوهنشتاوفن إلى إضعاف ألمانيا ومنحها قوة مركزية، في الوقت الذي كانت فيه إنجلترا وفرنسا على وشك التطور نحو بناء الدولة القومية التي تحققت في نهاية المطاف في عهد آل تيودور وآل فالوا. وتبدو أخطاء سياسات آل هوهنشتاوفن أكثر مأساوية من وجهة نظر ألمانية، إذا تذكرنا أن حملة "الزحف نحو الشرق" الألمانية الكبرى عبر نهر الإلبه وحول سواحل بحر البلطيق كانت بقيادة فرسان التيوتون خلال عهد فريدريك الثاني، وأن هذه الحملة أُجهضت في نهاية المطاف بسبب فتور الزخم من المركز الألماني.

يفصل بين وفاة فريدريك الثاني عام ١٢٥٠ ووفاة مارتن لوثر عام ١٥٤٦ ثلاثة قرون تقريبًا، ورغم أن هذا التقسيم تقريبي، إلا أنه مقبول لأغراض التعميم. شهدت هذه الفترة تحولًا جذريًا في آفاق الشعب الألماني وشخصيته. وقد كان لثلاثة تيارات تاريخية رئيسية تأثير بالغ على تطور الحياة التاريخية الألمانية لاحقًا.

أولًا، فقدت المدن الألمانية ومدن شمال إيطاليا تلك السيادة الاقتصادية التي تمتعت بها خلال العصور الوسطى، حين ازدهرت على طول الطريق التجاري الرئيسي بين أوروبا والشرق البيزنطي-السراسيني. وقد أدى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك إلى تدمير ازدهار جميع المناطق الواقعة على طول هذا الطريق، كما أن اكتشاف أمريكا وافتتاح طريق رأس الرجاء الصالح نقلا مركز القوة الاقتصادية إلى دول ساحل المحيط الأطلسي -إسبانيا والبرتغال وإنجلترا وفرنسا وهولندا. في الواقع، ليس من المبالغة القول إن كلًا من الإصلاح الديني في ألمانيا وحرب الثلاثين عامًا في القرن السابع عشر، كانا متجذرين في عملية الاضطراب الاقتصادي الهائلة التي لا بد أنها أعقبت هذا التحول في مراكز التجارة الرئيسية.

كان التيار التاريخي العظيم الثاني في هذه الفترة هو صعود آل هابسبورغ، خلفًا لآل هوهنشتاوفن. كان آل هابسبورغ أمراء ألمان يتمتعون بممتلكات شخصية واسعة في الأراضي الألمانية، لكن موقعهم في النمسا -أوسترمارك مارك -على الحدود الشرقية لألمانيا جعلهم في جوهرهم غير ألمان في مصالحهم. وتفسر السياسة التقليدية لآل هابسبورغ، بسهولة، الكراهية الشديدة التي يكنها لهم القوميون الألمان.

وخاصة النازيين، فقد انتقدوا "النظرية النمساوية" برمتها. اعتبر آل هابسبورغ -مثل آل هوهنشتاوفن السابقين- أنفسهم ورثة الإمبراطورية الرومانية، وطالبوا بالسيادة العالمية، أو على الأقل، من الناحية السياسية العملية، بالهيمنة الأوروبية الشاملة. كانت هذه العائلة العريقة، في فترات مختلفة من تاريخها، قوة إيطالية، وقوة إسبانية وأمريكية جنوبية، وقوة سلافية، وقوة ذات طموحات في آسيا -وحتى في أفريقيا- لكنها لم تكن قط قوة سمحت عن وعي للمصالح الألمانية البحتة بالهيمنة.

لعب آل هابسبورغ دورًا [1] محوريًا خلال القرون الأربعة التي تلت فتح القسطنطينية على يد الأتراك. فقد كبحوا زحف الأتراك العسكري غربًا، وخلفوا الأباطرة البيزنطيين كقوة حضارية رئيسية في جنوب شرق أوروبا. إلا أن دورهم كان بالغ الأهمية لأوروبا بقدر ما كان كارثيًا على مفهوم القومية الألمانية.

إن انشغالهم بالبحر الأبيض المتوسط أدى إلى تأجيل أي عملية توحيد في ألمانيا إلى أجل غير مسمى، كما أدت سياستهم القائمة على السلالات الحاكمة عملياً إلى ما يرقى إلى تقسيم الأراضي الناطقة بالألمانية.

كان العامل الثالث المهم في تطور التاريخ الألماني هو تقسيم الأراضي الناطقة بالألمانية، وتحول الطابع العرقي للسكان الذين يطلقون على أنفسهم اسم الألمان، وهو ما حدث خلال الفترة 1250-1550. وكانت هذه الظاهرة ذات أهمية بالغة، لا سيما إذا تذكرنا أنه خلال الفترة نفسها ظهرت أمم مثل الإنجليز والفرنسيين والإسبان، وحتى المجريين والتشيك والبولنديين، وتوحدت، وبدأت أوروبا تتخذ الأشكال التي نعرفها اليوم.

في عهد شارلمان، لم تكن الفروقات بين التوتونيين والفرنجة واضحة المعالم. كانت إنجلترا، تحت الهيمنة السكسونية، مملكة ألمانية إلى حد كبير، وينطبق الأمر نفسه على شمال إيطاليا تحت حكم اللومبارديين. في البداية، حدث استيعاب للعناصر الألمانية في إنجلترا وشرق فرنسا وشمال إيطاليا. وقد اكتملت هذه العملية فعليًا قبل وفاة فريدريك الثاني عام ١٢٥٠. خلال القرون الثلاثة التالية، تراجعت الحدود الغربية لألمانيا باتجاه نهر الراين. أصبحت مناطق مثل بورغندي وفرانش كومته أكثر فرنسية وأقل ألمانية. أصبحت هولندا غير ألمانية بشكل قاطع. تشكلت سويسرا، وارتبطت أعداد كبيرة من السكان الألمان بالفكرة السويسرية. أصبحت المناطق الألمانية الحدودية المهمة في النمسا جزءًا لا يتجزأ من إمبراطورية هابسبورغ غير الألمانية إلى حد كبير. لا تزال نتائج هذه الانفصالات ذات أهمية في التاريخ الأوروبي الحديث، فهي تفسر المسألة النمساوية.

تُفسّر هذه الحجج مسألة الألزاس واللورين، أي النزاع على منطقة لم تتوقف قط عن كونها ألمانية ولم تصبح فرنسية بالكامل. كما تُفسّر محاولة النازيين إحياء الوعي القومي الألماني، ليس فقط في النمسا وتشيكوسلوفاكيا، بل أيضاً، وإن بدرجة أقل، في هولندا والدنمارك وسويسرا وبلجيكا.

لكن في الوقت الذي كانت فيه الحدود اللغوية الألمانية تتراجع نحو نهر الراين، وبينما كانت شعوب ذات أصول ألمانية أصيلة تتحول إلى سويسرية وفرنسية وهولندية، كانت اللغة والثقافة الألمانية تنتشران بسرعة نحو الشرق، وبدأت الشعوب غير الألمانية البدائية في شمال شرق أوروبا تتقبل هويتها الألمانية. كان الاستعمار الألماني شرقًا من عمل فرسان التيوتون الذين غزو القبائل السلافية والفنلندية شرق نهر الإلبه، ولاحقًا ما وراء نهر الأودر، ودعوا إلى اعتناق الألمانية، بالإضافة إلى مدن الرابطة الهانزية الألمانية التي انخرطت في تأسيس مراكز تجارية على طول ساحل بحر البلطيق. في نهاية المطاف، توقف التقدم الألماني في هذا الاتجاه بفعل القوة العسكرية لبولندا، وتنافس الدول الاسكندنافية، وبالطبع، لاحقًا، بروز روسيا كقوة عظمى في بداية القرن الحادي والعشرين.

في القرن الثامن عشر. لكنه كان إنجازًا عظيمًا، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا المسعى بلغ ذروته بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر، حين كان الإلهام الألماني المركزي ضعيفًا، بل ومعدومًا في كثير من الأحيان. وقد تشابه دور المدن الهانزية وفرسان التيوتون في بحر البلطيق إلى حد كبير مع دور الجمهوريات الإيطالية وفرسان النظام اللاتيني في البحر الأبيض المتوسط، الذين تمكنوا من الحفاظ على سياسة إيطالية عدوانية في الشرق في وقت لم تكن فيه قوة إيطالية مركزية قائمة.

في الفشل الجزئي لـ"الاندفاع نحو الشرق" في العصور الوسطى، يكمن العنصر الثاني من "عقدة الإحباط"، التي تُشكل أساس تفسير الألماني المعاصر لتاريخ بلاده. فالنازيون -ولا سيما من يُمكن تسميتهم "المدرسة البروسية" التي ينتمي إليها الجنرال غورينغ والسيد روزنبرغ -يتطلعون باستمرار إلى إحياء التوغل الألماني واستعمار أراضي البلطيق، كتعويض عن انحسار التطلعات الألمانية في الغرب.

كانت أهم نتائج الهجرة إلى الشرق في العصور الوسطى تأسيس الدولة البروسية. كان سكان بروسيا الأصليون في غالبيتهم من أصول سلافية وفنلندية -وهي أقدم سلالات شمال أوروبا -مختلطين بعناصر محاربة ومحتاجة هاجرت شرقًا من معاقل الثقافة الألمانية القديمة. وقد تآكلت وحدة الشعب البروسي نتيجة قرنين من أعنف حروب العصور الوسطى.

يمكن اعتبار الإصلاح الديني في ألمانيا، الذي شغل معظم تاريخ القرنين السادس عشر والسابع عشر، في بعض جوانبه، حركةً غير واعية إلى حد كبير، نابعةً من إحباط القومية الألمانية في مواجهة التصورات القومية الألمانية الكاثوليكية الرومانية التي تبناها آل هابسبورغ. بلغ الإصلاح ذروته في حرب الثلاثين عامًا التي دمرت ألمانيا لما يقرب من قرنٍ بعد ذلك، وأضعفت بشدة نفوذ آل هابسبورغ. وكان استعادة النفوذ التركي، الذي تجلى في حصار فيينا عام 1683، أحد نتائج ضعف آل هابسبورغ، وربما أسفرت حرب الثلاثين عامًا عن إطالة أمد الحكم التركي في جنوب شرق أوروبا لأكثر من قرنين.

شكّل صعود الملكية الفرنسية تهديدًا خطيرًا ومستمرًا لترسيخ أي نوع من الوحدة الألمانية. تعاون فرانسيس الأول مع الأتراك ضد آل هابسبورغ، وكان آل فالوا أول من بدأ بالتخطيط لتشكيل حصن بولندي ضد ألمانيا في الشرق. وفي القرن التالي، كان ريشيليو هو من حرّك البيادق الألمانية فعليًا خلال حرب الثلاثين عامًا. وكانت نتيجة سياسته ترك ألمانيا تحت رحمة الملكية البوربونية لمدة قرن، إلى أن أدى ظهور بروسيا تحت حكم فريدريك العظيم إلى إدخال قوة جديدة تمامًا إلى السياسة الألمانية.

مع ظهور فريدريك العظيم، نقترب من المرحلة الحديثة من التاريخ الألماني، وذلك الصراع بين آل هوهنتسولرن وآل هابسبورغ، بين بروسيا البروتستانتية ذات الأصول الألمانية التي كانت تطمح إلى أن تكون جزءًا من ألمانيا، والنمسا الألمانية التي كانت تطمح إلى أن تكون غير ألمانية، وضمن حدود السلالة الحاكمة، إلى الوحدة الأوروبية الجامعة، والذي كان أحد الأسباب الرئيسية، وإن كانت غير مباشرة، للحرب الأخيرة. كانت حركة الإصلاح، ضمن حدود ألمانية معينة، حركةً قوميةً ألمانية، ويمكن اعتبارها أيضًا رد فعل على حالة التخلف الاقتصادي التي وقعت فيها ألمانيا نتيجة لتغير طرق التجارة خلال القرن الخامس عشر. كان لدى فالنشتاين، الذي يُعتبر بلا شك أعظم شخصية ألمانية في عصره، أفكار واسعة، وإن كانت غامضة، عن الوحدة القومية الألمانية، وقد لقي حتفه نتيجة لتآمره مع أمراء شمال ألمانيا ضد مصالح آل هابسبورغ. تحدى فريدريك العظيم هيمنة آل هابسبورغ في أوروبا الوسطى تحديًا جديًا، واستغل ضعف فرنسا في الفترة التي سبقت الثورة لكسر الحصار البولندي أمام بروسيا في الشرق. لم تكن الحروب النابليونية سوى فترة عابرة غير سارة في التنافس.

بين القوتين الجرمانيتين. وقد أسفرت هذه الأحداث عن تعزيز موقف بروسيا بشكل كبير، إذ أضعفت الأسر الأميرية المستقلة في ألمانيا، وسمحت لبروسيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بإجبار الدويلات الصغيرة على الانضمام إلى اتحادات جمركية. وكان فريدريك العظيم قد غزا سيليزيا. وقد أرست المشاركة القسرية لخلفائه في الحصار القاري خلال الحروب النابليونية الأساس للصناعات التحويلية الألمانية التي أُنشئت لسد الفجوة التي خلفها استبعاد البضائع البريطانية. ووحدت الاتحادات الجمركية مع بروسيا مدن الرابطة الهانزية القديمة، وواجهت ألمانيا الشمالية الحديثة إمبراطورية نمساوية كانت في الواقع امتدادًا لعصر النهضة.

في عام 1866، أُجبرت النمسا على الخروج من الاتحاد الألماني، ولم تعد قوةً ألمانية. وفي الوقت نفسه تقريبًا، أُجبرت على الخروج من إيطاليا، التي كانت تهيمن عليها فعليًا حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولم تعد قوةً إيطالية. وهنا تبرز المرونة السياسية المذهلة لسلالة هابسبورغ.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اتجهت النمسا سريعًا نحو التحول إلى قوة سلافية، حاكمةً أقلية من الرعايا الألمان الذين تصادف وجودهم في النمسا وبوهيميا. ربما كانت النمسا لتستمر ككونفدرالية مجرية سلافية لو توفي فرانز جوزيف مبكرًا وعاش فرانز فرديناند عمرًا أطول. لكن الإمبراطور العجوز، كما قال للملك إدوارد، "لم ينسَ أبدًا أنه أمير ألماني".

خلال العشرين عامًا التي سبقت الحرب، نشأت في النمسا حركة قومية ألمانية قوية، بقيادة كارل لويغر، عمدة فيينا ذي الشعبية الواسعة، والتي كانت تتوق إلى إنهاء إمبراطورية هابسبورغ وملكيتها، وتوحيد الأجزاء الألمانية من الإمبراطورية ضمن ألمانيا الكبرى. لو تحقق الحل القومي الألماني أو الحل "الفيدرالي" (السلافي) الذي طرحه الأرشيدوق فرانز فرديناند، لكان لتاريخ أوروبا مسار مختلف تمامًا. لكن آل هوهنتسولرن، في الواقع، خلفوا آل هوهنشتاوفن وآل هابسبورغ في دورهم. فقد تم دفع آل هابسبورغ عمليًا إلى موقع الأمراء التابعين، ومع تطور سياسة التحالف الثلاثي، لم يقدم آل هوهنتسولرن سوى قوة جديدة وتوجيه جديد لسياسة الوحدة الأوروبية التي انتهجها أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

نشأ أدولف هتلر في أجواء الدعاية القومية الألمانية التي سادت في فيينا قبل الحرب، وفي كتاباته بعد الحرب، ندد بشدة بما اعتبره سياسات معادية لألمانيا، وسياسات استبدادية ورأسمالية احتكارية بحتة، والتي نسبها إلى آل هوهنتسولرن. كما عارض سياسة التوسع الاستعماري التي بدأها آل هوهنتسولرن، والتي لا يزال سياسيون قوميون أقدم، مثل هوجنبرغ وشاخت، يتبنونها. لذلك، من الضروري مراعاة هذين الاتجاهين المهمين اللذين يحكمان سياسة الاشتراكية القومية على أرض الواقع. أولًا، السياسة النازية قومية في جوهرها، إذ إنها رد فعل على السياسة الأوروبية الكارثية التي انتهجها آل هابسبورغ وآل هوهنتسولرن. وانطلاقًا من روح بسمارك، الذي أعلن أن "المسألة الشرقية برمتها لا تساوي عظام جندي بوميراني واحد"، فإنها ترفض أي طموح لإخضاع أراضٍ غير ألمانية للحكم الألماني. من ناحية أخرى، فإنها تشكل تحدياً لنظام الدولة القائم في أوروبا عندما تؤكد على ضرورة ضم جميع الأراضي التي يسكنها السكان الناطقون بالألمانية إلى هيكل "الرايخ الثالث".

ظاهرياً، تبدو مطالب النازيين المثالية بالوحدة الألمانية متعارضة مع استمرار السلام في أوروبا. لكن ما يسعى إليه هتلر في جوهره هو الاعتراف بضرورة اعتبار ألمانيا ليس فقط نداً للقوى العظمى، بل أيضاً بضرورة سماح هذه القوى بتوسع مشروع لألمانيا، وإذا لزم الأمر، إيجاد السبل التي يمكنها من خلالها هذا التوسع.

لا يوجد ما هو غير أخلاقي في سياسة التوسع الإقليمي الألمانية الطموحة. خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وجدنا أنفسنا نتغاضى عن السياسة القارية الانعزالية والمتشددة للديمقراطية الفرنسية، وقد استُخدمت عصبة الأمم إلى حد كبير لدعم نمو مجموعة سلافية جديدة في أوروبا الشرقية. من الضروري أن نتذكر أن الحدود الأوروبية كانت دائمًا شديدة التغير، ولا يوجد مبرر تاريخي لاعتبارها ثابتة في الوقت الراهن من التاريخ الأوروبي.

في أوروبا الشرقية، تُعتبر المجموعة السلافية -بولندا، والتشيك، وسلاف البلقان، تمييزًا لهم عن الروس -عنصرًا ثابتًا نسبيًا في التاريخ الأوروبي. فقد كانت كل من بولندا وبوهيميا دولتين أقدم من بروسيا. في المقابل، تُعد روسيا ظاهرة حديثة نسبيًا، إذ لم تبرز كقوة أوروبية إلا في مطلع القرن الثامن عشر. كان ذلك بفضل حاكمين عظيمين: بطرس الأكبر وكاثرين العظيمة. شهدت الحرب الأخيرة انهيار إرث كاثرين، وتراجع الحدود الروسية إلى ما وراء مستنقعات بريبيت. وقد بذل البلاشفة جهودًا كبيرة لتقويض الأسس الثقافية والوطنية للإمبراطورية الروسية السابقة. فقد دُمرت المؤسسات والأفكار المستقرة، وتتطور لدى الشعوب العديدة التي تُشكل الاتحاد السوفيتي نزعات تفككية بوتيرة لا يدركها الكثيرون. تتحول روسيا إلى منطقة سياسية محايدة -وهو أمر يبدو أن اليابانيين في أقصى الشرق يُقدرونه تقديرًا كبيرًا.

في هذا السياق، تكتسب الاتفاقية الألمانية البولندية الأخيرة أهمية بالغة، إذ تشير إلى إمكانية ظهور توجه جديد كليًا في سياسات البلطيق. فكلتا البلدين، ألمانيا وبولندا، بحاجة إلى ما يمكن وصفه بـ"مساحة للتوسع الفلاحي". وقد أكد هتلر، وغيره من دعاة الأيديولوجية النازية، مثل داري وروزنبرغ، أن هدف ألمانيا النازية هو الحصول على أراضٍ خالية يستطيع الفلاح الألماني فيها زراعة أرضه، وحيث يمكن للمجتمعات الألمانية أن تبني حياتها كجزء لا يتجزأ من ألمانيا. وهذا مفهوم مختلف تمامًا عن "الإمبريالية الاستعمارية" لعائلة هوهنتسولرن، وللقوميين المحافظين المعاصرين مثل شاخت وهوجنبرغ. صحيح أن حربًا ناجحة ضد بولندا لن تحل مشكلة ألمانيا في "التوسع الفلاحي"، لأن بولندا نفسها مكتظة بالسكان، ويتزايد عدد سكانها. لكن كلا البلدين لديه طموحات في الشرق تم كبحها في القرنين السابع عشر والثامن عشر بالتدخل السويدي، وبصعود إمبراطورية رومانوف. لقد تلقوا تذكيراً حديثاً بإمكانيات هذه الطموحات عندما احتل الألمان مقاطعات البلطيق خلال الحرب، وعندما احتل البولنديون أوكرانيا في عام 1920.

يتمتع القوميون الأوكرانيون، الساعون للانفصال عن روسيا، بعلاقات وثيقة مع برلين ووارسو، ومن المحتمل أن يكون لهذه العلاقات دورٌ محوري في صياغة أسس سياسة ألمانية بولندية مشتركة في أقصى شرق أوروبا. إن أي احتمال للحرب أمرٌ مقلقٌ بطبيعة الحال، ولكن يبدو جلياً أن أنجع السبل لجعل الحرب حتمية في أوروبا الغربية هو تجاهل ليس فقط التطلعات الألمانية، بل والاحتياجات الألمانية أيضاً. ويبدو أن توجيه الطاقات الألمانية نحو الشرق أفضل بكثير من أي حصار على طول نهر الراين وفي النمسا، وهو الخيار الوحيد المتاح.

لا يوجد شعور عدائي يُذكر تجاه بريطانيا في ألمانيا النازية، ولا يبدو أن هناك أي ميل لتوجيه دعاية رسمية ضدها، على الرغم من الموقف الاستفزازي للغاية الذي تبنته بعض وسائل الإعلام في هذا البلد، وكذلك بعض الجماعات السياسية منذ وصول النازيين إلى السلطة. وبالطبع، توجد حركة تحريضية للمطالبة بعودة المستعمرات الأفريقية إلى ألمانيا، لكن مصدر إلهام هذه الحركة ينبع في الغالب من الدوائر القومية المحافظة التي فقدت أهميتها. قد تختلف الآراء حول قيمة هذه المستعمرات تحديدًا، سواء بالنسبة لنا أو للألمان، لكن هتلر نفسه يُظهر ازدراءه لـ"الإمبريالية الاستعمارية" التي تُحرك الجماعات القومية.

لا شك أن سياسة قائمة على "رأسمالية التصدير" -وهي السياسة التي تستلزم المستعمرات -تتعارض مع النظرية الاقتصادية لـ"الدولة المكتفية ذاتيًا"، ويمكن القول بثقة أن النازيين -على الأقل في المرحلة الراهنة -لا يرغبون في العودة إلى الساحة الأفريقية. ينصبّ تركيز دعايتهم بالكامل على إعادة الحياة الفلاحية كأساس للدولة المكتفية ذاتيًا، وعلى الحاجة إلى مزيد من الأراضي المتاخمة جغرافيًا لألمانيا، حيث يمكن للمجتمعات الفلاحية الألمانية أن تنتشر وتُنمّي تلك الحياة الجماعية الألمانية التي يرى النازيون فيها بداية ونهاية كل شيء. إذا كانت هذه السياسة ستضعهم في صراع مع قوى ومصالح لا تُمثّل المصالح البريطانية، فليس من شأن بريطانيا أن تخوض حروبًا صليبية للحفاظ على حصانة أكثر الأنظمة الاستبدادية فسادًا التي لطّخت تاريخ البشرية.

1 باستثناء ربما فترة حكم الإمبراطور جوزيف الثاني القصيرة.

الديمقراطية الاجتماعية في حالة انحلال بقلم جون بيكيت

أ

يُظهر تحليل نتائج الانتخابات الفرعية منذ الانتخابات العامة الأخيرة أن حزب العمال قد زاد متوسط تأييده في استطلاعات الرأي بنسبة تقارب 15% مقارنةً بعام 1929. في عام 1929، حصد الحزب 289 مقعدًا، وبدعم من خمسة أعضاء مستقلين، بلغ عدد مؤيديه 294. وكان من شأن 13 فوزًا إضافيًا أن يمنحه السلطة. وبناءً على أرقام عام 1929، فإن معدل زيادة في تأييده في استطلاعات الرأي يُعادل معدل الزيادة في الانتخابات الفرعية كان كافيًا لمنح الحزب أغلبية برلمانية واضحة. في ظل غياب أي توجه كبير نحو الفاشية في أول منافسة انتخابية له، يمكن الاستنتاج بشكل قاطع أنه لا يوجد عامل آخر يُمكنه تغيير هذا المسار. سيستمر التذبذب المعتاد، وستتبدل موازين القوى في البرلمان كما تتبدل فرق كرة القدم بين الشوطين.

ما كان ليُثير السخرية، لولا مأساويته، لو كان الأمر أكثر إثارةً للدهشة من دراسة الآراء المتباينة التي يُبديها "قادتنا الوطنيون" والصحافة حول المسار المُحتمل عندما يُسيطر حزب العمال على البرلمان. تتراوح هذه الآراء بين رؤى لبريطانيا تسير على طريق الحزب الأحمر، بقيادة السير ستافورد، وبين التفاؤل المُريح الذي يُقدمه السيد غرينوود والدكتور دالتون، اللذان يرسمان لنا صورة لبريطانيا لم تتغير، باستثناء الرخاء، مع وجود نخبة من الرجال "النبلاء" بشكلٍ لا يُصدق، يُزيدون من إيجارات مايفير بنفس الثبات الذي يُخفون به الأحياء الفقيرة عن وجه بلادنا الجميل.

تُنبئ هذه الدراسة، تباعًا، بمآسٍ عظيمة، وخرابٍ مُريع، وكفاءةٍ مُفيدة. ومن المُثير للدهشة أن أحدًا من هؤلاء المُتنبئين لم يُكلّف نفسه عناء دراسة مبادئ الديمقراطية الاجتماعية التي يقوم عليها حزب العمال، ومصير هذه المبادئ (أو غيابها) في كل بلدٍ طُبِّقت فيه. هذه الدراسة، المدعومة بمسحٍ لتاريخ حزب العمال وفحصٍ مُحايد لشخصيات قادته وسجلاتهم، تُشير حتمًا إلى استنتاجاتٍ أقل دراماتيكية، لكنها أكثر رعبًا بكثير من أيٍّ من تلك التي تناولناها سابقًا.

أهدف إلى التأكيد على أن حكومة حزب العمال لا تعني ثورة ولا تطوراً. إنها تعني حكومة ضعيفة يقودها أشخاص لا قيمة لهم ولا مبادئ توجيهية؛ إنها تعني التخبط بلا هدف في بحر من النفاق والخطابات الرنانة؛ إنها تعني حالة من الذعر غير المبررة وسط انعدام الأمن الاقتصادي والهلع المالي الذي يتفاقم بسبب وزراء متوترين وعديمي الخبرة.

بدون دعمٍ للفئات المهمشة، يُمكن الاعتماد على حزب العمال في توجيه الانتقادات اللاذعة للسلطة العليا وإثارة قلقها. ولن تكون النتيجة كارثة مفاجئة يُمكن التعامل معها بسهولة، بل استنزافًا لحيوية الأمة وتسريعًا للتدهور إلى سرعةٍ قد يستحيل معها إيقافه. إن نظرية الديمقراطية الاجتماعية، في الواقع، تتجسد في تبرير حزب العمال الرسمي لعام ١٩٣٣: "ربما كنا غير فعالين، لكننا كنا على الطريق الصحيح طوال الوقت".

في مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة التي أحدثها التقدم الهائل في القدرة الإنتاجية بفضل الآلات والعلوم الحديثة، تنازع الأفكار الأساسية الثلاثة للفاشية والشيوعية والديمقراطية الاجتماعية على السيادة في أذهان العالم المتحضر منذ عام 1918.

للوهلة الأولى، تبدو الديمقراطية الاجتماعية الأكثر جاذبية. أما الشيوعية فتطالب بأمور مستحيلة.

الاضطرابات والتضحيات لتحقيق نتائج مثيرة للجدل. يدعو الفاشية بقوة إلى الجانب الأسمى من الإنسان، جانب التضحية بالذات. الإنسان العادي كسول ومنغمس في ملذاته. لا يرغب في العمل أو الالتزام بالانضباط؛ والأهم من ذلك، لا يرغب في التفكير أو تقديم التضحيات من أجل مصلحة البشرية. تعد الديمقراطية الاجتماعية بالمتعة دون ألم، والمثالية دون جهد، والرخاء والعدالة دون تخطيط. لا يمكن ابتكار شكل أكثر فعالية لتخدير الجماهير، ولا عجب أن روسيا وإيطاليا وألمانيا، حيث شعر الناس بآثار الحرب المدمرة، لجأت إلى الديمقراطيين الاجتماعيين طلباً للخلاص.

لا يتسع المجال هنا لدراسة مطولة، مع الاستشهادات، لفشل الاشتراكية الديمقراطية في هذه البلدان. فهي لم تفشل فقط في تحقيق التحول السلمي من الرأسمالية الجشعة إلى الاشتراكية، كما وعدت، بل فشلت أيضاً في توفير أدنى رادع للنهب، الذي تحالفت معه، في ألمانيا على الأقل، تحالفاً وثيقاً وقوياً. في البلدان الثلاثة، وجد العمال أنفسهم في وضع أسوأ بكثير مما كانوا عليه قبل وصول الاشتراكية الديمقراطية إلى السلطة، وفي البلدان الثلاثة، كان الدرس كافياً لهم لنبذ هذه الأشكال من الديمقراطية والسعي لاستعادة مكانتهم وكفاءتهم تحت قيادة وطنية. أما روسيا، الدولة الأقل تقدماً، فقد تبنت شكلاً من أشكال الشيوعية التي تتلاشى بسرعة، بينما لجأت إيطاليا وألمانيا، اللتان تتمتعان بمستوى حضاري أعلى، إلى الفاشية طلباً للخلاص.

يكفي إجراء فحص سريع للغاية لنظرية الاشتراكية الديمقراطية لإظهار أن ما
ما حدث في هذه البلدان الثلاثة كان أمراً لا مفر منه، ويجب أن يحدث أينما تُجرَّب سياستها.

الاشتراكي الديمقراطي هو مُبرِّر الشعبوية، بينما حزبه مُثقلٌ بالانقسامات الداخلية، ومناصبه العليا مليئة برجالٍ قد لا يملكون ما يُؤهلهم سوى فصاحة الكلام. أعلى مناصبه حكرٌ على الشعبويّ وحده. وكما أن مبادئه غامضة ومبادئ خصومه واضحة، كذلك يفتقر قادته إلى تعصب الشيوعية أو صرامة الفاشيين. الوصول إلى السلطة عبر التصويت -لا سلطة الفعل، بل سلطة تولي المنصب. وعد الأغنياء والفقراء على حدٍ سواء بأنك ستكون صديقهم. ألغِ الأحياء الفقيرة وتناول العشاء مع مالكها. ارفع الأجور، لكن امنح الألقاب لصاحب العمل السيئ.

أمّموا البنوك، لكن أطيعوا المصرفيين. اهزموا رأس المال الدولي بقبلة ترحيب.
خفض التسلح مع التدخل في شؤون الدول الأخرى. هذه بعض الشعارات الأنسب لمرشحي حزب العمال. ليس من المستغرب أن ينهار هذا المزيج من الانتهازية والمثالية وضعف الشخصية في عالم واقعي كئيب كلما أُلقيت عليه المسؤولية.

يُظهر استعراض تاريخ حزب العمال مدى دقة تجسيد هذه التوجهات على أرض الواقع؛ ومع الأخذ في الاعتبار المرحلة المتقدمة من التدهور في الدول الأوروبية المذكورة، فإنّ مقارنة تاريخها الحديث بتجاربنا الخاصة أمرٌ لافتٌ للنظر. فقد أدّت الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية إلى إدراك واسع النطاق لضرورة تغيير بنية الدولة. وقد جُرِّب المسار الذي يبدو سهلاً، وهو مسار الديمقراطية الاجتماعية؛ فتبعه الفوضى والفساد؛ واضطررنا إلى اللجوء إلى قيادة، أُطلق عليها خطأً اسم الديكتاتورية.

تُظهر دراسة حزب العمال لدينا نفس الميول التي تُلاحظ في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المذكورة سابقًا. هل يُعقل أن يدّعي أكثر مؤيديه تفاؤلًا وجود اتساق تام بين معتقدات الحزب وسياساته؟ حتى لو لم يكن لدينا سجل فترات حكمهم السابقة لإثبات ذلك، فإن خطابات قادتهم ومقالات صحيفة "ديلي هيرالد" مليئة بكل التناقضات الممكنة. يتحد حزب الرابطة الاشتراكية وأكثر قادة النقابات العمالية هدوءًا في رغبتهم بالفوز الانتخابي، ولكن من المستحيل العثور على علامة مائية واحدة.

نقطة وحدة واحدة في خططهم للحكومة بعد تحقيق النصر. احضر أي اجتماع لحزب العمال يضم أكثر من متحدث، وإذا تجاوز الخطباء التطلعات الطموحة إلى سياسات عملية، ستظهر أبرز الاختلافات على الفور.

عاد أول حزب عمالي برلماني كبير حقًا إلى البرلمان عام 1922. ولم يسبق، حتى في "برلمان 1906 المتواضع"، أن وصل إلى وستمنستر مثل هذه المجموعة الغريبة من الشخصيات الشاذة. ولا يوجد وصف أفضل لهم من الوصف الذي قدمه سكانلون في كتابه "انحدار وسقوط حزب العمال" :

"السياسة، كالشدائد، تجمع بين أطراف غير متوقعة، ولكن من المؤكد أن أسوأ أنواع الشدائد لم تنجح قط في الجمع بين هذه الأنواع الغريبة والمتنوعة التي اجتمعت جنبًا إلى جنب في حزب العمال. ففي برلمان عام 1922، انضم كل من لديه مظلمة إلى حزب العمال اعتقادًا منه أنه موجود فقط لإنصاف المظالم الفردية؛ وعندما انضم أي شخص ثري إلى الحزب، شعر على الفور أنه يجب ترشيحه للبرلمان حتى تُلبى مظلمته على النحو الأمثل... تذكروا السيد إيغرتون ويك، المنظم الوطني لحزب العمال، الذي كانت مهمته ترشيح الأعضاء، وهو يقول إن أكبر مصيبة للحزب هي كثرة الجنرالات الساخطين."

أنا

[illegible]
وآخرون نظروا بتسامح إلى الظروف القاسية التي يعاني منها العاطلون عن العمل، لكنهم كانوا على استعداد لتدمير الحزب لو اقترح إضافة نادٍ واحد للعمال إلى القائمة. وكان هناك آخرون يعتقدون أن الاجتماعات الجماعية للدعاء اليومي إلى الله ستحل مشكلة الفقر، وكان هناك آخرون لم تكن لديهم آراء محددة بشأن أي شيء.

في عام ١٩٠٦، عندما ألمح بعض نواب حزب العمال للعالم إلى القضايا الكبرى التي كانوا يأملون في تكريس حياتهم البرلمانية لها، اعتذر السيد برنارد شو للعالم أجمع لارتباطه بهم. ولا يوجد أي سجل لما قاله في عام ١٩٢٢.

وبعد أقل من عام، أصبح هذا التجمع المختلط الحكومة الرسمية للبلاد.
بعد بضعة أشهر من توليه منصبه، تم عزله بشكل تعسفي من قبل الدولة. خمس سنوات من حكم السيد...
هيأ بالدوين العقل الوطني لأي بديل، وفي عام 1929 حكمت حكومة حزب العمال، التي كانت على بعد خطوات قليلة من الأغلبية، ودائماً ما كانت تتمتع بأغلبية فعلية داخل أروقة البرلمان، بشكل غير مريح ومخزٍ لمدة عامين ونصف حتى أدت أزمة عام 1931 إلى انقراضها الانتخابي المؤقت.

في روسيا، نصح كيرينسكي بالحذر حتى اللحظة التي فرّ فيها أمام أمة غاضبة وخائبة الأمل، كانت قد لجأت إلى البلاشفة بحثًا عن قيادة لم يمتلك هو الشجاعة الكافية لإظهارها. في إيطاليا، احتل الاشتراكيون الديمقراطيون المصانع، ولأنهم لم تكن لديهم خطط لإدارتها، فقد سمحوا لأنفسهم بخنوع أن يُطردوا ويُدمروا على يد الفاشيين، الذين قدموا للإيطاليين خططًا بدلًا من الخطابات، وأفعالًا بدلًا من المؤامرات. في ألمانيا، كانت السلطة كلها في أيدي الاشتراكيين عام 1919، لكنهم لجأوا إلى النبلاء في رعب طلبًا للمساعدة؛ ولـ21 عامًا ظلوا متذللين خلف دستور فايمار؛ وفي عام 1933، وبصمتٍ يكاد لا يُسمع لهتلر والقيادة المنضبطة لقوات العاصفة.

ليس من المستغرب أن نجد نائبًا برلمانيًا إنجليزيًا اشتراكيًا سابقًا يكتب أن الديمقراطية الاجتماعية تعتمد في وجودها على عدم الوصول إلى السلطة أبدًا. بدأت هذه المقالة بتحذير من أن

يجب على حزب العمال، إذا كانت أرقام الانتخابات الفرعية تعني شيئاً، أن يحصل على السلطة مرة أخرى في الانتخابات القادمة.

قد يتساءل القارئ كيف يُعقل، في ضوء الحقائق السابقة، أن يصوّت ملايين الناخبين لحزب العمال مجدداً. والجواب يكمن في العذر الواهي الذي يُقدّم في كل برنامج انتخابي لحزب العمال: "لم نحظَ بالأغلبية قط".

على الرغم من غرابة الأمر، يبدو أن غالبية الناخبين يعتقدون بصدق أنه لو فاز عشرون من قادة النقابات العمالية أو المثقفين من الطبقة الوسطى في انتخابات عام ١٩٢٩، لكانت حكومة حزب العمال قد نجحت في تنفيذ وعودها الطوباوية الكثيرة والمتنوعة التي قطعتها خلال حملتها الانتخابية. أما كيف يفسر غياب الأغلبية للعمال إدخال وتمرير تشريعات معادية للطبقة العاملة، مثل قانون الشذوذات وقانون مناجم الفحم، في مجلس العموم - غالبًا رغم تصويت بعض الليبراليين والمحافظين - فلا أدعي فهمي. كيف يتحول التبشير بكراهية الطبقات وحشد الجماهير لسحق الرأسمالية إلى نخبوية متفشية وخضوع ذليل لمدينة لندن لمجرد وجود ٢٩٤ نائبًا بدلًا من ٣٠٧، يبقى لغزًا لم يُفسر قط.

بغض النظر عن عيوب حزب العمال الأخرى، فقد قطع شوطاً كبيراً في حل مشكلة مواجهة الأسئلة المحرجة. اكتشف أن أفضل طريقة هي تجاهلها. يحلّ التنديد محلّ التفسير، ويُستبدل الشرح بالهجوم اللاذع، ويبدو أن عدم الوفاء بالوعود السابقة يُغطى في نظر الناخبين بسخاءٍ زائد في تقديم الوعود المستقبلية.

إن الدليل الرئيسي على عجز حزب العمال عن الحكم لا يكمن في فشله، على الرغم من كونه أمرًا مُشينًا في الماضي، بل في نفسية قيادته وسذاجة أعضائه. ولعل التساهل الاستثنائي الذي يُظهره البريطانيون دائمًا تجاه من يُفترض شعبيًا أنهم شقوا طريقهم إلى المناصب العليا يُفسر الطريقة الغريبة التي يتغاضى بها من هم في موقع معرفة الحقيقة عن ادعاءات قادة حزب العمال المُتملقة بمعايير غير عادية من الاستقامة دون أي اعتراض.

يتبع السيد ماكدونالد، بصفته زعيمًا للحكومة الوطنية، اليوم نفس السياسة التي اتبعها عندما كان زعيمًا محبوبًا ومحترمًا لحكومة حزب العمال. والفرق الوحيد هو أن هذه السياسة أكثر نجاحًا لأنه محاط برجال أكفاء بدلًا من رجال غير أكفاء. ومع ذلك، نرى قادة حزب العمال الذين كانوا يفخرون باتباعه قبل عام 1931 يشتمونه الآن ويدينونه لنفس الأساليب التي كانوا يدينون بها سابقًا، عندما كان يستخدمها، الآخرين لاعتراضهم عليها. لقد انخفض مستوى النزاهة إلى درجة أن نواب حزب العمال، الحاليين والسابقين، الذين اعتادوا التجمهر حول بابه على أمل أن تتاح لهم فرصة فتحه وإلقاء التحية، يُلقون الآن باللوم في جميع جرائم الماضي على ماكدونالد وتوماس وسنودن. يدّعون في آنٍ واحد أنهم حزب ديمقراطي، وفي اللحظة التالية يقولون إن ثلاثة رجال فقط، ضمن كتلة برلمانية قوامها نحو 300 عضو، كانوا مسؤولين عما يدينونه الآن بأنه سلوك شائن.

من الأمثلة الشائعة على هذه الدعاية المضللة، التصريح المتكرر من منصات حزب العمال بأنهم الحزب الوحيد الذي ينشر ميزانية، وإدانتهم للأحزاب القديمة بتهمة الفساد في بيع الألقاب وإخفاء مصادر دخل سرية. ولا شك أن العديد من الأعضاء يصدقون هذه التصريحات حين يدلون بها. من جهة أخرى، لا بد أن الكثيرين يدركون أن قادة الحزب تلقوا لسنوات عديدة اشتراكات خاصة ضخمة، واستخدموها حسب أهوائهم، وهي اشتراكات لم تُدرج في أي بيان رسمي. لطالما ندد حزب العمال بالفخامة الفارغة للألقاب، لكن مراجعة قوائم الأوسمة خلال فترة حكمه لا تشير إلى أي تغيير في الطريقة التقليدية لإعداد هذه القوائم.

إن الجزء الأكبر من قيادة حزب العمال منافق عن قصد في هذه الأمور، أما القاعدة الشعبية فهي ساذجة بشكل لا يصدق لدرجة أنه من الصعب عدم القول بأنهم يستحقون القيادة التي يتمتعون بها.

ما هي نهاية الديمقراطية؟ بدءًا بدراسة تاريخ الديمقراطية الاجتماعية في أماكن أخرى، فإنّ دراستنا لحزب العمال في بريطانيا تقودنا إلى الاعتقاد بأنه كما يُظهر كل سمات الحركات الأوروبية، فإنّ مساره سيسلك حتمًا نفس النهج. وقد يكون هذا التفكير مُقلقًا للغاية. فما لم تستفق الأمة سريعًا وتُمنح بديلًا قويًا وعمليًا، فإنّ سلبيات حزب المحافظين المُثقل بالمشاكل المالية ستؤدي حتمًا إلى أغلبية عمالية في وستمنستر. ومن المؤكد أن المحافظين سيُبقون حكومة عمالية في السلطة لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا. ولن يُدرك الناخبون مدى سوء حزب العمال، ولن ينسوا مدى سوء المحافظة، خلال تلك الفترة.

لذا، يصبح من الأهمية بمكان أن يقدم الفاشيون هذا البديل دون مزيد من التأخير. لا ينبغي السماح للتاريخ المأساوي للدول الأخرى بأن يتكرر هنا. فقد لجأت تلك الدول إلى التخطيط البنّاء والقيادة الحازمة كملاذ أخير عندما دفعتها ردود الفعل غير البنّاءة والاشتراكية المترددة إلى حافة الكارثة.

ستجد حكومة حزب العمال، التي تعهدت بتحسين أوضاع الجماهير، عند وصولها إلى السلطة، أن خزائنها خاوية. لقد ولّى زمن شراء ذمم العمال بملايين الدولارات من فائض الموارد. سيلجأ العمال، وقد استشاطوا غضبًا من فشل حكومة حزب العمال الذريع في مساعدتهم، ومن تهوّر دعايتها، إلى أعمال الشغب والشيوعية كحلٍّ للخروج من الأزمة. وستُصاب الطبقة المُستثمرة بالذعر من الخطابات الحماسية التي أُلقيت سعيًا وراء السلطة، ما سيؤدي إلى عواقب وخيمة على وضعنا الاقتصادي. سيواجه الاشتراكية الديمقراطية معضلة تاريخية: كيف تُرضي مؤيديها دون مهاجمة معارضيها؟ لا يوجد حلٌّ في العقيدة الاشتراكية. في أقل من ثلاث سنوات، سنواجه أزمة حقيقية ستجعل أزمة عام ١٩٣١تبدو ضئيلة للغاية.

هل يُعقل أن نصدق أن الديمقراطية، كما نعرفها اليوم، ستنجو من هذا الانزلاق المطرد نحو الكارثة؟ يجب على الفاشية أن تسعى جاهدة لإقناع الأمة بمخططاتها الآن، لا عندما تحلّ الكارثة بنا.

لا يمكن للعمال أن يحكموا، وإذا تأخر قيام الدولة المؤسسية حتى تحصد الديمقراطية الاجتماعية ثمار الفوضى، فإن خلاص الأمة سيظل يكمن في حقيقة أن عقول الرجال قد تم إعدادها وأن حركة القمصان السوداء قد توحدت.

الفاشية والحرب بقلم اللواء جيه إف سي فولر

تي إن نظرة الفاشية إلى الحرب نظرة منطقية، فالفاشي واقعي. يرى أن من العبث بمشكلة الحرب بالكلمات والشتائم، كما يفعل غالباً من نجحوا في تجنب الأخيرة، لأن العاطفة نقيض الواقعية. هو منفتح على دراسة المشكلة كما يفحص الطبيب مريضه، لكنه يرفض أن يصرفه "المجد" من جهة أو "الرعب" من جهة أخرى.

إذا كانت المشكلة قابلة للحل، فسيتم حلها علمياً، أي من خلال البحث عن الحقيقة، والحفاظ على العقل المحايد والعمل بطريقة منظمة. الهستيريا لن تحل المشكلة بالتأكيد.

بعد دراسة الحرب تاريخيًا ونفسيًا، يخلص الفاشي إلى أن الحروب ضرورية في بعض الظروف، وغير ضرورية في ظروف أخرى. ولذلك، يقرر أن الظروف هي العامل الأساسي، وأنها هي التي تُشعل الحروب، وبالتالي، فإن الحرب في حد ذاتها ليست مرضًا، بل هي ذروة حالة مرضية من السلام. ليس الميكروب هو المُسبب، بل الحمى التي يُسببها. فبدون هذه الحمى، قد يموت المريض بسهولة من التسمم الداخلي، ولكن إذا ارتفعت حرارته فوق حد معين، فسينهار حتمًا؛ وعلى أي حال، من المرجح أن يُصاب بضعف جسدي عند انتهاء مرضه. ليس اللوم على الحمى، بل على سببها. لذا، يقول الفاشي: "سأعالج هذه المشكلة جذرياً، وإلى أن يُقضى على سببها أو أسبابها، سأحتفظ بمخزون من الأدوات الجراحية والأدوية، وبقواتي البحرية والجيوش والطائرات، لأني لا أرى أي مبرر للاعتماد على العلاجات الخرافية وغيرها من الشعوذة. وبالتالي، لن يكون لي أي علاقة بالسحر السلمي الذي يعتمد على التعاويذ والطلاسم والوعود." ولهذا السبب يرفض أن يُشتت انتباهه عن سعيه وراء الحقيقة بنزع السلاح وما شابه ذلك من تضليل، فالأسلحة في حد ذاتها لا يمكن أن تُشعل الحروب، تماماً كما أن الملاقط والمشارط في حد ذاتها لا يمكن أن تُسبب الأمراض.

يقول الفاشي: "لذلك، فلندرس السلام، ففي مساوئ السلام ستُكتشف أسباب الحرب، ولن أتخلى عن أدواتي الجراحية حتى يتم القضاء عليها. في الواقع، كلما ازداد هستيريا دعاة السلام، كلما ازداد يقيني بأن الحرب ستعود، ولذلك سأحرص على أن تكون أدواتي وأدويتي هي الأفضل المتاحة."

ثم ينتقل الفاشي إلى العصر الذي نعيش فيه، فمن هذا العصر ستنبثق الحرب القادمة، وبعد دراسته بموضوعية، يخلص إلى أن هناك سببين رئيسيين للحرب اليوم، وهما: الاكتظاظ السكاني والفوضى المالية والاقتصادية. وهذان السببان هما اللذان يُفضيّان إلى أسباب عسكرية، ألا وهي ضرورة الغزو والترهيب وإقامة حدود منيعة.

ينظر إلى السبب الأول من هذين السببين الرئيسيين على النحو التالي: مهما كان الأمر مؤسفًا ومزعجًا، فمن المؤكد أن الجائع يفضل سرقة الطعام على مخالفة القانون بدلًا من الموت جوعًا. في كل بلد، متحضرًا كان أم غير متحضر، يُتفق على أن للإنسان الحق في الدفاع عن حياته؛ فلماذا يُقدم هذا الإنسان على قتل نفسه جوعًا بينما يستطيع الحفاظ على حياته بالسرقة؟ ونتيجة لذلك، عندما يصبح بلد ما مكتظًا بالسكان، يواجهه خياران: إما الانتحار في حرب أهلية أو احتلال أرض مجاورة، وهو ما يعني الحرب ما لم تكن تلك الأرض مأهولة.

من قِبل دعاة السلام المُتأثرين بالوعود. هذه حقائق لا جدال فيها. مع اكتظاظ اليابان بالسكان، من الحماقة أن تعترض عصبة الأمم على التوسع الياباني. والخيار الأنسب هو شحن بضعة آلاف من الأطنان من وسائل منع الحمل إلى ذلك البلد سنويًا.

يواجهنا في الهند نفس المشكلة: سواء وُجدت ورقة بيضاء أم لا، إذا استمر الهنود في التكاثر بالمعدل الحالي، ما لم يصبح التوسع ممكنًا، فستنهار الهند حتمًا قبل نهاية هذا القرن. بلغ عدد سكانها 320مليون نسمة عام 1921، و053 مليون نسمة عام 1931. وبهذا المعدل من الزيادة، سيصل عدد سكانها إلى حوالي 700مليون نسمة عام 2001، وما لم تتدخل ماري ستوبس أو ينمو لكل حبة ذرة سنبلتان، فإن كارثة محتومة. هذه حقيقة لا يمكن لأي قلم أو حبر أو كلمات براقة أن تمحوها؛ وبالتالي، فإن الفاشي يعمل بناءً على الحقائق - فهو واقعي.

بالانتقال إلى السبب الثاني من السببين الرئيسيين، يواجه الفاشي مباشرةً ما يُسمى "القومية الاقتصادية"، والتي يظنها الكثيرون تجسيدًا لشرّ الإضراب. لا ينخدع الفاشي بالكلمات أو الأسماء، بل يكتشف عند دراستها أن المقصود الحقيقي، والذي يُعدّ همسه في ظل الديمقراطية الليبرالية هرطقة، هو تجارة فوضوية: افعل ما تشاء، افعل ما تستطيع، اغش، ارشِ، تدافع، وليكن مصير من يتخلف عن الركب. تتضخم الأسواق والقروض الأجنبية في هذه الحرب غير الدموية. سأتناولها بإيجاز فيما يلي.

بما أن جميع الدول اليوم تنتج أكثر مما تستطيع شراءه في ظل النظام المالي الحالي، فإن الإنتاج العالمي يتجاوز الطلب العالمي. ولذلك، تصبح الأسواق مصدراً للصراعات ومجالاً لتصريف السخط، فضلاً عن السلع. وبما أنه من المستحيل، بطبيعة الحال، أن تبيع كل دولة أكثر مما تشتري، فإن المصالح الخاصة تتدخل في شؤون حكوماتها، وتلوح الحكومات بسيوفها لترهيب بعضها البعض، وتُصبح هذه التهديدات بمثابة إهانات في الصحافة اليومية. فالجشع يولد الحسد، والحسد يولد العاطفة والكراهية، ثم يقع حادث ما يُفجّر المشاعر المكبوتة، فتندلع الحرب. ويحدث الشيء نفسه تقريباً في الصراع على المواد الخام.

ثمة سببٌ أقوى من ذلك، ألا وهو الصراع بين البنوك المركزية الكبرى للسيطرة المالية. فإذا لم يكن بالإمكان سداد ثمن السلع بالسلع نفسها، يُجبر المدين على قبول قرض، فيقع فورًا في عبودية مالية. وكما يقول أحد الكتّاب عن الممولين الدوليين: "إنهم، أكثر من أي قوة أخرى أُطلقت في فوضى العالم الحديث، قد أشعلوا فتيل الحرب". وبمجرد الوقوع في قبضتهم، لا يبقى أمامهم سوى سبيلين للخروج من هذا المأزق: التبرؤ أو القتال. ولأن الأول يعني الإفلاس والعار، فإن الثاني هو الخيار المعتاد.

وهكذا، وبسبب الجشع والعاطفية المتأصلين في الديمقراطيات الجماهيرية، لا يُنظر إلى الأسلحة كأدوات جراحية، بل كقيودٍ على السخط الوطني والدولي. وبها تُقمع الثورات الداخلية ويُرهب الجيران المعادون، لا من أجل إقامة العدل، بل لإشباع الجشع. ومرة أخرى، لا يفصلنا عن بناء حدود محصنة سوى خطوة واحدة عن بناء جدار جمركي، وإذا كانت الحدود القائمة ضعيفة، فهناك حافز قوي للبحث عن حدود أخرى أقوى. في الماضي، كان يُسعى إلى بناء حدود دفاعية قوية لضمان الوجود الوطني، أما الآن فيُسعى إليها لضمان الربا الدولي.

في الحادي عشر من يوليو عام ١٩٣٣، صرّح السيد تشامبرلين في مجلس العموم قائلاً: "ما زلنا نتمسك برأينا الذي لطالما آمنا به، وهو أن المشاكل الرئيسية التي يعاني منها العالم اليوم ذات منشأ دولي، ولا يمكن حلّها إلا من خلال العمل والاتفاق الدوليين". وهو مُحقٌّ فيما يتعلق بمنشأها، ولكن بما أن الشيطان يكره طرد الشيطان، فإن الفاشي يشكّك بشدة في علاجه. ولهذا السبب لا يؤمن بمعاهدات نزع السلاح، ولا معاهدات السلام، ولا قوات الشرطة الدولية التي تُناقش من الداخل إلى الخارج ثم من الخارج إلى الداخل من قِبل أعضاء عصبة الأمم أو مؤيديها.

لا تدعو عصبة الأمم إلى السلام، بل إلى الوضع الراهن: إنها تدعو إلى أسطورة، إلى الجمود، لا إلى تغيير الواقع. العالم في حركة دائمة، وعلينا أن نتحرك معها؛ فلا مجال للتوقف دون تعفن، والتعفن يولد الحرب، لأنه يُفسد الحضارة. على سبيل المثال، لننظر إلى مشكلة النمسا، التي تُعد حاليًا مركز التعفن الأوروبي: ففي عامي 1918-1919، تحولت إمبراطورية عظيمة إلى دولة صغيرة ذات رأس مال هائل؛ أي من وضع المليونير إلى وضع الفقير الذي لا يزال عليه دفع ثمن منزله -فيينا- إيجار المليونير. في عام 1931، اقترحت ألمانيا اتحادًا جمركيًا، وشعرت فرنسا بأنها على وشك أن تُدمر، فقررت على الفور تدمير هذا الاتحاد باستخدام سلاح التدمير الذي لا يخيب أبدًا، مجلس عصبة الأمم. كانت المسألة في جوهرها اقتصادية، وقد أحيلت إلى محكمة العدل الدولية الدائمة للفصل فيها، وخضعت لمفاوضات سياسية حادة، حيث كانت دول مثل السلفادور وكوبا وكولومبيا والصين -التي كانت آنذاك تعيش حالة من الفوضى العارمة- من بين الدول التي مارست هذه المفاوضة. لو صوتت كوبا أو السلفادور بشكل مختلف، لكان الاتحاد قد أصبح واقعاً ملموساً؛ ولكن بما أنهما لم تفعلا ذلك، فقد تم رفضه.

هل هذا عاقل أم مجنون؟ هل هذه هي الطريقة لتوحيد العالم وإرساء السلام الدائم؟
كان من المنطقي والأكثر صدقًا لو أعلنت عصبة الأمم: "النمسا بلدٌ مستحيل، إنها فقيرة أوروبا، وإذا لم يُسمح لها بهذا الاتحاد، فعلينا الإبقاء عليها ودفع ملايين الجنيهات لها سنويًا". وحتى في ذلك الحين، ما الحق الذي كان سيمنح عصبة الأمم أن تفترض أن النمساويين -وهم شعبٌ فخور- يريدون العيش في دارٍ للمساكين؟ فكل ما أرادوه هو تقرير المصير، وما زالوا يريدونه لكنهم عاجزون عن تحقيقه، لأنهم مُجبرون على العيش لا تحت حكومةٍ يختارونها بأنفسهم، بل تحت حكم استبدادي فاسد.

في الواقع، تُمنع النمسا من تحقيق مصيرها المنشود بفرض قوة شرطة دولية سرية عليها، قوة مالية دولية لا تحتاج إلى شراء مرتزقة أجانب، إذ يمكنها دائمًا استئجار مرتزقة محليين. هذا النوع من القوة، القوة المتوحشة عديمة الجنسية التي لا يحركها سوى المال، هو ما تسعى إليه عصبة الأمم وحركة الكومنولث الجديدة والرأسمالية المتداعية لفرضه على العالم. لو نجحوا في ذلك، لكانت النتيجة عاجلاً أم آجلاً ثورة كارثية تنتهي بالبلشفية العالمية. فهل هذا هو هدفهم النهائي إذن؟

ومع ذلك، ورغم هذا الخداع السياسي الفاضح، فإن أكثر ما يعترض عليه الفاشي هو الهجوم الأخلاقي الخبيث الذي يُشنّ تحت غطاء من الشعارات الدينية المبتذلة والنفاق الهستيري، ضد كل ما هو رجولي وروحي في الإنسان. يجب إخضاع الشرف والفضيلة والإيمان بأي شيء أنبل من مجرد الحياة للرقابة القانونية الدولية. ولكن هل السلام، أو الحفاظ عليه بأي ثمن، هو غاية الحياة؟ أليس هناك شيء في هذا العالم أغلى من الحياة؟ هل الإنسان مجرد حيوان؟ يؤمن الفاشي، كما يؤمن جيمس مارتينو، بما يلي:

إن تقديس الحياة البشرية يصل إلى حدّ عبادةٍ لا أخلاقية حين تُعتبر أقدس من العدل والحق، وحين يصبح مشهد سفك الدماء أشدّ فظاعةً من مشهد الطغاة المدمرين والنفاق المنتصر... لا شيء أضعف ولا أشدّ انتحارًا من أن يُعلن مواطنو دولةٍ ما أنهم، من جانبهم، يعتزمون وضع الحياة فوق العدل. وإذا ما جاء اليوم الذي ترضى فيه الأمم بإخضاع كلّ نزاع، مهما كان منشؤه، لقرار المحكمة، فقد لا يكون العالم قد تحسّن، بل قد يكون البشر قد أصبحوا أكثر دناءةً وانحطاطًا لأنه لم يعد هناك ما هو أعزّ عليهم من الحياة.

إنّ الحياة غريزة فطرية، لكنّ العيش باستقامة -أي وفقًا لأعمق قناعاتنا- هو بلا شكّ أساس كلّ الأخلاق والدين. فهل يُعقل أن يُخضع رجلٌ يؤمن بأنه يُجسّد إرادة الله إيمانه لمحاكمةٍ جنائية؟ لذا، يبدو شعار "عِشْ بجرأة" أنبلَ وأكثر استقامةً من...

"السلامة أولاً"، والتي عندما تُطبق على قلب الإنسان لا يمكن أن تحقق أي غاية أخرى سوى إنجاب جيل من الخصيان عديمي الروحانية.

وهكذا، في فلسفة الفاشية، يُنظر إلى الحياة كوسيلة لتحقيق غاية، لا كغاية في حد ذاتها. الفرد فانٍ، أما الدولة، لا مجرد جموع الأفراد، بل كل ما هو نبيل وملهم في تاريخها، أي باختصار -الروحانية الوطنية -فهي خالدة وأعظم بما لا يُقاس. من أجل هذه الروح يجب على كل فرد أن يعيش، لا لمجرد الحفاظ عليها، بل لدعمها بحياته وأفكاره وأفعاله. إنه نضالٌ نحو ما يجب فعله، لا مجرد تأمل في ما تم إنجازه. وإذا كان في هذا الفكر شيء من نشاط الخنزير البري، فالحمد لله، لا شيء من خمول خنزير المزرعة.

بسبب هذه الحيوية، وهذه القوة الكامنة، يدعو الفاشيون إلى السلام، ومع ذلك لا يخشون الحرب، فكل ما يخشونه هو الحياة الخاملة. ولذلك، فإن عقيدة الفاشيين بشأن السلام والحرب هي كالتالي:

إن الهدف المشروع للحرب هو تحقيق سلام أكثر كمالاً؛ لأن الحرب أداة جراحية.

إن الهدف المشروع للسلام هو إنسان أكثر كمالاً؛ لأن السلام أداة إبداعية.

والهدف المشروع للإنسان هو عالم أكثر كمالاً؛ لأن الإنسان أداة إلهية.

كيف يحوّل هذا المبدأ إلى فعل، إذ لا يمكن أن يكون هناك ولادة جديدة بدون عمل؟

سأبحث الآن في هذه المشكلة.

يمكن تقسيم تاريخ الصراعات إلى قسمين رئيسيين: الثورات الداخلية والحروب الخارجية؛ فالأولى تُغذي الثانية، والثانية تُغذي الأولى. وسأتناولهما الآن بالتفصيل.

يقول الفاشيون: إن السخط الدولي ليس إلا مجموع سخطات وطنية لا حصر لها. فإذا شُبّه العالم بمنزل، فإن أساساته تتهاوى وجدرانه بسبب تآكل طوبه وملاطه. لذا، فإن أولى خطوات إرساء سلام عالمي بنّاء هي أن تُصلح كل أمة بيتها؛ فما دامت الأمم تعاني من فساد داخلي، فإن الأزمة تلوح في الأفق، وسيحاول ساسة كل منها الحفاظ على سلطتهم بتوجيه السخط نحو الخارج، أي بعيدًا عن الداخل ونحو الشؤون الخارجية. وهذا أقدم وأضمن طريق للحرب.

خير مثال على ذلك فرنسا ما بعد الحرب. فنظام حكمها فاسدٌ تمامًا، فماذا يفعل سياسيوها؟ لتشتيت انتباه الشعب، يُعلنون بصوت عالٍ أن فرنسا في خطر، ويُهيمنون على الناس بكلمة "الأمن". لو أمكن تأمين فرنسا ضد كل أنواع الهجمات، هل كان السياسيون الفرنسيون سيشعرون بالامتنان؟ كلا، بل كانوا سيرتعبون، لأنهم سيدركون أنه بما أن الشعب لن يخشى حربًا خارجية، فسيوجهون اهتمامهم نحو الإصلاح الداخلي والثورة. "الأمن" في الواقع ليس درعًا يُرفع في وجه ألمانيا، بل هو الدرع الواقي من الرصاص الذي يزحف تحته جنود ستافيسكي.

مع أن أسباب السخط في معظم البلدان اقتصادية في جوهرها، إلا أن تعبيرها، كما هو متوقع، أخلاقي. فالفقر لا يخلق الحاجة فحسب، بل يخلق أيضاً شعوراً بالظلم. إن وجود فقر مدقع في عصر الوفرة المحتملة يُعدّ جريمة، وعندما يُنظر إلى الحكومة على أنها مجموعة من المجرمين، يؤمن الإنسان المعذب والمفكر بحقه في إسقاطها. هذا هو السبب الجوهري لجميع الثورات الاجتماعية. إن الحرمان من نصيب عادل في الإنتاج بسبب نظام توزيع عفا عليه الزمن ليس إلا سرقة. إذا اقتحم لص منزلك وهدد حياتك، فلك الحق في حمايته.

حتى على حساب نفسه. ينظر الرجل اليائس إلى الاغتيال السياسي من زاوية مماثلة، وعندما يدرك أن الممول هو من يستخدم السياسي كأداة بينه وبين ما يعتبره نصيبه المستحق من الثروة، يمكننا أن نتوقع أول ركود يحدث في تاريخ المصرفيين.

يقول الفاشي: لماذا نحل مشكلة الفوضى المالية بالفوضى الاجتماعية؟ لماذا لا نحلها بإعادة تنظيم اقتصادي؟ الفقر، وبالتالي الثورة، ينشأ عن سوء توزيع الثروة، وعن نظام مالي فاسد، وعن خفض الأجور، وارتفاع الأسعار، وانخفاض عام في مستوى المعيشة؛ فلماذا لا ننظم الصناعات الوطنية بحيث تستطيع ضبط نفسها، والتعبير عن ذاتها، وإصلاح نفسها؟ هذه ليست اشتراكية، حيث تسيطر الدولة على العمل، لأن السيطرة على الصناعة المقترحة هنا هي من قِبَل أولئك الذين يخلقون العمل ويحافظون عليه. إنها في الواقع أنقى أشكال الديمقراطية التعاونية، التي لم تحاول الديمقراطيات السياسية تحقيقها قط. هذه السيطرة التي يعتزم الفاشي إرساءها عن طريق الدولة المؤسسية. سيتم تقسيم الصناعات إلى مجموعات ذاتية الحكم، تنتخب كل منها شركة صناعية مؤلفة من أصحاب العمل والعمال والمستهلكين. في مثل هذا التنظيم، لا مكان للصراع الطبقي والإضرابات والإغلاقات. فبدلاً من النضال من أجل زيادة الأجور، سيكون الهدف هو رفع مستوى المعيشة مع ازدياد قدرات الإنتاج بفضل العلم والصناعة. ماذا يعني هذا؟ سيتم استبدال هذا الاستغلال بالتنظيم، وسيتم إنشاء هيئة اجتماعية جديدة.

بعد إرساء الازدهار، تتمثل الخطوة التالية في بث روح جديدة في الاقتصاد المتعثر. وكما أن الإنسان كائنٌ ذو طبيعة جسدية وأخلاقية وفكرية، فإن المجتمع كذلك ذو طبيعة اقتصادية وثقافية وسياسية. وعليه، فإنه كما هو الحال في الإنسان نفسه، ينبغي تصنيف العوامل الاقتصادية إلى أجهزة وأعضاء؛ وكذلك ينبغي ترك الجانب الثقافي للأفراد بشكل شبه كامل، بينما يمتلك الجانب السياسي السلطة على المجتمع ككل. وأعني بذلك أن الأنشطة الرئيسية للسياسة ستتمثل في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وفي توجيه تلك الأجهزة والأعضاء، أي الخدمات الوطنية، التي لا يملكون إلا السيطرة عليها.

من هذا نستنتج ما يلي: أن الحياة الخاصة للأفراد ستكون حرة قدر الإمكان؛ وأن ازدهار جماعات العمال سيعتمد على التنظيم وفقًا للوظائف؛ وأن إدارة المجتمع ككل ستُدار من قِبل أفراد يتمتعون بذكاء ومعرفة وخبرة عالية. بعبارة أخرى: الحياة الثقافية فردية، والاقتصادية جماعية، والسياسية توجيهية وسلطوية. عندما تتضافر هذه المجموعات الثلاث من الأنشطة -التعبير عن الذات، والتعبير الجماعي، والتعبير الوطني -سيتحقق أعلى مستوى من الاقتصاد في الحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية. هذا الاقتصاد هو الحرية الحقيقية، والتحرر من السخط هو أساس السلام الوطني.

سأنتقل الآن إلى النصف الثاني من مشكلة الحرب، أي من الثورات الوطنية إلى الحروب الخارجية، وهنا نجد مرة أخرى أن السلام الحقيقي يجب أن يُقام على أساس اقتصادي.

ما هو هذا الأساس اليوم؟ فوضى الذهب، حجر الزاوية في الأنظمة النقدية الدولية والوطنية القائمة. فلكي تحصل الدول على الذهب أو تُنشئ عملات ذهبية، يجب أن يكون لديها فائض تجاري نشط. ومن ينجح في ذلك، يستطيع إما انتزاع الذهب من الدول ذات الفوائض غير المواتية، أو إجبارها على اقتراض الفرق في صورة قرض. وكما يقول أحد الكتّاب في هذا الشأن: "بدلاً من التبادل التجاري للسلع والخدمات بما يحقق منفعة متبادلة، تُجبر الدول على خوض صراعٍ شرسٍ من أجل الفوائض المواتية -أي الذهب -تحت طائلة الوقوع في وضعٍ مُهينٍ وبائسٍ، حيث تصبح رهينةً في يد منافسيها الناجحين". هذا هو الطريق المباشر إلى الحرب، لأنه، كما أشرتُ سابقاً، لا سبيل لإنهاء هذه العبودية إلا بالحرب، باستثناء رفضها.

من الواضح أن حل هذه المشكلة يكمن في التخلي عن الذهب كمقياس للثروة، وفي ربط العملة بالثروة الحقيقية، لا بسلعة واحدة يمكن احتكارها، بل بجميع السلع ذات القيمة السوقية. حينها، ستُغطى الصادرات بالواردات، وإلا ستصبح هدايا للدولة المتلقية. وكما ذكر الكاتب أعلاه: ستصبح الصادرات المدعومة من الدولة بلا جدوى. وستمنع الرسوم الجمركية، بقدر ما تستثني الواردات، الصادرات بالقدر نفسه. وستُحدد أسعار الصرف بشكل نهائي، مما يقضي على المضاربين، ويزيل الخوف من المرابين.

لا يسعني هنا الخوض في تفاصيل كيفية تصفية الفوضى المالية القائمة؛ لكن من الواضح أنه في ظل الحكومات الديمقراطية التي تعتمد في سلطتها على مصالح وتحيزات النظام المالي القائم على معيار الذهب، لن يكون الحل إلا كارثة. انظروا إلى الآلية القائمة في هذا البلد والتي ستُستدعى لتنفيذ إصلاح بهذه التعقيدات.

يجب على رئيس الوزراء إحالة المشكلة إلى مجلس الوزراء، وعلى مجلس الوزراء إحالة المشكلة إلى الحزب البرلماني، وإذا كانت حكومة حزب العمال في السلطة، فعلى الحزب البرلماني إحالة المشكلة إلى مؤتمر نقابات العمال ومؤتمر حزب العمال، بينما في كل هذه المجالس تحرك المصالح الخاصة الخيوط.

في ظل حكومة فاشية، بمجرد أن يدرس الخبراء المسألة، سيقول رئيس الوزراء "نعم" أو "لا". إذا كانت الإجابة "نعم"، فسيصبح الإجراء قانونًا. وإذا أبدت دول أخرى اهتمامًا، وهو أمرٌ لا مفر منه في ظل الحكم الفاشي، فإن آلية اتخاذ القرار نفسها تُسهّل التوصل إلى اتفاق سريع.

إذا اتفقنا، من أجل النقاش، على أن هذا السبب الأساسي للحرب قد تم القضاء عليه، فإننا نبقى مع ما يمكن تسميته بالسبب البيولوجي، أي الاكتظاظ السكاني الذي لا يمكن لأي تعديل اقتصادي أن يؤثر عليه بشكل مباشر؛ لأنه يقع خارج سيطرة الحكومة.

في الدول التي تتمتع بمستوى معيشي مرتفع، تُحل هذه المشكلة تلقائيًا بانخفاض معدل المواليد. أما في الدول التي يسود فيها مستوى معيشي منخفض، أي تلك التي لم تتطور فيها الحضارة الصناعية بشكل كامل، فمن المتوقع أن يرتفع معدل المواليد لسنوات عديدة. وبالنظر إلى الإحصاءات العالمية، نجد أنه بينما يتراجع النمو السكاني في أوروبا الغربية، فإنه لا يتراجع في أوروبا الشرقية، في حين أن روسيا ومساحات شاسعة من آسيا تتسع لمئات الملايين من البشر. وإذا ما تحولت آسيا إلى التصنيع على غرار ما يجري العمل عليه حاليًا في روسيا، فلا شك أن هؤلاء المئات من الملايين سيولدون، وسيأتي وقتٌ يُجبر فيه الاكتظاظ السكاني على التوسع غربًا. ماذا يعني هذا؟ لا شيء أقل من حرب قارية بين آسيا وأوروبا. وللاستعداد لهذه الحرب، يجب على الدول الأوروبية أن تكف عن خلافاتها الداخلية وتتحد، ولن تتحد أبدًا ما دامت الخلافات الاقتصادية والمالية تفرق بينها. إذا لم تجد دول أوروبا الشرقية داخل حدودها متسعاً لسكانها المتزايدين، فإن الخيار بين شرّين هو أهون، وهو أن يكون توسعها شرقاً لا غرباً. لن يقتصر الأمر على أن هذا التوسع سيسير على خط أقل مقاومة سكانية، بل سيكون أيضاً باتجاه أكبر تهديد حربي يُحتمل أن يُهدد الحضارة الغربية، وليس بعيداً عنه.

من خلال هذه النظرة الموجزة إلى الاحتمالات المستقبلية، نرى، وأعتقد بشكل قاطع، أن مشكلة الحرب لا يمكن حلها باتفاقيات السلام والاتفاقات المطولة. إنها مشكلة حقيقية وواقعية، يمكن حل جزء منها بالتنظيم، بينما لا يمكن الوقاية من جزء آخر إلا من خلال أوروبا موحدة وقوية عسكرياً.

بما أنه من المستحيل بشكل واضح، حتى لو وصل الفاشية إلى السلطة في هذا البلد، أن تتحكم بمفردها في مصائر أوروبا، فإن أهم مشكلة عسكرية تواجهنا هي أمن إمبراطوريتنا والدفاع عنها. ها نحن هنا على أرضنا وفي حدود معينة.

يمكن للحدود المحددة أن تتطور كما نشاء. وهذا يتطلب قيادةً وعملاً.

لأن الأساس المادي للقوة العسكرية في أي دولة متحضرة هو الثروة الاقتصادية، فإن أولى مشاكل الأمن الإمبراطوري تكمن في تنمية الإمبراطورية نفسها. ومع ذلك، يمكن القول إنه بما أن الدومينيونات اليوم دول تتمتع بالحكم الذاتي، فمن المستحيل على أي حكومة مركزية، فاشية كانت أم غيرها، أن تضطلع بهذه المهمة. وإذا ما تم التفكير في استخدام الإكراه، فإن الفاشي يوافق عليه تمامًا. لكنه يرى أن الإكراه غير ضروري على الإطلاق، لأنه واقعي يؤمن بأن التنمية، بما أنها تعتمد على التعاون، فإن التعاون بدوره يجب أن يقوم على المصلحة الذاتية.

لا جدوى من الحديث عن روابط الدم والروابط التقليدية، فهذه حقائق مُسلّم بها ولا يُشكّك أحد في قوتها الرابطة؛ فضلاً عن أنها خارجة عن النطاق المادي، وبالتالي لا تدخل في المسألة الاقتصادية. المهم حقاً هو الإشارة إلى أن الإمبراطورية المكتفية ذاتياً لا تعني فقط إمبراطورية أكثر ازدهاراً، بل إمبراطورية أكثر أماناً أيضاً، لأنها، في ظلّ التضامن بين الأمم، ستُشكّل أداة سلام بالغة القوة، لدرجة أنها ستمنع الحرب فعلياً. بالنسبة للإمبراطورية المكتفية ذاتياً، تُعدّ الحروب، باستثناء تلك الناجمة عن الاكتظاظ السكاني الخارج عن السيطرة السياسية، مُضرّة. لذا، من مصلحة الإمبراطورية الحفاظ على السلام العالمي. وبالتالي، من مصلحتها أن تتعاون جميع أجزائها اقتصادياً. قد يعني هذا خسارة استثمارات أجنبية، لكن سرعان ما سيتم تعويض هذه الخسارة بالكامل من خلال ازدهار متزايد.

إن الحفاظ على هذا الازدهار يقودنا مباشرةً إلى مشكلة الدفاع. فأين تكمن قوة الدفاع؟ أولاً، في البحرية البريطانية، لأن الدومينيونات لن تكون قادرة لسنوات عديدة قادمة على بناء أساطيل حربية قوية وصيانتها. ثانياً، في القوات الجوية والجيش.

أما فيما يتعلق بالأداة الدفاعية الثالثة، وهي الجيوش الحديثة، أي الآلية، التي نحتاجها، فإن مشكلة التكلفة نفسها ستواجه الدومينيونات كما هو الحال في بناء الأساطيل الحديثة. أما فيما يتعلق بالأداة الثانية، وهي القوات الجوية، فالوضع مختلف تمامًا، فالدومينيونات، التي تغطي مساحات شاسعة من الأرض، تُعدّ بيئة خصبة للطائرات المدنية، والطائرات المدنية هي أساس القوة الجوية العسكرية.

لذا، تُحل المشكلة على النحو التالي: يجب على بريطانيا العظمى أولاً وقبل كل شيء أن تتحمل مسؤولية دفاعها الجوي الداخلي، ثم تتحمل المسؤولية الإمبراطورية عن جميع الاتصالات البحرية وعن صيانة جيش ميكانيكي صغير ولكنه قوي، يعمل في الحرب على غرار فرق الإطفاء الإمبراطورية. وبدورها، يجب على الدومينيونات أن تتحمل مسؤولية دفاعها الجوي، وبالتالي إنشاء قوات جوية قوية وفعالة.

إذا توفرت هذه القوى، فإن المشكلة ستتحول إلى مشكلة تعاون، وفي حلها عاملان رئيسيان، وهما: إنشاء شبكة من مهابط الطائرات المحصنة المشابهة في الغرض لشبكتنا الحالية من محطات التزود بالفحم المحصنة، وإنشاء مجلس جوي إمبراطوري يمكنه تقديم المشورة لدول الإمبراطورية بشأن الدفاع الجوي وتطوير القوة الجوية.

مع ذلك، إذا أرادت إمبراطوريتنا البقاء، فهذه هي مشكلتنا الأكثر أهمية، وأكثرها إلحاحًا هو إعادة تنظيم قواتنا المسلحة وإعادة تسليحها. فمنذ انتهاء الحرب، أدت سلسلة من الحكومات المتخاذلة إلى إضعافها. لقد تخلينا عن معيارنا البحري القائم على قوتين، واليوم نعاني من نقص حاد في الطرادات والمدمرات والغواصات. وفيما يتعلق بالسلاح الأخير، فنحن الآن تحت رحمة فرنسا. لقد تقلص حجم جيشنا وكفاءته، ورغم أن نقص الخيول أجبرنا جزئيًا على استخدام الآلات، إلا أن وفرة العقول المتخلفة أبقت فيه كتلة عديمة الفائدة من

إن قوة المشاة ليست أكثر من قوة شرطة باهظة التكاليف. في الوقت نفسه، تراجع سلاح الجو الملكي من المركز الأول إلى المركز السادس بين القوات الجوية في العالم.

لن يقبل الفاشي بهذا الكلام. فهو لا يكترث بمعايير السلطة ولا بالقيود العاطفية. إنه واقعي، ويقول: "إذا ما اضطررت للعيش، كما هو الحال الآن، في مخيم تعدين الذهب، فسأحمل مسدساً على خصري".

وتتلخص آراؤه فيما يلي:

لدينا عشرات الآلاف من الأميال من الطرق البحرية التي يجب حمايتها، ومن أجل الدفاع عنها ضد ليس كل الهجمات ولكن ضد الهجمات الأكثر احتمالاً، فإننا نحتاج إلى قوة بحرية مناسبة بكل الطرق لهذا الغرض.

لدينا جيشٌ يعود للقرن التاسع عشر؛ بينما ينبغي أن يكون لدينا جيشٌ يعود للقرن العشرين. ليس جيشاً يُقاس بأطنان من البشر، بل يُقاس بقوة الضربات الميكانيكية: عدد قليل من الرجال وعدد أكبر من الآلات، لأن هذا عصر الآلة وليس عصر العضلات.

نريد وسنمتلك قوة جوية قادرة على حمايتنا بفضل قوتها الهائلة التي تجعل أي قوة جوية قادرة على حمايتنا.

سيفكر العدو الموجود ضمن نطاق فعال عدة مرات قبل مهاجمتنا.

وأخيرًا، نريد وزارة دفاع استراتيجية قادرة على التخطيط والتنظيم للقوات المسلحة الثلاث كما لو كانت قوة واحدة متكاملة. أي أننا نريد نظامًا دفاعيًا استبداديًا في زمن السلم، لأننا نعلم أنه في الحرب، لا شيء سوى الاستبداد قادر على توجيه الاستراتيجية بشكل مركزي وفعّال.

إذا ما أعلنت دول أخرى أن هذا ضماننا ضد الحرب، وضماننا للنصر فيها، هو أمر عسكري، فليفعلوا. مع أننا لا نتوق إلى سباق تسلح، إلا أننا لا ننوي، في المرة القادمة التي نتعرض فيها للهجوم، أن نجد أنفسنا في موقف يُجبرنا على الانسحاب السريع من ترسانة عدونا. إننا نفضل مواجهة الحقائق بشفافية ووضوح بدلاً من تجاهلها.

أعتقد أنني قد غطيت الآن أهم المشاكل التي تواجهنا فيما يتعلق بالحرب والتحضير لها، وأوضحت أن الفرق بين نظرة الفاشي ومعظم الناس يكمن في أنهم، بينما يرون الحرب حتمية أو قابلة للتجنب في أي ظرف من الظروف، فإنهم يرون الحرب ضرورية أو غير ضرورية وفقًا لظروف السلام. في الواقع، هذا الفرق هو نفسه الذي يفصل بين الخيميائي ورجل العلم.

الحرب حقيقة واقعة، ويجب التعامل معها على هذا الأساس. من المفهوم أن يتجه الناس بعد الحرب الأخيرة نحو المثالية، ولو من باب تغيير الأجواء. ومن المفهوم أيضاً أن جميع الحكومات التي تستند إلى الرأي العام مُجبرة بطبيعتها على تهدئة الأوضاع المضطربة. هذه حقائق لا جدال فيها، لكن هذا لا يعني أنها حقائق لا يمكن تغييرها. فرغم أن الفاشي لا يرغب في الحرب، لأنها مقياس للسخط على السلام، وبالتالي مقياس لفشل الحكومة، إلا أنه لا يندفع إلى النقيض الآخر ويضع ثقته في الخدع السياسية والمراوغة.

بل إنه لا يعتقد أن هذا عصرٌ يميل إلى الحروب، ويرى أن هذا الاعتقاد يثبته استمرار الحكومات في الحديث عن الحرب. كيف ذلك؟ لأن هناك فئتين رئيسيتين فقط من المشاكل في الحياة الوطنية: داخلية وخارجية -الشؤون الداخلية والخارجية. إذا أردتَ ألا يُشغل الناس أنفسهم بالشؤون الداخلية، فوجه انتباههم إلى الخارجية. هذه الحيلة، التي يلجأ إليها كل مُخادع، هي المحرك الأساسي للسياسة الديمقراطية.

يعتقد أن مشكلة الحرب مشكلة علمية وليست عاطفية: اكتشاف أسبابها، وعزل الفيروس، وتطوير مضاد للسموم بدلاً من الثرثرة والنقاش. كما هو الحال الآن.

يبدو أنه لفترة من الزمن، لن يزول خطر الحروب الناجمة عن الاكتظاظ السكاني إلا بتحقيق مستوى معيشي مرتفع للجميع. ويرى الفاشي أن القوات المسلحة ستكون ضرورية، وبالتالي، ستكون القوات الكفؤة أكثر جدوى واقتصادية من القوات القديمة. ورغم أن الإنسان يتأثر بالتقاليد، وأن التقاليد القوية ذات قيمة قصوى في الحرب، إلا أن الأسلحة لا يمكن أن تكون كذلك. لذلك، لا يخلط الفاشي بين المشاعر وقذائف المدفع.

رغم أن أوروبا الموحدة تُعدّ مثالاً عظيماً، ويرحب بها الفاشيون ويؤمنون بإمكانية تحقيقها تحت سيطرتهم، لأن جميع الحكومات ستتعامل حينها من خلال نظام مُنظّم، إلا أن الحقيقة المُطلقة اليوم هي أن الاتحاد الحقيقي الوحيد للأمم في العالم هو الإمبراطورية البريطانية. هنا، إذن، تكمن نقطة انطلاقنا الحقيقية على طريق السلام البنّاء. نقطة انطلاق تُغطي ربع الكرة الأرضية تقريباً وتضم ربع سكانها. السلام بين أيدينا لو أننا تمسكنا به بواقعية. هل سننحرف، كأمة، بعد قرون من الكفاح، عن مسارنا ونصبح حشداً من المتخلفين؟ يجيب الفاشيون بـ"لا"؛ ومن هنا شعارهم "إلى الأمام".

كتاب "التقدم في الفاشية" لأوزوالد موزلي

F

أصبحت الدعاية الفاشية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا الوطنية. وقد أثمرت سنتان من العمل والتضحية عن اعتراف الشعب بهذه الحركة كقوة وطنية ثورية وبريطانية أصيلة.

أصبح بإمكان العامل البريطاني أخيراً أن يربط بين حبه الفطري لوطنه وبين رغبة مشروعة وضرورية في تحسين ظروفه بشكل جذري.

لقد تمكن الإمبريالي الذي لم يكن يفكر سابقاً في البؤس والحاجة اللذين اضطهدا الملايين من شعبه، من أن يفهم أنه لا يوجد عذر ولا تخفيف للبطالة والفقر في هذا العصر العلمي الحديث.

شهد العام الثالث من عمر حركتنا انتصارات غير مسبوقة في مجال الدعاية؛ لكن أعظم إنجازاتها كان إنشاء المنظمة العلمية والموثوقة تمامًا والتي بدونها لا يمكن لأي دعاية أن تنتج نتائج ذات قيمة دائمة.

يتألف الهيكل التنظيمي للحركة ككل الآن من نحو 500تشكيل محلي قيد التنظيم وفقًا للمنطقة البرلمانية، وترتبط جميعها وتوحدها منظمةٌ ترتكز على نشاط القمصان السوداء. إن بناء هذه الآلية الموثوقة تمامًا أمرٌ جديرٌ بالملاحظة، لأنه لم يستنزف الكثير من طاقة الحركة لدرجة تُضعف الدعاية. بل على العكس، فقد ساهم بشكل كبير في نجاح اثنتين من أعظم عمليات الدعاية في التاريخ البريطاني الحديث. حملة "اهتموا بشؤون بريطانيا" الشهيرة الآن، أثارت معارضة الشعب لحربٍ عبثية، وهو أمرٌ يُدرك أهميته أكثر فأكثر يومًا بعد يوم، مع تراجع السياسيين عن الموقف الخيالي والمتفاخر الذي اتخذوه عندما فكروا، غير مدركين لقوة دعايتنا، في استخدام القوة العسكرية والبحرية في نزاعٍ لا يمكن

هذا الأمر يهمنا.

ستُخلد العملية الكبرى الثانية في شعار "الفاشية في المرة القادمة".
خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، عقدت حركتنا اجتماعاتٍ لا تقلّ عددًا عن اجتماعات الأحزاب القديمة. كانت اجتماعاتنا مكتظةً بالحضور، بينما كانت اجتماعاتهم شبه خالية. اتسمت اجتماعاتنا، في أغلب الأحيان، بالسلمية والنظام، بينما اتسمت اجتماعاتهم في كثير من الأحيان بمشاهد من الشغب والعنف، وهو أمرٌ لا يُسمح به في أي اجتماعٍ للفاشيين. في نهاية المطاف، حافظنا على حرية التعبير، بينما سعوا إلى إنكارها، فخسروها هم أنفسهم.

في اجتماعاتنا، تم تسجيل أعداد كبيرة من المجندين وسط الصراع الانتخابي.
لقد اعتقدنا أنه يجب الاستماع إلينا باهتمام؛ وأنه لا ينبغي إسكاتنا من قبل أولئك الرجال الشرقيين الأدنى الذين نعرفهم؛ بل إن انضمام جماهير غفيرة إلى صفوفنا في الوقت الذي رفضنا فيه ترشيح مرشحين هو أعلى تقدير يمكن تقديمه لحكمة الامتناع عن خوض الانتخابات حتى نتمكن من مهاجمة العدو بالآلية التقنية العالية اللازمة، على امتداد جبهته المنهكة والمنقسمة.

وهكذا، مع انتهاء عام ١٩٣٥، يمكننا أن نتأمل في نجاح متساوٍ في الدعاية والتنظيم. إذا لم نكن لنشعر بالسعادة حتى تكتمل مهمتنا، فيمكننا جميعًا أن نفخر بكل ساعة عمل قمنا بها، وبكل تضحية صغيرة قدمناها من أجل القضية التي هي

إنقاذ شعبنا من خلال توحيد كل ما هو نبيل في القومية مع كل ما هو مفيد في الاشتراكية.

بالنظر إلى الماضي، لا بد من الاعتراف بأن مقاومتنا للهجوم اليهودي كانت انتصارًا بقدر ما كانت ضرورية. ولأن اليهود لم يسمحوا لحركة بريطانية بالعمل والتفكير والشعور من أجل بريطانيا وحدها، ولأنهم كانوا سيزجّون بنا في صراع كارثي مع شعب عظيم أنقذ قائده أوروبا من الشيوعية، فقد وجدوا أنفسهم مضطرين للتراجع إلى موقف دفاعي متدهور باستمرار، إذ أثاروا في بريطانيا مشاعر معادية للسامية يتحملون هم وحدهم مسؤوليتها. يحق لنا أن نفخر بأن حركتنا، لولا شجاعتها في مواجهة خطر التمويل الدولي اليهودي والبلشفية اليهودية، لم تكن لتفشل فقط في تبرير ثقة الشعب، بل كانت ستتجنب الاختبار الحاسم الذي خرجت منه أقوى من أي وقت مضى.

إننا نفرح في مثل هذه المحن، لأنها وحدها التي تضمن أن يكون أعضاؤنا ثابتين وصادقين ومستعدين للتضحية في مظهر رائع لتلك الصفة الإنسانية العالية التي يستحضرها الكفاح الفاشي "القدرة على التحمل".

في العام المقبل، يجب مضاعفة الجهود وتحطيم كل الأرقام القياسية للنجاح. لقد تعهدنا الآن بخوض الانتخابات القادمة، وسيتحقق هذا التعهد من خلال العمل الدؤوب لتشكيل منظمات انتخابية في مئات الدوائر الانتخابية، تتفوق على منظمات الأحزاب القديمة. المهمة شاقة، لكن عدد أعضائنا النشطين يفوق بكثير عدد أعضاء أي من الأحزاب القديمة.

كشفت جولة استمرت ثلاثة أسابيع، اختُتمت قبيل عيد الميلاد، عن كوادر وروح لا تُضاهى في أي قوة أخرى في بريطانيا. اجتمع ضباط من كل منطقة في مؤتمرات إقليمية كل مساء وفي العديد من فترات ما بعد الظهر. كانوا خير ممثلين للرجولة البريطانية الأصيلة التي يقودونها في مناطقهم. كما مثّلت الضابطات القوة المتنامية لحركتنا التي تُجسّد جوهر المرأة البريطانية. نُوقشت المشكلات المحلية المتعلقة بالتنظيم والسياسة باهتمام دقيق بالتفاصيل، وهو أمر كان مستحيلاً في المؤتمرات السنوية الموجزة والغامضة والساذجة للأحزاب القديمة. نُوقشت الخطط الوطنية للعام المقبل بشكل كامل وصريح، وقوبلت في جميع أنحاء البلاد بحماس عالمي مُشجع. والأهم من ذلك كله، أن هذا التواصل والعلاقة الشخصية الوثيقة استمر حتى في ظل النمو الكبير الحالي للحركة، وهو ما ميّز بوضوح الأيام الأولى للأخوة الفاشية.

عام جديد من قوة الفاشية ينتظرنا. الحركة التي تجرأت على الاستهزاء بقوة التمويل الدولي اليهودي المتضافرة وموارد الدعاية التي يمتلكها؛ الحركة التي نجحت في تحدي "السلطة المتنفذة، والجبهة الحمراء، وجموع الرجعية"، لم تعد ترضى بالدفاع. بعد أن تغلبنا على العقبات الجسام التي وُضعت في طريقنا، علينا الآن العمل من أجل تحقيق نصرنا. يعتمد مدى وسرعة هذا النصر على الجهود الدؤوبة والهادفة لكل عضو.

القوة من خلال الفرح، بقلم الدكتور روبرت لي

تي تأسست منظمة "القوة من خلال الفرح" التابعة للحزب الاشتراكي الوطني بأمر من زعيمنا، أدولف هتلر. استدعاني ذات يوم وقال: "أريد أن يحظى العامل الألماني بفترات راحة وإجازات كافية، حتى تكون أعصاب الأمة سليمة؛ لأنه من المستحيل تحقيق أي شيء، حتى مع أعظم عبقرية سياسية، إذا كانت أعصاب الأمة منهكة". أصبح من واجبي تنفيذ أمر الزعيم هذا، وفي نوفمبر 1933، وُلدت منظمة "القوة من خلال الفرح". "لم يفهم الكثيرون، حتى بين أقرب معاونيّ، ما كنت أهدف إليه، ولا حتى نية الزعيم. ظنّ كثيرون أنها وسيلة لتضليل العامل وصرف انتباهه عن رغبته المشروعة في العدالة الاجتماعية. ورأى آخرون فيها مجالًا جديدًا لإنشاء مكاتب جديدة. لم يُدرك في ذلك الوقت إلا قلة قليلة المشروع الهائل الذي ينبض اليوم في جميع أنحاء ألمانيا ويمتد بالفعل إلى العالم خارج حدود بلادنا. يبدو الأمر أشبه بالمعجزة عندما يتأمل المرء كيف أن فكرة سخر منها الكثيرون، واحتقرها آخرون، وأهانها وغطاها المعارضون بالإساءة، وحتى أقرب أصدقائنا نظروا إليها بقلق وريبة، قد فازت في غضون فترة قصيرة تزيد قليلاً عن عامين بقلوب الناس وتم تطبيقها عملياً من قبل الناس أنفسهم.

كوصفٍ للهدف الذي نسعى إليه، يُعدّ الاسم مناسبًا تمامًا: "قوة المجتمع الاشتراكي الوطني من خلال الفرح". يجب التمعّن في دلالة كل كلمة على حدة: "المجتمع الاشتراكي الوطني". فالمجتمع هو أساسه، وهنا يبرز بوضوح أن المجتمع وحده هو القادر والمؤهل لنشر الفرح. في هذا، نرى نحن الاشتراكيين الوطنيين بوضوح أن الثقافة والفن مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بمجتمع الأمة والعرق، ولا يمكنهما أن يوجدا بمعزل عن غيرهما. نُصحتُ بتسميته "بعد العمل". لكنني لم أكن يومًا من أنصار التقليد، مفضلًا دائمًا استكشاف إمكانية ابتكار شيءٍ ما بنفسي.

إن "دوبولافورو" إيطاليا الفتية قادرٌ بلا شك على تحقيق نتائج عظيمة؛ إنه إنجازٌ عظيمٌ بلا أدنى شك. لكنه لا يتطابق تمامًا مع الهدف الذي نسعى إليه. إنه تعبيرٌ محايدٌ لا يُعبّر عن رغبتنا ولا عما أمر به القائد. قال القائد: "أريد أمةً قوية: تأكدوا من أن وتيرة العمل، التي جعلتها العقلانية ومجريات الأحداث بلا جدوى، تُوازنها فترات الراحة والإجازات التي يحصل عليها هؤلاء الرجال؛ وتأكدوا من أن أعصاب الشعب لا تُستنزف". كان أمر القائد هو منح الأمة القوة، وفي الوقت نفسه بيّن كيف يمكن اكتساب هذه القوة: من خلال الراحة، والإجازات، والفرح.

لعلّ "القوة من خلال الفرح" هي أقصر وأدقّ تعبير عن جوهر الاشتراكية الوطنية. إنها تجسيدٌ لنظرة الحياة التي منحتها الاشتراكية الوطنية لألمانيا؛ فهي تعبّر عن تلك النظرة الإيجابية للحياة التي تنبض فينا، والتي تحلّ محلّ إنكار الحياة الذي هيمن على أمتنا في القرن الماضي. فما رأيناه في الماضي في كلّ مناحي الحياة، وما ميّز جميع أحزابنا الزائلة، هو إنكار الحياة!

نحن الاشتراكيون الوطنيون لا نرغب في النظر إلى الحياة كرحلة عبر وادٍ أرضي مليء بالدموع، أو كتحضير دائم لحياة أفضل في الآخرة. نريد أن نجعل الحياة -وخاصة حياة أفقر إخواننا الألمان -جميلة ومشرقة قدر الإمكان. نؤمن أن حياتنا جديرة بأن تُعاش؛ ونؤمن أن ربنا لم يخلق تعدد حياتنا ليتركها جميعًا للهلاك والفناء الأبديين. كل من يؤمن أن لديه، من خلال حياته وأعماله، رسالة مقدسة يؤديها في هذا العالم، كل من يمتلئ قلبه بهذا الإيمان، هو في قرارة نفسه اشتراكي وطني.

لذلك، نريد القوة اللازمة للنضال. حياتنا ليست مليئة بنعيم الجنة؛ فالنضال هو جوهرنا. الحياة نضال، والنضال هو جوهر الوجود. لا نعرف نهايةً حيث ينتظر البعض في خمول أبدي ملذاتهم، بينما يُلعن آخرون إلى الأبد. في الأبدية، لا نعرف إلا النضال تعبيرًا عن إيماننا وحياتنا. ومن أجل هذا النضال، نسعى إلى تزويد شعبنا بإمداد متجدد من القوة.

إن العمل ليس إلا تعبيراً آخر عن الكفاح. فكل فرد من أبناء وطننا، عاملاً كان أو فلاحاً، فناناً أو عالماً أو جندياً، يخوض في كل لحظة هذا الكفاح من أجل بقاء شعبه وبقائه. ولأن هذا الكفاح يستنزف الطاقة والمال، يحتاج الإنسان إلى وسائل هذا الكفاح، وبالتالي إلى تجديد هذه الوسائل واستعادة قوته. ومن ثم، فإن الترفيه والإجازات ضرورة داخلية لنا.

قبل فترة، سألني باحث أجنبي بارز في الاقتصاد الاجتماعي: "ما موقفكم من مسألة الإجازات؟ هل ستحددون في ألمانيا عدد أيام الإجازة بموجب القانون، وفي الوقت نفسه ستنظمون معدل الأجر بموجب القانون؟" فأجبت: "لن نكتفي بالتسامح مع إقرار الإجازات بشكل عام، بل سنجعلها إلزامية قانونًا، لأن هذا [illegible] يطالبون بهذه الإجازات

الاشتراكية الوطنية هي انتصار العقل على اللاعقل، ومن المنطقي أن يستعيد الإنسان المنهك والمتعب نشاطه، ليتمكن من أداء عمله المستقبلي على نحو أفضل. وهذا يعني أن الإجازات تصبح مطلبًا نابعًا من حس سليم ومعقول. فنحن لا نطالب بالإجازات بدافع الشفقة، بل إدراكًا منا أنها ستزيد من القدرة الإنتاجية لشعبنا. لا يستفيد صاحب العمل من توظيف عامل متعب ومنهك؛ فهذا العامل يستنزف طاقته، بينما تستمر الآلات في العمل، مستهلكةً الطاقة، ومكلفةً المال، ومتآكلةً. ويتوقف العامل أيضًا عن الإنتاج، ما يُكبّد صاحب العمل خسارة مزدوجة: فهو لا يدفع أجورًا مقابل إنتاجية منخفضة فحسب، بل يدفع أيضًا ثمن طاقة الآلة غير المستغلة. في المقابل، إذا كان العامل نشيطًا، يسترد صاحب العمل بسهولة الفرق الذي أحدثته الإجازات التي دفع ثمنها. وسيرى صاحب العمل أن رصيده لن يتحول إلى رصيد مدين، بل على العكس، سيُظهر تحسنًا في الجانب الدائن. سيدرك أنه، وكذلك العامل، سيستفيد.

من سمات الاشتراكية الوطنية أنها لا تُحقق أي فائدة لأي طرف على حدة. فلو فعلنا أي شيء يُفيد العامل فقط ويُضرّ بصاحب العمل في الوقت نفسه، لما كان ذلك في مصلحة الأمة ككل؛ فالأمر لا يُفيد الفرد إلا إذا كان يُفيد الشعب الألماني ككل، ومن مصلحة الشعب الألماني أن يحصل الناس على فترات راحة وإجازات. لطالما شهدنا، وما زلنا نشهد حتى اليوم، أن نسمع رجلاً يقول: "أريد ثمانية أيام إجازة؛ أعطوني أجري؛ لكنني لا أريد السفر للراحة، سأبقى في المنزل". كلا، هذا خطأ؛ هذا سيكون...

تبذير المال؛ فالإنسان لا يجد في بيته متنفساً. الفكرة الأساسية هي أن يُنتشل بين الحين والآخر من عزلته، حيث لا يرى إلا الشقاء والحاجة، ويُرسل في رحلة بحرية، أو إلى الجبال، أو إلى نهر الراين، ليتعلم نسيان ضغوط الحياة اليومية لثمانية أيام. ما يدعو إليه الماركسيون غير كافٍ: "نريد إجازات"؛ يجب فعل شيء حيال الإجازات -أي القوة من خلال الفرح.

في نهاية العام الأول، استطعتُ أن أقول إن حركة "القوة من خلال الفرح" قد غزت ألمانيا بقوة. واليوم، باتت إنجازاتنا عظيمة لدرجة أن الدول الأجنبية تُوليها اهتمامًا بالغًا. وبغض النظر عن موقفها من ألمانيا، فإن الجميع في الخارج يتابعون باهتمام منظمتنا الفتية، التي حققت ما كان يُعتبر مستحيلاً، حلمًا راود كل اشتراكي في العالم لسنوات طويلة. ونأمل أن نقود العالم إلى رؤية ألمانيا الجديدة بصورة مختلفة عما تحاول الصحافة المغرضة أن تُصوّره لنا.

على سبيل المثال، تُقدّم صحيفة "دياريو دا مانها" مثالاً على تزايد التفاؤل في الرأي العام العالمي؛ ففي عددٍ مؤرخ في 12أكتوبر 1935، نقرأ ما يلي بخصوص رحلة "القوة من خلال الفرح" البحرية: "هذه هي الثورة التي تُحضّر لها ألمانيا، بإرادة شعبها الراسخة والمنضبطة، والملتفة حول أدولف هتلر. ما هي آثارها ونتائجها النهائية؟ لا يزال من المبكر جدًا تقديرها؛ لكن هناك أمرٌ واحدٌ مؤكد، وهو أن الروح الألمانية تعمل على ابتكار مفاهيم جديدة للحياة وحلّ أكثر مشاكل عصرنا تعقيدًا." أما صحيفة "كارموي بوستن" النرويجية، فقد نشرت في 27سبتمبر 1935، نقاشًا شيقًا حول قيمة رحلات "القوة من خلال الفرح" بين نرويجي والسيد رابينوفيتز. يكتب النرويجي في إشارة إلى الرسومات التي تقدمونها لنا عن مدى فظاعة الرحلات البحرية: ..."لا بد أن تكون الحياة على متن السفينة خلال مثل هذه الرحلة، مع مساحة صغيرة ومكتظة بكل الطرق، أود أن أشير إلى أنني شاركت شخصيًا في إحداها، وأعلم أن هذا هراء."

من المؤكد أنك لم تركب على متن باخرة "القوة من خلال الفرح". لا ينبغي لأحد أن يفعل ذلك. أي دولة ديمقراطية ترغب بها قد تفخر بها.

"تخلّوا عن كل معاني العدالة. منظمة القوة من خلال الفرح."

يمكنني أن أطيل قائمة التصريحات الصحفية الودية المماثلة من الخارج إلى ما لا نهاية؛ ولكن هناك شيء واحد واضح من الأحكام التي شكلها جميع أولئك الذين أبدوا اهتمامًا جادًا بمنظمتنا، وهو أن فكرة القوة من خلال الفرح ترسخ نفسها بقوة إنجازاتها التي لا جدال فيها في بلدان أخرى أيضًا.

لذا، كنا على صواب في القيام برحلات إلى بلدان أخرى. سنمضي قدمًا على النهج الذي بدأناه، وفي مارس من هذا العام، سنبحر بأسطولنا "القوة من خلال الفرح" عبر المحيط الأطلسي إلى لشبونة وماديرا. علاوة على ذلك، سنبدأ من عام ١٩٣٦فصاعدًا رحلاتنا إلى الجنوب كل ربيع وخريف. كانت تجاربنا خلال رحلاتنا الأولى عبر المحيط الأطلسي إلى البرتغال مُثمرة للغاية، ما دفعنا إلى تطوير هذه الرحلات على النحو المذكور آنفًا. لا أحد يُمثل ألمانيا الجديدة أفضل من العامل الألماني الذي يُسافر مع "القوة من خلال الفرح".

إلى جانب ذلك، سننفذ هذا العام سلسلة من المشاريع الخاصة الكبرى. عند النظر إلى وجهات سفر الخمسة ملايين من المصطافين ضمن برنامج "القوة من خلال الفرح" في عامي 1934و5391، يتبين أن أكثر من ثلاثة ملايين منهم توجهوا إلى المناطق الحدودية لبلادنا. هناك، بنوا جدارًا حيًا للاشتراكية الألمانية. زار الإخوة الألمان من جميع أنحاء ألمانيا سكان المناطق الحدودية. وقد منحت روح الرفقة العظيمة، التي تميز رحلات "القوة من خلال الفرح" عن الرحلات الفردية، هؤلاء الإخوة على الحدود دعمًا روحيًا جديدًا.

سنواصل هذا العمل المنهجي ونوسعه بشكل ملحوظ. ولتحقيق هذا الهدف، أطلقنا حملة واسعة النطاق، ونعتزم تخفيض أسعار برنامج "القوة من خلال الفرح" المنخفضة أصلاً بنسبة 30% إضافية. عندما طُرح هذا الاقتراح، شكك فيه العديد من الخبراء، معتقدين أنه مستحيل. والآن، وبعد فترة وجيزة من التحضير، يسعدني أن أعلن أنه في هذا العام بالذات، ستتوفر الأسعار المخفضة لـ 350 ألف سائح، وذلك دون إلزام مُقدمي خدمات الإقامة بالخروج عن الأسعار المعتمدة.

هذا يعني أنه بالنسبة للمسافات المتوسطة، يستطيع العامل الألماني قضاء عطلة لمدة أسبوع كامل بتكلفة تتراوح بين 12 و51 أو 16 ماركًا، شاملةً المواصلات والإقامة الكاملة والأنشطة الجماعية بشتى أنواعها. سيمكننا هذا من ضم شرائح جديدة من العمال، الذين لم يتمكنوا سابقًا، بسبب ظروفهم الاقتصادية، من المشاركة في رحلة "القوة من خلال الفرح" . ستكون هذه الجماهير الجديدة أفضل المصطافين، لأنهم سيكونون الأكثر سعادةً ورضا. سنأخذهم إلى مناطق حدودية خلابة، هي في الوقت نفسه أحوج ما تكون إلى الرعاية التي يمكن أن يوفرها لها النظام الاشتراكي الوطني.

في جميع أنشطة حركة "القوة من خلال الفرح" التي تتجاوز حدود وطننا، لا نغفل عن إخواننا الألمان في الخارج. نريد أن نجعل منهم جسراً حياً يربطنا بالدول الأخرى، وسيكون سياحنا رسلاً للصداقة لتمكين الدول الأخرى من رؤية ألمانيا على حقيقتها. وهكذا، سنستضيف في ألمانيا إخواننا المقيمين في الخارج وأبناءهم، الذين لولا ذلك لما فكروا بزيارة ألمانيا. سنستخدم أسطول "القوة من خلال الفرح" خلال فصل الشتاء والفصول الانتقالية، وسنقوم بهذه الرحلات بأسعار زهيدة للغاية. في جميع هذه المشاريع، لا ننافس أي مؤسسات صناعية على الإطلاق، لأن الأفراد الذين سيشاركون في هذه الرحلات سيتم اختيارهم بعناية فائقة من قبلنا. إذا كان لدى المرء ما يكفي من المال لتحمل تكلفة رحلة عادية إلى ألمانيا، فليسافر بالطريقة العادية.

نحن نقدم التسهيلات الرخيصة المذكورة أعلاه لزيارة ألمانيا فقط لأولئك الذين ليسوا في مثل هذا الوضع المحظوظ.

ختامًا لحديثي عن السفر والعطلات، أودّ التطرق إلى قلقٍ بسيطٍ يُثار في بعض الأوساط. عمومًا، الجميع متحمسون لرحلات "القوة من خلال الفرح" ، سواءً مضيفونا أو المصطافون. يُشيد الجميع بهذه المؤسسة التي أثبتت بالفعل، من نواحٍ عديدة، تأثيرها الإيجابي الكبير. هناك انتقادٌ واحدٌ يُسمع أحيانًا: يُقال إنّ جزءًا كبيرًا من المصطافين هم أشخاصٌ قادرون على السفر لقضاء عطلاتهم حتى بدوننا. لكن هذا الاعتراض لا أساس له. لقد قام زملائي بدراسة تكوين عددٍ كبيرٍ من القطارات. كان ذلك سهلًا، إذ يتم التعامل مع كل مشاركٍ من خلال استبيانٍ مُفصّلٍ خاص. وكانت نتيجة دراسة جميع قطارات العطلات من أربع مناطق كما يلي: ما لا يقل عن 50% من الركاب هم عمالٌ في الصناعة. أما البقية فكانت تتألف من موظفين صغار، وحرفيين مستقلين، وأفراد ميسورين، وأصحاب مهن حرة، وغيرهم. ويمكنني أيضًا تقديم إحصاءات حول دخل المسافرين في رحلات "القوة من خلال الفرح" . وقد أظهرت دراسة أجريت على هذه القطارات أن ثلث المسافرين يتقاضون دخلًا شهريًا أقل من 100 مارك. بينما يتقاضى ثلث آخر دخلًا شهريًا يتراوح بين 100 و051 مارك. أما البقية فكان دخلهم أعلى، لكنه يتراوح في المتوسط بين 150 و052 مارك شهريًا. 6% فقط يتقاضون دخلًا يزيد عن 250 مارك. وفي هذه الفئة نجد في الغالب أزواجًا متزوجين لديهم عائلات كبيرة، والذين يحق لهم، نظرًا للتكاليف الباهظة المفروضة عليهم، المشاركة في رحلات "القوة من خلال الفرح" .

يجب أن نصل إلى تلك النقطة، وكل شيء حتى الآن يشير إلى أننا سنصل إليها.

عندما تتوفر رحلة من برلين إلى روجن، شاملة المواصلات ذهابًا وإيابًا، وعطلة لمدة ثمانية أيام على شاطئ البحر، ابتداءً من 12 ماركًا. الهدف النهائي هو التالي: وفقًا لمستوى عدد سكان ألمانيا الحالي، يجب أن نكون قادرين على إرسال 14 مليون عامل وعاملة سنويًا في رحلات ترفيهية تتراوح مدتها بين 12 و41 يومًا. المرافق الحالية للنقل والإقامة غير كافية تمامًا للتعامل مع هذه المشكلة، وقد وصلت اليوم إلى أقصى طاقتها. عندما تنبأنا بهذا قبل عامين، سخروا منا.

لذا، سنشرع دون تأخير في بناء مرافق إقامة جديدة وسفن جديدة. خلال السنوات الثلاث القادمة، ستشيد جبهة العمل الألمانية مباني بقيمة 100 مليون مارك. ستشمل هذه المباني حمامًا بحريًا على جزيرة روجن، يضم 20 ألف سرير وجميع وسائل الراحة والاستجمام. لقد وُضعت بالفعل الخطط والنماذج لهذا المشروع الفريد، ونحن مدينون بذلك لقيادة قائدنا السخية، أدولف هتلر.

علاوة على ذلك، سنبني سفينتين تتسع كل منهما لـ 1500 شخص، دون مهاجع جماعية، وستكون جميع الكبائن لشخصين أو أربعة، مزودة كل منها بنافذة، وستُزود السفينة بأكملها بسطح ذي سعة لا مثيل لها. إضافة إلى السفينتين الحاليتين، "دير دويتشه" و"سييرا كوردوبا"، سنشتري هذا الربيع أربع سفن أخرى مماثلة الحجم. وبصرف النظر عن هذه المشاريع، سيرتفع عدد الأسرّة في دور الاستجمام الريفية التي تمتلكها جبهة العمل حاليًا إلى 30 ألف سرير. وعند اكتمال المشروع برمته خلال ثلاث سنوات، سنكون قادرين على توفير أماكن إقامة لـ 1.2 مليون إنسان في منتجعاتنا الترفيهية. وبالطبع، ستحظى مطالب قطاع الفنادق والمطاعم الخاص دائمًا بالأولوية. لذا سنعمل بجد لتحقيق الهدف النهائي، حتى يتمكن آخر عامل ألماني من تلبية حقه المشروع في الاستجمام وقضاء العطلات على أكمل وجه.

من بين مختلف أقسام منظمات "القوة من خلال الفرح" التابعة للمجتمع الاشتراكي الوطني ، تحتل الرياضة مكانة بالغة الأهمية. يضطلع هذا القسم بمسؤولية نبيلة، وإن كانت شاقة للغاية، تتمثل في تحويل أمسيات العمال الألمان الحرة، التي يقضونها في ممارسة الرياضة البدنية المبهجة، إلى مصدر للقوة والترفيه في آن واحد. واليوم، وبعد عامين من العمل، يسعدنا أن نؤكد أن النتائج فاقت توقعاتنا بكثير. فقد شارك أكثر من ثلاثة ملايين شخص في 8500 دورة تدريبية في مختلف فئات الرياضة (السباحة، والجمباز، وألعاب القوى الخفيفة، والتزلج، وغيرها) التي نظمناها. كما تساهم المراكز الطبية المتخصصة في الرياضة، والدورات التدريبية الخاصة لذوي الإعاقات الجسدية، في دعم حتى آخر مواطنينا. لطالما كانت رحلاتنا البحرية في أعالي البحار مكتملة العدد، واضطررنا لرفض العديد من الطلبات. وفي هذا الصدد أيضًا، سنوسع نطاق عملنا، وسنعمل على وجه الخصوص على توسيع نطاق الرحلات لتشمل مناطق أوسع من العام الماضي. خلال فصل الشتاء الحالي، وحتى لحظة كتابة هذه السطور، تُقام دورات تدريبية في التزلج في أجمل مناطق الرياضات الشتوية في ألمانيا، بمشاركة 35 ألف شخص. وتتوفر بالتزامن مع هذه الدورات 30 ألف طقم تزلج من "سترينث ثرو جوي" ، يتألف من زلاجات بأحزمة وأحذية وجوارب، بسعر 35 ماركًا. قد يبدو هذا الرقم مرتفعًا، إلا أنه في العام الماضي بيع 18 ألف طقم في متاجر التجزئة العادية. كما تابع 42 ألف سائح من "سترينث ثرو جوي" بحماس دورة الألعاب الأولمبية في غارميش-بارتنكيرشن، حيث نُقلوا إلى موقع الحدث بواسطة قطارات "سترينث ثرو جوي" .

بالنسبة لعدد لا يحصى من الألمان، كان هذا بمثابة تحقيق حلم طال انتظاره وبدا بعيد المنال؛ ففي ألمانيا اليوم، لم تعد الرياضة حكرًا على فئة قليلة مختارة أو أفراد أكثر حظًا اقتصاديًا، بل أصبحت هواية وطنية. وهناك بالفعل نقص في ملاعب التدريب المناسبة، ويتزايد الإقبال على برنامج " القوة من خلال الفرح".

تُحافظ ألمانيا على برامجها الرياضية بثبات. وستُظهر السنة الثالثة، وفقًا للتجارب السابقة، توازنًا يُثبت أن ألمانيا لا تُولي اهتمامًا فقط للرياضات الاحترافية، بل تُولي اهتمامًا خاصًا للتدريب البدني الشعبي. ولن نهدأ حتى يُصبح حتى من هم في الخمسين والستين من العمر يعتبرون الرياضة أو التدريب البدني ضرورة يومية.

بدأ القسم المُنشأ حديثًا في "القوة من خلال الفرح"، والمُختص بالتعليم المدرسي والشعبي، عمله العملي منذ فترة وجيزة. ولكن في غضون أشهر قليلة من وجوده، قدّم بالفعل خدمة جليلة للأمة الألمانية من خلال آلاف المحاضرات، ومن خلال مكتبات تضم مئات الآلاف من الكتب، ومن خلال تنظيم زيارات وجولات سياحية متنوعة.

حتى العام الذي وصل فيه الحزب الاشتراكي الوطني إلى السلطة، لم يسبق لملايين الألمان، رجالاً ونساءً، أن رأوا مسرحاً من الداخل. لم يكن الذهاب إلى المسرح يبدو لهم أمراً طبيعياً فحسب، بل كانوا يعانون أيضاً، نتيجةً للتأثير الماركسي الذي تعرضوا له، من عقدة نقصٍ جعلتهم يرون الذهاب إليه أمراً لا يتناسب مع وضعهم الاجتماعي. وهنا أيضاً، طرأ تغيير جذري. لن تكون الممتلكات الثقافية للأمة حكراً على الطبقات المالكة. يُلقي رقمٌ واحدٌ تم اختياره عشوائياً ضوءاً لافتاً على الأهمية الكبيرة، من وجهة نظر السياسة الثقافية، للعمل الذي تم إنجازه في "برلين الكبرى" وحدها: فمن 1ديسمبر 1934إلى 30نوفمبر 1935، اصطحبت فرقة "القوة من خلال الفرح" أكثر من مليون ونصف المليون عامل من عمال برلين إلى المسرح. وعلى الرغم من روعة هذا الرقم، فإننا نُدرك قيمته الحقيقية بشكلٍ أكبر عندما نتذكر أنه يُمثل رجالاً ونساءً لم يذهبوا إلى المسرح قط، أو كادوا لا يذهبون إليه أبداً. لذا، يُمثل هؤلاء الأشخاص دعماً إضافياً للمسرح. أما الأسباب التي حالت دون ارتيادهم المسرح من قبل، فكانت في المقام الأول اقتصادية. فالعامل أو الموظف الذي يتراوح دخله الشهري بين 100و002 مارك لم يكن بمقدوره ببساطة دفع أسعار التذاكر المعتادة للمسرح لنفسه ولزوجته.

نتيجةً لجهودنا السخية، حظي المسرح وقاعة الحفلات الموسيقية برعاية الجماهير الغفيرة، تلك الجماهير التي لم تكن تعرف هذه المؤسسات إلا من خلال السماع، وكانت تنظر إليها بلامبالاة تامة. هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، ولها، بطبيعة الحال، أثر إيجابي على المسارح الخاصة التي لا تزورها مؤسسة "القوة من خلال الفرح".

أكدت التحقيقات التي أجريناها في بداية عام 1934في مصانع سيمنز، بشأن زيارات المسارح، هذه الملاحظات. ويتضح ذلك من خلال إحصائيتين: 87.6%من الرجال و3.18% من النساء الذين سُئلوا لم يسبق لهم مشاهدة أوبرا؛ و8.36% من الرجال و2.47% من النساء لم يسبق لهم زيارة مسرح. وبما أن هذه الأسئلة وُجهت إلى جميع العاملين في شركة سيمنز، دون تمييز بين الأشخاص أو المناصب، من المدير إلى العامل، فإنه يمكن القول، عن حق، إن أعضاء فريق العمل الذين سبق لهم مشاهدة عروض مسرحية أو أوبرالية كانوا من بين الفئات الأكثر ثراءً.

أظهرت الملاحظات الأخيرة في مختلف المصانع نتيجةً إيجابية، وهي أن العمال اليدويين ممثلون تمثيلاً جيداً في الأنشطة التي تنظمها مؤسسة "القوة من خلال الفرح". ويجري حالياً تنفيذ برنامج للتثقيف الثقافي، ستظهر آثاره لاحقاً.

في برلين وحدها، تُخصص سبعة مسارح إما حصريًا أو بشكل رئيسي لعروض "القوة من خلال الفرح"؛ وبينما يتراوح متوسط عدد رواد المسرح في جميع أنحاء الرايخ بين 60%و07% من عدد المقاعد المتاحة، فإن عروض "القوة من خلال الفرح" تُباع تذاكرها بالكامل دائمًا قبل وقت طويل. ومن النادر أن يُضاهي هذا المستوى من الإقبال الجماهيري أي مسرح آخر.

المسارح الخاصة الألمانية.

تحظى حفلات "المايسترو"، التي أُطلقت حديثًا قبل عام، و"الساعات الموسيقية"، التي نزورها أيضًا، بشعبية كبيرة. عادةً ما تُباع تذاكر حفلاتنا الكبرى، التي يقودها أشهر قادة الأوركسترا الألمان، بالكامل قبل وقت طويل من بدايتها. ومن بين الأوركسترات الشهيرة التي شاركت في هذه الحفلات: أوركسترا برلين الفيلهارمونية، وأوركسترا منطقة برلين المحلية (das Landesorchester Gau Berlin)، وأوركسترا دار الأوبرا الألمانية. وقد عُزفت سيمفونية بيتهوفن التاسعة مرتين أمام جمهور كامل.

في المتاحف، لم يرَ العامل حتى ذلك الحين سوى مؤسسة برجوازية بامتياز، لم يكن يزورها من حيث المبدأ. ولأننا كنا نواجه صعوبة في إدخال العامل إلى المتحف، فقد نظمنا آلاف الرحلات المنظمة. إضافةً إلى ذلك، أدخلنا الفن إلى المصنع من خلال معارض للأعمال الفنية، نُفذت على نطاق واسع وبنجاح أكبر في جميع أنحاء الرايخ. كما أن التواصل مع العمال اليدويين في ألمانيا يمنح الفنان إلهامًا قويًا للإبداع الفني المتناغم مع العصر.

في غضون سنوات قليلة، ستُقيم جميع المصانع الكبرى معارض دائمة. وسيتمكن ملايين الألمان سنويًا من الاستمتاع بأعمال الفنانين الألمان. لقد حققنا إذًا أن الفنان الألماني قد وصل إلى حيث تتجمع جماهير العمال في البلاد، أي إلى ساحات العمل والمصانع؛ وأن الفنان، مقابل جهوده والكنوز الفنية التي يُقدمها للعامل، يُكافأ بسخاء من خلال التحفيز الذي يتلقاه إبداعه الفني من خلال احتكاكه بالعامل وغرف الآلات.

إجمالاً، حضر 25 مليون شخص فعالياتنا الـ 66000 المتعلقة بالقوة من خلال الفرح .
لقد قمنا بزيارة القرى النائية والزوايا الغريبة في ألمانيا، المختبئة في الغابات والأراضي غير المزروعة، من خلال شاحنات التصوير الخاصة بنا، لنمنح إخواننا هناك، ولو لمرة واحدة، تغييراً منعشاً واسترخاءً من عبء وإرهاق اليوم.

لكن أنشطتنا تتجاوز ذلك بكثير. ففي آلاف المصانع على مر السنين، تراكمت الأوساخ في كل زاوية وركن، ولم يفكر أحد قط في جعل مكان العمل جميلاً. لقد اعتاد الناس على أماكن العمل القذرة والضيقة والرطبة لدرجة أنها أصبحت أمراً طبيعياً.

في هذا السياق، وبشجاعة وطاقة متجددة، بادرت إدارة "جمال العمل" إلى العمل . هبّت نسمة منعشة على جميع المصانع، فأزالت الأوساخ والغبار عن النوافذ، ومن كل زاوية وركن في الساحات والمصانع. أنفق المديرون، بمساعدة عمال المصانع أنفسهم في كثير من الأحيان، ما يزيد عن 200 مليون مارك، لجعل العمل، بتحريض من إدارة "جمال العمل" ، لائقًا بالبشر. فبدلاً من الخردة والنفايات القديمة المتناثرة، توجد اليوم حدائق صغيرة، ومساحات خضراء، وساحات أنيقة، وملاعب رياضية، وغرف عمل مشرقة جيدة التهوية، وحمامات سباحة، ودورات مياه. أماكن عمل تبعث على السرور رؤيتها، تم إنشاؤها في العامين الماضيين. وحتى الآن، تم التعامل مع ما يقارب 17000 مصنع. وإلى جانب تحسينات لا حصر لها، متفاوتة الأهمية، تم إنشاء ما يلي: 4314 مقصفًا وغرفة استراحة لعمال المصانع؛ 1580 أرضًا مزخرفة؛ 276 ملعبًا رياضيًا؛ و39 حمام سباحة.

هذا العمل الذي تقوم به اليوم مؤسسة "القوة من خلال الفرح" في المصانع يؤثر بشكل مباشر على منزل العامل الألماني. فالرجل الذي اعتاد على مكان عمل جميل ونظيف لن يشعر بالراحة إلا في منزل جميل ونظيف.

يتطور بناء مجموعات العمل في المصانع بسرعة كبيرة. الفكرة هي لحام

أعضاء الحزب النازي وفروعه داخل المصنع مع أفضل العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 18و 25عامًا في كتلة صلبة لا تنفصم، حتى في أوقات الأزمات، وبالاتحاد مع قادة "الخلية" و"الكتلة"، للحفاظ على فكرة المجتمع حية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تشكل مجموعات العمل هذه عادات جديدة في المصنع، وأن تلهم وظائف مثل عمليات التفتيش والأمسيات المجتمعية.

فيما يتعلق بتنظيم منظمة "القوة من خلال الفرح"، يمكن ذكر الأرقام التالية: تنقسم الجماعة الاشتراكية الوطنية "القوة من خلال الفرح" إلى 32منطقة، و177 مقاطعة، و15051 مجموعة محلية، ولكل منها عدد مماثل من المشرفين المحليين. يُضاف إلى ذلك مشرفو المصانع، الذين يعملون داخل المصنع، ويبلغ عددهم الإجمالي 57000مشرف. يقدم جميع هؤلاء المتعاونين البالغ عددهم 75000متعاون خدماتهم مجانًا لمنظمة "القوة من خلال الفرح".

لا توظف منظمة "القوة من خلال الفرح" سوى 2547موظفًا براتب شهري.

هذا المشروع الضخم، الذي تطلّب في العامين الأولين دعمًا من جبهة العمل الألمانية، نأمل أن يصبح مستقلًا هذا العام. ولعلّ هذه هي الحقيقة الأبرز والأكثر إثارة للاهتمام، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن المبلغ الذي جمعته وضخّته منظمة "القوة من خلال الفرح" يتجاوز مليون مارك ألماني، بينما لم تصل منظمة "دوبولافورو" الإيطالية حتى إلى هذا المستوى تقريبًا، وتحتاج منظمة "وقت الفراغ والسهر" الأمريكية إلى دعم كبير؛ في حين أن جميع الجهود الماركسية -سواء في ألمانيا القديمة أو روسيا البلشفية أو الدول الصناعية الغربية -قد فشلت فشلًا ذريعًا في كل مكان. إن الاشتراكية الوطنية تسير على الطريق الصحيح.

أعمال الإغاثة الشتوية الألمانية

بقلم ماكس هانغر

تي

لقد أصبح عمل الإغاثة الشتوية، الذي دشنه الحزب الاشتراكي الوطني، والذي تبنته الأمة بأكملها بحماس كبير، مؤسسة معترف بها للرايخ الثالث ونعمة لملايين الرجال والنساء والأطفال المحتاجين والضعفاء والمرضى.

بينما تبذل الدولة قصارى جهدها، من خلال العمل المباشر، لمكافحة البطالة وتخفيف المعاناة بتوفير فرص عمل على نطاق واسع، إلا أنها لم تتمكن بعد من إيجاد عمل لكل رجل وامرأة قادرين على العمل، رغم أنها حققت إنجازًا شبه معجزة في ظل صعوبات التجارة العالمية، حيث خفضت عدد العاطلين عن العمل خلال ثلاث سنوات من 7 ملايين إلى أقل من مليوني شخص. ولكن، كأي أسرة، سيبقى الفقراء ضمن نطاقها.

لقد ساهمت التشريعات الاجتماعية والمساعدات العامة، ولا تزال تساهم، بشكل كبير في التخفيف من حدة الأزمة.
لكن هذه المؤسسات لا تستطيع القضاء على الحاجة تماماً.

أُنشئت مبادرة الإغاثة الشتوية لمساعدة جميع من هم على حافة الفقر المدقع. ولا تهدف هذه المبادرة إلى استبدال المساعدات العامة، بل إلى دعمها.

عندما تولى الاشتراكيون الوطنيون السلطة في 30 يناير 1933، وجدوا الدولة، كما قال الدكتور.
وصفها غوبلز بأنها "حقل من الخراب"، وفوضى سياسية، مع خزائن فارغة وكل خامس رجل يتلقى إعانة البطالة.

تطلّب الأمر عزيمةً فولاذيةً وإرادةً حديديةً للسيطرة على وضعٍ يكاد يكون ميؤوساً منه، حاولت الحكومات السابقة عبثاً إصلاحه. وقد أصبح أسلوب التعامل مع هذه المشاكل الهائلة جزءاً من التاريخ، لكنه سيُخلّد في الذاكرة كمثالٍ رائعٍ على براعة القيادة الجريئة والبناءة.

تشكلت نواة جمعية الرعاية الاجتماعية الاشتراكية الوطنية الكبرى في ربيع عام 1932، لكن نشاطها الفعلي لم يبدأ إلا بعد وصول الحزب إلى السلطة. عُقد أول اجتماع رسمي للجمعية في 6 مايو 1933، حيث أعلن المفوض العام هيلجنفيلدت، الذي عُيّن على رأس المنظمة، بحضور الفوهرر، عن أمر الفوهرر بمنح الجمعية صفة هيئة رسمية داخل الحزب في الرايخ، مخولة بالتعامل مع جميع المسائل المتعلقة بالرعاية والإغاثة العامة.

تم استدعاء الجمعية للعمل لأول مرة في عيد ميلاد الفوهرر في 20 أبريل، عندما تم تكليفها بتوزيع الطرود الغذائية على العاطلين عن العمل، وفي 1 مايو، عندما قامت بأول حملة لجمع التبرعات في الشوارع لصندوق العطلات للأطفال.

في صيف العام نفسه، مُنحت الجمعية صلاحيات تنفيذية لتنظيم حملة الإغاثة الشتوية التي كان الفوهرر قد خطط لها، وبدأت على الفور بالتحضيرات التنظيمية لهذه المهمة العظيمة. في 13 سبتمبر، افتتح الفوهرر الحملة، معلنًا أنه لا ينبغي لأحد في ألمانيا أن يعاني من الجوع أو البرد خلال فصل الشتاء، وقال الدكتور غوبلز، في كلمته الوداعية، إنه ينبغي تنفيذ أعمال الإغاثة الشتوية هذه على أكمل وجه.

أُعلن عن تطبيق أنظف وأرقى الطرق الممكنة، وتضامنًا مع الفقراء، أن تُقيم الأمة بأسرها في أول أحد من كل شهر "وجبة حساء من طبق واحد" وتُتبرع بفرق ثمن وجبة العشاء العادية لإغاثة المحتاجين. حُدد موعد بدء أعمال الإغاثة الشتوية في الأول من أكتوبر، وفي السادس عشر من سبتمبر، توجه المفوض العام هيلجنفيلدت برفقة 36 مساعدًا إلى المكاتب التي وُضعت تحت تصرفه في مبنى الرايخستاغ.

في خطاب ألقاه في الحادي عشر من ديسمبر عام ١٩٣٥، وصف هيلجنفيلدت بعض الصعوبات التي واجهها في تنظيم العمل الذي أُسند إليه. كان واضحًا منذ البداية أن نجاح المشروع يعتمد على بناء آلية فعّالة لجمع المساعدات وتوزيعها، وعلى حثّ الأمة بأسرها على المشاركة الفعّالة فيه. لذلك، كان لا بد من إيقاظ الفاترين واللامبالين إلى مستوى أعلى من الشعور بالمواطنة، وحثّ الأنانيين على تبني روح الإيثار؛ كان لا بد من إيصال فكرة لكل ألماني مفادها أن الأخوة الحقيقية تقوم على التضحية بالنفس والتضامن المتبادل. أعلن الفوهرر، عند افتتاحه حملة الإغاثة الشتوية: "يجب أن ينطلق هذا العمل العظيم لمكافحة الجوع والبرد تحت شعار: لقد حطمنا التضامن الدولي للبروليتاريا. وسنقيم مكانه الوحدة الوطنية الحية للشعب الألماني".

أدرك هيلجنفيلدت منذ البداية أن المنظمة، لكي تكون فعالة، يجب أن تكون مرنة في تطبيقها على الضرورات وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة للحاجة الفعلية التي كان من المفترض أن تخففها.

"لا ينبغي لأحد أن يعاني من الجوع والبرد!" كان هذا هو الأمر الذي فرضه الفوهرر على أتباعه الموثوق بهم.

كيف كان سيتم ذلك؟ كان هناك حوالي 17 مليون شخص بحاجة إلى الرعاية: ما يقرب من ثلث سكان ألمانيا. مهمة شاقة حقًا! مع ذلك، كان المفوض العام هيلجنفيلدت يعلم أنه يستطيع في المقام الأول الاعتماد على التعاون المخلص لحوالي 30 ألف فرع محلي للحزب، لكنه كان يعلم أيضًا أنهم لن يتمكنوا من العمل بكفاءة ما لم يتم وضع خطط دقيقة مسبقًا، تشمل كل الاحتمالات.

لهذا السبب، استعان بخبراء في مجالات المال والصناعة والنقل، وتجارة البطاطس والدقيق والفحم؛ كما استعان بالمؤسسات الخيرية القائمة، بدءًا من البعثات الكنسية، والصليب الأحمر الألماني، وفيلق الطوارئ الفنية، وصولًا إلى مجموعة صغيرة من المتطوعين المتحمسين، المعروفين باسم "الأدفنتست". لقد كان ذلك بمثابة تعبئة شاملة لجميع القوى المدربة وذات الخبرة في مجال العمل الخيري، ولجميع الراغبين والمستعدين لتقديم المساعدة كمتطوعين، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو مكانتهم الاجتماعية.

جمعت كل فروع الحزب المحلية في أنحاء البلاد أسماء جميع المحتاجين إلى إغاثة إضافية، واحتفظت بها. ومع ازدياد حجم العمل، تم إنشاء قسم خاص من جمعية الرعاية الاجتماعية الاشتراكية الوطنية تابع لكل فرع محلي، حيث عمل الرجال والنساء من جميع الطبقات معًا بإرادة واحدة لتحقيق هدف مشترك.

كان لا بد من دراسة الاحتياجات الخاصة للمناطق المختلفة وتلبيتها عند تنظيم الإغاثة.
نظراً لاختلاف أنماط الحياة بين المناطق المختلفة، حتى في توزيع المواد الغذائية، ولأن المناطق المتضررة كانت تتزامن في الغالب مع المراكز الصناعية ذات الكثافة السكانية العالية، كان على الجمعية اتخاذ ترتيبات لتلبية جميع هذه الاحتياجات الخاصة. وتتضح هذه الصعوبات بشكل جليّ من خلال حالة عملية: فسكان مقاطعة الراين-وستفاليا، على سبيل المثال، اعتادوا على استهلاك نوع أصفر من البطاطس؛ وينطبق الأمر نفسه على مدينتي إيسن وهامبورغ؛ وبالتالي، كان لا بد من إرسال جميع أنواع البطاطس البيضاء والحمراء إلى مناطق أخرى من ألمانيا حيث كانت مرغوبة، وخاصة بادن.

شكّل جمع وتوزيع البطاطس عبئًا استثنائيًا على موارد المنظمة نظرًا لاختلاف الاحتياجات المحلية للسكان. فعلى سبيل المثال، لم تُرسل أي كميات تُذكر إلى بافاريا، المكتفية ذاتيًا من البطاطس، بينما احتاجت منطقة إيسن إلى كمية إضافية قدرها 1.45 مليون قنطار، وساكسونيا إلى 0.92 مليون قنطار. ومن بين المدن والمناطق الأخرى التي احتاجت إلى إمدادات إضافية: برلين، ووسط ألمانيا، والمناطق الصناعية في راينش-ويستفاليا، وبادن، وأجزاء من فورتمبيرغ. خلال حملة 1933/1934، جُمعت ووُزعت حوالي 60,000 شاحنة محملة بالبطاطس. من هذه الكمية، تلقت برلين وحدها ما بين 700 و008 شاحنة يوميًا. بلغت حصة البطاطس الشهرية الموزعة حوالي 30 رطلاً للفرد من إجمالي السكان. ولكن، نظرًا لأن ثلث السكان فقط كانوا يتلقون إغاثة إضافية، فقد بلغت حصة الفرد من المستفيدين فعليًا حوالي 100 رطل. شهرياً. وسادت ظروف مماثلة فيما يتعلق بمتطلبات وتوزيع الوقود.

في بعض المناطق، يُستخدم الحطب بشكل رئيسي، وفي مناطق أخرى يُستخدم الخث أو الفحم أو قوالب الليغنيت. وبطبيعة الحال، تُصمم الأفران والمواقد خصيصًا لتناسب نوع الوقود المستخدم. لذلك، كان لا بد من الحرص على تزويد كل منطقة بالوقود اللازم بكمية كافية. وقد حُسبت كمية الوقود المخصصة لكل أسرة بحيث تكفي لتدفئة غرفة واحدة طوال فصل الشتاء. أما الأسر التي لديها ثلاثة أو أربعة أطفال، فقد خُصصت لها كمية كافية من الفحم لتدفئة غرفتين طوال فصل الشتاء.

استلزم نقل جميع الوقود اللازم في عامي 1933 و4391 استخدام حوالي 140 ألف عربة قطار، حيث مثّلت كمية الفحم حوالي 16% من إجمالي كمية الوقود المستخدمة في ألمانيا. وبلغت كمية الفحم المُقدّمة خلال فصل الشتاء لعائلة واحدة مكونة من طفلين حوالي 9 قنطار، بينما تلقت كل أسرة في المناطق المنجمية، حيث يُحرق الفحم بكميات أكبر، حوالي 22 قنطارًا خلال الفترة نفسها.

يتولى تجار الفحم المحليون توزيع الفحم. ويحصل المستحقون على إيصالات لتسليم 100 رطل من الفحم لكل منهم. تُسلّم هذه الإيصالات إلى تاجر الفحم الذي يقوم بدوره بتسليم الفحم مقابل رسوم رمزية للنقل. أما المستفيدون غير القادرين على الدفع، فيحصلون على الفحم مجانًا.

ربما سيعطي ذلك فكرة أفضل عن حجم إمدادات الفحم، إذا تم توضيح أن الأمر سيستغرق 3 أشهر من عمل عمال المناجم في حوض سار للحصول على كمية الفحم اللازمة لغرض أعمال الإغاثة الشتوية.

تشمل الإغاثة الشتوية أيضاً توفير الأحذية والملابس. أطوال المواد المستخدمة لـ
ستشكل الملابس طولاً إجمالياً يبلغ حوالي 5000 ميل.

إلى جانب البطاطس، تُوزَّع مواد غذائية أخرى: الأرز، والدقيق، والكاكاو، والحليب، والدهون، واللحوم، والأسماك، وغيرها من المواد الغذائية. كما تُقدَّم وجبات مجانية، وفي عيد الميلاد تُوزَّع أشجار عيد الميلاد على الأطفال. في عامي 1933 و4391، وُزِّع 300 ألف شجرة عيد ميلاد في برلين وحدها.

ولجمع الهدايا اللازمة لشراء كل هذه الإمدادات الضخمة، تم اعتماد طرق مختلفة: حملات جمع التبرعات في الشوارع التي يشارك فيها حتى كبار مسؤولي الدولة كجامعين، والعروض الخيرية، والفعاليات الاجتماعية، واليانصيب في الشوارع، وحملات جمع التبرعات الشهرية "لطبق واحد من الحساء"، وهدايا من طرود غذائية، والاشتراكات العامة، ورسوم خاصة على الدخل، وحملات جمع التبرعات الخاصة، وبيع الشارات في الشوارع، وما إلى ذلك.

تتجلى دقة التنظيم بشكل أفضل من خلال الطريقة التي يتم بها تقديم "طبق واحد".
تُقام مجموعات "الحساء" في برلين.

تتألف مدينة برلين من حوالي 125ألف منزل؛ يُجهز لكل منزل قائمة بأسماء سكانه، ثم تُدعى كل عائلة أو نزيل مستقل في كل منزل لجمع التبرعات. يُسجل المتبرع قيمة تبرعه في القائمة، التي تُعاد في غضون ساعات قليلة إلى الفرع المحلي مع المبلغ المُجمع. ويبلغ متوسط عدد المتطوعين في برلين وحدها 140ألف متطوع يعملون في مجال الإغاثة الشتوية.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن صناعة الشارات والهدايا التذكارية، التي تُباع في الشوارع في المناسبات الخاصة، وفرت فرص عمل ورزقًا للعديد من العاطلين عن العمل في المناطق الصناعية المتضررة. ففي شتاء 1933/1934، على سبيل المثال، وُضعت طلبات بقيمة 4ملايين مارك لدى مصانع في غابة بافاريا وتورينجيا وساكسونيا، ولم تُغفل حتى بروسيا الشرقية بصناعة الكهرمان. وفي عام 1934/1935، ارتفعت قيمة هذه الطلبات إلى 5ملايين مارك.

يتم تقديم الإغاثة لجميع الأشخاص المؤهلين، بغض النظر عن العرق أو الجنسية.

في عامي 1933/1934، على سبيل المثال، تم تقديم المساعدة لـ 69,336أجنبيًا، منهم 29,108يهودًا. وفي برلين وحدها، تولى برنامج الإغاثة الشتوية رعاية 13,818يهوديًا و450,8 أجنبيًا. وبلغ إجمالي المبالغ النقدية والعينية التي جُمعت لبرنامج الإغاثة الشتوية ما يلي:

in	1933/34	Mks.	357,136,040.71
in	1934/35		367,425,484.89
in	1935/36		370,000,000.00

كان عدد الحالات التي تم تقديم المساعدة لها كما يلي:

in	1933/34	16,617,681
in	1934/35	13,866,571
in	1935/36	12,923,247

تجدر الإشارة بشكل خاص إلى المساعدة غير المسبوقة التي قدمها المزارعون لأعمال الإغاثة الشتوية. وتوضح بعض الأرقام ذلك: ففي عامي 1933/1934، على سبيل المثال، زودت بوميرانيا المنطقة بـ 841,477قنطارًا من البطاطس.

in Kurmark	1,600,000 cwt.
in Saxony	447,000 cwt.

تم نقل جميع البضائع الخاصة بأعمال الإغاثة الشتوية بواسطة سكك حديد الدولة مجاناً.
في حملة 1933/34، بلغت مساهمة سكك حديد الدولة في هذا الربط 14,672,957 مارك، بينما بلغ الوزن الإجمالي للنقل 59,025,995 قنطارًا.

بلغ عدد المتطوعين المشاركين في أعمال الإغاثة الشتوية في المتوسط مليون ونصف المليون سنوياً، بينما تم توظيف الأعداد التالية من المسؤولين والموظفين وغيرهم في إدارة هذه المنظمة:

in	1933/34	4,116
in	1934/35	5,398
in	1935/36	about the same number

تبلغ التكلفة الإجمالية للإدارة أقل بقليل من 1% من إجمالي الإيرادات.

أعرب الفوهرر ومستشار الرايخ أدولف هتلر، لدى استقباله في 27 مايو الماضي، المفوض العام هيلجنفيلدت برفقة كبار العاملين لديه، عن تقديره الكبير للعمل الذي قامت به المنظمة، وعندما اختتم حديثه بالقول إن "عمل الإغاثة الشتوية هو إنجاز تاريخي فريد من نوعه في العمل الاجتماعي"، لم يكن سوى تعبير عن شعور كل ألماني حقيقي تجاه هذا الجهد الوطني العظيم المتمثل في حسن النية المتبادلة والتضحية الشخصية.